جَامِعَةُ الْخَلِيْلِ

عَمَادَةُ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا

بَرْنَامَجُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

الْمَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ فِي "تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ" لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ

إِعْدَادُ

عَبْد الله وَاصِف عَبْد اللهِ عَطِيَّة

إِشْرَافُ

الدُّكْتُور يَاسِر مُحَمَّد خَلِيل الحروب

رَئِيْسِ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ الْخَلِيلِ

قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ اسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلَّبَاتِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا بِعَمَادَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا فِي جَامِعَةِ الْخَلِيلِ

٢٠١٤ / ٢٠١٥ م

نُوقِشَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ يَوْمَ الإِثْنَيْن بِتَارِيخِ ١٤٣٥/١٢/٢٦هـ، الْمُوَافِق: ٢٠١٤/١٠/٢٠م وَأُجِيزَتْ.

أَعْضَاءُ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ	التَّوْقِيعُ
١- د. ياسر محمّد الحروب/ مشرفًا ورئيسًا	.....
٢- أ. د. أحمد حسن حامد/ ممتحنًا خارجيًّا	.....
٣- د. دلال عليّ دحيدل/ ممتحنًا داخليًّا	.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْإِهْدَاءُ

إِلَى نَبْعِ الْحَنَانِ الصَّافِي، وَمَصْدَرِ الْعَطَاءِ الْمُتَفَانِي، إِلَى رُوحِهَا الزَّكِيَّةِ، وَمَكَانَتِهَا الْعَلِيَّةِ أُمِّي "سُعَاد"، رَحِمَهَا اللهُ وَأَسْكَنَهَا فَسِيحَ جَنَّاتِهِ.

وَإِلَى مَنْ سَعَى وَشَقِيَ لِأَنْعُمَ بِالرَّاحَةِ وَالْهَنَاءِ وَالِدِي الْعَزِيْزِ، أَطَالَ اللهُ عُمْرَهُ، وَمَتَّعَهُ بِمَوْفُورِ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ.

وَإِلَى مَنْ رَبَّتْنِي وَأَحْسَنَتْ مُعَامَلَتِي، مُعَلِّمَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيرَةِ وَالْمُتَمَيِّزَةِ "مَنَال".

وَإِلَى أَخَوَيَّ الْعَزِيْزَيْنِ: الطَّبِيْبِ "أَحْمَد"، وَالطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ "عَلَاء".

وَإِلَى أُخْتَيَّ الْعَزِيْزَتَيْنِ: الْمُهَنْدِسَةِ "أَمَل"، وَالصَّغِيْرَةِ "شَهْد".

وَإِلَى رَفِيْقَةِ الدَّرْبِ، وَمَالِكَةِ الْقَلْبِ الَّتِي امْتَزَجَ كُلُّ حَرْفٍ فِي هَذَا الْعَمَلِ بِصَبْرِهَا وَتَحَمُّلِهَا مَعِي، إِلَى زَوْجَتِيَ الْعَزِيْزَةِ "نِهَال"، جَزَاهَا اللهُ كُلَّ خَيْرٍ.

وَإِلَى وَلَدَيَّ الْعَزِيْزَيْنِ عَلَى قَلْبِي: اِبْنَتِي "سُعَاد"، وَابْنِي "حَيَّان".

وَإِلَى أُمِّي الثَّانِيَةِ الَّتِي رَبَّتْنِي صَغِيْرًا، وَتَحَمَّلَتْ هُمُومِي كَبِيرًا، جَدَّتِي وَأُمِّي "رَضَا".

وَإِلَى أَبِي الثَّانِي الَّذِي حَثَّنِي مِرَارًا وَتَكْرَارًا عَلَى الْعِلْمِ، جَدِّي وَأَبِي "عَبْد اللهِ".

وَإِلَى عَمَّتِي وَخَالَتَيَّ وَأَعْمَامِي وَأَخْوَالِي.

وَإِلَى أَصْدِقَائِي الَّذِيْنَ أَعْتَزُّ بِهِمْ وَأَفْخَرُ.

إِلَى كُلِّ هَؤُلَاءِ أُهْدِي هَذَا الْبَحْثَ.

شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ

يَتَقَدَّمُ الطَّالِبُ بِوَافِرِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيْرِ وَالِامْتِنَانِ: إِلَى جَامِعَةِ الْخَلِيْلِ الْعَامِرَةِ، وَأَسَاتِذَتِهَا الْكِرَامِ.

وَإِلَى قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمُدَرِّسِيْهِ الَّذِيْنَ لَمْ يَبْخَلُوا عَلَيْنَا بِشَيْءٍ، وَالَّذِيْنَ يُقِيْمُونَ أَوَدَ الْعَرَبِيَّةِ، وَيُرْسُونَ دَعَائِمَهَا فِي نُفُوسِ طُلَّابِهِم، أَدْعُو لَهَمْ جَمِيْعًا بِطُولِ الْعُمْرِ، وَدَوَامِ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ، وَأَخُصُّ بِالذِّكْرِ الدُّكْتُورَيْنِ الْعَزِيْزَيْنِ عَلَى الْقَلْبِ: الدُّكْتُورُ يَاسِر الحْرُوب، والدُّكْتُور حَسَن فُلَيْفِل، حَفِظَهُمَا اللهُ وَرَعَاهُمَا، وَأَمَدَّهُمَا بِمَوْفُورِ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ.

وَإِلَى كُلِّ مَنْ سَاعَدَنِي فِي هَذَا الْبَحْثِ.

فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
الْبَسْمَلَةُ	ج
الْإِهْدَاء	د
شُكْرٌ وَتَقْدِير	ه
فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ	و
الْمُلَخَّص	ل
الْمُقَدِّمَةُ	م
تَمْهِيد	**١ـ٥**
أَوَّلًا- حياةُ بِالمُبَارَكْفُورِيّ	٢
ثانيًا- تُحْفَةُ الْأَحْوِذِيِّ	٤
الفصل الأوَّل: جُهُودُ المُبَارَكْفُورِيّ النَّحْوِيَّةُ	**٦ـ٤٧**
المبحث الأوَّل: الْمُبَارَكْفُورِيّ والنَّحْوُ العربيّ	٧ـ٢٨
أَوَّلًا- المَصَادِرُ الَّتي اسْتَقَى مِنْها النَّحْو	٧
أ- مصادر بصريّة	٧
١- سِيبَوَيْه	٧
٢- الْأَخْفَش الأوسط	٨
ب- مصادر كوفيّة	٨
الْفَرَّاء	٨
ج- مصادر لِنُحاةٍ متأخِّرين	٩
١- ابن جِنِّيّ	٩
٢- الزَّمَخْشَرِيّ	٩
٣- السُّهَيْلِيّ	١٠
٤- أبو الْبَقَاءِ العُكْبَرِيّ	١٠
٥- ابن مَالِك	١١
٦- ابن هِشَام	١١
٧- السَّيُوطِيّ	١١

د- مصادر لمفسِّرينَ ومحدِّثينَ	١٢
١- الْخَطَّابِيّ	١٢
٢- الْقَاضِي عَيَّاض	١٢
٣- الْقُرْطُبِيّ	١٣
٤- النَّوَوِيّ	١٣
٥- الْبَيْضَاوِيّ	١٤
٦- الطِّيبِيّ	١٤
٧- الْكَرْمَانِيّ	١٥
٨- ابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيّ	١٥
٩- الْعَيْنِيّ	١٥
١٠- القَارِي	١٦
١١- المُنَاوِيّ	١٦
ثانياَ- تعاملُهُ مَعَ الخِلافِ النّحْوِيِّ	١٩
ثالثًا- ترجيحاتُهُ	٢٣
رابعًا- مَنْهَجُهُ فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ	٢٤
خامسًا- مِنَ الملاحظاتِ عَلَيهِ	٢٨
المبحثُ الثاني: موقِفُهُ مِنَ النّحْوِيِّينَ	٢٩-٣٦
أوَّلًا- مَوْقِفُهُ مِنَ نُحاةِ البَصْرَةِ والكُوفَةِ	٢٩
١- سِيبَوَيْه	٣٠
٢- الْأَخْفَش	٣١
٣- المُبَرِّد	٣٢
الفرّاء	٣٢
ثانيًا- مَوْقِفُهُ مِنْ نُحَاةٍ آخَرِينَ بغداديِّين وأندلسيِّين ومصريِّين	٣٣
١- أبو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيّ	٣٣
٢- السُّهَيْلِيّ	٣٤
٣- ابن مَالِك	٣٤
٤- ابن هِشَام	٣٥

المبحث الثالث: موقفهُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النّحْوِيَّةِ	٣٧-٤٧
أوَّلًا- القُرآنُ الكريمُ وقراءاتُهُ	٣٧
ثانيًا- الشِّعْرُ	٤٠
ثالثًا- الشَّوَاهِدُ النّثْرِيَّةُ	٤٣
رابعًا- الحديثُ النّبَوِيُّ الشَّرِيفُ	٤٥
الفصل الثاني: القَضَايَا النّحْوِيَّةُ فِي تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ	٤٨-١٢٩
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: دِراسَةُ التَّرَاكِيبِ النّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ	٤٩-١١١
أوَّلًا- الأسماء	٤٩
أ - المَرْفُوعَات	٤٩
١- الابتداءُ بالنّكِرَة	٤٩
٢- رَفْعُ الاسْمَيْنِ بَعْدَ (كَانَ)	٥١
ب - المَنْصُوبَات	٥٣
١- المفعول المُطْلَق	٥٣
تقديمُ المفعولِ المُطْلَقِ على عاملِه	٥٥
إِضْمَارُ المفعول المُطْلَقِ	٥٥
٢- المفعول فيه (الظَّرْف)	٥٧
أ- جَوَازُ تقديم الظَّرفِ على (أنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ؛ للاتِّسَاعِ في الظَّرُوفِ	٥٧
ب- هَلْ (إذْ) ظَرْفٌ لِمَا مَضَى أوْ لِلاسْتِقْبَالِ؟	٥٨
ج- بِنَاءُ الظَّرْفِ لِإضَافَتِهِ لِلْمَاضِي	٥٩
٣- الاستثناء	٦٠
أ- تقدير المُسْتَثْنَى منه في المُفَرَّغِ بِأَعَمِّ العَامِّ	٦٠
ب- حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَمَجِيْءُ الْمُسْتَثْنَى بَدَلًا مِنْهُ	٦٢
٤- الحال	٦٣
أ- تقديمُ الحالِ أوِ التَّمْيِيزِ على العاملِ	٦٣
ب- مَجِيْءُ الحالِ مِنَ المُضَافِ إليهِ	٦٣
ج- المَجْرُورَات	٦٤
أ- إضَافَةُ المُسَمَّى إِلَى الاسْمِ	٦٤

ب– البِنَاءُ لِلْقَطْعِ عَنِ الإضَافَةِ وَنِيَّةِ المُضَافِ إِلَيْهِ	٦٥
ج– إضافةُ الْمَوْصُوفِ إلى الصِّفَةِ	٦٦
د- الضَّمَائِر	٦٧
١- هاءُ الكِناية وهاءُ السَّكْتِ	٦٧
٢– تَعَدُّدُ احْتِمَالَاتِ عَوْدِ الضَّمِيرِ	٦٨
٣– وَضْعُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَوْضِعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ	٦٩
هـ- المَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ	٧٠
١– صَرْفُ أَبِي هُرَيْرَة أوْ مَنْعُهُ	٧٠
٢– مَنْعُ صَرْفِ صِيغَةِ (مَفْعَل)	٧١
٣– صَرْفُ صِيغَةِ (فَعْلَان) وَمَنْعُهَا	٧١
و- التَّوَابِع	٧٣
١– جَوَازُ كَوْنِ الْكَلِمَةِ نَفْسِهَا نَعْتًا لِلْمُضَافِ أوِ المُضَافِ إِلَيهِ	٧٣
٢– الفَصْلُ بينَ النَّعْتِ والمَنْعُوتِ بِأَجْنَبِيٍّ	٧٣
ثانيًا- الأفعال	٧٥
أ- الفعل الماضي	٧٥
١– نفيُ فعلِ المُقَارَبَةِ (كَادَ)	٧٥
٢– إِبْدَالُ الفعلِ مِنَ الفعلِ	٧٦
ب- الفعل المُضَارِع	٧٧
١– عطفُ المُضَارِع على المَجزوم	٧٧
٢– نصبُ مضارعِ جوابِ التَّرَجِّي	٧٩
٣– جَوَازُ نصبِ المُضَارِعِ في جوابِ النَّفْيِ وَرَفْعِهِ	٨٠
٤– جزمُ المُضَارِعِ على أَنَّهُ جوابُ النَّهْيِ أوْ رَفْعُهُ	٨٢
ج- تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه	٨٣
١– هلِ الفعلُ (وَتَرَ) مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولٍ واحدٍ أو لِاثْنَيْنِ؟	٨٣
٢– تَنْزِيلُ المُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ	٨٤
٣– هلِ الفعلُ (زَادَ) مُتَعَدٍّ أو لازمٌ؟	٨٧

ثالثًا- الحُرُوفُ والأدَوَاتُ	٨٩
أ- أدَوَاتٌ أحَادِيَّةٌ أو مُفْرَدَةٌ	٨٩
١- (الْفَاءُ) الّتِي تَعْطِفُ المُفَصَّلَ على المُجْمَلِ	٨٩
٢- (اللاّمُ) الّتِي بِمَعْنَى (فِي)	٨٩
٣- (الْبَاءُ) السَّبَبِيَّةُ	٩٠
ب- أدَوَاتٌ ثُنَائِيَّةٌ	٩٢
١- (مِنْ) الّتِي بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ	٩٢
٢- (مِنْ) الّتِي بِمَعْنَى الْبَدَلِ	٩٢
٣- (إنْ) الْمُخَفَّفَةُ أو النّافِيَةُ	٩٣
٤- مِنْ مَعَانِي حَرْفِ الْعَطْفِ (أوْ)	٩٥
٥- زِيَادَةُ (مِنْ)	٩٦
ج- أدَوَاتٌ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ	٩٨
١- أصْلُ (لَاتَ) وَعَمَلُهَا	٩٨
٢- نصبُ المُضَارِعِ بـ(كَيْمَا)	٩٩
رابعًا- مُتَفَرِّقَاتٌ	١٠٠
أ- العطفُ والنَّصْبُ على الْمَعِيَّةِ	١٠٠
ب- ظاهرةُ التَّغْلِيبِ	١٠١
ج- عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ على الإنْشَائِيَّةِ	١٠١
د- جَوَازُ تَذْكِيرِ العَدَدِ إذا حُذِفَ المَعْدُودُ الْمُذَكَّرُ	١٠٣
هـ- اتِّحَادُ فعلِ الشَّرْطِ وَجَوابِهِ في اللَّفْظِ	١٠٤
و- لُغَةُ أكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ	١٠٥
ز- هلْ يَجِبُ تَصْدِيرُ (مَاذَا) أو لَا؟	١٠٧
ح- مَجِيْءُ الْمَوْصُولِ بَعْدَ الْمَوْصُولِ	١١٠
الْمَبْحَثُ الثّانِي: الْحَذْفُ فِي الحَدِيثِ النّبَوِيِّ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ	١١٢-١٣٠
الحَذْفُ عندَ النُّحَاةِ والبَلَاغِيِّينَ	١١٢
أوّلًا- حذفُ الاسمِ	١١٤
أ- حذفُ المُضَافِ	١١٤

ب– حذفُ الخَبَرِ (إسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْوَاحِدِ مِنِ اثْنَيْنِ)	١١٥
ج- حذفُ المَفْعُولِ	١١٧
د– حذفُ المَعْطُوفِ عَلَيهِ	١١٧
هـ– حذفُ المَنْعُوتِ	١١٩
ثانيًا- حذفُ الفعلِ	١٢٠
أ– حذفُ الفعلِ جَوَازًا	١٢٠
ب- حذفُ الفعلِ وُجُوبًا	١٢١
ثالثًا- حذفُ الحرفِ	١٢٣
أ – حذفُ الواوِ العاطفةِ	١٢٣
ب– حذفُ واوِ جُمْلَةِ الْحَالِ	١٢٤
ج- حذفُ همزةِ الاسْتِفْهَامِ	١٢٥
د- حذفُ حرفِ الْجَرِّ الدَّاخِلِ عَلَى (أَنْ)	١٢٥
هـ– حذفُ ياءِ الاسْمِ المَنْقُوصِ	١٢٧
رابعًا- حذفُ أكثرِ مِنْ كَلِمَةٍ	١٢٨
أ- حذفُ جَوَابِ الشَّرْطِ	١٢٨
ب- حذفُ النَّعْتِ والْمَنْعُوتِ	١٢٩
ج– حذفُ خَبَرِ (أَصْبَحَ) والمُضَافِ	١٢٩
الْخَاتِمَة	١٣١
الْفَهَارِسُ	١٣٣
* فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ	١٣٤
* فِهْرِسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ	١٥١
* فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ	١٥٥
* فِهْرِسُ الْأَشْعَارِ	١٦١
* فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ	١٦٤
مُلَخَّصٌ بِاللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ	١٦٧

المُلَخّص

كتابُ "تُحفةِ الأحوذيِّ بشرحِ جامعِ التِّرمذيِّ" للمُباركفوريِّ مِن كتبِ الأحاديثِ المهمّةِ والمشهورةِ، وقد حوى مجموعةً مِن المسائلِ النَّحْوِيَّةِ، وهذا البحثُ يتناولُ مَا وردَ فيهِ مِن مَسائلَ نَحْوِيَّةٍ بالدِّراسةِ، بِعرضِ ما ذكرَه المُباركفوريُّ مِن آراءٍ نَحْوِيَّةٍ في شرحِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، وموازنتِها مَعَ آراءِ النُّحاةِ، ومناقشةِ تلكِ الآراءِ، ثمَّ التَّرجيحُ بينَها، وهذا النَّوعُ مِن الدِّراساتِ يُثْرِي مجالَ الدِّراساتِ الّتي تُعنى بِنَحْوِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ.

واستقامَ البحثُ في تمهيدٍ وفصليْنِ وخاتِمةٍ، تناولَ **التَّمهيدُ** حياةَ المُباركفوريِّ، وتُحفةَ الأحوذيِّ، وحوَى **الفصلُ الأوَّلُ** (جهودُ المباركفوريِّ النَّحْوِيَّةُ) المباركفوريَّ والنَّحوَ العربيَّ، وموقفَه مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وموقفَه مِن الاستدلالِ على القواعدِ النَّحْوِيَّةِ، وَضَمَّ **الفصلُ الثَّاني** (القضايا النَّحْوِيَّةُ في تُحفةِ الأحوذِيِّ) دراسةَ التَّراكيبِ النَّحويَّةِ في تُحفةِ الأحوَذِيِّ، والحذفَ في الحديثِ النَّبَوِيِّ في تُحفةِ الأحوذِيِّ، وَوَرَدَتْ أهمُّ نتائجِ الدِّراسةِ في خاتِمةِ البحثِ.

الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ الَّذِي أَتْبَعَ الكِتَابَ بالسُّنَّةِ، وَشَفَعَ القُرْآنَ بِالْحَديثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الأَنَامِ، وَأَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بْنِ عبدِ اللهِ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَصَحْبِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ. وَبَعْدُ:

فَهُنَاكَ الكثيرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَنَاوَلَتِ الْمَسائِلَ النَّحْوِيَّةَ في العديدِ مِنَ الكُتُبِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْأَدَبِيَّةِ، وَكُتُبِ التَّفَاسِيرِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا الْبَحْثُ الْمَوسُومُ بِـ(الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةُ الأَحْوَذِيِّ بشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ للمُبارَكْفُورِيِّ) جَاءَ لِيَتَنَاوَلَ الْمَسَائِلَ النَّحْوِيَّةَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَم يَحْظَ بِمَا حَظِيَ بِهِ القُرْآنُ الْكَرِيمُ والشِّعْرُ الْعَرَبِيُّ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ.

وَقَدْ وَقَعَ الاخْتِيَارُ على كِتَابِ (تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ بشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ)؛ لِأَنَّهُ أفضلُ شَرْحٍ لِجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، هذا الجَامِعُ الَّذِي يُعَدُّ وُاحِدًا مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْحَدِيثِ السِّتَّةِ. فَالتُّحْفَةُ كِتَابٌ مشهورٌ عندَ دَارِسِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ لِذَا رَغِبَ البَاحِثُ في دِرَاسَتِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ لِوُجُودِ شَذَرَاتٍ نَحْوِيَّةٍ فِي كِتابِهِ، وَلِلْكَشْفِ عَنْ شخصيةِ الْمُبَارَكْفُورِيّ النَّحْوِيَّةِ، وَلِيَكُونَ هذا البحثُ لَبِنَةً صغيرةً وخُطْوَةً متواضعةً تَصُبُّ فِي خِدْمَةِ عِلْمَيْنِ عَزِيزَيْنِ شَرِيفَيْنِ: الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ والنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وَلَمْ يَعْثُرِ الْبَاحِثُ على دِراسةٍ نَحْوِيَّةٍ شاملةٍ لِكِتَابِ التُّحْفَةِ، دَرَسَتْ مَسَائِلَ الْكِتَابِ كُلِّهِ دِرَاسَةً مُسْتَقِلَّةً، إلّا أنَّ هُنَاكَ دِراسَةً لِلدُّكْتُورِ يَاسِر الحروب وهي "دَلَالَةُ الْفَاءِ في تَرَاكِيبِ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ مِن خِلَالِ تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ"، وَهُنَاكَ "السِّيَاقُ وَأَثَرُهُ الدَّلَالِيُّ فِي تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ بشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ" وهيَ دِرَاسَةٌ مُسَجَّلَةٌ فِي الْمَعْهَدِ الْعَالِي لِلدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي مِصْرَ بِتَارِيخِ: ٢٠٠٩/٣/٢٨م، لمْ يَسْتَطِعِ الباحثُ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الَّذِي سَارَ البَاحِثُ عليهِ فِي الدِّرَاسَةِ فَكَانَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

- قِرَاءَةُ أَجْزَاءِ (تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ بشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ) العَشْرَةِ كَامِلَةً، وَجَمْعِ كُلِّ النُّصُوصِ الَّتِي تَمُتُّ لِلنَّحْوِ بِصِلَةٍ، وَكَانَتْ مَادَةً نَحْوِيَّةً غَزِيرَةً.

- الاقْتِصَارُ عَلَى الْقَضَايَا الَّتِي تُشَكِّلُ مَسَائِلَ وَقَضَايَا تَحْتَاجُ إِلَى دِرَاسةٍ وَتَرْجِيحٍ.

- وَضْعُ عُنْوَانٍ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ.

- إِظْهَارُ الْقَضِيَّةِ كَمَا أَوْرَدَهَا الْمُبَارَكْفُورِيّ بِاخْتِصَارٍ.

- عَرْضُ الْقَضِيَّةِ عَلَى النُّحَاةِ مِن خِلَالِ مُصَنَّفَاتِهِم الْأَصِيلَةِ.

- الدِّرَاسَةُ وَالمُوَازَنَةُ وَالتَّعْقِيبُ وَالتَّرْجِيحُ اسْتِنَادًا عَلَى الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ.

وَبِهَذَا يَكُونُ البَاحِثُ قدْ جَمَعَ بَيْنَ المَنْهَجَيْنِ الْوَصْفِيِّ والاسْتِقْرَائِيِّ فِي دِرَاسَةِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ.

وَجَاءَتِ الدِّرَاسَةُ فِي **تَمْهِيدٍ وَفَصْلَيْنِ** اثْنَيْنِ، تَنَاوَلَ **التَّمْهِيدُ** خَمْسَةَ مَوْضُوعَاتٍ بِإِيجازٍ وهي: تعريفٌ بِالتِّرْمِذِيِّ، وَبِجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، وَتَعْرِيفٌ بِالْمُبَارَكْفُورِيّ، وَبِتُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ، والاستشهادُ بالحديثِ النَّبَوِيِّ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ. وَحَوَى **الفصلُ الأوَّلُ** (جُهُودُ الْمُبَارَكْفُورِيّ النَّحْوِيَّةُ) ثلاثةَ مَبَاحِثَ: **المبحثُ الأوَّلُ** (الْمُبَارَكْفُورِيّ نَحْوِيًّا)، حيثُ ضَمَّ خَمْسَةَ عَنَاوِينَ هي: مَصَادِرُهُ الَّتِي اسْتَقَى مِنْهَا النَّحْوَ، وَتَعَامُلُهُ مَعَ الْخِلَافِ النَّحْوِيِّ، وَتَرْجِيحَاتُهُ، وَمَنْهَجُهُ فِي عَرْضِ المَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ، ومِنَ المَآخِذِ عَلَيهِ. و**المبحثُ الثَّاني** (مَوْقِفُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ)، إذْ شَمِلَ ثَلَاثَةَ مَوْضُوعَاتٍ هي: مَوْقِفُهُ مِنَ البَصْرِيِّينَ، ومَوْقِفُهُ مِنَ الكُوفِيِّينَ، ومَوْقِفُهُ مِنْ نُحَاةٍ آخَرِينَ. و**المبحثُ الثَّالثُ** (مَوْقِفُهُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ)، فَقَدِ اسْتَدَلَّ الْمُبَارَكْفُورِيّ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقِرَاءاتِهِ، وبِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، والشَّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ، وَالشِّعْرِ.

وَجَاءَ **الفصلُ الثَّاني** (القَضَايَا النَّحْوِيَّةُ فِي تُحْفَةِ الأحْوَذِيِّ) في مَبْحَثَيْنِ هُمَا: **المبحثُ الأوَّلُ** (دِراسَةُ التَّرَاكِيبِ النَّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ)، وقَسَّمَهُ الباحثُ إلى قَضَايَا تَخُصُّ الأسْمَاءَ، والأفعالَ، والحُرُوفَ، وَمُتَفَرِّقَاتٍ. و**المبحثُ الثَّاني** (أُسْلُوبُ الْحَذْفِ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ) الَّذِي قَسَّمَهُ الباحثُ إلى حَذْفِ الاسمِ، وَحَذْفِ الفعلِ، وَحَذْفِ الحرفِ، وَحَذْفِ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَةٍ. وَأَخِيرًا **الْخَاتِمَةُ** الَّتِي رَصَدَ فيها الباحثُ أَهَمَّ نَتَائِجِ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَاتِهِ.

وَاعْتَمَدَ الباحثُ على عَدَدٍ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ وَتَفْسِيرِ القُرْآنِ الكريمِ وشَرْحِ الحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَإِعْرَابِهِمَا، مِنْها على سَبِيلِ الْمِثَالِ: الكتابُ لِسِيبَوَيْه، والمُقْتَضَبُ لِلْمُبَرِّدِ، والأُصُولُ في النَّحْوِ لِابْنِ السَّرَّاجِ، وَشَرْحُ المُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيش، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ على الكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ، وارْتِشَافُ الضَّرَبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لِأَبِي حَيَّان، وَتَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ لِلْمُرَادِيِّ، وَمُغْنِي اللَّبِيبِ لِابْنِ هِشَامٍ، وَهَمْعُ الهَوَامِعِ لِلسُّيُوطِيِّ، وَأَسْرَارُ البَلَاغَةِ لِلْجُرْجَانِيِّ، وَإِعْرَابُ القُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ، وَلِابْنِ سِيدَه، وَلِلْأَصْبَهَانِيِّ وغيرِهم، وَإِعْرَابُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ لِلْعُكْبَرِيِّ.

أَمَّا أَبْرَزُ الصُّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتِ الباحثَ فهي نُدْرَةُ الأبحاثِ والدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَطَرَّقَتْ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ إِذَا مَا قُورِنَتْ بِالْقُرآنِ الكريمِ والشِّعْرِ العَرَبِيِّ وَدِرَاسَاتِهِمَا النَّحْوِيَّةِ.

وَأَخِيرًا وَليسَ آخِرًا فَإِنَّنِي أَتَقَدَّمُ بِخَالِصِ شُكْرِي، وَعَظِيمِ امْتِنَانِي، إلى كُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ عَلَيَّ، سَوَاءٌ بِالتَّوْجِيهِ، أو بِالْمُسَاعَدَةِ، أو بِالْإِرْشَادِ، وَأَخُصُّ بِالذِّكْرِ شَيخِي وَأُسْتَاذِي الفَاضِلَ، رَئِيسَ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ الخَلِيلِ، الدُّكْتُورَ يَاسِر الحروب المُحْتَرِمَ الَّذِي لم يَضِنَّ بِإِرْشَادَاتِهِ السَّدِيدَةِ، وَتَوْجِيهَاتِهِ القيِّمَةِ لِدَفْعِ هَذَا العَمَلِ نَحْوَ الأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ.

والشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِلْأُسْتَاذَيْنِ الفَاضِلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَكَرَّمَا بِقَبُولِ مُنَاقَشَةِ رِسَالَتِي هَذِهِ، وَهُمَا: الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ أَحْمَد حَسَن حَامِد، رَئِيسُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي فِلَسْطِينَ (بَيْتِ الْمَقْدِسِ)، وَعَمِيدُ كُلِّيَّةِ الْآدَابِ فِي جَامِعَةِ النَّجَاحِ الوَطَنِيَّةِ، وَرَئِيسُ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ نَفْسِهَا سَابِقًا. والدُّكْتُورَةُ دَلَال عَلِيّ دحيدل، أُسْتَاذَةُ النَّحْوِ العَرَبِيِّ فِي جَامِعَةِ الْخَلِيلِ، فَلَهُمَا مِنِّي جَزِيلُ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ.

وَأَخِيرًا فَهَذَا عَمَلِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، عَمِلَهُ إِنْسَانٌ، مِنْ طَبْعِهِ الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ صوابٌ فَهُوَ مِنَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ غَيرَ ذَلِكَ فَمِنْ نَفْسِي، وَحَسْبِي أَنَّي اجْتَهَدْتُ.

التَّمْـهِيدُ

- **أَوَّلًا- حياةُ المُبَارَكْفُوريّ**
- **ثانيًا- تُحْفَةُ الأَحْوَذيّ**

أَوَّلًا- حياةُ المُبَارَكْفُوريّ

أ- اسمه

هو الشّيخُ الإمامُ الحافظُ الحجَّةُ سيِّدُنا أبو العُلى محمَّد عبد الرَّحمنِ، ابنُ العلَّامَةِ الحافظِ الحاجِّ الشَّيخِ عبدِ الرَّحيمِ ابنِ الحاجِّ الشَّيخِ بهادرَ المُباركفوريّ _رحمهم الله تعالى_[1].

ب- مولده ونشأته

ولد المُباركفوريُّ في بلدةِ (مُبارَك بُور) من أعمال (أَعْظَم كَده) في الهند، (١٢٨٣هـ) سنة ثلاثٍ وثمانينَ ومئتينِ وألفٍ مِن الهجرة[2].

ونشأ في موطنِه في حِجرِ والدِه، وتربَّى في كَنَفِهِ، واشتغلَ بالقراءةِ في صباه، فَخَتَمَ القرآنَ الكريمَ وعِدَّةَ رسائلَ باللغةِ الأردويَّة والفارسيَّة. ثمَّ أَخَذَ في قراءةِ الكتبِ الفارسيَّةِ في الأدبِ والإنشاءِ والأخلاقِ حسبَ ما تعاملَ به أهلُ بلدِه إذ ذاكَ على والدِه وبعضِ علماءِ بلدِهِ فنبغَ فيها وبرعَ حتَّى فاقَ الأقرانَ.

ثمَّ ارتحلَ إلى ما يجاورُ موطنَه مِن القُرى والبِلادِ، فطافَ على عُلمائِها، وَحضرَ دروسَهم، فقرأَ العلومَ العربيَّةَ وغيرَها مِن الصَّرْفِ والنَّحوِ والفقهِ وأصولِه والمنطقِ على العلَّامةِ الشَّيخِ حسامِ الدِّينِ المئويّ، والعلّامَةِ الشَّيخِ فيضِ اللهِ المئويّ، والعلّامة التّقيّ الشَّيخِ سلامة اللهِ الجيراج فوري رئيسِ المدارسِ الدِّينيةِ بـ(بوفالَ) وغيرِهم مِن العلماءِ المشهورينَ.

فلمَّا ارتوى مِن عُلومِ مديريَّتِه وتضلَّعَ وكانَ في غايةِ الاشتياقِ إلى تكميلِ العلومِ واكتسابِ المعارفِ، وكانَ يسمعُ صيتَ مدرسةِ (جشمئة رحمت) بـ(غازيفور) الَّتي كانتْ محطَّ الرِّجالِ الأكابرِ فرحلَ إليها وعكفَ فيها حتّى أتمّ ما بقيَ مِن الكتبِ المتداولةِ الدِّراسيَّةِ على الحكيمِ الجليلِ والعارفِ الكبيرِ بحرِ العلومِ والمعارفِ الحافظِ الشَّيخِ عبدِ الله الغازيفوريّ[3].

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **مُقَدِّمَة تُحْفَةِ الأَحْوَذِيّ**، ٤٦١. ط: دار الحديث.
(2) الحَسَنِيّ، عبد الحيّ، **الإعلام بمَن في تاريخ الهند مِن الأعلام**، ١٢٧٢/٣.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٤٦١-٤٦٢. وَالحَسَنِيّ، عبد الحيّ، **المصدر نفسه**، ١٢٧٢/٣. وَكَحَّالة، عمر رِضا، **معجم المؤلِّفين**، ١٦٦/٥.

ج- مكانته العلميَّة

قرأَ _رحمَه اللهُ_ العلومَ العربيَّةَ والمنطقَ والفلسفةَ والهيئةَ والفقهَ وأصولَه[1]، وكانَ متضلِّعًا مِن علومِ الحديثِ، متميّزًا بمعرفةِ أنواعِه وعللِه، وكانِ له كعبٌ عالٍ في معرفةِ أسماءِ الرِّجالِ، وفنِّ الجرحِ والتّعديل، وطبقاتِ المحدِّثين، وتخريجِ الأحاديثِ، وألَّفَ تُحْفَةَ الْأَحْوَذِيِّ في شرْحِ جامِعِ التِّرْمِذِيِّ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ كِبارٍ، وأفردَ جزءًا بالمقدِّمة، وقدْ وقعَ هذا الكتابُ مِن علماءِ هذا الشَّأْنِ موقعًا كبيرًا، وكانَ شديدَ الانتصارِ لأهلِ الحديثِ، كَثِيرَ الرَّدِّ على الحنفيَّةِ[2].

د- أشهر مصنّفاته

صنَّفَ المُباركفوريُّ كثيرًا مِن الكتبِ، بعضُها باللغةِ العربيَّةِ والآخرُ باللغةِ الأردويَّةِ، فَمِنْ تَصانِيفِهِ الَّتي بالعربيَّةِ:

تُحفةُ الأحوذِيِّ شرْح جامع التِّرمذيّ، ومقدِّمةُ تُحفةِ الأحوذِيّ الّتي جعلَها في بابيْنِ، أمَّا الأوَّلُ فتحدَّثَ فيه عمَّا يتعلَّقُ بعلمِ الحديثِ وكتبِه وأهلِه عمومًا، وفيهِ واحدٌ وأربعونَ فصلًا. وأمَّا الثَّاني فذكرَ فيه فوائدَ خاصَّةً مُتعلّقةً بالإمامِ التِّرْمذيِّ وجامعِه، وفيهِ سبعةَ عشرَ فصلًا[3].

ومِن تَصانيفِه الَّتِي بالأردويَّةِ:

أبكارُ المِننِ في تنقيدِ آثارِ السُّننِ، وتحقيقُ الكلامِ في وُجوبِ القراءةِ خلفَ الإمام، وخيرُ الماعونِ في منعِ الفرارِ مِن الطّاعونِ، والمقالةُ الحُسنى في سنيَّةِ المُصافحةِ باليُمنى، وكتابُ الجنائزِ، ونورُ الأبصارِ، والقولُ السَّديدُ فيما يتعلَّقُ بتكبيراتِ العِيد، وغيرُها[4].

هـ- هديه وشمائله وأخلاقه

كانَ _رحمَه اللهُ_ عالمًا عاملًا، خاشعًا متواضعًا، رقيقَ القلبِ، سريعَ الدَّمعةِ، كثيرَ البكاءِ، سخيًّا صاحبَ إيثارٍ وكرمٍ وبرٍّ بطلبةِ العلمِ، بعيدًا عنِ التَّكلُّفِ في الملبسِ والمأكلِ، والمظهرِ

---

(1) كَحَّالة، عمر رضا، **معجم المؤلِّفين**، ١٦٦/٥.
(2) الحَسَنيّ، عبد الحيّ، **الإعلام بمَن في تاريخ الهند مِن الأعلام**، ١٢٧٢/٣.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **مُقَدِّمَة تُحْفَةِ الأَحْوَذِيّ**، ٥-٤٦٠.
(4) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٧٣-٤٧٥.

والمخبرِ، زاهدًا متقلِّلًا مِن الدُّنيا، قانعًا باليسيرِ، زاهدًا في المناصبِ والرَّواتبِ الكبيرةِ، مُكبًّا على العلم والتَّأليفِ، والمُطالعة، ذاكرًا للهِ تعالى في كلِّ حالٍ، سليمَ الصَّدرِ، نزيهَ اللسانِ، كثيرَ الصَّمتِ، كُفَّ بصرُه في آخرِ عُمرِه، ثمَّ عادَ بعمليَّةِ القدحِ، واعْتَرَتْهُ أمراضٌ أخرى حتَّى وافَتْهُ المَنِيَّة[1].

و- مرضه ووفاته

صارَ الشَّيخُ _رحمه اللهُ_ في آخرِ عمرِه ضريرًا، ذهبَتْ كريمتاهُ وحبيبتاهُ فصبَرَ واحتسَبَ، وكمّلَ المجلَّديْنِ الأخيريْنِ مِن شرحِ جامعِ التِّرمذيّ، وعرضَ عليه أهلُه أنْ يسافرَ ليُريَ عينيهِ دكتورًا حاذقًا، لكنَّه لمْ يفعلْ حتَّى سافرَ إلى (دِهْلِي) لطبعِ المجلَّدِ الرَّابعِ مِن التُّحفةِ، فألحَّ عليهِ هناكَ أصحابُه ومعارفُه أنْ يعالجَ عينيهِ في مستشفى يختصُّ بمداواةِ أمراضِ العَين، فعادَ إليهِ بعدَ عمليَّةٍ بصرِهِ في رجبْ السَّنَةِ الَّتِي توفِّيَ فيها، ولكنَّه بعدَ ذلكَ أخذَهُ مرضُ ضعفِ القلبِ، فأثَّرَ فيهِ وأصابَتْهُ الحمَّى أيضًا إلى أنْ حانَ أجلُه فانتقلَ إلى الرَّفيقِ الأعلى في وطنِه (مبارك بور) في ثلثِ الليلِ الأخيرِ للسادسَ عشرَ مِن شوّال (١٣٥٣هـ) سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ وثلاثمائةٍ وألفٍ للهجرةِ، الموافق الثَّاني والعشرينَ مِن يناير (١٩٣٥م) سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وتسعمائةٍ وألفٍ ميلاديَّة[2].

ثانيًا- تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ

يَشْتَمِلُ الكتابُ على كلمتيْ التُّحْفَةِ والْأَحْوَذِيّ، أمّا التُّحْفةُ، فهي الطُّرْفةُ مِن الفاكهة وغيرها مِن الرَّيَاحين، والتُّحْفةُ ما أتْحفْتَ بهِ الرَّجُلَ مِن البِرِّ واللُّطف[3]. وَالْأَحْوَذِيُّ هو السَّرِيعُ في كلِّ ما أَخَذَ فيه، وَأَصْلُهُ في السَّفَر، وقيلَ: المُنْكَمِشُ الحادُّ الخفيف في أموره، الْحَسَنُ السِّياقِ لها الحاذقُ، وهو المُشَمِّرُ للأمور، وهو الّذي يَسِيْرُ مسيرةَ عشرٍ في ثلاثِ ليالٍ[4]. وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَرَجُلٌ أَحْوَذِيٌّ: يَسُوقُ الْأُمُورَ أَحْسَنَ مَساقٍ لِعِلْمِهِ بِها"[5]. ولَعلَّ معنى العنوان بعدَ هذا هو خُلاصةُ ما فَهِمَهُ المُؤلِّفُ الفاهمُ الذَّكِيُّ المجتهدُ الحاذقُ مِن سننِ التّرمذيّ، والله أعلم[6].

---

(1) الحَسَنيّ، عبد الحيّ، **الإعلام بمَن في تاريخ الهند مِن الأعلام**، ١٢٧٢/٣.
(2) المُبَارَكْفُورِيّ، **مُقَدِّمَة تُحْفَةِ الأَحْوَذِيّ**، ٤٧٨-٤٧٩.
(3) ابن مَنْظُور، **لسان العرب**، ١٧/٩. مادَّة (تحف).
(4) مُرْتَضَى الزَّبِيْدي، **تاج العروس مِن جواهر القاموس**، ٤٠١/٩. مادَّة (حوذ).
(5) **أساس البلاغة**، ٢٠٤/١. مادَّة (حوذ).
(6) الشَّاذِلِيّ، مُحْسِن، **جُهود الإمام المُبَارَكْفُورِيّ في الدِّراسات القُرآنيَّة مِن خِلال كتابه تُحْفَة الأَحْوَذِيّ شرْح جامع التِّرْمِذِيّ، "عرض ودِراسة"**، ٢٢.

أمَّا نهجُه في شرْح الأحاديث، فقد الْتَزَمَ المُباركفوريّ في شرحه بأمورٍ عديدة، مِنها: أنَّه كَتَبَ تَرْجَمَةَ كلِّ راوٍ مِن رُواةِ جامعِ التِّرمذيّ. وَخَرَّجَ الأحاديثَ الّتي رَوَاهَا التِّرمذيّ وَأَوْرَدَهَا في جامِعِهِ. وَبَذَلَ جُهْدَه في إيضاحِ الإشكالاتِ الإسناديَّة والمَتْنِيَّة وحلِّها. وَذَكَرَ الأقوالَ المُعْتَبَرَةَ والمباحثَ المُعْتَمَدَةَ عند فُقهاء المُحدِّثينَ والسَّلَفِ الصَّالح، واحترزَ عن ذِكرِ الأقوالِ المُحْتَمَلَةِ غيرِ المُرضية. وَخَرَّجَ الأحاديث الّتي أَشَارَ إليها التّرمذيّ في كلِّ باب. وَذَكَرَ أقوالَ غيرِ واحدٍ مِن العلماء مِمَّن لمْ يذكرْهم التّرمذيّ. وَنَبَّهَ على المواضع التي وَقَعَ فيها التَّساهل والتَّسامح مِن التّرمذيّ في تحسينِ الحديثِ وتصحيحِه. وكانَ التّرمذيّ في كثير من المواضع يَذْكُرُ اختلافَ أهلِ العلم ولا يَذْكُرُ الرَّاجِحَ من المرجوح، فَيُبَيِّنُ الشَّيْخُ الرَّاجِحَ من المرجوح. وكانَ التّرمذيّ يَذْكُرُ مذاهبَ الفقهاء وأقوالَهم، وَيَسْكُتُ عن دلائلِ أكثرِ هذهِ الأقوالِ والمذاهبِ، فَيَذْكُرُ الشَّيخُ دلائلَ هذهِ المذاهبِ الّتي سَكَتَ التّرمذيّ عن بيانهم. وقد يَذْكُرُ التّرمذيّ في بيانِ مذاهبِ العلماء لفظَ القوم مُجْمَلًا، فَيُعَيِّنُهُم الشَّيْخ وَيُبَيِّنُ مَن أَرَادَهُمُ التّرمذيّ بلفظ القوم. واختبر الشيخ تحسينَ التّرمذيّ وتصحيحَه في كلِّ مقام، وَحَقَّقَ بِنَفْسِهِ مِنْ غيرِ أنْ يَعْتَمِدَ على أقوال أئمَّةِ المُحَدِّثين فقط، وبعد التحقيق وافقَ التِّرْمِذِيَّ أو خَالَفَه[1].

([1]) المُبَارَكْفُورِيّ، **مُقَدِّمَة تُحْفَةِ الأَحْوَذِيّ**، ٤٧٢-٤٧٣.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

جُهُودُ المُبَارَكْفُورِيّ النَّحْوِيَّة

- **الْمَبْحَثُ الأوَّلُ: الْمُبَارَكْفُورِيّ والنَّحوُ العربيّ**
- **الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ**
- **الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُهُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ**

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ: الْمُبَارَكْفُورِيّ والنَّحْوُ العربيّ

للتَّعَرُّفِ على العلاقة بينَ المُباركفوريِّ والنَّحْوِ العربيِّ لا بُدَّ مِن التَّعْرِيج على المَصادِرِ الّتِي اسْتَقَى النَّحْوَ منها، ثُمَّ الوُقُوف على كَيْفِيَّةِ تعامله مَعَ الخِلَاف النَّحْوِيّ، فَنَتَرْجِيحَاتُهُ في القَضايَا الّتي فيها خِلَاف، ومَنْهَجُه في عَرْضِ المَسْألة النَّحْوِيَّة، إلى الوُقُوفِ على أبْرَزِ المَآخِذِ عليه.

أَوَّلًا- المَصَادِرُ الّتي اسْتَقَى مِنْها النَّحْو

إنَّ الوُقُوفَ على المَصَادِرِ الَّتِي اسْتَقَى المُباركفوريّ منها مَادَّةَ النَّحْوِ في كتابه تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ أمرٌ عَسِيرٌ، فهو كِتاب ضَخْمٌ، أجْزَاؤُهُ عَشْرَة، وَمُعَدَّلُ عَدَدِ صَفَحَاتِ كُلِّ جُزْءٍ خَمْسُمِئَةِ صَفْحَةٍ، وبِحِسْبَةٍ بسيطةٍ يَتَبَيَّنُ أنَّ عَدَدَ صَفَحَاتِ الكِتاب تَزِيدُ عنْ خَمْسِةِ آلافِ صفحةٍ؛ لِذا سَيُثْبِتُ الباحثُ أكثرَ هذهِ المصادرِ وليسَ جَمِيعَها.

ومِن المُلاحظِ أنَّ المصادرَ الّتي استقى المُباركفوريُّ النَّحْوَ منها كانتْ متنوِّعةً بينَ كتبِ النَّحْوِ وكتب التَّفاسيرِ وشُروحِ الأحاديثِ، وربّما يعودُ هذا إلى العلاقةِ الوطيدةِ بينها وبينَ الحديثِ النَّبوِيّ. ولا بُدَّ مِن الإشارة إلى أنَّ المُباركفوريّ لم يَذْكُرْ أسماءَ المصادرِ النَّحْوِيَّةِ إلّا في القليلِ النَّادِرِ، لَكِنَّه ذَكَرَ أسماءَ أصحابِها مُوردًا ما قالُوه؛ لذا سَيُورِدُ الباحثُ أسماءَ هؤلاءِ العلماءِ، مُوَثِّقًا ما نَقَلَهُ عنهم مِن كُتُبِهم ومُؤَلَّفَاتِهم أو مِن المَصَادر النَّحْوِيَّة المُخْتلفة.

وَسَيَذْكُرُ الباحثُ أسماءَ هؤلاءِ العلماءِ مَعَ ذِكْرِ رأيٍ واحدٍ له، فالقَصْدُ ليسَ الوُقُوفَ على جميعِ ما نَقَلَه المُباركفوريّ عن هذا النَّحْوِيِّ أو ذاكَ المُفَسِّرِ، إنَّمَا الوُقُوفُ على مصادرِ النَّحْوِ عنده، مِنْ نُحَاةٍ ومُفَسِّرِينَ ومَحَدِّثِينَ ولُغَوِيِّينَ وغيرِهم.

ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى:

أ- مصادر بصريّة

١- سيبويه

تَرَدَّدَ اسمُ سِيبَوَيْهِ في التُّحْفَةِ دونَ ذِكْر مُؤَلَّفِه (الكِتاب)، ومِن الأمْثلة على ذلك قولُ المُباركفوريّ تَعْلِيقًا على لفظة (مَثْنَى): "بلا تنوينٍ لِعَدَمِ انْصِرَافِه للعدلِ والوصف على ما قاله

سيبويه أي ثِنْتَينِ ثِنْتَينِ"[1]، فقد قَالَ سيبويه: "وَسَأَلْتُهُ عن أُحَادَ وثُنَاءَ ومَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاعَ، فَقَال: هو بمَنْزِلَة أُخَر، إنَّمَا حَدُّهُ واحدًا واحدًا، واثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَجَاءَ مَحْدُودًا عن وجْهِهِ، فَتُرِكَ صَرْفُه"[2].

٢ـ الأَخْفَش الأوْسَط[3]

ذُكِرَ الأخْفَشُ كثيرًا في التُّحْفَة، وخاصَّةً عند تَفَرُّدِهِ بالآراء، ومِمَّا نَقَلَه المُباركفوريّ عنه قولُه في جَوَازِ زيادةِ حَرْفِ الجَرِّ (مِن) في الإثْبَاتِ: "ومِنْ زائدةٌ على مَذْهَبِ مَن يُجَوِّزُهُ في الإثبات كالأخْفَش"[4]، قال الأخْفَش: " فإنْ قُلْتَ: إنَّما يكون هذا في النَّهْيِ والاستفهام فقد جَاءَ في غيرِ ذلك، قال: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[5] فهذا ليسَ باستفهامٍ ولا نَفْيٍ. وتقولُ: زَيْدٌ مِن أَفْضَلِها. تُرِيدُ: هو أفْضَلُها، وتقولُ العربُ: قدْ كانَ مِن حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي حتَّى أَذْهَبَ، يُرِيدُونَ: قدْ كَانَ حديثٌ"[6].

ب- مصادر كوفيّة

الفَرَّاء

نَقَلَ المُباركفوريّ عن الفَرَّاء، ولكنَّ نَقْلَهُ عنه كانَ قليلًا لم يَتَجَاوَزْ أرْبَعَ مَرَّاتٍ، وأحيانًا كانَ يَنْقُلُ عنه مباشرةً، وأحيانًا كانَ يَقْتَبِسُ كلامَه مِنْ فَتْحِ البَارِي لابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ[7]، والأهمُّ هنا ما نَقَلَه المُباركفوريّ عنه مباشرةً، يقولُ المُباركفوريّ مُتَحَدِّثًا عن "أوْ" في قوله تعالى: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)[8]: " قَالَ الفَرَّاء (أو) بمعنى (إلّا) والمعنى إلّا أنْ يتوبَ عليهم فَتَفْرَحَ

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيّ**، ٤٥٤/٢.
(2) **الكتاب**، ٢٢٥/٣.
(3) أَخَافِشَةُ النَّحْوِ ثلاثةٌ: **الأَخْفَشُ الأَكْبَر** وهو عبد الحَمِيد بن عبد المَجِيد، مَوْلَى قَيْس بن ثَعْلَبَة الأَخْفَش الأَكْبَر أبو الخَطَّاب، إمَامٌ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ قديمٌ، لَقِيَ الأعْرَابَ وَأَخَذَ عنه أبو عُبَيْدَة، وسيبويه، والكِسَائِيّ، ويُونُس بن حَبِيب، وكَانَ دَيِّنًا وَرِعًا ثِقَةً. توفِّيَ سنة ١٧٧ هـ. ينظر: الصَّفَدِيّ، **الوَافِي بِالْوَفَيَات**، ٤٩/١٨. والزِّرِكْلِيّ، **الأَعْلَام**، ٢٨٨/٣. **والأَخْفَشُ الأَوْسَط** وهو سَعِيد بن مَسْعَدَة المُجَاشِعِيّ الأَخْفَش مَوْلَى بَنِي مُجَاشِع بن دَارِم، قَرَأَ النَّحْوَ على سيبويه وكَانَ أَسَنَّ مِنه ولمْ يَأْخُذْ عنِ الخَلِيل، وَكَانَ أَبْرَعَ أصحابِ سيبويه، توفِّيَ سنة ٢١٥ هـ، مِن تَصَانِيفِه: كِتاب الأَوْسط، وَمَعَانِي القُرآن. ينظر: الفَيْرُوزُ آبَادِيّ، **البُلْغَة في تَرَاجُم أَئِمَّة النَّحْو واللُّغة**، ٢٤. **والأَخْفَش الصَّغِير** وهُو عَلِيّ بن سُلَيْمَان بن الفَضْل أبو الحَسَن، نَحْوِيٌّ رَاوٍ للأخبار، توفِّيَ سنة ٣١٥ هـ، مِن مُصَنَّفاته: كِتاب شَرْح سيبويه، وكِتاب التَّثْنِيَة والجَمْع. ينظر: الصَّفَدِيّ، **المصدر السّابق**، ٩٦/٢١.
(4) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٢٩٦/٨.
(5) البَقَرَة، ٢٧١/٢.
(6) **مَعَانِي القُرآن**، ٧٥/١.
(7) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٤٧٣/٣. وينظر: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، **فَتْحُ الْبَارِي**، ٤٠٩/٣.
(8) آلُ عِمْرَانَ، ١٢٨/٣.

بذلك أو يُعَذِّبَهم فَتَشْتَفِي بهم"[1]، يقول الفَرَّاء: "وقوله (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ) ... وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ نَصْبَه على مذهب حتَّى كما تَقُولُ لا أزَالُ مُلازِمَكَ أو تُعْطِيَنِي، أو إلّا أنْ تُعْطيَني حَقِّي"[2]. فقد مَثَّلَ الفَرَّاء على (أو) الّتي بمعنى "إلّا" بمثالٍ هو: إلّا أنْ تُعْطِيَنِي حَقِّي. مُبَيِّنًا أنَّ معنى (أو) هو (إلّا).

ج- مصادر لِنُحاةٍ متأخِّرين

١- ابن جِنِّيٍّ

نَقَلَ المُباركفوريّ عن ابن جِنِّيٍّ مرَّةً واحدةً، وذلكَ عندما أَعْرَبَ كلمةَ "صَاعِدًا" في الحديثِ النَّبَوِيِّ: (عَنْ عَائِشَةَ أنَّ النَّبِيَّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ **فَصَاعِدًا**)، يقولُ المُباركفوريّ: "وقالَ ابن جِنِّيٍّ هو منصوبٌ على الحال أي ولو زَادَ ومِن المعلوم أنَّه إذا زَادَ لم يكنْ إلّا صَاعِدًا"[3]، ولم يَنُصَّ المُباركفوريّ على اسمِ المُؤَلَّف الّذي أَخَذَ منه هذا، وَيُرَجِّحُ الباحث أنْ يكونَ قد اقْتَبَسَه مِن كتاب (الخَصَائِص)؛ لأنَّه يَتَكَلَّمُ فيه عن إعرابِ (صَاعِدًا) الكَلَامَ الّذي ذَكَرَهُ المُباركفوريّ عنه، قال ابنُ جِنِّيٍّ مُمَثِّلًا على الحالِ المُؤَكَّدَةِ: "ومنه قولهم: أَخَذْتُه بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا هذه أيضًا حالٌ مؤكَّدة، ألَا ترى أنَّ تقديره: فَزادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، ومعلومٌ أنَّه إذا زَادَ الثَّمَن لم يَكُن إلّا صاعدًا"[4].

٢- الزَّمَخْشَرِيّ

اسْتَعَانَ المُباركفوريّ بآراءِ الزَّمَخْشَرِيِّ كثيرًا، وَذَكَرَ اسْمَ مُؤَلَّفِه (الكَشَّاف) صراحةً، قال المُباركفوريّ في كلمةِ (مَثْنَى): "أي اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وهو غيرُ مُنْصَرِفٍ لِتَكْرَارِ العدْلِ قال صاحب الكَشَّاف"[5]، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ مَعْدُولَةٌ عن أعدادٍ مُكَرَّرَة، وإنَّما مُنِعَتْ مِن الصَّرْفِ لِما فيها مِن العَدْلَينِ: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تَكَرُّرِها"[6].

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٨٢/٨.
(2) **مَعَانِي الْقُرْآن**، ٢٣٤/١.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٣/٥.
(4) **الخَصَائص**، ٢٦٨/٢.
(5) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٢٨٩/٢.
(6) **الكَشَّاف عن حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعُيُون الْأَقَاوِيلِ في وُجُوهِ التَّأْوِيل**، ٤٦٧/١.

٣- السُّهَيْلِيّ[١]

أَخَذَ المُباركفوريّ عن السُّهَيْلِيّ كثيرًا، وَذَكَرَ مؤلَّفًا مِن مؤلَّفاتِه وهو (الرَّوْضُ الأُنُف)، ولكنَّه لم يكنْ مصدرًا مِن مصادر النَّحْوِ عنده، وَيُرَجِّحُ الباحث أن يكونَ كتابُ (أَمَالِي السُّهَيْلِيّ) هو الكِتاب الّذي نَقَلَ عنه المُباركفوريّ شيئًا مِن النَّحْو، قالَ المُباركفوريّ في حديثِ: (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ في الآخِرَة): "وقال السُّهَيْلِيُّ: الأحسنُ الخَفْضُ على النَّعْتِ لأنَّ رُبَّ حرفُ جَرٍّ يَلْزَمُ صَدْرَ الكلامِ، وهذا رأيُ سِيبَوَيْهِ"[٢]، قال السُّهَيْلِيُّ في الحديثِ نفسِه: "وأمَّا: (رُبَّ كَاسِيةٍ) فالأحسنُ على مذهب سِيبَوَيْهِ الخَفْضُ على النَّعْتِ، ومِن مذهبِهِ أنَّ "رُبَّ" حرفُ خَفْضٍ، وأنَّهَا تَخْتَصُّ مِن بينِ سائرِ حُرُوفِ الخَفْضِ بالتَّقَدُّمِ في أوَّل الكلام، وألّا تَعْمَلَ إلّا في نَكِرَةٍ"[٣].

٤- أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيّ[٤]

نَقَلَ المُباركفوريّ عن العُكْبَرِيِّ أربَعَ مرَّاتٍ فيما يَتَعَلَّقُ بالنَّحْوِ، ونَصَّ على مؤلَّفِه وهو (إعْرَابُ الحَدِيثِ النَّبَوِيّ)، قال المُباركفوريّ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (سَآمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ: أيَّهُمَا صَنَعْتِ أَجْزَأَ عَنْكِ): "قَالَ أبو البَقَاء في إعرابه: إنَّها بالنَّصْب لا غير والنَّاصب لها صَنَعْتِ"[٥]، قال العُكْبَرِيّ الّذي تَكَلَّمَ عن رِوَايةِ (فَعَلْتِ) بَدَلَ رِوَايةِ (صَنعْتِ): "(سآمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ: أيَّهما فَعَلْتِ) (أيَّهُمَا) منصوبٌ لا غير والنَّاصب له (فَعَلْتِ)"[٦].

---

(١) هو عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أحمد بن أصبَغ بن حُبَيْشِ بن سَعْدُونَ بن رَضْوَانَ بن فَتُّوح، الإمام أبو زَيْد وأبو القاسم السُّهَيْلِيّ الخَثْعَمِيّ الأندلُسِيّ المَالَقِيّ الحافظ، كانَ عالمًا بالعربيَّةِ واللّغةِ والقراءاتِ، بارعًا في ذلك، جامعًا بينَ الرِّوَايَةِ والدِّرَايَةِ، نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا، أديبًا، عالمًا بالتَّفْسِيرِ وصِنَاعَةِ الحَدِيثِ، حافِظًا للرِّجَالِ والأَنْسَابِ، عارفًا بِعِلْمِ الكَلَامِ والأُصُولِ، حافظًا للتَّاريخ، تُوُفِّيَ سنة ٥٨١ هـ، مِن مصنَّفاته: شرْح الجمل، والرَّوْضُ الأُنُف في شرْحِ السِّيرَةِ وأَمَالِيهِ اللّذانِ أَخَذَ عنهما المُبَارَكْفُورِيّ في التُّحْفَةِ. ينظر: السَّيُوطِيّ، **بُغْيَةُ الوُعَاة في طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاة**، ٨١/٢.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٥٧/٦.

(٣) **أَمَالِي السُّهَيْلِيّ**، ٧٠-٧١.

(٤) هو عبد الله بن الحُسين بن عبد الله بن الحُسين الإمام العَلَّامَة، مُحِبُّ الدِّين، أبو البَقَاء العُكْبَرِيّ البَغْدَادِيّ الأَزْجِيّ الضَّرير، النَّحْوِيّ الفَرْضِيّ الحَنْبَلِيّ، وُلِدَ سنة ٥٣٨ هـ، وتوفِّيَ سنة ٦١٦ هـ، مِن أشهر مُصنَّفاته: تفسير القرآن وإعرابه، وإعراب الحديث، وشرْح الحَمَاسَة، وشرْح أبياتِ كتاب سيبويه، وشرْح شِعْر المُتَنَبِّي، واللّباب في عِلَلِ البِنَاء والإعراب، ومُقَدِّمَةٌ في النَّحْو. ينظر: الصَّفَدِيّ، **الوَافِي بِالوَفَيَات**، ٧٤/١٧-٧٥.

(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٣٣٦/١.

(٦) **إعراب الحديث النَّبَوِيّ**، ٤٦٣.

٥- ابن مَالِكٍ

لم يَنْقُلِ المُبَارَكْفُورِيّ عن ابن مَالِك كثيرًا، ولم يُصَرِّحْ باسم كتابه، لكنْ يُرَجِّحُ الباحث أنْ يكونَ الكتابُ الَّذي اسْتَمَدَّ منه بعضَ القَضَايَا النَّحْوِيَّةِ هو (شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ والتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحيحِ)؛ لأنَّ آراءَه في التُّحْفَةِ موجودةٌ بنَصِّها فيه، يقول المُبَارَكْفُوريّ مُعَلِّقًا على عِبَارَةِ (أَقُولُ مَاذَا؟): "قال ابنُ مالك فيه شاهدٌ على أنَّ (ما) الاستفهاميَّةَ إذا رُكِّبَتْ مَعَ (ذا) لا يَجِبُ تصديرُها فَيَعْمَلُ فيها ما قبلَها رَفْعًا وَنَصْبًا"[١]، قال ابنُ مالك: "وفي "أَقُولُ مَاذَا؟" شاهدٌ على أنَّ "ما" الاستفهاميَّة إذا رُكِّبَتْ مَعَ "ذا" تُفَارِقُ وُجُوبَ التَّصْدير، فيعملُ فيها ما قبلَها رفعًا ونصبًا"[٢].

٦- ابن هِشَامٍ

أَوْرَدَ المُباركفوريّ لابن هِشَام رأيًا واحدًا، وَذَكَرَ مَعَه اسمَ مؤلّفه (المُغْنِي)، ولا يستطيعُ الباحث أن يُغْفِلَ هذا النَّقْلَ بِسَبَبِ انْفِرَادِه؛ لأنَّه كتابٌ نَحْوِيٌّ ثمينٌ. ذَكَرَ المُباركفوريّ في أثناء حديثه عن معنى حرف الجرِّ (مِن) في (ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) أوَّلًا أنَّه بمعنى البَدَل، وذَكَرَ معانيَ أخرى، ثُمَّ خَتَمَ حديثَه النَّحْوِيَّ بقوله: "واخْتَارَ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ في المُغْنِي الأوّلَ (ويَقْصِدُ أنَّها بمعنى البَدَل)"[٣]، قال ابنُ هِشَام: "(وَلَا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) أيْ لا يَنْفَعُ ذَا الحَظِّ مِن الدُّنْيَا حَظَّهُ بَدَلَكَ أي بَدَلَ طَاعَتِكَ أو بَدَلَ حَظِّكَ أي بَدَلَ حَظِّهِ مِنْك"[٤].

٧- السَّيُوطِيّ

أَوْرَدَ المُبَارَكفوريّ للسَّيُوطِيِّ آراءً نَحْوِيَّةً قليلةً، وَنَصَّ على كتابه (قُوتِ المُغْتَذِي)، وكتبٍ أخْرَى كـ(الإتْقَانِ في عُلُومِ القُرْآنِ) وغيرِها، ولكنَّ آراءَه النَّحْوِيَّةَ قد أَخَذَهَا مِن قُوتِ المُغْتَذِي، قال المُبَارَكفوريّ في إعراب (خَيْرٌ) مِن حديثِ المُرُورِ بينَ يَدَي المُصَلِّي (لَكَانَ أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ): "قَالَ السَّيُوطِيّ في قُوت المُغْتَذِي: وَقَعَ هنا بالرَّفْعِ على أنَّه اسمُ كانَ، وفي البُخَارِيّ بالنَّصْب على الخَبَرِيَّة"[٥]، قال السَّيُوطِيّ: "(لَكَانَ أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ) وَقَعَ هنا بالرَّفْع على أنَّه اسمُ كَانَ، وفي البُخَارِيّ بالنَّصْب على الخَبَرِيَّة"[٦].

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٥/٩.
(٢) **شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ والتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلَاتِ الجَامِعِ الصَّحِيح**، ٢٦١.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥٧/٢.
(٤) **مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الأَعَارِيب**، ٤٢٢.
(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ١٣٤/٢.
(٦) **قُوتُ المُغْتَذِي على جَامِعِ التِّرْمِذِيّ**، ١٦٤/١.

د- مصادر لمفسِّرينَ ومحدِّثينَ

١- الخَطَّابِيّ[١]

نَقَلَ المُباركفوريّ عن الخَطَّابِيِّ ولكنَّه لم يُصَرِّحْ باسم مُؤَلَّفِه الّذي نَقَلَ عنه، يقولُ المُباركفوريّ مُعَلِّقًا على قوله صلّى الله عليه وسلّم: (حَم لَا يُنْصَرُونَ): "وقَالَ الخَطَّابِيُّ: معناهُ الخَبَرُ، ولو كانَ بمعنى الدُّعَاء لكانَ مجزومًا، أي لا يُنْصَرُوا، وإنَّما هو إخبار كَأَنَّه قالَ: واللهِ إنَّهم لا يُنْصَرُون. وقد رُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ أنَّه قَالَ: حَم اسمٌ مِن أسماء الله، فَكَأَنَّهُ حَلَفَ بالله أنَّهم لَا يُنْصَرُونَ"[٢]، ولم يُصرِّحِ المُباركفوريّ باسمِ الكتابِ الّذي نَقَلَ منه عن الخَطَّابِيّ، ولكنْ يُرَجِّحُ الباحث أنْ يكونَ مِن كتاب مَعَالِمِ السُّنَن؛ لأنَّ الكلامَ السَّابقَ موجودٌ فيه بِنَصِّهِ، يقولُ الخَطَّابِيُّ في الحديثِ السَّابقِ نفسِه: "قُلْتُ بَلَغَنِي عن ابن كَيْسَانَ النَّحْوِيِّ[٣] أنَّه سَأَلَ أبا العَبَّاسِ أحمدَ بْنَ يَحْيَى[٤] عنه، فقال: معناه الخبر ولو كان بمعنى الدُّعَاء لكانَ مجزومًا أي لا يُنْصَرُوا، وإنَّما هو إخبارٌ كأنَّه قالَ واللهِ لا يُنْصَرونَ. وقد رُوِيَ عن ابن عَبَّاس أنَّه قَالَ: حَم اسمٌ مِن أسماء الله –عَزَّ وجَلَّ– فكأنَّه حَلَفَ باللهِ أنَّهم لَا يُنْصَرُونَ"[٥].

٢- القَاضِي عَيَّاض[٦]

نَقَلَ المُباركفوريّ عن القاضي عيَّاض كثيرًا، وَذَكَرَ اسمَ مُؤَلَّفِه وهو (مَشَارِقُ الأَنْوَار على صِحَاح الآثَار)، واقْتَبَسَ –أيضًا– مِن كِتابٍ له آخرَ وهو الْإِكْمَالُ (إكْمَالُ المُعْلِم في شَرْحِ مُسْلِم)، ولكنَّه لم يَقْتَبِسْ منه شيئًا في النَّحْو، بلْ كانَ يَسْتَعِينُ به في شَرْحِ الأحاديثِ والفِقْهِ؛ لذا فهو لا يُعَدُّ

---

(١) هو حَمْد بن مُحَمَّد بن إبْراهيم بن خَطَّاب، الإمام أبو سُليمان الخَطَّابِيّ البُسْتِيّ، كانَ إمامًا في الفقْهِ والحديثِ واللّغة، مِن تصانيفه: مَعَالِمُ السُّنَنِ وهو شرْحِ سُنَنِ أبي دَاود، وغريبُ الحَدِيث، وشرْحُ الأسماءِ الحُسْنَى، تُوُفِّيَ سنة ٣٨٨ هـ. ينظر: السُّبْكِيّ، **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة الكُبْرَى**، ٢٨٣/٣.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٦٩/٥.

(٣) هو محمَّد بن أحمد بن كَيْسَانَ، أبو الحَسَن النَّحْوِيّ، اللّغَوِيّ الإمام الفاضل، أحدُ المذكوريْنَ بالعلم والموصوفينَ بالفَهْمِ، كَانَ يَحْفَظُ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ في النَّحْوِ؛ لأنَّه أَخَذَ عن المُبَرِّدِ وثَعْلَب، وله تَصَانِيفُ وأقوالٌ مشهورةٌ في التَّفَاسِير ومعاني القُرآن، تُوُفِّيَ سنة ٢٩٩هـ، مِن تصانيفه: المُهَذَّب في النَّحْوِ، وكِتابُ اللّامَات، وكِتابُ غريبِ الحديث، وكِتابُ معاني القُرآن، وكِتَابٌ مختصرٌ في النَّحْو. ينظر: الصَّفَدِيُّ، **الوَافِي بِالوَفَيَات**، ٢٤/٢-٢٥.

(٤) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سَيَّار، أبو العَبَّاس النَّحْوِيّ الشَّيْبَانِيّ المعروف بِثَعْلَب، إمامُ الكُوفِيِّينَ في النَّحْو واللّغة، وُلِدَ سنة ٢٠٠ هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٢٩١ هـ. مِن مصنَّفاته: كِتَاب اختلافِ النَّحْوِيِّينَ، ومعاني القُرآن، ومَا تَلْحَنُ فيه العامَّة، ومعاني الشِّعْر. ينظر: القِفْطِيّ، **إنْبَاهُ الرُّوَاةِ في أَخْبَارِ النُّحَاةِ**، ١٨٥/١، ١٧٤، ١٧٣.

(٥) **مَعَالِمُ السُّنَنِ**، ٢٥٧/٢.

(٦) هو عَيَّاض بن موسَى بن عَيَّاض بن عمرو بن موسى بن عَيَّاض، القاضي العلَّامَة عالم المَغْرِب، أبو الفَضْلِ اليَحْصبِيّ السّبْتِيّ الحافظ، وُلِدَ سنة ٤٧٦هـ، وَتُوُفِّيَ سنة ٥٤٤ هـ، كانَ إمامَ الحديثِ في وَقْتِهِ وَأَعْرَفَ النَّاسِ بِعُلُومِهِ وبالنَّحْوِ واللُّغَةِ وكَلَامِ العربِ وأَيَّامِهِم وأَنْسَابِهِم، مِن تصانيفه: كتابُ الإكْمَال في شرْح مُسْلِم، وكتابُ مَشَارِق الأَنْوَارِ على صِحَاحِ الآثَار. ينظر: الذَّهَبِيّ، **تَذْكِرَةُ الحُفَّاظ**، ٦٨/٤.

مَصْدَرًا مِن مصادر النَّحْو عنده، وعن الكتابِ الأوَّلِ قَالَ المُباركفوريّ في (وَأَيْمُ اللهِ): "وفي المَشَارِقِ لِعَيَّاض: وَأَيْمُ اللهِ بِقَطْعِ الألفِ ووصلِها، أَصْلُه أَيْمُن، فَلَمَّا كَثُرَ في كلامهم حُذِفَ النُّون فقالُوا أَيْمُ اللهِ وقالُوا أمِ اللهِ وقالُوا ومُ اللهِ انتهى"[1]، قال عَيَّاض: "وأيْمُ اللهِ يُقَالُ بقطع الألف ووصلها حَلْفٌ قاله الهَرَوِيّ كقولهم يَمُينُ اللهِ ثُمَّ يُجْمَعُ اليمينُ أَيْمُنًا فقالُوا وَأَيْمُنُ اللهِ ثُمَّ كَثُرَ في كلامهم فَحَذَفُوا النُّون فقالُوا أَيْمُ اللهِ، وقالُوا أمُ اللهِ، ومُ اللهِ، ومِ اللهِ، ومُنُ اللهِ، ومَنَ اللهِ، وأَيْمُنُ اللهِ، وإيمُنُ اللهِ، ولَيْمُ اللهِ، وأَيْمُ اللهِ، كلُّ ذلك قِيلَ"[2].

٣- القُرْطُبِيّ

ذَكَرَ المُباركفوريُّ القُرْطُبِيَّ كثيرًا في التُّحْفَة، وَصَرَّحَ باسم مُؤَلَّفَيْنِ له هما: (المُفْهِمُ لِمَا أُشْكِلَ مِن تَلْخِيص كِتَابِ مُسْلِم)، و(التَّذْكِرَة)، ولكنَّه لم يَنْقُلْ آراءَهُ النَّحْوِيَّةَ مِن كِتابِ التَّذْكِرَةِ بلْ مِنَ الكتابِ الأوَّلِ، ومِن أمثلةِ نَقْلِه عنه قولُ المُبَاركفوريّ في الحديث النَّبَوِيّ: (وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ): "وقالَ القُرْطُبِيُّ متعلّق بمحذوف في موضع الحال مِن القوم مثل كَائِنِينَ في جَنَّةِ عَدْن"[3]، وقَالَ القُرْطُبِيّ: "وقوله: (فِي جَنَّةِ عَدْنٍ) متعلّق بمحذوف في موضع الحال مِن (القَوْم)، كأنَّه قَالَ: كائنينَ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ"[4].

٤- النَّوَوِيّ[5]

أَوْرَدَ المُباركفوريّ عن النَّوَوِيِّ آراءً كثيرةً جدًّا، وَنَصَّ على اسمِ مؤلَّفه وهو (شَرْحُ النَّوَوِيّ على مُسْلِم)، قال المُباركفوريّ مُعَلِّقًا على هذا المَوْطن مِن الحديث (ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ): "وقال النَّوَوِيُّ، ضُبِطَ الأيمنُ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ وهما صحيحانِ، النَّصْبُ على تقديرِ

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٣٤٩/٤.
(٢) **مَشَارِقُ الأَنْوَارِ على صِحَاحِ الآثَارِ**، ٥٦/١.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ١٩٧/٧.
(٤) **المُفْهِمُ لِمَا أُشْكِلَ مِن تَلْخِيص كتابِ مُسْلِم**، ٣١/٣.
(٥) هو يَحْيَى بن شَرَف بن مرِّيّ بن حسن بن حُسين بن حَزَام بن محمّد بن جُمْعَة النَّوَوِيّ الشَّيخ الإمام العَلّامَة مُحْيِي الدِّين أبو زَكَرِيَّا، كانَ سَيِّدًا وَحَصُورًا وَلَيْثًا على النَّفْسِ وَزَاهِدًا، هذا مَعَ التَّفَنُّنِ في أصناف العُلوم فِقْهًا ومُتُونَ أحاديثَ وأسماءَ رجالٍ ولُغَةً وَتَصَوُّفًا وغيرَ ذلك، وُلِدَ سنة ٦٣١ هـ، وتوفِّيَ سنة ٦٧٧ هـ، مِن أشهر مُصنَّفاته: الرَّوْضَة والمِنْهَاج وشَرْح المُهَذَّب ورياض الصَّالِحين والخُلَاصة في الحديث، ينظر: السُّبْكِيّ، **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبرى**، ٣٩٥/٨–٣٩٦. وابن العِمَاد الحَنْبَلِيّ، **شَذَرَات الذَّهَب في أخبارِ مَنْ ذَهَب**، ٣٥٦/٥.

أعْطِ الأيمنَ، والرَّفْعُ على تقدير الأيمنُ أحقُّ أو نحو ذلك"[١]، قال النَّوَوِيُّ: "وقوله صلّى الله عليه وسلّم: (الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ) ضُبِطَ بالنَّصب والرَّفع، وهما صحيحانِ، النَّصْب على تقدير: أعْطِ الأيْمَنَ، والرَّفع على تقدير: الأيمنُ أحقُّ أو نحو ذلك"[٢].

٥- البَيْضَاوِيّ[٣]

اسْتَعَانَ المُباركفوريّ بتَفْسِيرِ البَيْضَاوِيّ كثيرًا، وَذَكَرَ اسم تفسيره، وهو (أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وأسْرَارُ التَّأْوِيلِ)، ومِن الأمثلة قولُ المُباركفوريّ: "قَالَ القَاضِي البَيْضَاوِيُّ في تفسيره المُسَمَّى بأنْوَارِ التَّنْزِيل في تفسير قوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)[٤]، رَمَضَانُ مصدرُ رَمَضَ، إذا احْتَرَقَ فَأُضِيفَ إليه الشَّهْرُ وجُعِلَ عَلَمًا ومُنِعَ مِن الصَّرْف لِلعَلَمِيَّةِ والألفِ والنُّونِ، كما مُنِعَ دَأْيَةُ في ابنِ دَأْيَةَ عَلَمًا للغُرابِ ولِلْعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ انتهى"[٥]، قال البَيْضَاوِيّ: "والشَّهْر مِن الشُّهْرَة، ورمضانُ مصدرُ رَمَضَ إذا احْتَرَقَ فأُضِيفَ إليه الشَّهْر وجُعِلَ عَلَمًا ومُنِعَ مِن الصَّرْف للعَلَمِيَّة والألف والنُّون، كما مُنِعَ دَأْيَةُ في ابن دَأْيَةَ عَلَمًا للغُراب لِلْعَلَمِيَّة والتَّأنِيث"[٦].

٦- الطِّيبِيّ[٧]

ارْتَكَزَ المُباركفوريّ كثيرًا على ما قَالَه الطِّيبِيّ، ولم يَنُصَّ المُباركفوريّ على اسم مؤلَّفه، لكنْ يُرَجِّحُ الباحث أنْ يكون نَقَلَ عنه مِن كتابه (شَرْح الطِّيبِيّ على مِشْكَاة المَصَابِيح)، المُسَمَّى (الكاشِفَ عن حقَائقِ السُّنَنِ)؛ لأنَّ ما نَقَلَهُ في التُّحْفَةِ موجودٌ فيه، قالَ المُباركفوريّ في حديث (لَا يَفْتَرِقَنَّ اثْنَانِ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ): "قال الطِّيبِيّ قولُه عن تَرَاضٍ صِفَةُ مصدرٍ محذوف والاستثناءُ مُتَّصِلٌ أيْ لا يَتَفَرَّقَنَّ اثْنَانِ إلّا تَفَرُّقًا صَادِرًا عنْ تَرَاضٍ انتهى"[٨]، قال الطِّيبِيُّ: "قوله: "عن تراضٍ" صفةُ مصدرٍ محذوف، والاستثناءُ مُتَّصِل، أي لا يَتَفَرَّقَنَّ اثْنَانِ إلّا تفرُّقًا صادرًا عن تراضٍ"[٩].

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيّ**، ٣١١/٥.
(٢) **شرْح النَّوَوِيّ على مُسْلِم**، ٧٣/٧.
(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمّد بن عليّ قاضي القُضاة ناصر الدِّين أبو الخير البَيْضَاوِيّ، توفِّيَ سنة ٦٩١ هـ، مِن تَصَانِيفِهِ: أنوار التَّنْزِيل في أسرار التَّأويل في تفسير القُرآن، وشرْح مصابيح السُّنَّة للبَغَوِيّ، ومُخْتَصَر الكافيَة في النَّحْو. ينظر: ابن قَاضِي شُهْبَة، **طبقات الشَّافِعِيَّة**، ١٧٢/٢-١٧٣.
(٤) البَقَرَة، ١٨٥/٢.
(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٣١/١.
(٦) **تفسير البَيْضَاوِيّ**، ٤٦٣/١- ٤٦٤.
(٧) هو حَسَن بن محمّد بن عبد الله شَرَف الدِّين الطِّيبِيّ، إمامٌ مشهورٌ فَهَّامٌ عَلَّامَة في المَعْقُولَات والمعاني والبَيَان، مِن مُؤلَّفاته: التَّفسير للقُرآن العظيم، والحاشيَة على تفسير الكَشَّاف، وكتابُ التِّبْيَان في المعاني، وشَرْح المِشْكَاة، توفِّيَ سنة ٧٤٣ هـ. ينظر: الأَدْنَرُوي، **طَبَقَات المُفَسِّرين**، ٢٧٧.
(٨) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٣٧٨/٤.
(٩) **الكَاشِف عن حَقَائق السُّنَنِ**، ٢١٢٣/٧.

٧- الكَرْمَانِيّ[١]

اقْتَبَسَ المُباركفوريّ أقوالًا مِن الكَرْمَانِيّ، ولم يُصَرِّحْ باسم مؤلَّفه، ولكنْ يُرَجِّحُ الباحث أنْ يكونَ قد نَقَلَ عنه مِن كتابٍ له يُسَمَّى (البُخَارِيّ بِشَرْحِ الكَرْمَانِيّ)؛ لأنَّ ما نَقَلَهُ موجودٌ فيه بِنَصِّهِ، قال المُبَارَكفوريّ في (ولَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا): "قال الكَرْمَانِيّ: لِجارتها مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، أي لا تَحْقِرَنَّ جارةٌ هَدِيَّةً مُهْدَاةً لِجَارَتِهَا"[٢]، قال الكَرْمَانِيّ: "قولُه (لِجَارَتِهَا) مُتَعَلِّقٌ بمحذوف، أي لا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ هَدِيَّةً مُهْدَاةً لِجَارَتِهَا"[٣].

٨- ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيُّ

أَوْرَدَ المُبَارَكفوريّ لابنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيِّ آراءً كثيرةً جِدًّا، وَنَصَّ على اسم مؤلَّفِه (فَتْحِ البَارِي)، وكانَ يُسَمِّيهِ ابنَ حَجَرٍ تارةً، والحافظَ أخْرَى، يقول المُبَارَكفوريّ في حديثِ (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ): "قال الحافظُ بِجَزْمِ يَضْرِبْ على أنَّه جوابُ النَّهْيِ، وبرفعه على الاستئناف أو يُجْعَلُ حالًا انتهى"[٤]، قال ابن حَجَرٍ: "قولُه يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ بِجَزْمِ (يَضْرِبْ) على أنَّه جَوَاب النَّهْي، وبرفعه على الاستئناف أو يُجعل حالًا"[٥].

٩- العَيْنِيّ[٦]

اقْتَبَسَ المُبَارَكفوريّ مِن العَيْنِيِّ أقوالًا كثيرةً، وَذَكَرَ مؤلَّفه (عُمْدَةَ القَارِي شَرْح صحيحِ البُخَارِيّ)، قال المُبارَكفوريّ في حديثِ (مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وله ما يُوصِي فيه إلّا وَوَصِيَّتُهُ مكتوبةٌ عنده): "(إلّا وَوَصِيَّتُهُ مكتوبةٌ عنده) مستثنى خَبَرُ ليسَ، والواو فيه للحال قاله العَيْنِيّ"[٧]، قال العَيْنِيُّ: " "إلّا وَوَصِيَّتُهُ" مستثنى، وهو خبرُ ليسَ، والواوُ فيه للحال"[٨].

---

(١) هو محمَّد بن يُوسُف بن عليّ بن سعيد الكَرْمَانِيّ ثُمَّ البَغْدَادِيّ شَمْسُ الدِّين، الإمامُ العلَّامَةُ في التَّفْسِيرِ والحديثِ والفِقهِ، وُلِدَ سنة ٧١٧ هـ، وتُوُفِّيَ ٧٨٦ هـ، مِن مصنَّفاته: شرْحُ البُخَارِيّ، وشرْحُ مُخْتَصَرِ ابن الحَاجِب، وأُنْمُوذَجُ الكَشَّافِ، وحَاشِيَةٌ على تفسير البَيْضَاوِيّ إلى سُورَة يُوسُف. ينظر: الأَدْنَرُوي، **طَبَقَاتُ المُفَسِّرِينَ**، ٢٩٨.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٥٦١/٥.

(٣) **البُخَارِيّ بِشَرْحِ الكَرْمَانِيّ**، ١١٠/١١.

(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٣٦٢/٦.

(٥) **فَتْحُ البَارِي**، ٢٧/١٣.

(٦) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن يوسُف بن محمود العَيْنتابيّ الحَنَفِيّ قاضي القُضاة بَدْرُ الدِّين العَيْنِيّ، وُلِدَ سنة ٧٦٢ هـ، وتوفِّيَ سنة ٨٥٥ هـ، مِن مُصنَّفاته: عُمْدَة القَارِي في شَرْحِ صحيح البُخَارِيّ الّذي نَقَلَ المُبارَكفوريّ عنه في التُّحْفَة، وشَرْحُ معاني الآثار للطَّحَاوِيّ، وشَرْحُ الشَّوَاهِد الكُبْرَى. ينظر: السَّيُوطِيّ، **نَظْمُ العِقْيَان في أَعْيَان الأَعْيَان**، ١٧٤.

(٧) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٥٤١/٥.

(٨) **عُمْدَةُ القَارِي شَرْحُ صحيح البُخَارِيّ**، ٣٩/١٤.

١٠- القَارِي[١]

اعْتَمَدَ المُباركفوريّ على القَارِي كثيرًا في التُّحْفَة، وَذَكَرَ كتابه (مِرْقَاةَ المَفَاتِيحِ شَرْحَ مِشْكَاةِ المَصَابِيحِ)، قال المُباركفوريّ في (عَمْدًا فَعَلْتُهُ): "قال القَارِي في المِرْقَاة شَرْح المِشْكَاة الضَّمِيرُ راجعٌ للمذكور، وهو جَمْعُ الصَّلَوَات الخَمْس بوضوء واحدٍ والمَسْح على الخُفَّيْنِ وَعَمْدًا تمييزٌ أو حالٌ مِن الفاعل"[٢]، قال القَارِي: "الضَّمِير راجعٌ إلى المذكور، وهو الصَّلَوَات الخَمْس بوضوء واحدٍ والمَسْحُ على الخُفَّيْنِ، و"عَمْدًا" تمييزٌ أو حال مِن الفاعل"[٣].

١١- المُنَاوِيّ[٤]

نَقَلَ المُباركفوريّ عن المُنَاوِيّ قليلًا مِن حيثُ النَّحْوُ، وَذَكَرَ اسم مؤلَّفه (فَيْض القَدِير)، قال المُبَاركفوريّ في إعراب (فَيَخُصَّ) مِن حديثِ (وَلَا يَؤُمَّ قَوْمًا فَيَخُصَّ نَفْسَه بِدَعْوَةٍ دُونَهُم): "بالنَّصْبِ بأنِ المُقَدَّرَة؛ لِوُرُودِه بعد النَّفْيِ على حَدِّ (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[٥] قاله المُنَاوِيّ"[٦]، قال المُنَاوِيّ: "(قومًا فَيَخُصَّ) منصوب بأنْ المُقَدَّرَة؛ لِوُرُودِه بعدَ النَّفْيِ على حَدِّ (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)"[٧].

وهذا جدولٌ يُحْصِي عددَ مرَّاتِ استخدامِ المُباركفوريِّ للمصادرِ البصريِّةِ، والكوفيَّةِ، ومصادرِ نحاةٍ متأخّرينَ.

---

(١) هو نُور الدِّين عليّ بن سُلْطَان محمَّد الهَرَوِيّ المَعْرُوف بالقَارِي المَكِّيّ الحَنَفِيّ، توفِّيَ سنة ١٠١٤ هـ، مِن تَصَانِيفِه: شرْح الفِقْه الأَكْبَر، والأحاديث القُدْسِيَّة والكَلِمَات الأُنْسِيَّة، ومِرْقَاة المَفَاتِيح لِمِشْكَاة المَصَابيح الَّذي نَقَلَ عنه المُباركفوريّ في التُّحْفَة. ينظر: البَابَانِيّ، إسماعيل، **هَدِيَّةَ العَارِفِين، أسماء المُؤَلِّفِينَ وآثارُ المُصَنِّفِينَ**، ١٧٩٢/٢.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ١٦١/١.

(٣) **مِرْقَاةُ المَفَاتِيحِ شَرْحُ مِشْكَاةِ المَصَابِيح**، ٣١/٢.

(٤) هو عبد الرَّؤُوف بن تَاج العَارِفِينَ بن عليّ الحَدَّادِيّ المُنَاوِيّ –بِضَمِّ المِيم– القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، توفِّيَ سنة ١٠٣١ هـ، مِن مُصَنَّفاته: نتيجة الفِكْر، والجَامِع الأَزْهَر مِن حديثِ النَّبِيِّ الأَزْهَر، وفَيْضُ القَدِير في شَرْحِ الجَامِع الصَّغير للسَّيُوطِيِّ الّذي نَقَلَ عَنْه المُبَارَكْفوريّ في التُّحْفَة. ينظر: الكَتَّانِيّ، **فِهْرِس الفَهَارِس والأَثْبَات ومُعْجَم المَعَاجِم والمَشْيَخَات والمُسَلْسَلَات**، ٥٦٠/٢-٥٦١.

(٥) فَاطِر، ٣٦/٣٥.

(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ١٦٣/٢.

(٧) **فَيْضُ القدير شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغير**، ٤١٠/٣.

جدول: عدد مرّات استخدام المباركفوريّ للمصادر البصريّة والكوفيّة ولمصادر نحاة متأخّرين دون تكرار.

نوع المصادر	مصادر بصريّة		مصادر كوفيّة	مصادر لنحاةٍ متأخّرين					
أسماء العلماء	سيبويه	الأخفش الأوسط	الفرّاء	ابن جنّي	الزّمخشريّ	السّهيليّ	أبو البقاء العكبريّ	ابن مالك	ابن هشام	السّيوطيّ
عدد مرّات ذكرهم	٣	٢	٢	١	١	٣	٤	٤	١	٥
المجموع	٥		٢	١٩						

شكل (١): التّمثيل البيانيّ لعدد مرّات استخدام المباركفوريّ للمصادر البصريّة والكوفيّة ولمصادر نحاة متأخّرين دون تكرار.

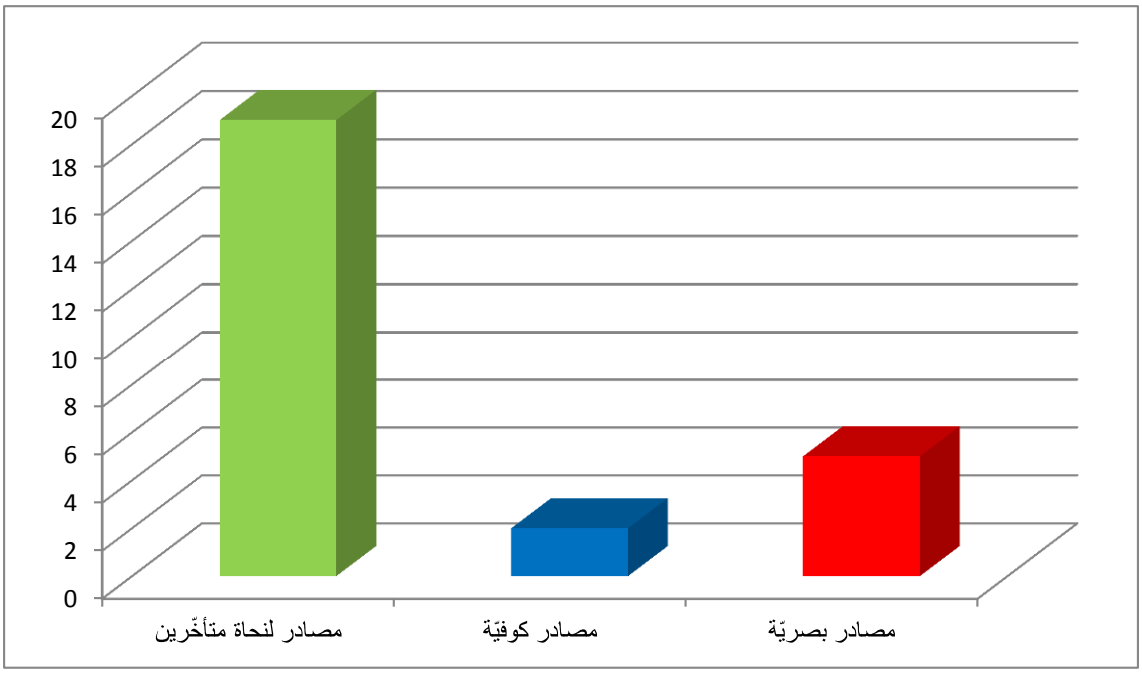

شكل (٢): التمثيل النّسبيّ لعدد مرّات استخدام المباركفوريّ للمصادر البصريّة والكوفيّة ومصادر نحاة متأخّرين دون تكرار.

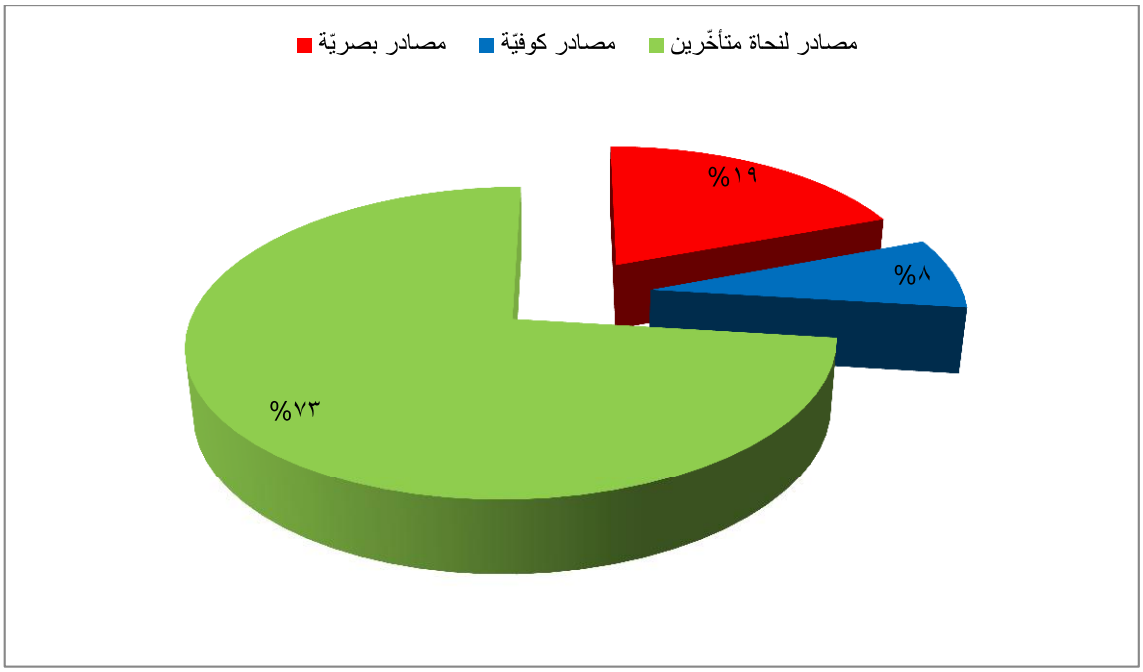

يتّضحُ مِن الجدولةِ السَّابقةِ زيادةُ نسبةِ عددِ مرّاتِ استخدامِ المُباركفوريّ للمصادرِ البصريَّةِ على المصادر الكوفيَّةِ، وزيادةُ مصادرِ النُّحاةِ المتأخِّرينَ على المصادرِ البصريَّةِ والكوفيَّةِ مجتمعةً، فقدْ بلغتْ نسبةُ عددِ مرّاتِ استخدامِ المباركفوريِّ للمصادرِ البصريَّةِ (١٩%)، والكوفيَّةِ (٨%)، ومصادرِ النُّحاةِ المتأخِّرينَ (٧٣%). ربَّما لأنّهُ يَرَى في مذهبِ البَصريِّينَ دقّةً أو إصابةً في الموضوعِ. ومِن المُلاحظِ أنَّ نِسبةَ عددِ مرَّاتِ استخدامِ المُباركفوريِّ لمصادرِ النُّحاةِ المُتأخِّرينَ كانَتْ هي الأكبرَ فقدْ بلغتْ (٧٣%)، وبلغَ مجموعُ نسبةِ عددِ مرّاتِ استخدامِ المباركفوريِّ للمصادرِ البصريَّةِ والكوفيَّةِ معًا (٢٧%)، وربَّما يعودُ هذا إلى شُهرةِ النُّحاةِ البصريِّينَ والكوفيِّينَ، أو إلى قُربِ المتأخّرينَ مِن المباركفوريّ.

ثانيًا- تَعَامُلُهُ مَعَ الخِلَافِ النَّحْوِيِّ

لقد عَرَضَ المُبَاركفوريّ سِلْسِلَةً مِن المسائل الّتي تَتَضَمَّنُ خِلافاتٍ نَحْوِيَّةً، ولا يَقْصِدُ الباحث بالخِلافاتِ هنا الخلافَ البَصْرِيَّ الكُوفِيَّ فقط، بَلِ الخِلافاتِ بينَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ أيضًا، ومِن هذه الخلافات:

١- نَقَلَ المُباركفوريّ الخلافَ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ في إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفَةِ، فقدْ بَيَّنَ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَه، مُسْتَشْهِدِينَ على ذلكَ بقولِه تعالى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)[١]. أمَّا البَصْرِيُّونَ فَيُؤَوِّلُونَه بإضْمَارِ المَكَانِ، أي الّذي بجانبِ المكانِ الغَرْبِيِّ، ومسجدِ المكانِ الأقصى، ونحو ذلك[٢].

٢- بَيَّنَ في أثناءَ حديثِه عنْ مجيْءِ الحالِ مِن المُضاف إليه أنَّه يَجُوزُ شريطةَ أنْ يَصِحَّ وَضْعُ الحال موضعَ المُضاف أو شريطةَ أنْ يكونَ المُضاف مثلَ جُزْءِ المُضَافِ إليه، وَذَكَرَ في خِتَامِ حديثِه النَّحْوِيِّ عن هذه المسألة أنَّ بعض النُّحَاةِ أَجَازُوا مجيئَه مِن المُضاف إليه مُطْلَقًا[٣].

٣- أَوْرَدَ الخِلاف بينَ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِينَ في أثناءَ حديثه عن قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدَّائمِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ)[٤]، فَنَقَلَ قوْلَ ابن مالك بأنَّه يَجُوزُ الجزم في هذا الحديث عطفًا على (يَبُولَنَّ)؛ لأنَّه مجزومُ الموضعِ بلا النَّاهية، ولكنَّه مبنيٌّ على الفَتْح؛ لتوكيده بالنُّون. ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ القُرْطُبِيَّ مَنَعَ ذلك، فليسَ المقصود عنده النَّهْي؛ مُوَضِّحًا تعليلَه بأنَّه لو أُرِيدَ النَّهْيُ لَقِيلَ: ثُمَّ لا يَتَوَضَّأَنَّ، فحينئذٍ يَتَسَاوَى الأمْرَانِ في النَّهْيِ عنهما، فَعُدُولُهُ عن ذلك يَدُلُّ على أنَّه لم يُرِدِ العطف بلْ نَبَّهَ على مآل الحال، والمعنى: أنَّه إذا بَالَ فيه قد يحتاجُ إليه فَيَمْتَنِعُ عليه استعمالُه، فهي بالرَّفْعِ عنده. ثُمَّ عَقَّبَ على ذلك: بأنَّه لا يَلْزَمُ مِن تأكيدِ النَّهْيِ ألَّا يُعْطَفَ عليه نهيٌ آخرُ غيرُ مُؤَكَّدٍ، لاحتمال أنْ يكون للتَّأكيد في أَحَدِهِما معنى ليسَ للآخر.

---

(١) القَصَص، ٤٤/٢٨.
(٢) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ١٤٠/٢.
(٣) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٥٩/٣.
(٤) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه** ، ١٨٥/١-١٨٦.

هذا بالنِّسْبَةِ لروايتَيْ الجزم والرَّفع، أمَّا رِواية النَّصْبِ فقد ذَكَرَ أنَّ القُرْطُبِيَّ لا يُجِيزُهُ؛ لأنَّ (أنْ) لا تُضْمَرُ بعد (ثُمَّ). وَيَرُدُّ عليه بأنَّ ابنَ مالكٍ قد أَجَازَهُ، لأنَّ (ثُمَّ) تَأْخُذُ حُكْمَ الواو، فَيَجُوزُ أنْ تأتيَ (أنْ) بعدَها. ولم يَكْتَفِ المُباركفوريّ بهذه الآراء، بل بَيَّنَ أنَّ النَّوَوِيَّ قد تَعَقَّبَ ابنَ مالكٍ بأنَّ رِوَايَةَ النَّصْب تَقْتَضِي أنْ يكونَ المَنْهِيُّ عنه الجَمْعَ بينَ الأمْرَيْنِ دونَ إِفْرَادِ أحَدِهِمَا؛ جَرْيًا على المسألة النَّحْوِيَّةِ المعروفة: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَب اللَّبَنَ)، فَوَجْهُ نَصْبِ المُضَارِعِ (تَشْرَبَ) يَدُلُّ على النَّهْيِ عن الجَمْعِ بينَ أَكْلِ السَّمَكِ وَشُرْبِ اللَّبَنِ. ثُمَّ يُورِدُ رَدَّ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ[1] بأنَّه لا يَلْزَمُ أنْ يَدُلَّ على الأحكام المُتَعَدِّدَةِ لفظٌ واحدٌ، فَيُؤْخَذُ النَّهْيُ عن الجَمْعِ بينهما مِن هذا الحديثِ أنْ تَثْبُتَ رِواية النَّصب، ويُؤْخَذُ النَّهْيُ عن الإفراد مِن حديثٍ آخرَ[2].

٤- ذَكَرَ في حديثه عن قوله صلَّى الله عليه وسلّم: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) أنَّ الواوَ عاطفةٌ، ويمكنُ أنْ تكونَ زائدةً على رَأْيِ الأَصْمَعِيّ[3]. وعندما تَطَرَّقَ إلى عَطْفِ الخبر على الإنشاء، بَيَّنَ أنَّ هناكَ جمعًا مِن النَّحْوِيِّينَ قد أَجَازُوا ذلك، ولكنَّ الأكْثَرِينَ مَنَعُوهُ، مُضَمِّنِينَ إحدى الجُمْلَتَيْنِ معنى الخبر أو الإنشاء[4].

٥- أَوْرَدَ المُباركفوريّ الخِلافَ في قوله تعالى: (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ)[5]. حيثُ اخْتُلِفَ في كونِ (العَظِيم) صِفَةً لِلرَّبِّ أو العَرْشِ، فقد نَقَلَ ابنُ التِّينِ[6] عن الدَّاوُدِيِّ[7] أنَّه رَوَاهُ برفع العظيم على أنَّه

---

(1) هو تَقِيّ الدّين أبو الفتح محمّد بن عليّ بن وهب بن مُطيع القُشَيريّ المَنْفَلُوطِيّ الصَّعِيديّ المَالكيّ والشَّافِعِيّ، المُلَقَّبُ بدَقِيقِ العِيد، وُلِدَ سنة ٦٢٥هـ في الحِجَاز، كانَ واسعَ العِلْم كثيرَ الكُتُب مُدِيمًا للسَّهَر مُكِبًّا على الاشتغال، سَاكِنًا وَقُورًا وَرِعًا، وعَمِلَ في القضاء، وكانَ حافظًا مُتْقِنًا في الحديث وعلومِه، مِن أشهر مُؤَلَّفَاتِه: شرْح العُمْدة والإلمام والإمام في الأحكام، توفِّي سنة ٧٠٢ هـ. ينظر: الذَّهَبِيّ، **تَذْكِرَة الحُفَّاظ**، ١٨١/٤-١٨٢.

(2) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ١٨٥/١-١٨٦.

(3) هو أبو سَعِيد عبد المَلِك بن قَرِيب بن عبد المَلِك بن عليّ بن أصْمَع بن مُظْهِر بن رِيَاح ... بن قَيْس عَيْلان بن مُضَر بن نِزَار بن مَعَدّ بن عَدنان، المَعْرُوف بالأصْمَعِيّ البَاهِلِيّ، كانَ صَاحِبَ لُغَةٍ ونَحْوٍ، وإمَامًا في الأخبار والنَّوَادِر والمُلَح والغَرَائِب، وُلِدَ سنة ١٢٢ هـ، وتوفِّيَ سنة ٢١٦ هـ، مِن أشهر مُصَنَّفَاته: كِتاب المَقْصُور والمَمْدُود، وكِتاب الأضْدَاد، وكِتاب غَرِيب الحديث. ينظر: ابن خِلِّكَان، **وَفَيَات الأعيان وأنْبَاء أبْنَاء الزَّمَان**، ١٧٥/٣، ١٧٠. والقِفْطِيّ، **إِنْبَاهُ الرُّوَاة على أَنْبَاهِ النُّحَاة**، ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(4) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ١١٣/٢-١١٤.

(5) التَّوْبَة، ١٢٩/٩.

(6) هو عبد الواحد بن التِّين السَفَاقِسِيّ المَغْرِبِيّ المُحَدِّث المَالِكِيّ، تُوُفِّيَ سنة ٦١١ هـ، مِن مصنَّفاته: شرْحُ الجامع الصحيح للبُخَارِيّ. ينظر: البَابَانِيّ، إسماعيل، **هَدِيَّةُ العَارِفِينَ، أسماءُ المُؤَلِّفِينَ وآثارُ المُصَنِّفِينَ**، ٣٣٦/١.

(7) هو أحمد بن نصر الدَّاوُدِيّ الأسديّ، أبو جعفر، مِن أَئِمَّةِ المَالِكِيَّةِ بالمَغْرِب، كانَ فقيهًا فاضلًا مُتَفَنِّنًا مُؤَلِّفًا مُجِيدًا، له حِفْظٌ مِن اللّسانِ والحديثِ والنَّظَرِ، تُوُفِّيَ سنة ٤٠٢ هـ، مِن مُصنَّفاته: النَّصِيحَةُ في شَرْحِ البُخَارِيّ، وكِتاب البَيَان. ينظر: القاضِي عَيَّاض، **ترتيب المَدَارِكِ وتَقْرِيبُ المَسَالِك**، ٢٢٨/٢-٢٢٩.

نعتٌ للرَّبِّ، ولكنَّ المُباركفوريّ وَضَّحَ أنَّ رِواية الجُمْهُورِ هي بِجَرِّهِ على أنَّه نَعْتٌ لِلْعَرْش، مُلْتَفِتًا إلى المعنى مِن رواية الجَرِّ، فالمعنى المُرَادُ أنَّ الله –عَزَّ وَجَلَّ– مُنَزَّهٌ عن العَجْزِ، فإنَّ القادرَ على العرش العظيم لا يَعْجَزُ عن إعطاءِ مسؤولِ عبدِه المُتَوَجِّهِ إلى رَبِّهِ الكريم[1].

٦- أَوْرَدَ المُباركفوريّ –في الفَصْل بينَ الصِّفَةِ والمَوْصُوف– أنَّه لا يَجُوزُ الفَصْل بينَهما بأجْنَبِيٍّ، ثُمَّ نَقَلَ عن السَّيِّدِ[2] في شرْحِ المِفْتَاح جَوَازَ الفَصْل بينهما[3].

٧- بَيَّنَ الخِلاف في صَرْفِ أبي هُرَيْرَةَ ومَنْعِه، فقد نَقَلَ عن القَارِي أنَّ جَرَّ هُرَيْرَةَ هو الأصل، وأنَّ جماعةً قد صَوَّبَتْ هذا الرَّأيَ؛ لأنَّه جُزْءُ عَلَمٍ، وأنَّ آخَرِينَ مَنَعُوا صَرْفَه، كما شَاعَ عند أَلْسِنَةِ العلماء مِن المُحَدِّثِينَ وغيرِهم؛ لأنَّ (أبا هُرَيْرَةَ) قد صارتْ كالكلمةِ الواحدة. ثُمَّ يَذْكُرُ المُباركفوريّ أنَّه صَرَّحَ غيرُ واحدٍ مِن أَهْلِ العِلْمِ أنَّ مَنْعَهُ مِن الصَّرْفِ هو الجاري على أَلْسِنَةِ أهْلِ الحديث، مُرَجِّحًا مَنْعَهُ مِن الصَّرْفِ، وأنَّه الجَارِي على أَلْسِنَةِ جميعِ شُيُوخِهِ، مؤيِّدًا مَنْعَ صَرْفِهِ بِمَنْعِ صَرْفِ ابن دَأْيَةَ عَلَمًا للغُرابِ الّذي بَيَّنَهُ الْبَيْضَاوِيُّ في تفسيرِه قولَه تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)[4]. فَرَمَضَانُ أُضِيفَ إليه الشَّهْرُ وجُعِلَ عَلَمًا ومُنِعَ مِن الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والألف والنُّون، كما مُنِعَ (دَأْيَة) في ابن دَأْيَةَ عَلَمًا للغُراب للعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيث[5].

٨- ذَكَرَ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إنَّ عَيْنَيْهِ تَنَامَانِ وَقَلْبُهُ يَقْظَانُ) أنَّ يَقْظَانَ غيرُ مُنْصَرِفٍ فقد صَحَّ في كثيرٍ مِن نُسَخِ المصابيح ذلك؛ لأنَّه على وَزْنِ فَعْلَان ومُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، وَذَكَرَ أنَّ هناك مَن عَدَّهُ مصروفًا لمجيء مؤنَّثه على وَزْنِ فَعْلَانَة[6].

---

(1) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٧٨/٩.
(2) هو السَّيِّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحسينيّ الجُرْجَانِيّ، ويُعَرفُ بالسَّيِّد الشَّرِيف، كانَ إمامًا في جميع العُلُومِ العَقْلِيَّةِ وغيرها، مُتَفَرِّدًا بها مُصَنِّفًا في جميع أنواعها مُتَبَحِّرًا في دَقِيقِها وَجَلِيلِها، مِن مُصنَّفاته: شرْحُ المِفْتاح، وشرْحُ الكَافِيَةِ بالعَجَمِيَّةِ، وحاشِيَةٌ على أَوَائِلِ الكَشَّافِ، وشَرْحٌ على الرَّضِيّ في النَّحْوِ، تُوُفِّيَ سنة ٨١٦ هـ. ينظر: الشَّوْكَانِيّ، **البَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَن بَعْد الْقَرْنِ السَّابِعِ**، ٤٨٨/١-٤٨٩.
(3) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٤٦٧/٥.
(4) البَقَرَة، ١٨٥/٢.
(5) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٢٨/١.
(6) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٢٧/٨.

٩- نَقَلَ اختلاف العلماء في (الباء) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (اَللَهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ)، فقد نَقَلَ أوَّلًا عَن زَيْنِ الدِّين العِرَاقِيِّ[١] أنَّها للتَّعليل، أي: بأنَّك أعْلَمُ وأَقْدَرُ. وثانيًا عن الكَرْمَانِيِّ احتمالَ كَوْنِهَا للاستعانة أو للاستعطاف، كما في قوله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)[٢]، أي: بَحَقِّ عِلْمِكَ وقُدْرَتِكَ الشَّامِلَيْنِ كذَا. وثالثًا عن القَارِي أنَّها سببيَّة، أيْ: بسبب علمك، والمعنى أَطْلُبُ منك أنْ تَشْرَحَ صدري لخير الأمرَيْنِ بسبب علمك بكيفيَّاتِ الأُمُور وَجُزْئِيَّاتِها وكُلِّيَّاتِها، إذ لا يُحِيطُ بخير الأمرَيْنِ على الحقيقةِ إلّا مَن هو كذلك، كما قال الله تعالى[٣]: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[٤].

١٠- ذَكَرَ أنَّ (لاتَ) في قوله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[٥] هي المُشَبَّهَةُ بليسَ زِيدَتْ عليها تاءُ التَّأْنِيثِ كما زِيدَتْ على رُبَّ وثُمَّ للتَّوْكِيد، وَتَغَيَّرَ بذلك حُكْمُها، حيث لم تَدْخُلْ إلّا على الأحيان، ولم يَبْرُزْ إلّا أَحَدُ مُقْتَضَيَيْهَا إمَّا الاسْمُ أو الخَبَر، وامْتَنَعَ بُرُوزُهُما جميعًا، وَذَكَرَ أنَّ هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، ثُمَّ أَوْرَدَ رأيًا مُخَالِفًا للأخْفَشِ فيها، وهو أنَّهَا "لا" النَّافِيَةُ للجِنْسِ، زِيْدَتْ عليها التَّاء وَخُصَّتْ بِنَفْيِ الأحيان[٦].

١١- بَيَّنَ الخلافَ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا)، فمذهب الكُوفيِّينَ هو أنَّ (إنْ) نافية، واللّام في (لَبَحْرًا) بمعنى: إلّا، أي: مَا وَجَدْنَاهُ إلّا بَحْرًا. أمَّا مذهب البَصْرِيِّينَ فهو أنَّ (إنْ) مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيلَةِ[٧].

---

(١) هو الحافظ الإمام الكبير الشَّهير أبو الفضل زَيْنُ الدِّين عبد الرَّحيم بن الحُسَين بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن إبراهيم العِرَاقِيّ، وُلِدَ سنةَ ٧٢٥ هـ وَتُوُفِّيَ سنة ٨٠٦ هـ، اشْتَغَلَ بالعلومِ وَأَحَبَّ الحديثَ فَأَكْثَرَ مِن السَّمَاع، وَتَقَدَّمَ في فَنِّ الحديث بحيثُ كانَ شُيُوخُ عَصْرِهِ يُبَالِغُونَ في الثَّنَاءِ عليه بالمعرفة، وَصَفَهُ الشَّيخ جَمَال الدِّين الأسنويّ بحافظ العصر، وَذَكَرَ أنَّ ابن سيِّدِ النَّاس شَرَحَ قِطْعَةً مِن التِّرْمِذِيّ في مُجَلَّدَيْنِ، وَشَرَعَ في إكْمَالِهِ حافظُ الوقتِ زينُ الدِّينِ العراقيّ، مِن مؤلَّفاته: الألفيَّة في الحديث مَعَ شرحها، ونظمُ الاقتراح، وتخريجُ أحاديث الأحياء، وتكملة شرْح التِّرْمِذِيّ. ينظر: السَّيُوطِيّ، **ذَيْل طَبَقَاتِ الحُفَّاظِ للذَّهَبِيّ**، ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) القَصَص، ١٧/٢٨.

(٣) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٤٨٢/٢.

(٤) البَقَرَة، ٢١٦/٢.

(٥) ص، ٣/٣٨.

(٦) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السّابق**، ٧٢/٩.

(٧) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٧٢/٥.

ثالثًا- تَرْجِيحَاتُهُ

يَظْهَرُ مِن خلال جَمْعِ المَسَائل النَّحْوِيَّةِ في تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ واستقرائها أنَّ المَوَاطِنَ الّتي رَجَّحَ فيها المُباركفوريّ رَأْيًا على آخَرَ كانَتْ قليلةً جِدًّا، وهي:

أ- رَجَّحَ المُباركفوريّ في أبي هُرَيْرَةَ مَنْعَ صَرْفِهِ، مُعَلِّلًا حُكْمَه بِأَنَّ هذا المَنْعَ هو الّذي يَجْرِي على ألْسِنَةِ أهْلِ الحديث، وبأنَّها مثلُ ابنِ دَأْيَةَ، والبَيْضَاوِيّ بَيَّنَ أنَّ ابنَ دَأْيَةَ ممنوعٌ مِن الصَّرْف، وبما أنَّ ابنَ دَأْيَةَ مثلُ أبي هُرَيْرَةَ فهما مَمْنُوعَانِ مِنَ الصَّرْفِ[1].

ب- أَيَّدَ في لفظةِ (يَقْظَانَ) مَنْعَ صَرْفِها؛ لِوُرُودِهَا في كثيرٍ مِن نُسَخِ المَصَابيح كذلك[2].

ج- قَوَّى في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ) أنْ تكون الفاء في (فَغَسَلَ) لِتَفْصِيلِ ما أُجْمِلَ[3].

د- رَجَّحَ في نفي (كَادَ) ما قاله اليَعْمُرِيُّ[4] مِن أنَّها إذا أُثْبِتَتْ نَفَتْ، وإذا نُفِيَتْ أَثْبَتَتْ، ومنه خَرَّجَ قول عمر: (مَا كِدْتُ أُصَلِّي العْصَرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) بأنَّه قد صَلَّى؛ لأنَّ الفعلَ (كَادَ) مسبوقٌ بنفيٍ، ونَفْيُ (كَادَ) إثباتٌ[5]. وَرَجَّحَ الباحثُ في الفَصْلِ الثَّانِي أنَّ نَفْيَ (كَادَ) هو نَفْيُ مُقَارَبَةِ الحَدَثِ، وليسَ إثباتَه[6].

هـ- رَأَى في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لَكَانَ أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ **خَيْرٌ** لَهُ) –بِرَفْعِ (خَيْرٌ) وَفْقَ رِواية التِّرْمِذِيِّ– أنْ يكون اسمُ (كَانَ) ضميرَ الشَّأنِ، وجملةُ (أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ) خَبَرَها[7].

---

(1) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٨/١. وينظر: البَيْضَاوِيّ، **تَفْسِير البَيْضَاوِيّ**، ٤٦٤/١.
(2) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٢٧/٨.
(3) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٣٥/١.
(4) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد بن عبد الله بن محمّد بن يحيى بن سيِّد النّاس، الحافظ الأديب فتح الدِّين أبو الفَتْح بن الفَقِيه أبي عمرٍو بن الحافظ أبي بَكْر اليَعْمُرِيّ الأَنْدَلُسِيّ الإِشْبِيلِيّ ثمَّ المِصْرِيّ، كانَ حافظًا بارعًا، مُتَوَعِّلًا هَضَبَاتِ الأدَب، عارفًا مُتْقَنًّا، بليغًا في إنشائه، ناظِمًا ناثِرًا مُتَرَسِّلًا، وُلِدَ سنة ٦٧١ هـ، وتوفِّيَ سنة ٧٣٤ هـ، مِن مصنَّفاته: السِّيرة الكُبرى الّتي سَمَّاهَا عُيُونَ الأَثَر، وشَرْحُ قِطْعَةٍ مِن أَوَّل كِتاب التِّرْمِذِيّ إلى كِتاب الصَّلاة، وَصَنَّفَ في مَنْعِ بَيْعِ أُمَّهَات الأولاد مُجَلَّدًا ضخمًا يَدُلُّ على عِلْمٍ كثيرٍ. ينظر: السُّبْكِيّ، **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَى**، ٢٦٩/٩. وابن قَاضِي شُهْبَة، **طَبَقات الشَّافِعِيَّة**، ٢٩٦/٢.
(5) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٤٥٤/١.
(6) ينظر: الصَّفحة (٧٥) من هذا البحث.
(7) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٥٥/٢.

رابعًا- مَنْهَجُهُ في عَرْضِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ

يُمْكِنُ تَوْضِيحُ مَنْهَجِ المُبَاركفوريّ في عَرْضِ المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ على النَّحْوِ الآتي:

١- أَكْثَرَ المُبَاركفوريّ مِن الاستشهادِ بالآياتِ القُرآنيَّةِ وقراءاتها المُتَعَدِّدَةِ في شَرْحِ الأحاديث النَّبَوِيَّةِ نَحْوِيًّا، ومِن العِبارات الّتي استخدمها في ذلك قولُه: "وهو كقوله تعالى"[١]، أوْ: "كَمَا في قوله تعالى"[٢]، أوْ: "على حَدِّ قولِه تَعَالى"[٣] وغيرِها.

٢- يُعَلِّقُ المُبَاركفوريُّ أحيانًا على بعض الآراء بأسلوبٍ يُبَيِّنُ تَأْيِيدَهُ لرأيٍ ما أو إعجابَه به، وأحيانًا بطريقةٍ تُظْهِرُ عَدَمَ اقْتِنَاعِهِ به، فمِنْ أمثلةِ الأوَّلِ ما قاله في حديثِ (مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أوْ يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ): "والظّاهر أنَّ (أوْ) في الآيةِ للتَّنْوِيعِ كما أَشَارَ إليه البَيْضَاوِيّ عُذْرٌ لِلمحقِّقينَ أو نُذْرٌ للمُبْطِلِينَ، ويُمْكِنُ أنْ تكون (أوْ) في الحديث بمعنى (بَلْ) إشارةً إلى التَّرَقِّي مِن مَرْتَبَةِ الكَمَالِ إلى مِنَصَّةِ التَّكْمِيلِ على أنَّ كونَها للتَّنويع له وَجْهٌ وَجِيهٌ، وَتَنْبِيهٌ نَبِيهٌ على أنَّ العاجزَ عن حَمْلِهِ قد يكونُ بَاعِثًا لغيره على مِثْلِهِ كقوله: فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ منه انتهى"[٤]. فالمُبَارَكْفُورِيّ يَنْعَتُ الرَّأيَ الّذي يقولُ بأنَّ (أوْ) للتَّنْوِيعِ بأنَّهُ (وَجْهٌ وَجِيهٌ وَتَنْبِيهٌ نَبِيهٌ)، مُعَلِّلًا ذلك بما قالَه سابقًا.

ومِن أمثلةِ الثَّانِي قولُه في الحديثِ النَّبَوِيِّ (ولَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) مُعَلِّقًا على رأي ابن التِّينِ: "وَقَالَ ابن التِّينِ: الصَّحيح عندي أنَّها ليسَتْ بمعنى البَدَلِ ولا عِنْدَ، بَلْ هو كما تَقُولُ: ولا يَنْفَعُكَ مِنِّي شَيْءٌ إنْ أَنَا أَرَدْتُكَ بِسُوءٍ، ولم يَظْهَرْ مِنْ كَلَامِه معنى"[٥]. فالمُبَارَكْفُورِيّ يُقَلِّلُ مِن رأيِ ابن التِّينِ، مُعَلِّلًا ذلكَ بأنْ لا معنى مِن كلامه.

٣- يَرْبِطُ بينَ النَّحْوِ والدَّلَالَة البَلاغِيَّةِ كثيرًا في التُّحْفَةِ، والأمثلة على هذا الرَّبْطِ كثيرةٌ، مِنها قولُه في حديثِ (كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– إذا رَفَعَ رأسَهُ مِن الركوعِ قالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا ولكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ، وَمِلْءَ ما بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِن شيْءٍ **بَعْدُ**): "بِضَمِّ

---

(١) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٨/٣.
(٢) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٩٩/٢.
(٣) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٧٨/١٠.
(٤) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٨٦/٦.
(٥) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٦٧/٢.

الدَّال على البِنَاء للقطعِ عن الإضافة وَنِيَّةِ المُضَاف إليه أي بعدَ المذكور، وذلك كالكُرْسِيِّ والعَرْشِ وغيرِهِمَا مِمَّا لمْ يَعْلَمْهُ إلّا الله، والمُرَادُ الاعْتِنَاء في تكثير الحَمْد"[1]. فَدَلَالَةُ القَطْعِ عن الإضافة هو الاعتناء في تَكْثِيرِ الحَمْدِ.

وَقَالَ في موضعٍ آخرَ في حديثِ (الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، يَقُولُ: تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ **فَهِيَ خِدَاجٌ**): "أيْ ناقصٌ، قِيلَ: تقديرُه فهي ذَاتُ خِدَاجٍ أيْ صلاتُه ذاتُ خِدَاجٍ أو وَصْفُها بالمَصْدَرِ للمبالغة، والمعنى أنَّها ناقصة"[2]. فَوَصْفُ مَنْ لا يَقْرَأُ الفاتحةَ في الصَّلاة بالمَصْدَرِ خِدَاجٌ إنَّمَا هو لدلالة المُبَالَغَة.

٤- كَانَ –أحيانًا– يَذْكُرُ المسألة بشكلٍ مُبَسَّطٍ، وأحيانًا يَتَحَدَّثُ عنها بشكلٍ واسعٍ، ومِنَ العجيبِ أنَّه – في بعض الأحيان– يَبْدَأُ بِالمُبَسَّطِ ثُمَّ يَنْتَهِي بِالمُوَسَّعِ، ومِن أمثلة ذلك قولُه في (أنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ): "وَضَعَ الضَّمِيرَ المرفوع أعني هُوَ موضعَ المنصوب أعني إيَّاهُ"[3]. وَقَالَ فيما بعدُ في العِبارة السَّابقةِ نفْسِها: "قِيلَ هو خبرُ كانَ وُضِعَ مَوْضِعَ إيَّاهُ والجملة مِن بابِ وَضْعِ الضَّميرِ موضعَ اسمِ الإشارة أي أكونَ ذلكَ العبدَ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكون (أنا) مبتدأً لا تأكيدًا و(هو) خبره والجملة خبرُ أكونَ، وقِيلَ: يُحْتَمَلُ على الأوَّلِ أنَّ الضَّمِيرَ وَحْدَهُ وُضِعَ موضعَ اسمِ الإشارة"[4].

٥- يَذْكُرُ الخِلَافَ النَّحْوِيَّ في الحديث النَّبَوِيِّ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ إذا مَرَّ بقضيَّةٍ خِلافيَّةٍ بينَهم، ومِنْ أمثلةِ ذلكَ قولُه في (وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى): "وهو مِن إضافة الموصوف إلى الصِّفَةِ، وقد جَوَّزَهُ الكُوفِيُّونَ واستشهَدُوا بقوله تعالى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)[5]، والبَصْرِيُّونَ يُؤَوِّلُونَهُ بإضْمَارِ المَكَانِ، أي الّذي بجانبِ المكانِ الغَرْبَيِّ ومسجدِ المكانِ الأقصى، ونحو ذلك"[6].

---

(1) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ١١٤/٢.
(2) ينظر: المُباركفوريّ، **المصدر نفسه**، ٣٢٨/٢.
(3) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٨/١٠.
(4) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٩/١٠-٦٠.
(5) ينظر: القَصَص، ٤٤/٢٨.
(6) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٤٠/٢.

وَقَالَ في (وإنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا): "قَالَ الخَطَّابِيُّ: إنْ هي النَّافِيَةُ واللّام في (لَبَحْرًا) بمعنى (إلّا) أي مَا وَجَدْنَاهُ إلّا بَحْرًا. قال ابنُ التِّينِ: هذا مذهب الكُوفِيِّينَ، وعندَ البَصْرِيِّينَ إنْ مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيلَةِ واللّام زائدةٌ"[1].

٦- يَحْرَصُ على ذِكْرِ المعاني المُتَعَدِّدَةِ للحُرُوف، ومِن أمثلةِ ذلكَ قولُه في (أوْ) في الحديث النَّبَوِيِّ (مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أوْ يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ): "(أوْ) في الحديث بمعنى (الواو)... والظَّاهر أنَّ أوْ في الآيَة للتَّنْوِيع... وَيُمْكِنُ أنْ تكونَ (أوْ) في الحديث بمعنى (بَلْ)"[2]. فقد ذَكَرَ ثلاثةَ مَعَانٍ لحَرْفِ العطف "أو" في الحديث، إذْ يُمْكِنُ أنْ تكون بمعنى الواو أو التَّنْويع أو بَلْ.

هذا مِثَالٌ على حَرْفِ عطفٍ، أمَّا مِثَالُ حَرْفِ الجَرِّ، فقد قَالَ المُبَاركفوريّ في (اَللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ): "الباء فيه وفي قوله بِقُدْرَتِكَ للتَّعْلِيلِ أيْ بأنَّكَ أعْلَمُ وأَقْدَرُ ... وَقَالَ الكَرْمَانِيّ: يُحْتَمَلُ أنْ تكونَ للاستعانة وأنْ تكونَ للاستعطاف ... أيْ بِحَقِّ علمك وقدرتك الشَّاملَيْنِ كَذَا ... وَقَالَ القَارِي في المِرْقَاةِ: أي بسبب علمك، والمعنى أَطْلُبُ منك أنْ تَشْرَحَ صَدْرِي لخَيْرِ الأمْرَيْنِ بسببِ علمِك بكيفيَّاتِ الأُمُور وجُزْئِيَّاتِهَا وَكُلِّيَّاتِهَا، إذْ لا يُحِيطُ بخيرِ الأمْرَيْنِ على الحقيقة إلّا مَن هو كذلك"[3]. فقد ذَكَرَ لِحَرْفِ الجَرِّ الباءِ عِدَّةَ مَعَانٍ، وهي مَعَانِي التَّعْليل والاستعانة والاستعطاف والسَّبَبِيَّةِ.

٧- يَهْتَمُّ بِذِكْرِ المعاني اللُّغَوِيَّةِ للكلمات الّتي يَتَنَاوَلُها إعرابيًّا أو يَتَكَلَّمُ عنها نَحْوِيًّا، ومِن الأمثلة على ذلك قَوْلُ المُبَارَكْفُورِيّ في (لَبَّيْكَ): "هي مصدرُ لَبَّى أيْ قَالَ: لَبَّيْكَ ولا يكونُ عامِلُه إلّا مُضْمَرًا، أي أَلْبَيْتُ يا رَبِّ بِخِدْمَتِكَ إلْبَابًا بَعْدَ إلْبَابٍ مِنْ أَلَبَّ بالمكان أَقَامَ به، أي أَقَمْتُ على طَاعَتِكَ إقامةً بعدَ إقامةٍ. وَقِيلَ أَجَبْتُ دَعْوَتَكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ، ... وعنِ الفَرَّاءِ هو منْصُوبٌ على المَصْدَرِ وأصْلُهُ "لَبًّا لَكَ" فَثَنَّى على التَّأْكِيد، أيْ إلْبَابًا بعد إلْبَابٍ، ... ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة، وقيل معنى لَبَّيْكَ: اتِّجَاهِي وقَصْدِي إليك، مَأْخُوذٌ مِن قَولِهم: دَارِي تُلِبُّ دَارَكَ، أيْ تُواجِهُهَا. وَقِيلَ معناهُ: أَنَا مُقِيمٌ على طَاعَتِكَ مِنْ قَوْلِهم: لَبَّ الرَّجُلُ بِالْمَكَانِ إذا أَقَامَ، وَقِيلَ: قُرْبًا مِنْكَ، مِنَ الإلْبَابِ وهو القُرْب"[4].

---

(1) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٧٢/٢.
(2) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٨٦/٦.
(3) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه** ٤٨٢/٢.
(4) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٧٣/٣.

وقال في حديثِ (انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا): "أيْ بأنْ يُؤْلَّفَ وَيُوَفَّقَ بَيْنَكُمَا، ... يُقَالُ أَدَمَ اللهُ بَيْنَكُمَا يَأْدِمُ أيْ أَدْمًا بالسُّكُون أَصْلَحَ وَأَلَّفَ، وَكَذَا آدَمَ في الفَائِقِ الْأَدْمُ والإيدَام الإصْلَاحُ والتَّوْفِيق مِن أُدْمِ الطَّعَام وهو إصلاحُه بالإدَامِ، وَجَعْلُهُ مُوَافِقًا لِلطَّاعِمِ، والتَّقْدِيرُ يُؤْدَمُ بِهِ"[١].

٨- كَانَ يَذْكُرُ الأَوْجُهَ الإعْرَابِيَّةَ المُختلفةَ كثيرًا، ومِن ذلكَ قولُه في (اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا): "(كَبِيرًا) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ، وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ مِنِ اسْمِ اللَّهِ وَقِيلَ بِإِضْمَارِ أَكْبَرُ وَقِيلَ صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ أَيْ تَكْبِيرًا كَبِيرًا"[٢].

٩- عَنِيَ بتقدير المحذوف في الأحاديث النَّبَوِيَّةِ عِنَايَةً فائقةً، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ، منها قوله في (اَللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا): "(الباء) مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ وهو خَبَرُ أَصْبَحْنَا ولا بُدَّ مِن تقدير محذوفٍ، أيْ: أَصْبَحْنَا مُلْتَبِسِينَ بِحِفْظِكَ، أو مَغْمُورِينَ بِحِكْمَتِكَ، أو مُشْتَغِلِينَ بِذِكْرِكَ، أو مُسْتَعِينِينَ بِاسْمِكَ، أو مَشْمُولِينَ بِتَوْفِيقِكَ، أو مُتَحَرِّكِينَ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ، أو مُتَقَلِّبِينَ بِإِرَادَتِكَ وَقُدْرَتِكَ"[٣].

١٠- كَانَ يُوَجِّهُ المَرْوِيَّ عن التِّرْمِذِيِّ على وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ العَرِبِيَّةِ، فَقَدْ عَلَّقَ على قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لَكَانَ أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ) بِرَفْعِ (خَيْرٌ) كَمَا جَاءَ في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ[٤] بقوله: "وَقَالَ أبو الطَّيِّبِ المَدَنِيُّ[٥] فِي شَرْحِهِ مُتَعَقِّبًا عليه: وفيه أَنَّ قولَه: أنْ يَقِفَ اسمٌ معرفةٌ تقديرًا، أي وُقُوفُهُ وَخَيْرٌ نَكِرَةٌ، فَلا يَصْلُحُ أنْ يكونَ اسْمًا لِكَانَ وأنْ يقِفَ خَبَرٌ له على أنَّ المعنى يَأْبَى ذلك انتهى. قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ اسمُها ضميرَ الشَّأْنِ والجملةُ خبرها"[٦]. فَقَدْ وَجَّهَ المُبَارَكْفُورِيّ رِواية رَفْعِ (خَيْرٌ) على احْتِمَالِ كَوْنِ اسمِ كانَ ضميرَ الشَّأْنِ، والمصدر المُؤَوَّلُ مِن (أنْ يَقِفَ) مبتدأٌ، و(خَيْرٌ) خَبَرٌ، والجملةُ في مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كَانَ.

---

(١) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ١٧٥/٤.
(٢) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٧٥/٤.
(٣) ينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٣٦/٩.
(٤) ١٥٨/٢.
(٥) هو أبو الطَّيِّبِ محمَّد بن عبد القادر السِّنْدِيّ المدنيّ الهنديّ الشَّيخ العالم الصَّالح، أحد العلماء المُحَدِّثِينَ، وُلِدَ وَنَشَأَ بِبِلَادِ السِّنْدِ، وَقَرَأَ العلمَ وَسَافَرَ إلى الحِجَازِ، فَحَجَّ وَزَارَ وَسَكَنَ بالمدينَةِ المُنَوَّرَةِ، مِن مصنَّفاته: شرْحٌ حَسَنٌ بالعربيِّ على جامِعِ التِّرْمِذِيّ، وحاشيةٌ على الدُّرِّ المُخْتَارِ للحَصْكَفِيِّ. تُوُفِّيَ في القَرْنِ الثَّاني عَشَر الهِجْرِيّ. ينظر: الحَسَنِيّ، عبد الحَيّ، **الإعْلَامُ بِمَنْ في تَارِيخِ الهِنْدِ مِنَ الأعْلَامِ**، ٦٨٩/٦.
(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٣٦/٩.

خامسًا- مِنَ الملاحظاتِ عَلَيهِ

لم يكنِ المُبَارَكْفُورِيّ نَحْوِيًّا متخصِّصًا؛ بل كانَ يسخِّرُ النَّحْوَ لخدمةِ الأحاديثِ وشرحِها، ومع ذلك فقد كَانَ مُطَّلِعًا على آراءِ النُّحَاةِ الّتي بَثَّهَا في ثَنَايَا التُّحْفَةِ، وكَانَ يَرْبِطُ النَّحْوَ بالمعنى رَبْطًا يُفِيدُ شَرْحَ الحَديث وتوضيحه، وغيرها مِن الأمور، ولكن كانت هناك بعض المُلَاحظاتِ عليه، مثل:

١- كَانَ –رَحِمَهُ اللهُ– يَذْكُرُ آراءَ شَارِحِي الأحاديثِ وأقوالَ النُّحَاةِ دُونَ تَرْجيحٍ في كثيرٍ مِن المَسَائل.

٢- أَكْثَر مِن الشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي التُّحْفَةِ، ولَكِنَّهُ لمْ يستشهدْ بالشِّعْرِ إلّا قليلًا.

٣- كَانَتْ مُعْظَمُ نُقُولَاتِهِ مِن شُرَّاحِ الأحاديث، فقد كَانَ يَذْكُرُ اسمَ الشَّارحِ وَحْدَهُ وأحيانًا اسمَه واسمَ مؤلَّفه مَعًا، لكنَّه لمْ يَفْعَلْ ذلك مَعَ النُّحَاةِ ومُؤَلَّفَاتِهِم، إذْ كَانَ قَلِيلًا مَا يَذْكُرُ اسْمَ النُّحَاةِ لشهرتهم، فَضْلًا عنْ مُؤَلَّفَاتِهِم النَّحْوِيَّةِ.

٤- نَقَلَ كثيرًا مِن أقوالِ النُّحَاةِ مِن كُتُبِ شُرَّاحِ الأَحَادِيثِ لا مِنْ كُتِبِ النُّحَاةِ أنفسِهم.

***

وَيَخْلُصُ الباحث في خِتَامِ المَبْحَثِ الأوَّلِ بالقول إنَّ المُبَارَكْفُورِيّ قد اسْتَعَانَ بمصادرَ نَحْوِيَّةٍ مُتَعَدَّدَةٍ لِنُحَاةٍ ومُحَدِّثِينَ وَمُفَسِّرِينَ مَشْهُورِينَ، كَمَا أنَّهُ حَرَصَ على إظْهَارِ الخِلافِ النَّحْوِيِّ في تَنَاوُلِهِ للأحاديثِ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَيَظْهَرُ أيْضًا أنَّه لمْ يَمِلْ إلى التَّرْجِيحِ إلّا في أرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِن التُّحْفَةِ، وهو عَدَدٌ لا يُذْكَرُ إذا ما قُورِنَ بِضَخَامَةِ كِتابِ التُّحْفَةِ، وَيَظْهَرُ مِن خِلالِ تِبْيَانِ مَنْهَجِهِ في عَرْضِ المَسَائِلِ أنَّهُ كَانَ يَحْرَصُ على رَبْطِ النَّحْوِ بالدَّلَالَةِ، وَيَعْتَنِي بتوضيح معاني الألفاظ، وَبِذِكْرِ الأوْجُهِ الإعْرَابِيَّةِ المُخْتَلَفِةِ، وَيَتَبَيَّنُ مِن خِلال ذِكْرِ المَآخِذِ عليه أنَّ تَرْكَهُ أكثرَ الآراءِ النَّحْوِيَّةِ دُونَ ترجيحٍ كَانَ المَأْخَذَ الأَكْبرَ عليه، وهذا رُبَّمَا يَعُودُ إلى اهتمَامِهِ بالحديثِ وَشَرْحِهِ، لا بالنَّحْوِ وخِلافاتِه، فَمِنْ دَوَاعِي شَرْحِ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ذِكْرُ معانِيها المُتَعَدِّدَةِ وشُرُوحِها المُخْتَلِفَة.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ

يُمْكِنُ التَّعَرُّفُ على موقف المُبَارَكْفُورِيّ مِن النَّحْوِيِّينَ، مِن خلال توضيحِ موقفِه مِن نحاةِ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ، وَموقفِه مِن النُّحَاةِ الآخَرِينَ.

أوَّلًا- مَوْقِفُهُ مِنَ نُحاةِ البَصْرَةِ والكُوفَةِ

لقد عَرَضَ المُبَارَكْفُورِيّ بعض آرَاء البَصْرِيِّينَ، بِذِكْرِ البَصْرِيِّينَ عامَّةً، أو بِذِكْرِ رأيٍ ما لِنَحْوِيٍّ مِن نُحَاتِهِم، وَسَيَتَطَرَّقُ الباحث إلى ما عَرَضَهُ المُبَارَكْفُورِيّ مِن آراءٍ للبَصْرِيِّينَ بعامَّةٍ، ثُمَّ لِنُحَاتِهِم الّذين ذَكَرَ لهم أقوالًا أو آراءً، مَعَ إظهارِ تعليقِه على هذه الآراءِ إنْ وُجِدَ، ثُمَّ ما أَيَّدَهُ مِن آراءٍ بَصْرِيَّةٍ دونَ الإشارةِ إلى أنَّ هذا الرَّأْيَ أو ذاكَ لهم، فهذا يُعَدُّ مَوْقِفًا له مِنْهُم أيضًا.

بَيَّنَ المُبَارَكفورِيّ مذهب البَصْرِيِّينَ في موضِعَيْنِ اثْنَيْنِ: **الأوَّل** عندما تَطَرَّقَ إلى عبارة (وَمَسْجِدِ الأَقْصَى) فقد ذَكَرَ بأنَّه مِن إضافةِ الموصوف إلى الصِّفَة، وأنَّ البَصْرِيِّينَ لا يُجِيزُونَ ذلك، وأنَّهم يُؤَوِّلُونَهُ بإضمار المكان، أي وَمَسْجِدِ المكانِ الأَقْصَى[1]. وَقَالَ في موضعٍ آخَرَ في أثْنَاءَ تعليقه على عبارة (شَغَلُونَا عَن صَلَاةِ الوُسْطَى): "ومذهبُ البَصْرِيِّينَ مَنْعُهُ، وَيُقَدِّرُونَ فيه مَحْذُوفًا وتقديرهُ هُنَا عَن صَلَاةِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى"[2].

فَالْمُبَارَكْفُورِيّ يُبَيِّنُ أنَّ البَصْرِيِّينَ لا يُجِيزُونَ إضافة الموصوف إلى الصِّفَة، وَيُؤَوِّلُونَ ذلك بِإِضْمَارِ المَكَان أو تقدير محذوف. وهو عندما يَذْكُرُ ذلك يَذْكُرُ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَهُ، فهو يَعْرِضُ رأييْهما دون تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا على الآخَر.

وأمَّا الموضعُ **الثَّاني** فَيَذْكُرُ في (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) أنَّ البَصْرِيِّينَ يَذْهَبُونَ إلى أنَّ (إنْ) مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيلَة، واللّام زائدةٌ[3]. وفي هذا الموضع –أيضًا– يَذْكُرُ رَأْيَي المدرستينِ دونَ ترجيحٍ.

هذا بِالنِّسْبَةِ إلَى مَا ذَكرَهُ مِن آرَاءٍ تَخُصُّ مذهب البَصْرِيِّينَ، أمَّا ما ذَكَرَهُ مِن آرَاءٍ تَخُصُّ مذهب الكوفيِّنَ فظَهَرَ موقفه مِن الكُوفِيِّينَ بِذِكْرِ مذهبِهم بِعَامَّة، أو بِذِكْرِ رأيِ أحدِ نُحَاتِهم أو مَذْهَبِهِ بخاصَّة، أو بِتَبَنِّي رَأيِهم أو مَذْهَبِهم في مسألةٍ ما دونَ تِبْيَانِ أنَّ هذا هو رأي الكُوفِيِّينَ أو رأيُ أحدِ نُحَاتِهم.

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٤٠/٢.
(2) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٦٢/٨.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٧٢/٥.

لقدْ بَيَّنَ المُبَارَكْفُورِيّ رَأْيَ الكُوفِيِّينَ بعامَّةٍ في (ثلاثة) مواضع، أمَّا **الأوَّل**، فهو إضافة الموصوف إلى الصِّفة، حيث بَيَّنَ أنَّ هذا هو مذهب الكُوفِيِّينَ[1]، وأنَّهُم استشهدوا على ذلك بقوله تعالى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)[2]. والمُبَارَكْفُورِيّ حينما يَعْرِضُ رأيَ الكُوفِيِّينَ يَذْكُرُ رأي البَصْرِيِّينَ –أيضًا– سواءً بسواءٍ.

وأمَّا **الموضع الثَّاني**، فَذَكَرَ في (وإنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) أنَّ (إنْ) نافية واللّام في (لَبَحْرًا) بمعنى إلّا؛ أيْ: مَا وَجَدْنَاهُ إلّا بَحْرًا، مُبَيِّنًا أنَّ هذا هو مذهب الكُوفِيِّينَ[3]. وهو –أيضًا– حينما ذَكَرَ رأيَ الكُوفِيِّينَ أَتْبَعَهُ برأي البَصْرِيِّينَ، وكأنَّه حريصٌ على جَمْعِ رأييْهما في المسائل الخِلافِيَّة.

وفي **الموضعِ الثَّالثِ** نَقَلَ مذهب الكُوفِيِّينَ في (رُبَّ)، إذْ جَوَّزَ على مذهب الكُوفِيِّينَ في (رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) أنْ تكون (رُبَّ) مبتدأً وَ(أَوْعَى) خَبَرًا، وَلِكَنَّهُ –قبلَ نَقْلِ رَأيِ الكُوفِيِّينَ– أَعْرَبَ إعرابًا آخَرَ وهو أنَّ (أَوْعَى) نعتٌ لِـ(مُبَلَّغٍ) وأنَّ الّذي يَتَعَلَّقُ به (رُبَّ) محذوفٌ وتقديره يُوجَدُ أو يكون. ثُمَّ أَجَازَ رأيَ الكُوفِيِّينَ مُعَلِّقًا على إعرابهم السَّابقِ ذكرُه، بأنَّه لا حَذْفَ ولا تَقْدِيَر في رأي الكُوفِيِّينَ في هذه المسألة[4]. وَكَأَنَّهُ بتعليقه هذا يَمِيلُ إلى رأيِ الكُوفِيِّينَ؛ لأنَّه لا حذفَ فيه ولا تقديرَ.

أَمَّا ما ذكره لنحاة البصرة، فقد ذكر من نحاة البصرة سيبويه والأخفش والمبرّد، وهذا تفصيل موقفه منهم:

١ـ سيبويه

نَقَلَ المُبَارَكْفُورِيّ آرَاءً وأقوالًا وتقديراتٍ لسيبويه في (عَشْرَةِ) مواضعَ، ولم يَتَحَدَّثْ عن أمورٍ مختلفةٍ في المَرَّاتِ جميعًا، بلْ إنَّ بعضَ المَرَّاتِ قد تَكَرَّرَ فيها نَقْلُ رأيِ سيبويه نفسِه في الموضوع المُتَشَابِه، وَمِمَّا نَقَلَهُ المُبَارَكْفُورِيّ عنه:

أوَّلًاـ قَالَ المُبَارَكْفُورِيّ في (مَثْنَى) إنَّها دُونَ تنوينٍ؛ لأنَّهَا ممنوعةٌ مِن الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ والوَصْفِ، ويستشهد حينها برأيِ سِيبَوَيْهِ فَيَقُولُ: "عَلَى ما قاله سيبويه أي ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ"[5].

ثانيًاـ اخْتَارَ المُبَارَكْفُورِيّ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، والْمَيْتَةِ، والخِنْزِيرِ، والأَصْنَامِ) أنَّ الجُملةَ الأولى –وَيَقْصِدُ جُمْلَةَ خَبَرِ "إنَّ اللهَ" وهي الجملة الخبريَّة "حَرَّمَ

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٤٠/٢.
(2) القَصَص، ٤٤/٢٨.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٧٢/٥.
(4) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٤٩/٧.
(5) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٥٤/٢. وينظر: سيبويه، **الكِتاب**، ٢٢٥/٣.

بَيْعَ ..."– حُذِفَتْ؛ لِدَلَالَةِ الثَّانية عليها الّتي جَاءَتْ بعدَ "وَرَسُولَهُ" وهي "حَرَّمَ بَيْعَ ..."، وعندما أَرَادَ أنْ يُقَدِّرَ مَالَ إلى رأيِ سيبويه، حيثُ قَدَّرَ سيبويه في هذا: إنَّ اللهَ حَرَّمَ وَرَسُولَه حَرَّمَ[1]. وهذا أيضًا يُظْهِرُ اهتمامَ المُبَارَكْفُورِيّ بالعودةِ إلى تقدير سيبويه في المسألة النَّحْوِيَّةِ.

ثالثًا- ذَكَرَ في أثناء حديثه عن (لَاتَ) أنَّها (لا) المُشَبَّهَةُ بليسَ، زِيدَتْ عليها تاءُ التَّأْنِيثِ كَمَا زِيدَتْ على رُبَّ وثُمَّ للتَّوْكِيد، وَتَغَيَّرَ بذلك حُكْمُهَا حيثُ لم تَدْخُلْ إلّا على الأحيان، ولم يَبْرُزْ إلّا أَحَدُ مُقْتَضَيَيْهَا، إمَّا الاسم أو الخبر وامْتَنَعَ بُرُوزُهُمَا جميعًا، وَذَكَرَ أنَّ هذا هو مَذْهَبُ سيبويه. ثُمَّ ذَكَرَ رأيَ الأَخْفَشِ الّذي عَدَّهَا (لا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ، زِيْدَتْ عليها التَّاء، وَخُصَّتْ بِنَفْيِ الأحيان[2]. فالمُبَارَكْفُورِيّ ذَكَرَ أوَّلًا رأيَ سيبويه، وَتَوَسَّعَ في رأيه، ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك رأيَ الأَخْفَشِ بإيجاز، في إشارة منه إلى أهمية عَرْضِ رأيِ سيبويه؛ ولأنَّهُ –كمَا ذَكَرَ الباحث سابقًا– يَمِيلُ إلى ذِكْرِ الآراء النَّحْوِيَّةِ الّتي تَخُصَّ الحديثَ دون التَّرْجِيحِ في كثيرٍ مِن أحاديث التُّحْفَةِ.

٢- الأخفش

أَفْرَدَ المُباركفوريّ للأَخْفَشِ رأيَيْنِ، **الأوَّلُ** عندما ذَهَبَ إلى جَوَازِ زيادة "مِن" في الإثبات، حيث قَالَ: "ومِن زائدةٌ على مذهب مَن يُجَوِّزُهُ في الإثْبَات كالأَخْفَش"[3]. وَقَالَ في موضعٍ آخَرَ في أثناءَ تعليقِه على قوله صَلّى الله عليه وسلّم: (إنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ): "قِيلَ (مِن) زائدة كما هو مذهب الأَخْفَش"[4]، فالمُبَارَكْفُورِيّ لا يَكُفُّ عن تَكْرَارِ مَذْهَبِ الأَخْفَشِ في زيادتِها في الإثبات، وَيُبَيِّنُ هذا اهتمامَه بِذِكْرِ رأي الأَخْفَشِ وإظهارِه كُلَّمَا مَرَّ شاهدٌ عليه.

والرَّأيُ الثَّاني: أَوْرَدَهُ المُبَارَكْفُورِيّ عندما ذَكَرَ رأيَ الأَخْفَش في "لَاتَ"، فهي عنده لا النَّافِيَة للجنس، زِيدَتْ عليها التَّاء، وخُصَّتْ بِنَفْيِ الأَحْيَان[5]. وهُنا يُظْهِرُ المُبَارَكْفُورِيّ رأيَ سيبويه، ثُمَّ يُورِدُ رأيَ الأَخْفَش في إشارةٍ منه إلى أنَّ آراءَ الأَخْفَشِ مُهِمَّةٌ يجبُ الإشارة إليها، أو رُبَّما يكون هذا مِن أجْلِ ذِكْرِ أَوْجُهِ الخِلاف فقط.

---

(1) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٤٣٤/٤. وينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٧٤/١-٧٦.
(2) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٧٢/٩. وينظر: سيبويه، **المصدر نفسه**، ٥٧/١.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٩٦/٨. وينظر: الأَخْفَش، **مَعَانِي الْقُرآن**، ٧٥/١.
(4) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٧٢/٩.
(5) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٤/١٠. وينظر: ابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ١٠٩/١.

وَيَظْهَرُ مَوْقِفُهُ مِن البَصْرِيِّينَ أيضًا –وإنْ لم يَذْكُرْهُم صَرَاحَةً– أنَّهُ لم يُعِدَّ الفاءَ في (لَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ **فَيَسُبَّ** نَفْسَهُ) فاءَ السَّبَبِيَّةِ –الّتي رَجَّحَهَا الباحث بالأسباب في الفصلِ الثَّاني[1]– وَذَهَبَ إلى أنَّها عاطفةٌ أو استئنافيَّةٌ[2]. فقد بَيَّنَ الباحث أنَّ مِن شُرُوطِ إعمالها أنْ تُسْبَقَ بِنَفْيٍ أو طَلَبٍ، وفي الحديث سُبِقَتْ الفاءُ السَّبَبِيَّةُ بالتَّرَجِّي وهو (لَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ). ولكنَّ هناكَ خِلَافًا بين البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ في ذلك، فمذهبُ البَصْرِيِّينَ أنَّ الرَّجَاءَ ليسَ له جَوَابٌ منصوب. ومذهب الكُوفِيِّينَ قاطبةً جَوَازُ ذلك. فَلَعَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ قد سَارَ على رأيِ البَصْريينَ مِن أنَّ الرَّجَاءَ ليسَ له جوابٌ منصوب، فَاسْتَبْعَدَ كونَ الفاءِ سَبَبِيَّةً.

٣ـ المُبَرِّد

أَوْرَدَ المُبَارَكْفُورِيّ رَأْيًا وَاحِدًا للمُبَرِّدِ، وهو جواز استعمال "وَا" في غَيْرِ النُّدْبَة، قال المُبَارَكْفُورِيّ في (وَاعَجَبًا): "وفيهِ شاهدٌ لِجَوَازِ استعمالِ (وَا) في مُنَادَى غيرِ مندوب، وهو مذهبُ المُبَرِّدِ وهو مذهبٌ صحيحٌ"[3]. فالمُبَارَكْفُورِيّ يُؤَيِّدُ مذهب المُبَرِّدِ في هذه المسألة.

هذا بالنِّسْبَةِ إلى نُحاة البصرة، أمَّا مَا نَقَلَهُ عَنْ نُحَاةِ الكوفةِ فَيَظْهَرُ أنَّه قد نَقَلَ عن الفَرَّاءِ فقط. وكان هذا النَّقلُ قليلًا، فمِمَّا نَقَلَهُ عنه أنَّ (أوْ) في قوله تعالى: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ)[4] معناها "إلّا" [5]، والمعنى إلّا أنْ يَتُوبَ اللهُ عليهم فَتَفْرَحَ بِذَلك، أو يُعَذِّبَهم فَتَشْتَفِي بهم[6]. وبعد ذِكْرِ رأي الفَرّاء يُشِيرُ المُبَارَكْفُورِيّ إلى رأي السَّيُوطِيِّ وهو أنَّ معناها (إلَى أنْ).

وَيَنْقُلُ عنه في موضعٍ آخَرَ، أنَّ "القِرَاءَة والقُرْآن مصدران"[7]، وهذا يُبَيِّنُ حِرْصَهُ على نَقْلِ آراءِ الفَرَّاء بوَصْفِهِ عَلَمًا مِن أَعْلَامِ المَدْرَسَةِ الكُوفِيَّةِ الكِبَار وإنْ كَانَ النَّقْلُ عنه في النَّحْوِ قليلًا.

---

(1) ينظر: الصَّفحة (٧٩) من هذا البحث.
(2) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٨٣/٢.
(3) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٥٨/٩. وينظر: المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٢٦٨/٤.
(4) آلُ عِمْرَانَ، ١٢٨/٣.
(5) ينظر: الفَرَّاء، **مَعَانِي الْقُرْآنِ**، ٢٣٤/١.
(6) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٨٢/٨.
(7) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٧٥/٩. وينظر: الفَرَّاء، **المصدر السَّابق**، ٢١١/٣.

ثانيًا- مَوْقِفُهُ مِنْ نُحَاةٍ آخَرِينَ بغداديِّين وأندلسيِّين ومصريِّين

وقد كان للمُبارَكْفورِيّ مواقفُ مع نحاةٍ آخرينَ: بغداديِّين وأندلسيِّين ومصريِّين، كالبغداديّ أبي البقاءِ العُكْبَرِيِّ، والأندلسيَّيْنِ السُّهَيْلِيِّ، وابْنِ مالكٍ، والمِصرِيِّ ابْنِ هِشَامٍ، وهذا تفصيل موقفه منهم:

١- أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيّ

اسْتَعَانَ المُبَارَكْفُورِيّ بآراءِ أبي البَقَاءِ العُكْبَرِيِّ وإعرابِه وأقوالِه في (أربعةِ) مواضعَ، أمَّا **الأوَّل** فكانَ في إعراب (**أيَّهُمَا**) في (سَآمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ: **أيَّهُمَا** صَنَعْتِ أَجْزَأَ عَنْكِ) فقد نَقَلَ المُبَارَكْفُورِيّ عن أبي البَقَاءِ أنَّها منصوبة لا غير، وأنَّ النَّاصِبَ لها (صَنَعْتِ)[١]. فالمُبَارَكْفُورِيّ يَكْتَفِي برأيِ أبي البَقَاءِ وَحْدَهُ في هذا الإعراب، وهذا يَدُلُّ على مُوَافَقَتِهِ له في هذا المَوْضِعِ.

وأمَّا **الثَّاني** فقد نَقَلَ المُبَارَكْفُورِيّ عن أبي البَقَاءِ أنَّ (مَنْ) في (إنَّهُ مَنْ لَا يَرْحَم لا يُرْحَم) موصولةٌ، وَيَجُوزُ أنْ تكونَ شَرْطِيَّةً، فَيُقْرَأُ بالجزم فيهما[٢]. فهو هنا يَنْقِلُ رأيَه دونَ غيرِه أيضًا في إشارةٍ منه إلى قُوَّةِ هذا الرَّأْيِ وصوابه.

أمَّا الموضع **الثَّالثُ** فَيُبَيِّنُ المُبَارَكْفُورِيّ أنَّ ما ذَهَبَ إليه أبو البَقَاءِ ليسَ قَوِيًّا، حيثُ قال أبو البَقَاءِ إنَّ (السَّاعَة) في (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ) منصوبةٌ والواو بمعنى مَعَ، وأنَّه لو قُرِئَ بالرَّفْعِ لَفَسَدَ المعنى؛ لأنَّهُ لا يُقَالُ بُعِثَتِ السَّاعَةُ ولَا هو في موضعِ المَرفُوع؛ لأنَّها لم تُوجَدْ بَعْدُ. وَذَكَرَ أنَّ غيرَه قد أَجَازَ الوجهَيْنِ، وأنَّ آخَرَ قد بَيَّنَ أنَّ الرَّفْعَ أحْسَن، ثُمَّ يَنْقُلُ رَدَّ الحَافِظِ عليه، فالّذي اعْتَلَّ به أبو البَقَاءِ أوَّلًا أنْ يُضَمَّنَ "بُعِثْتُ" معنًى يَجْمَعُ إرسالَ الرَّسُولِ ومَجِيْءَ السَّاعَةِ، نَحْوَ جِئْتُ، والرَّدُّ الثَّاني أنَّ السَّاعَةَ نُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ المَوْجُودِ مُبَالَغَةً في تَحَقُّقِ مَجِيئِها[٣]. فَالمُبَارَكْفُورِيّ هنا لا يُؤَيِّدُ رأيَ أبي البَقَاءِ بما أَوْرَدَهُ مِن آراءِ غيرِه أوَّلًا، وبِرَدِّي الحَافِظِ عليهِ ثانيًا.

وأمَّا الموضع **الرَّابعُ** فقد نَقَلَ عن أبي البَقَاءِ أنَّ الفِعْلَ (زَادَ) يُسْتَعْمَلُ لازِمًا كقولك: زَادَ الْمَاءُ، وَيُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا إلى مَفْعُولَيْنِ كقولك: زِدْتُهُ دِرْهَمًا[٤]. فهو يَكْتَفِي بِعَرْضِ رأي أبي البَقَاءِ في شَأْنِ الفعل زَادَ، مُظْهِرًا مُوَافَقَتَهُ على ذلك.

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٣٣٦/١.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٣/٦.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٨١/٦.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٦٤/٨.

٢- السُّهَيْلِيّ

قَالَ المُبَارَكْفُورِيّ في (كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: "أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟"، قُلْتُ: لا، فقالَ لِلْيَهُودِيِّ: "احْلِفْ"، فَقُلْتُ: يا رسولَ اللهِ، **إذنْ يحلف** فَيَذْهَبُ بِمَالِي): إنَّ السُّهَيْلِيَّ قد قَالَ في (إِذَنْ يَحْلِفَ) بالنَّصْبِ لا غير[١]. وَيَنْقُلُ رأيًا لآخَرَ بالرَّفْع. فَكَأَنَّهُ هنا يَذْكُرُ الآراءَ فقط دونَ تَرْجِيحِ رأيٍ على آخَرَ.

وقَالَ في موضعٍ آخَرَ في (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا **عارية** في الآخِرَة): "قالَ السُّهَيْلِيُّ في "**عارية**" الأَحْسَنُ الخَفْضُ على النَّعْت؛ لأنَّ رُبَّ حرفُ جَرٍّ يَلْزَمُ صَدْرَ الكلام"[٢] وَأَشَارَ إلى أنَّ هذا هو رأيُ سيبويه. في إشارةٍ منه إلى ترجيح هذا الرَّأيِ على الآراء الأُخرى الّتي ذَكَرَهَا قبلَ قولِ السُّهَيْلِيِّ وبعدَه.

وَنَقَلَ في الموضع الثَّالث في (إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا) ثلاثةَ آراءٍ في تأنيثِ (تِسْعَةً)، كَانَ الرَّأيُ الثَّاني للسُّهَيْلِيِّ وهو أنَّه أُنِّثَ الاسم؛ لأنَّه كلمةٌ، مُحْتَجًّا بقولِ سيبويه: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، فَسُمِّيَ الاسمُ كلمةً. وهو هنا يَنْقُلُ رأيَه كباقي الآراء دونَ أنْ يُقَوِّيَ أحدَهما على الآخَرِ[٣].

٣- ابن مَالِكٍ

رَجَعَ المُبَارَكْفُورِيّ إلى آراءِ ابن مَالِكٍ في (أربعةِ) مواضع، نَقَلَ له رَأْيَيْنِ في (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ)، **الأوَّلُ** أنَّ ابن مَالِكٍ أَجَازَ رِواية الجزم عَطْفًا على (يَبُولَنَّ)؛ لأنَّهُ مجزومُ الموضع بلا النَّاهِيَة، ولكنَّهُ بُنِيَ على الفَتْحِ بالنُّونِ[٤]. وبَيَّنَ أنَّ القُرْطُبِيَّ مَنَعَ ذلك؛ لأنَّه لو أُرِيدَ النَّهْيُ لَقِيلَ ثُمَّ لا يَغْتَسِلَنَّ، فَحِينَئِذٍ يَتَسَاوَى الأَمْرَانِ في النَّهْيِ عنهما. وَيَمْضِي المُبَارَكْفُورِيّ في عَرْضِ رُدُودِ النُّحَاةِ وآرائِهم، فذَكَرَ رِوايةً أُخْرَى غيرَ رِوَاية الجزمِ، حيث نَقَلَ عن القُرْطُبِيِّ عَدَمَ جَوَازِ نَصْبِ (يَبُولَنَّ)؛ إذْ لا تُضْمَرُ أنْ بَعْدَ ثُمَّ، ولكنّ المُبَارَكْفُورِيّ يَرُدُّ عليه بِأنَّ ابنَ مَالِكٍ قد أَجَازَهُ، بإعطاء ثُمَّ حُكْمَ الواو[٥]. فَالمُبَارَكْفُورِيّ يَهْتَمُّ بِعَرْضِ رأيِ ابنِ مَالِكٍ اهْتِمَامًا كَبِيرًا، فعندما ذَكَرَ رأيَ ابنِ مَالِكٍ في الجزم عَقَّبَ على مَنْعِ القُرْطُبِيِّ ذلكَ بأنَّه لا يَلْزَمُ مِن تَأْكِيدِ النَّهْيِ ألّا يُعْطَفَ عليه نَهْيٌ

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٤٠٧/٤. والسُّهَيْلِيّ، **أَمَالِي السُّهَيْلِيّ**، ١١٤.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٦٥/٦. والسُّهَيْلِيّ، **المصدر نفسه**، ٧٠-٧١.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٣٧/٩. والسُّهَيْلِيّ، **المصدر نفسه**، ٦٦.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٨٥/١.
(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٨٦/١.

آخَرُ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ؛ لاحْتِمَالِ أنْ يكونَ للتَّأكِيدِ في أَحَدِهِمَا معنى ليسَ للآخَر. هذا بالنِّسْبَةِ إلى رأيْهِ الأوَّل، أمَّا رأيُه **الثَّاني**، ففي رِواية النَّصْبِ يَمِيلُ المُبَارَكْفُورِيّ إلى رأي ابن مَالِكٍ أيضًا، إذْ مَنَعَ القُرْطُبِيُّ النَّصْبَ لِعَدَمِ جَوَازِ إضْمَارِ أنْ بَعْدَ ثُمَّ، لكنَّه عَقَّبَ أنَّ ابنَ مَالِكٍ أَجَازَهُ بإعطاءِ ثُمَّ حُكْمَ الواو.

أمَّا **الموضعُ الثَّالثُ** الّذي ذَكَرَ فيه المُبَارَكْفُورِيّ رأيَ ابنِ مَالِكٍ، فَكَانَ في (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلَى اللهِ وَإلَى رَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلَى اللهِ وَإلَى رَسُولِهِ)، إذْ بَيَّنَ المُبَارَكْفُورِيّ أنَّ الأَصْلَ في فعل الشَّرْطِ وجوابِه الاختلاف، لكنَّهما جَاءَا مُتَّحِدَيْنِ. ثُمَّ أَجَابَ على ذلك بأنَّ الاختلافَ بينهما يَقَعُ تارةً باللّفظ وتارةً بالمعنى ويُفْهَمُ مِنَ السِّياق. وعندما يُبَيِّنُ دَلَالَةَ هذا الاتِّفَاقِ بينَهما يَلْجَأُ إلى ابن مَالِكٍ دونَ غيرِه مِن النُّحَاةِ، فَيَذْكُرُ له قَوْلًا في اتِّحَادِ المبتدأ والخبر في اللّفظ وهو: "قد يُقْصَدُ بالخبرِ الفردِ بيانُ الشُّهرةِ وعدمُ التَّغَيُّرِ فَيَتَّحِدُ بالمبتدأ لَفْظًا... وقد يُفْعَلُ مِثْلُ هذا بجواب الشَّرْطِ كقولك: مَنْ قَصَدَنِي فقدْ قَصَدَنِي؛ أي فقد قَصَدَ مَن عُرِفَ بِإنْجَاحِ قَاصِدِه. وَقَالَ غَيْرُهُ إذاَ اتَّحَدَ لفظُ المبتدأِ والخبرِ والشَّرْطِ والجَزَاءِ عُلِمَ منهما المُبَالغة إمَّا في التَّعظيم وإمَّا في التَّحقير"[1]. فَالمُبَارَكْفُورِيّ يَذْكُرُ رأيَ ابنِ مَالِكٍ وكأنَّه حَرِيصٌ على ذِكْرِ اسْمِهِ دونَ باقي النُّحَاة، حتَّى إنَّهُ في هذه المسألة عندما أَوْرَدَ رأيَ غيره اكْتَفَى بقوله: "وَقَالَ غَيْرُهُ" دونَ تَصْرِيحٍ بِأَسْمَائِهِم.

وأمَّا **الرَّابعُ** فإنَّه يَنْقُلُ عن ابْنِ مَالِكٍ أنَّ في هذا الموطن مِنَ الحديث (قَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟) شَاهِدًا على أنَّ ما الاستفهامِيَّة إذا رُكِّبَتْ مَعَ ذَا لا يَجِبُ تَصْدِيرُها، فَيَعْمَلُ ما قبلَها فيها رَفْعًا وَنَصْبًا[2]. فَالمُبَارَكْفُورِيّ حريصٌ على نَقْلِ ما ذَهَبَ إليه ابن مَالِكٍ وإظْهَارِهِ، في إشارةٍ منه إلى أهميَّةِ آرائه النَّحْوِيَّةِ وَطُولِ بَاعِهِ في النَّحْوِ.

٤- ابن هِشَامٍ

نَقَلَ المُبَارَكْفُورِيّ عن ابن هِشَامٍ مَرَّةً واحدةً، قَالَ المُبَارَكْفُورِيّ في أثناءَ حديثه عن معنى حرف الجَرِّ (مِنْ) فِي (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ **مِنْك** الْجَدُّ) أوَّلًا أنَّه بمعنى البدل، وَذَكَرَ معانيَ أُخْرَى، ثُمَّ خَتَمَ حديثَه النَّحْوِيَّ بقوله: "واخْتَارَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ في المُغْنِي الأوَّلَ (وَيَقْصِدُ أنَّهَا بمعنى البَدَل)"[3]. فالمُبَارَكْفُورِيّ لا يُغْفِلُ ما اخْتَارَهُ ابنُ هِشَامٍ، مُلَمِّحًا إلى موافقته الرَّأْيَ.

([1]) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٣٣/٥.
([2]) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٥/٩.
([3]) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٧/٢.

***

وَيَخْلُصُ الباحث في خِتام المبحث الثَّاني بالقولِ إنَّ المُبَارَكْفُورِيَّ يستشهدُ بآراءِ مشاهيرِ النُّحاةِ مِن البصريِّينَ والكوفيِّينَ دونَ الخوضِ في مسائلَ خلافيَّةٍ واضحةٍ، ما جنَّبَهُ انتقادَ الدَّارسينَ له، إضافةً إلى شدِّ القارئِ إلى الموضوعِ الأساس الّذي هو بِصَدَدِهِ. كما أنَّ استشهادَه بآراءِ النُّحاةِ لا يَعْنِي أنَّهُ نحوْيٌّ متخصِّصٌ، فهو كَغَيْرِهِ مِن أبناءِ عصرِهِ مِن ذَوِي الفكرِ الموسوعيِّ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُهُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ

اسْتَدَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ على صِحَّةِ القواعد النَّحْوِيَّةِ بالقُرْآنِ الكريمِ وقراءاتِه، وَبِقَلِيلٍ مِن الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وبِبَعْضِ الشَّواهِدِ النَّثْرِيَّةِ، وبالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

أوَّلًا- القُرْآنُ الكَرِيمُ وَقِرَاءَاتُهُ

حَرَصَ المُبَارَكْفُورِيّ على الاستدلال على القواعد النَّحْوِيَّةِ –الَّتي لها صِلَةٌ أو تَشَابُهٌ أو تطابقٌ بالأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الموجودةِ في التُّحْفَةِ أو سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ– بالقُرآن الكريم، وكما قِيلَ سابقًا في منهجه فقد أَكْثَرَ المُبَارَكْفُورِيّ مِن عرض الشَّوَاهِدِ القُرآنيَّةِ، ومِن ذلك مَثَلًا:

١- احْتَجَّ بقوله تعالى: (وَمَا كُنْتَ **بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ**)[١] عَلى جَوَازِ إضافة الموصوف إلى الصِّفَةِ كما يَذْهَبُ الكُوفِيُّونَ، أمَّا البَصْرِيُّونَ فَيُؤَوِّلُونَهُ بإضمار المكان، أي الَّذي بجانب المَكَانِ الغربِيِّ[٢].

٢- واسْتَشْهَدَ بقوله تعالى: (رَبُّ الْعَرْشِ **الْعَظِيمِ**)[٣]، إذْ ذَكَرَ أنَّه اخْتُلِفَ في كَوْنِ (الْعَظِيم) صِفَةً للرَّبِّ أو العَرْشِ، وَنَقَلَ أنَّه رُوِيَ برفعِ (الْعَظِيم) على أنَّهُ نعتٌ للرَّبِّ، ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ قراءة الجُمْهُورِ في الآية السَّابقةِ الجَرُّ[٤].

٣- وفي حديث (انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا)، ذَهَبَ في الوجهِ الثَّالثِ إلى احْتِمَالِ كونِ (بَيْنَكُمَا) نَائِبَ فاعل، مُسْتَشْهِدًا بقراءة رَفْعِ (بَيْنَكُمْ) في قوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ **بَيْنُكُمْ**)[٥].

٤- ذَهَبَ في حديثِ (وَلَا يَؤُمُّ قَوْمًا فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُم) إلى أنَّ "لَا يَؤُمُّ" بالرَّفْعِ نفيٌ بمعنى النَّهْيِ، وأنَّ الفِعْلَ "يَخُصَّ" منصوبٌ بأنْ مُقَدَّرَةٍ؛ لِوُرُودِهِ بعد النَّفْيِ، مُسْتَشْهِدًا بقوله تعالى: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ **فَيَمُوتُوا**)[٦].

---

(١) طَه، ١١٤/٢٠.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٤٠/٢.
(٣) التَّوْبَة، ١٢٩/٩.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٤٨١/٢.
(٥) الأَنْعَام، ٩٤/٦. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٧٥/٤. والقِرَاءَةُ فِي: الأَصْبَهَانِيّ، **المَبْسُوطُ فِي القِراءات العَشْرِ**، ١٩٩.
(٦) فَاطِر، ٣٦/٣٥. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٨٦/٢.

٥- وَعِنْدَمَا تَحَدَّثَ عن الفعل "زَادَ" ذَكَرَ أنَّهُ يَأْتِي لازِمًا وَمُتَعَدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، مُسْتَشْهِدًا على الثَّاني بقوله تعالى: (رَبِّ **زِدْنِي عِلْمًا**)[١].

٦- وفي حديثِ (اللَّهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ) ذَهَبَ إلى احْتِمَالِ كونِ (البَاء) للاستعانة والاستعطاف، مُسْتَشْهِدًا بقوله تعالى: (رَبِّ **بِمَا** أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)[٢].

٧- ذَكَرَ أنَّ "أوْ" في حديثِ (مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤلَاءِ الكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أوْ يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ) بمعنى (الواو) مُسْتَشْهِدًا بقوله تعالى: (عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)[٣].

٨- اسْتَشْهَدَ على اتِّحَادِ الشَّرْطِ والجَزَاءِ لَفْظًا واخْتِلَافِهِمَا معنًى بقوله تعالى: (وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا)[٤].

٩- قَالَ في (الْبَخِيلُ الّذِي مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيّ): إنَّ "مَنْ" اسم موصول مُقْحَمٌ بَيْنَ الاسم الموصول (الّذِي) وَصِلَتِهِ، مُسْتَشْهِدًا بقراءة فَتْحِ ميمِ (مِنْ) في قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)[٥].

١٠- وَاسْتَشْهَدَ على حذفِ الهاءِ مِنَ العددِ الَّذِي مَعْدُودُهُ مُذَكَّرٌ محذوفٌ بقوله تعالى: (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)[٦]. أي عشرةَ أيَّامٍ[٧].

١١- وَعَنْ مَجِيْءِ "إذْ" بمعنى (إذَا) اسْتَشْهَدَ بقوله تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا)[٨]. أي إذا فَزِعُوا[٩].

١٢- وَعِنْدَمَا تَحَدَّثَ عنِ النَّصْبِ على أنَّه نعتٌ لِمَصْدَرٍ محذوف اسْتَشْهَدَ بقوله تعالى: (تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)[١٠].

---

(١) الأَنْعَام، ٩٤/٦. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٣٦٤/٨.
(٢) القَصَص، ١٧/٢٨. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٨٢/٢.
(٣) المُرْسَلَات، ٦/٧٧. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٨٦/٦.
(٤) الفُرْقَان، ٧١/٢٥. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٣٣/٥.
(٥) البَقَرَة، ٢١/٢. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٧٣/٩. والقِرَاءَةُ في: الزَّمَخْشَرِيّ، **الكَشَّافُ عَن حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعُيُون الأَقَاوِيلِ فِي وُجُوهِ التَّأْوِيل**، ٩١/١.
(٦) الْبَقَرَة، ٢٣٤/٢.
(٧) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٨٣/٣.
(٨) سَبَأ، ٥١/٣٤.
(٩) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٤٥/٨.
(١٠) النَّمْل، ٨٨/٢٧. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٨/٣.

١٣- وَاسْتَشْهَدَ على حَذْفِ عَامِلِ (إنْ) على شَرِيطةِ التَّفْسِيرِ في (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ) بقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[١].

١٤- واسْتَدَلَّ على حذفِ حرفِ الجَرِّ مِن "أنْ" و"أنَّ" بقوله تعالى: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)[٢]. أي لَا تُطِعْهُ مَعَ هذه المَثَالِبِ لِأنْ كانَ ذَا مَالٍ[٣].

١٥- واحْتَجَّ على حذف الياء مِنْ كلمة (المُتَعَالِي) بقراءة الجُمْهُور في قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)[٤].

---

(١) التَّوْبَة، ٦/٩. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٠٨/٣.
(٢) القَلَم، ١٤/٦٨.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥٠٠/٤.
(٤) الرَّعْد، ٩/١٣. وينظر: المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٢١/٧.

ثانيًا- الشِّعْر

لم يَسْتَشْهِدِ المُبَارَكْفُورِيّ بِالكَثِيرِ مِن الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ مِثْلَمَا اسْتَشْهَدَ بِالقُرآنِ الكريم، فَكَانَ عَدَدُهَا لا يَتَجَاوَزُ (عَشْرَةَ) الأَبْيَاتِ، وهي: (مشطور الرّجز)

١- أَنَا أَبُو النَّجْمِ[١] **وَشِعْرِي شِعْرِي**[٢]

فَقَدِ اسْتَشْهَدَ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا البيتِ على اتِّفَاقِ المبتدأِ والخبرِ لَفْظًا وَاخْتِلَافِهِمَا مَعْنًى[٣]؛ دَلَالَةً على الشُّهْرَةِ أو عَدَمِ التَّغَيُّرِ، فَوَجْهُ الاسْتِشْهاد في "وَشِعْرِي شِعْرِي" أنَّ الخبرَ جاءَ بلفظ المبتدأ؛ لِشُهْرَةِ شِعْرِهِ، فَشِعْرُ أبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ مشهورٌ معروفٌ بنفسِه لا بشيْءٍ آخَرَ، كما يُقال مَثَلًا: شِعْرِي مَلِيحٌ، وَتَقُولُ: أنَا أنَا، أي ما تَغَيَّرْتُ عَمَّا كُنْتُ[٤].

(الطويل)

٢- مَتَى تَأتِنَا **تُلْمِمْ** بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا[٥]

احْتَجَّ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا الشَّاهِدِ على أنَّ الفِعْلَ يُبْدَلُ مِنَ الفِعل، فالفعل (تُلمِمْ) في الشَّاهدِ بَدَلٌ مِن الفعل (تَأْتِنَا)[٦]؛ لِذَا جُزِمَ الفِعلُ (تُلمِمْ) على البَدَلِ.

(البسيط)

٣- تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا **هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ**[٧]

اِسْتَدَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ بِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى حذْفِ المُضاف وإقامةِ المُضاف إليه مقامَه وهو المصدر (إِقْبَال)؛ لِلْمُبَالَغَةِ[٨].

---

(١) هو أبو النَّجْمِ الفَضْلُ بن قُدَامَةَ العِجْلِيُّ الرَّاجِزُ، مِن طَبَقَةِ العَجَّاجِ في الرَّجَز، وَرُبَّمَا قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ على العَجَّاجِ، له مدائحُ في هِشَامِ بنِ عبد المَلِكِ، تُوُفِّيَ في حُدُودِ ١٢٠ هـ. ينظر: الصَّفَدِيّ، **الوَافِي بِالوَفَيَات**، ٤٣/٢٤.

(٢) أبو النَّجْمِ العِجْلِيّ، **ديوانه**، ١٩٨. والشَّاهِدُ موجودٌ في: السُّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ**، ٥٥٤/٢. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ**، ٨٦٣. والزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّلُ في صَنْعَةِ الإعراب**، ٤٦. والمُبَرِّدُ، **الكَامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب**، ٤٠/١. والبَغْدَادِيّ، **خِزَانَة الأدب وَلُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العَرَب**، ٤١٨/١.

(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٣٣/٥.

(٤) الرَّضِيّ، **شَرْحُ الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٢٥٥/١.

(٥) البَيْتُ لِعُبَيْدِ اللهِ بنِ الحُرِّ الجَعْفِيّ، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٨٦/٣. والفَرَاهِيدِيّ، **الجُمَلُ في النَّحْوِ**، ٢١٧. وأبو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيّ، **الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ بينَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ**، ٥٨٣/٢. والبَغْدَادِيّ، **المصدر السَّابق**، ٩٤/٩.

(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥١٠/٦.

(٧) الخَنْسَاء، **ديوانها**، ٤٦. والشَّاهِدُ موجودٌ في: سيبويه، **المصدر السَّابق**، ٣٣٧/١. والمُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٢٣/٣. وابنُ مَالِكٍ، **شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَة**، ٦٦٦/٢.

(٨) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٢٨/٢.

(الطويل)

٤- **وَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَحْمِلْ** عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَها فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ[١]

اسْتَشْهَدَ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا البَيْتِ على حذف عامل (إنْ) على شريطة التَّفْسِير، فَـ(أنْتَ) فاعلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ بعدَه وهو (لَمْ يَحْمِلْ)[٢]. وَبَيَّنَ ابنُ عَقِيلٍ أنَّ هذا البيتَ شَاهِدٌ على مجيء فعل الشَّرْطِ عندَ الإضْمَارِ والتَّفْسِيرِ مُضَارِعاً مَقْرُونًا بِلَمْ في قوله: وَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَحْمِلْ[٣].

(الرّجز)

٥- عَلَفْتُهَا تِبْنًا **وَمَاءً** بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[٤]

احْتَجَّ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا الشَّاهد لِيُبَيِّنَ أنَّ قولَه صلَّى الله عليه وسلَّم: (**مَنْ أَتَى حَائِضًا أوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِها أو كَاهِنًا** فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ) على تقدير: أو صَدَّقَ كَاهِنًا، قد جَاءَ على هذا الشَّاهِد[٥]. فَـ(مَاءً) منصوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ تقديرُهُ: "سَقَيْتُهُ مَاءً"، ولا يَجُوزُ عَطْفُهُ؛ لِعَدَمِ المُشَارَكَةِ، ولا نَصْبُهُ على المَعِيَّةِ؛ لعدم المُصَاحَبَةِ[٦].

(الطويل)

٦- أَقُولُ وَقَدْ صَاحَ **ابْنُ دَأيَةَ** غَدْوَةً بِبُعْدِ النَّوَى لَا أَخْطَأَتْكَ الشَّبائِكُ[٧]

اِسْتَدَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا البيت على مَنْعِ صَرْفِ ابْنِ دَأْيَةَ عَلَمًا للغُرَابِ مَعَ أنَّه جُزْءُ عَلَمٍ؛ لأنَّه يَصِيرُ مَعَ كلمة "ابْن" كَالْكَلِمَةِ الواحدةِ، ومِن عَدَمِ صَرْفِ ابْنِ دَأيَةَ يُبَيِّنُ أنَّ أبَا هُرَيْرَةَ مَمْنُوعٌ مِن الصَّرْفِ أيضًا[٨]؛ لأنَّ "هُرَيْرَة" صَارَتْ مَعَ "أبُو" كالكلمة الواحدة أيضًا.

---

(١) السَّمَوْأَل، **ديوانا عُرْوَةَ بن الوَرْدِ والسَّمَوْأَل**، ٩٠. والشَّاهِدُ موجودٌ في: أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسَانِ العَرَب**، ٩٣٢/٣. وابن عَقِيل، **المُسَاعِدُ على تَسْهِيلِ الفَوَائِد**، ١٤٤/٣.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٥٩٥/٤.

(٣) ابن عقيل، **المصدر السَّابق**، ١٤٤/٣.

(٤) لم يَقِفِ الباحثُ على قائلِ البَيْتِ. والشَّاهِدُ موجودٌ في: ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيبِ عنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ**، ٨٢٨. وابن جِنِّيّ، **الخَصَائِص**، ٤٣١/٢. وأبو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيّ، **الإنْصَافُ في مَسَائِلِ الخِلَافِ بينَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ**، ٣١٣/٢.

(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥٩٥/٤.

(٦) المُرَادِيّ، **تَوضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ**، ٦٦٧/٢.

(٧) قَيْس بن المُلَوَّح، **ديوانه**، ٩٥.

(٨) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٨/١.

(الطويل)

٧ـ فَلَيْـتَ لَنَـا **مِـنْ** مَـاءِ زَمْـزَمَ شَـرْبَةً مُبَـرَّدَةً باتَـتْ علَـى الطّهَيَـانِ[١]

اسْتَشْهَدَ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا البيت على مجيء حرف الجَرِّ "مِنْ" بمعنى البَدَلِ، فالشَّاعرُ في البيتِ يُرِيدُ: لَيْتَ لَنَا بَدَلَ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً[٢]. (الطويل)

٨ـ حَـرَاجِيجَ **مَـا تَنْفَـكُّ إلّا** مُنَاخَـةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[٣]

احْتَجَّ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا الشَّاهِدِ على زيادة "إلَّا"[٤]؛ لأنَّهُ لا يَجُوزُ دُخُولُ "إلَّا" في خَبَرِ "مَا زَالَ" وَأَخَوَاتِهَا؛ لأنَّ معناها الإثْبَات، فَيصِيرُ كَكَانَ[٥]. (مشطور الرّجز)

٩ـ ثُـمَّ جَـزَاهُ اللهُ عنِّـا **إذْ** جَـزَى

جَنَّـاتِ عَـدْنٍ فِـي العَلَالِـيِّ العُـلَا[٦]

اسْتَدَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ بهَذَيْنِ البَيْتَيْنِ على مجيء "إذْ" بمعنى "إذا"[٧]. لِيَصَير معنى البَيْتَيْنِ: ثُمَّ جَزَاهُ اللهُ عنَّا إذا جَزَى؛ لأنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ[٨]. (الوافر)

١٠ـ **عَلَـى مَـا** قَـامَ يَشْـتُمُنِي لَئِـيمٌ كَخِنْزِيـرٍ تَمَـرَّغَ فِـي رَمَـادِ[٩]

اسْتَشْهَدَ المُبَارَكْفُورِيّ بهذا البيت على عَدَمِ حَذْفِ أَلِفِ "مَا" الاستفهاميَّةِ المجرورةِ بحرفِ الجَرِّ في الاستعمالاتِ القليلة[١٠].

---

(١) البَيْتُ لِيَعْلَى الأَحْوَلِ الأَزْدِيّ. ينظر: البَغْدَادِيّ، **خِزَانَةُ الأَدَبِ وَلُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العَرَبِ**، ٤٥٤/٩. والطَّهَيَانُ خَشَبَةٌ يُبَرَّدُ عليها الماءُ. ينظر: ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ١٦/١٥. مادَّة (طها). والشَّاهِدُ موجودٌ في: **الخِزَانَةِ**، والرَّضِيّ، **شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكَافِيَةِ**، ٢٦٧/٤.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيِّ**، ١٦٧/٢.

(٣) ذُو الرُّمَّةِ، **ديوانه**، ٨٦. والشَّاهِدُ موجودٌ في: سيبويه، **الكتاب**، ٤٨/٣. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُبِ الأَعَارِيب**، ١٠٢/١. والسَّيُوطِيّ، **هَمْعُ الهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ**، ٤٣٦/١. والْحَرَاجِيجُ مفردُها حُرْجُوجٌ وهي النَّاقَةُ الْجَسِيمَةُ الطَّوِيْلَةُ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، وَقِيلَ الشَّدِيدَة، وَقِيلَ هي الضَّامِرَةُ. ابن مَنْظُور، **المصدر السَّابق**، ٢٣٣/٢. مادَّة (حرج).

(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٧٥/٩.

(٥) العُكْبَرِيّ، **اللُّبَابُ في عِلَلِ البِنَاءِ والإعراب**، ١٧٠/١.

(٦) أبو النَّجْمِ العِجْلِيّ، **ديوانه**، ٤٦٣.

(٧) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٤٥/٨.

(٨) الثَّعَالِبِيُّ، **فِقْهُ اللُّغَةِ وأَسْرَارُ العَرَبِيَّة**، ٢٠٧.

(٩) حَسَّان بن ثَابِتٍ، **ديوانه**، ٩٠. والشَّاهِدُ موجودٌ في: ابن هِشَام، **المصدر السَّابق**، ٣٩٤/١. والسَّيُوطِيّ، **المصدر السَّابق**، ٤٦١/٣.

(١٠) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٩٩/٥.

ثالثًا- الشَّوَاهِدُ النَّثْرِيَّةُ

لمْ يَسْتَشْهِدِ المُبَارَكْفُورِيّ بالكثيرِ مِنَ الشَّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ، فقد كَانَ عَدَدُهَا لا يَتَجَاوَزُ (أربعةَ) شَوَاهِدَ فقط، هي:

١- هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[١]

عَلَّقَ المُبَارَكْفُورِيّ على حديثِ (قَضَى رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَم– فِي دِيَةِ الخَطَأِ عِشْرِينَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ **ذُكُورًا**) أنَّ "ذُكُورًا" جَاءَتْ بِرِوَايَتَيْنِ بالنَّصبِ، وبالجرِّ على الجِوَارِ، كما في قول بعضِ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ[٢]. ومِن المعلومِ أنَّ الصِّفَةَ "خَرِب" لِـ"جُحْرُ" المرفوعة، وَلَيْسَتْ لِـ "ضَبٍّ" المجرورة، ولكنَّها جُرَّتْ لِمُجَاوَرَتِهَا الْمَجْرُورَ.

٢- أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ[٣]

أَشَارَ المُبَارَكْفُورِيّ إلى أنَّ قولَه صلَّى الله عليه وسلَّم: (كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ) قد جَاءَ على قَوْلِ بعضِ العرب: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ[٤].

٣- جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ[٥]

بَيَّنَ المُبَارَكْفُورِيّ أنَّ كلمةَ (السَّاعَة) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ) قد جَازَ مَجِيئُهَا على وَجْهَيْنِ، مرفوعة عَطْفًا على ضميرِ المَجْهُولِ في (بُعِثْتُ)، ومنصوبة على المفعول مَعَه، أي أنَّ الواوَ فيه بمعنى "مَعَ" نحو جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ[٦]، فَالْبَرْدُ سَبَبٌ لِمَجِيءِ الطَّيَالِسَةِ، والتَّقْدِيرُ: جَاءَ البَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ. وَيَجُوزُ في الطَّيَالِسَةِ الرَّفْعُ أيضًا؛ لأنَّ المَجِيْءَ يَصِحُّ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا[٧].

---

(١) الشَّاهِد موجودٌ في: الفَرَاهِيدِيّ، **الجُمَل في النَّحْوِ**، ١٩٦. والمُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٧٣/٤. وسيبويه، **الكِتاب**، ٤٣٦/١.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٥٣٥/٤.
(٣) الشَّاهِدُ موجودٌ في: سيبويه، **المصدر نفسه**، ٧٨/١. وابن السَّرَّاج، **الأُصُولُ في النَّحْوِ**، ١٧٢/١. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ**، ٨٥٥. والغَامِدِيّ، صالح، **شَوَاهِدُ النَّحْوِ النَّثْرِيَّة، تأصيل ودِراسة**، ١٢٨، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القُرَى، مكَّة المُكَرَّمَة، ١٤٠٨هـ.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٩٦/٦.
(٥) الشَّاهِدُ موجودٌ في: سيبويه، **المصدر السَّابق**، ٢٩٨/١. وابن السَّرَّاج، **المصدر السَّابق**، ٢١٠/١. وابن جِنِّيّ، **الخَصَائِص**، ١٩٦/٢. والغَامِدِيّ، صالح، **المصدر السَّابق**، ١٧٦. والطَّيَالِسَةُ مُفْرَدُهَا طَيْلَسَان، وهو ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَد. ابن مَنْظُور، **لِسَانُ الْعَرَب**، ١٢٤/٦. مادَّة (طلس).
(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٨١/٦.
(٧) ابن كَيْلَكَلَدِيّ، **الفُصُولُ المُفِيدَةُ في الوَاوِ المَزِيدَةِ**، ١٩١.

٤- **رَجَعَ الْقَهْقَرَى**[١]

وَضَّحَ المُبَارَكْفُورِيّ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا) أَنَّ "انْتِزَاعًا" مفعولٌ مطلقٌ على معنى يَقْبِضُ نَحْوَ رَجَعَ الْقَهْقَرَى[٢]، فَالْقَهْقَرَى نوعٌ مِن الرُّجُوعِ.

(١) الشَّاهِدُ موجودٌ في: سيبويه، **الكِتاب**، ٣٥/١. وابن السَّرَّاج، **الأُصُولُ في النَّحْوِ**، ١٦٠/١. وابن جِنِّيّ، **اللُّمَعُ فِي العَرَبِيَّةِ**، ٤٩. والغَامِدِيّ، صالح، **شَوَاهِدُ النَّحْوِ النَّثْرِيَّة، تأصيل ودِراسة**، ٢٣٠، رسالة ماجستير، جامعة أُمِّ القُرَى، مكَّة المُكَرَّمَة، ١٤٠٨هـ.

(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٣٤٣/٧.

رابعًا- الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ

يَتَبَيَّنُ مِن خِلال قراءةِ التُّحْفَةِ أنَّ المُبَارَكْفُورِيّ قد اسْتَشْهَدَ بالحديثِ النَّبَوِيِّ، وَيَظْهَرُ ذلك مِنْ خِلَالِ اسْتِشْهَادِهِ بِكَثِيرٍ مِن أحاديثِ التُّحْفَةِ على صِحَّةِ القواعدِ النَّحْوِيَّةِ أوَّلًا، وَنَقْلِهِ عنْ بَعْضِ النُّحَاةِ – بشكلٍ واضحٍ– أنَّ في بعضِ الأحاديثِ شَاهِدًا نَحْوِيًّا على قَضِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ ما ثانيًا.

وَمِن الأمثلةِ على هذهِ الأحاديثِ الّتِي اسْتَشْهَدَ بها المُبَارَكْفُورِيّ على صِحَّةِ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ:

١- اسْتِدْلَالُهُ بالحديث النَّبَوِيِّ: (صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ –صلّى الله عليه وسلّم– **ذَاتَ لَيْلَةٍ**) على جَوَازِ إضافة الْمُسَمَّى إلى اسْمِهِ[١].

٢- احْتِجَاجُهُ بهذا الحَديث: (... عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ –صلَّى الله عليه وَسَلّم– كُلَّهَا **غَنَمًا**) عَلَى جَوَازِ مَجِيْءِ الحَالِ وهو (**غَنَمًا**) مِن المُضَافِ إليه وهو (هَدْيِ)[٢].

٣- اسْتِشْهَادُهُ بهذا الحديث: (**كَذَبُوا بَنُو** الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ) على وُجُودِ لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث[٣].

٤- اسْتِدْلَالُهُ بِهَذا الحَدِيث: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– **إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا**) على جَوَازِ تقديم الظَّرْفِ (إِذَا) على "أنْ" المَصْدَرِيَّةِ؛ للاتِّسَاعِ في الظُّرُوفِ[٤].

٥- احْتِجَاجُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (وَكَانَ مِنْ خَطِيئَتِهِ **كَيَوْمَ** وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) على بناء الظَّرْفِ لإضافته إلى الماضي[٥].

٦- اسْتِشْهَادُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلّم: (**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَهِجْرَتُه إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِه**) على اتِّحَادِ فِعْلِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، مَعَ أنَّ الأصلَ فيهما أنْ يَتَغَايَرَا[٦].

٧- احْتِجَاجُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ **بِسِتٍّ** مِن شَوَّالٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ) على جوازِ تذكيرِ العددِ إذا حُذِفَ المعدودُ المُذَكَّرُ[٧].

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٢٤/٢.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٥٩/٣.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٩٦/٦.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٤/٢.
(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٧٥/٩.
(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٣٣/٥.
(٧) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٨٨/٣.

٨- اسْتِدْلَالُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ **حَرَّمَ** بَيْعَ الْخَمْرِ، والْمَيْتَةِ، والخِنْزِيرِ، والأصنامِ ...) على جواز إِسْنَادِ الفِعْلِ إلى واحدٍ مِن اثْنَيْنِ[١].

٩- اسْتِشْهَادُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، يَقُولُ: تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ **فَهِيَ خِدَاجٌ**) على جواز حَذْفِ المُضَافِ وهو "ذَات"، أي فَصَلَاتُهُ ذَاتُ خِدَاجٍ[٢].

١٠- احْتِجَاجُهُ بهذا الحديث (سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: **أُطِيلُ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ؟**) على جَوَازِ حَذْفِ همزة الاستفهام، أيْ: أَأُطِيلُ فِي رَكْعَتَيْ الفَجْرِ؟[٣].

١١- اسْتِدْلَالُهُ بِمَا وَرَدَ في هذا الحديث (**فَإِنْ هُم** أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُم أنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِم ...) على جواز حَذْفِ عَامِل "إنْ" على شريطةِ التَّفْسِير[٤].

١٢- اسْتِشْهَادُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إِذَا رَأَيْتُم مَنْ **يَبِيعُ** أَوْ **يَبْتَاعُ** فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ ...) على جواز حَذْفِ المفعول به[٥].

١٣- احْتِجَاجُهُ بهذا الحديث (أنَّهُم كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– في مَسِيرٍ، فَانتَهَوا إِلَى مَضِيقٍ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَمُطِرُوا؛ **السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِم**) على مجيء الحالِ الجملةِ بِلا واوٍ، وهي "السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِم"[٦] .

١٤- اسْتِدْلَالُهُ بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ** لِلهِ) على جوازِ حذفِ حرفِ العطفِ الواوِ للاختصارِ[٧].

---

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٤٣٤/٤.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٢٨/٢.
(٣) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٥٤/٢.
(٤) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٠٨/٣.
(٥) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٤٥٨/٤.
(٦) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٣٨٠/٢.
(٧) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ١٥١/٢.

وَمِنَ الأمثلةِ على تصريحِهِ بِأنَّ في الحديثِ شَاهِدًا نَحْوِيًّا عَلَى قاعدةٍ نَحْوِيَّةٍ:

١ـ ما نَقَلَهُ عن المَالِكِيِّ أنَّ في هذا الموطنِ مِنَ الحديثِ وهو (هَلْ عِنْدَكُم شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ لَا إِلَّا **كِسَرُ** يَابِسَةٌ وَخَلٌّ) شَاهِدًا على إبدالِ ما بعدَ إلّا مِن محذوفٍ؛ لأنَّ الأصلَ لا شيءَ عندنا إلّا شَيْءٌ بَعَثَتْ به أُمُّ عَطِيَّةَ[١].

٢ـ وَمَا نَقَلَهُ عن ابْنِ مَالِكٍ أنَّ في هذا الموطنِ مِنَ الحديثِ (قَالَتْ: **أَقُولُ مَاذَا؟**) شَاهِدًا عَلَى أنَّ (ما) الاستفهاميَّةَ إذا رُكِّبتْ مَعَ (ذا) لا يَجِبُ تَصْدِيرُهُا، فَيَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا رَفْعًا وَنَصْبًا[٢].

***

وَيخْلُصُ البَاحثُ في خِتَامِ المَبحث الثَّالث بالقول إنَّ المُبَارَكْفُورِيّ قد أَكْثَرَ مِنَ الاستشهادِ بالقُرآنِ الكريمِ، والأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَقَلَّ اسْتِدْلَالُهُ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وَنَدُرَ اسْتِشْهَادُهُ بالنَّثْرِ؛ وَيُرَجِّحُ الباحثُ وُجُودَ هذهِ النَّتيجةِ بسببِ عدمِ اختلافِ نَحْوِ الْحَدِيثِ عنْ نَحْوِ القُرْآنِ؛ فالْحَدِيثُ يَشْرَحُ القُرآنَ، وَيُوَضِّحُ بَعْضَ مَا لَمْ يُذْكَرْ فيه، وَكلامُ النَّبِيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– وَحْيٌ مِنَ اللهِ –عَزَّ وجلَّ– الذي أَنْزَلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ، كَمَا أنَّ فِي عَدَدٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ مَعَانيَ لَيْسَتْ إسْلَامِيَّةً خَالِصَةً رُبَّمَا تَحَرَّجَ المُبَارَكْفُورِيّ مِنْ ذِكْرِهَا، أَضِفْ لِذَلِكَ أَنَّ كِتابَ التُّحْفَةِ كِتابُ شَرْحِ أَحَادِيثَ، وَلَيْسَ كِتَابًا لُغَوِيًّا. وَمَا قِيلَ مِنْ مُحَاوَلَةِ تَعْلِيلِ النَّتِيجَةِ السَّابِقَةِ بِشَأنِ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَنْسَحِبَ عَلَى نُدْرَةِ الاسْتِشْهَادِ بِالنَّثْرِ.

(١) المُبَارَكْفُورِيّ، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**، ٤٦٦/٥.
(٢) المُبَارَكْفُورِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٥/٩.

الفَصْلُ الثَّانِي

القَضَايَا النَّحْوِيَّةُ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ

- **الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: دِراسَةُ التَّرَاكِيبِ النَّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ**
- **الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْحَذْفُ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ**

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: دِراسَةُ التَّرَاكِيبِ النَّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ

جَاءَ هذا المَبحْثُ لِيَدْرُسَ القَضَايَا التَّرْكِيبِيَّةَ الواردةَ في أحاديثِ تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ، فَقَسَّمَهَا الباحثُ إلى قَضَايَا نَحْوِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بالأسماءِ، والأفعالِ، فَالحُرُوفِ والأدواتِ، ثُمَّ وَضَعَ القَضَايَا النَّحْوِيَّةَ الَّتِي لا تَنْدَرِجُ تَحْتَ مَا سَبَقَ في عُنْوَانٍ آخَرَ هو مُتَفَرِّقَات.

أوَّلًا- الأسماء

أ ـ المَرفوعات

المرفوعات في النَّحْوِ موضوعٌ مُتَرَامِي الأطْراف، إلَّا أنَّ ما وَقَفَ الباحثُ عليه عند المُباركفوريّ يَتَنَاوَلُ مَوضوعينِ اثنينِ: الابتداءُ بالنَّكرة، وقد وَرَدَ فِي حَدِيثَيْنِ شَرِيفَيْنِ، ثمَّ رَفْعُ الاسمينِ بعد الفعل النَّاقص (كَانَ) في حديثٍ واحدٍ.

١ــ الابْتداءُ بالنَّكِرَةِ

عَلَّقَ المُباركفوريّ على الابتداءِ بالنَّكِرَةِ في حَدِيثَيْنِ اثنيْنِ، أمَّا **الأوَّل** فهو ما جاء في قَوْلِ الرَّسولِ صلّى الله عليه وسلَّم: (**وَيْلٌ** لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ). حيث نقل المُباركفوريّ عن الحافظ أنّه جَازَ الابتداءُ بالنَّكرة؛ لأنَّه دُعاء[١].

وقد وَقَفَ النُّحاةُ[٢] عندَ هذا المُسَوِّغِ في مثل قوله تعالى: (سَلَامٌ عَلَيْكَ)[٣]. فـ(سَلَامٌ) اسمُ مصدرٍ مِن سَلَّمَكَ اللهُ، أيْ جَعَلَكَ سَالِمًا، فالأصل: سَلَّمَكَ اللهُ سَلَامًا، ثمّ حُذِفَ الفعلُ لكثرةِ الاستعمال، فَبَقِيَ المصدرُ مَنْصُوبًا، وَكَانَ النَّصبُ يَدُلُّ على الفعل، والفاعلُ على الحدوث، فلمَّا قَصَدُوا دوامَ نزولِ سَلَامِ اللهِ عليه واستمرارَه أزالُوا (نَصْبَهُ) الدالَّ على الحدوث، فَرَفَعُوا (سلام)[٤]. فالسَّبب في الابتداء بالنَّكرة الَّتي فيها مَعْنَى الدُّعاء هو دوامُه واستمرارُه.

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ١٢٦/١. والْأعقابُ جَمْعُ عَقِب، وهو مُؤَخَّر القَدَم، ومَعْنَى الحديث: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الأَعْقَاب المُقَصِّرينَ في غسلِها.

(٢) ينظر: ابن أبي الرَّبيع الإِشْبِيلِيّ، **البَسيط في شرْح جُمَلِ الزَّجَّاجيّ**، ٥٣٨/١. وابن عَقيل، **شرْح ابن عَقيل**، ١٧٢/١. والسُّيُوطِيّ، **الأشباهُ والنَّظائر في النَّحْو**، ٦٢/٢. والسُّهَيْلِيّ، **نتائجُ الفِكْر في النَّحْو**، ٣١٧. والرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكافية**، ٢٣٦/١.

(٣) مَرْيَم، ٤٧/١٩.

(٤) الرَّضِيّ، **المصدر السّابق**، ٢٣٦/١.

وأمَّا السَّبَبُ الثَّاني في تنكيرِه، فهو لِرعاية أصلِه حينَ كَانَ مَصْدَرًا منصوبًا. أمَّا سببُ تَأَخُّرِ الخبرِ عنه –مَعَ كونِه جارًّا ومجرورًا– فهو لتقديمِ الأهمِّ، والتبادر إلى ما هو المُراد، إذْ لوْ قَدَّمْتَ الخبر، وَقُلْتَ: عَلَيْكَ، فَقَبْلَ أنْ تَقُولَ: سَلَامٌ، رُبَّما يَتَبَادَرُ الذِّهنُ إلى اللَّعنة، فيُظَنُّ أنَّ المُرادَ: عَلَيْكَ اللَّعنة[1]. ولكنَّ الحديثَ دعاءٌ عليهم وليسَ لهم، فتقديمُ الويلِ على (لِلْأَعْقَابِ) أعطَى لفظةَ الويْلِ أهميَّةً، تُشْعِرُ بالخوفِ والرَّهبةِ ثمَّ بالانتباهِ لمعرفة الخَبَر.

وَيُعَلِّلُ السُّهَيْلِيُّ سببَ جَوَازِ الابتداءِ بالنَّكرةِ بأنَّها نكرةٌ موصوفةٌ، مُؤيِّدًا رأيَه بوجهينِ اثنينِ: **الأوَّل**: أنّك لَمَّا كُنْتَ داعيًا، وصَارَ المبتدأُ النَّكِرَةُ هو المقصودُ بالدُّعَاءِ، صَارَ كالمفعول وَحَلَّ مَحَلَّه، كأنَّك قُلْتَ: (أَطْلُبُ إليهِ وَيْلًا لِلْكَافِرِينَ) ولكنَّكَ لمْ تَنْصِبْهُ كَمَا نَصَبْتَ: سَقيًا ورَعيًا؛ لأنَّك تُرِيْدُ أنْ تَخْلِطَ دُعَاءَكَ بالخبر، كأنّك تُرِيْدُ: (وَيْلٌ مِنِّي لَهُ) فَصَارَ الويلُ في حكم المنعوت بقولِك (مِنِّي)، فَقَوِيَ الرفعُ فيه على الابتداء؛ لأنَّ النَّكرةَ المنْعوتَةَ يُبتَدَأُ بها.

أمَّا **الوجه الثَّاني**، فهو أنَّ مَنْ يَقُولُ: (سَلَامٌ عَلَيْكُم) إنَّما يُرِيْدُ أنْ يُشْعِرَ بأنّه مُسلِّمٌ ومُحَيٍّ، فالسَّلام صادرٌ منه؛ لأنَّه في معنى التَّحيَّة. وليسَ ذلك: سَقْيًا ورَعْيًا؛ لأنَّ المُتَكلِّمَ بها ليسَ بِسَاقٍ ولا راعٍ، وإنَّما هو طالبٌ مِن اللهِ تعالى هذهِ الأشياءَ فهي مفعولة. وأمَّا (خَيْبَةً لَه) و(وَيْحًا) و(وَيْلًا) فيجوز فيها النَّصب؛ لأنَّ فيه حكمَ المطلوبِ بالدُّعاء، ويجوزُ فيها الرَّفْعُ إذا كانَ المُتكلِّم بها يُرِيْدُ أنْ يَجْعَلَ لنفسه حظًّا في هذهِ المعاني، فإذا قِيلَ (وَيْلًا لَهُ) فإنَّه يَقْصِدُ مَحْضَ الدُّعاء، وإذا قِيلَ (وَيْلٌ لَهُ) فالمقصودُ به ليسَ محضَ الدُّعاء، ولكنَّه يُرِيْدُ (وَيْلٌ مِنِّي لَهُ) كأنَّه يُخْبِرُ عنِ الويْلِ وأنَّه صادرٌ منه[2]. ويُسْتَشَفُّ مِن تعليلِ السُّهيليِّ أنَّ رَفْعَ النَّكِرَةِ على الابتداءِ أشدُّ وأقوى منه في حالة النَّصب؛ لأنَّ الرَّفعَ فيه دعاءٌ وإخبارٌ بأنَّه صادرٌ منه أيْضًا، وبِهذا يَتَّضِحُ أنَّ لَفظةَ (ويلٌ) في الحديث فيها إلى جانبِ الدُّعاءِ إخبارٌ مِن النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– والله أعلى وأعلم.

وأمَّا الحديثُ **الثَّاني** الَّذِي ابْتُدِئَ فيه بِنَكِرَةٍ فهو قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم: (**خَمْسٌ** مِنَ الْفِطْرَةِ: الِاسْتِحْدَادُ، وَالْخِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَتَقْلِيْمُ الْأَظَافِرِ)، فقد أَشَارَ المُباركفوريّ إلى وُجُودِ مُسَوِّغَيْنِ للابتداءِ بِالنَّكِرَةِ في هذا الحديثِ، **الأوَّل**: أنَّ (خَمْسٌ) صفةٌ موصوفٍ محذوفٍ، و**الثَّاني**: أنَّها مُضافة[3].

([1]) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكافِيَة**، ٢٦٦/١.
([2]) السُّهَيْلِيّ، **نتائجُ الفِكْرِ في النَّحْو**، ٣١٧-٣١٨.
([3]) المُباركفوريّ، **تُحفةُ الأَحْوَذِيّ**، ٢٧/٨. والاسْتِحْدَاد: حَلْقُ العَانَة. ينظر: ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ١٤٠/٣.

أمَّا المُسَوِّغ **الأوَّل** فَـ(خمسٌ) صفةٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (خِصَالٌ خَمْسٌ)، حيثُ حَلَّتْ (خَمْسٌ) مَحَلَّ الموصوف المبتدأ، فما مُسَوِّغُ الابتداء بالنَّكرةِ المَوْصوفة؟ وهل يَجُوزُ حذفُ الموصوف وإقامة الصِّفة مكانَه؟

إنَّ النَّكِرَةَ إذا وُصِفَتْ اخْتَصَّتْ، فَصَارَ ذلك فيها بمنزلةِ الاختصاصِ بالإضافةِ وما تَتَعَلَّقُ به[1]. هذا بالنِّسْبَةِ للمُسَوِّغ، أمّا جوازُ حذفِ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفَةِ مكانَه، فهذا جائزٌ نَحْوِيًّا، بدليلِ قولِه تعالى: (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)[2] أي: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ وغيرها[3].

وأمّا المُسَوِّغ **الثَّاني**، فَبَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ (خَمْسٌ) يُمْكِنُ أنْ تكونَ مُضافةً إلى خصالٍ أيضًا. فمِنْ مُسَوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ أنْ تكونَ مضافةً إلى نكرةٍ أخرى أو إلى معرفةٍ[4]. نحوَ قولِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم[5]: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ).

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الأوَّلَ بسبب قِلَّةِ تأويلاتِ النُّحاة فيه، فهو يَعْتَمِدُ على حذفِ كلمةٍ واحدةٍ دونَ تغييرٍ في الحديث، وهي المبتدأُ (خِصَالٌ)، في حينَ أنَّ الرَّأيَ الثَّانيَ لا يَعْتَمِدُ على حذفِ المُضاف إليه فقط، بلْ على حذفِ ضَمَّةٍ مِن تنوينِ الضَّمِّ في الكلمة الْأولَى. يقولُ أبو البركات الأنْباريّ: "والّذي عليه الأكثرونَ مَذْهَبُ سيبويه؛ لأنَّه لا يَفْتَقِرُ إلى تقديرِ موصوفٍ، ومَا ذَهَبَ إليه ابنُ السَّرَّاج يَفْتَقِرُ إلى تقديرِ مَوْصُوف، وَمَا لا يَفْتَقِرُ إلى تقدير أَوْلَى ممَّا يَفْتَقِرُ إلى تقدير"[6]. وَيُسْتَنْتَجُ منه أنَّ ما قَلَّ التَّقديرُ والتَّغييرُ فيه أصوبُ ممَّا كَثُرَا فيه.

٢ــ رَفْعُ الاسْمَيْنِ بَعْدَ (كَانَ)

قد يُرْفَعُ الاسمانِ بعد (كَانَ)، كما في رواية التِّرْمِذيّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ **خَيْرٌ** لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ). حيث نقل المُباركفوريّ أنَّ كلمةَ (خَيْرٌ) قد وَرَدَتْ مرفوعةً في سُنَنِ التِّرمِذِيّ على أنَّها اسمُ كانَ مرفوع.

---

(1) ابن أبي الرَّبِيع الإشْبِيلِيّ، **البَسيط في شرْح جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ**، ٥٣٧/١.
(2) سَبَأ، ١٠/٣٤-١١.
(3) ابن هِشَام، **مُغْني اللَّبِيب عن كُتُبِ الأَعَاريب**، ٧١٨.
(4) الأَهْدَل، **الكَواكِب الدُّرِّيَّة على مُتَمِّمَة الآجُرُّومِيَّة**، ١٨٢/١.
(5) أبو داود، **سُنَن أبي دَاود**، ٦٢/٢.
(6) **أسْرَار العَرَبيَّة**، ١٦٥/١.

وفي صحيح البُخاريّ منصوبة[1]، على أنَّها خبرُ كَانَ. وأفردَ لنفسِه رأيًا في تفسير رِوَاية التِّرمذيّ بالرَّفع، وهو احتمالُ أنْ يكونَ اسمُ كانَ ضميرَ الشَّأنِ والجملةُ خبرَها[2].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ روايةَ نصبِ (خَيْر) الواردةَ في البُخاريّ، على أنَّها خبرُ كانَ؛ لِسببينِ: **الأوَّل**: وُرُودُ هذه الكلمةِ في البُخاريّ منصوبةً، ومِن المعلوم أنَّ صحيحَ البُخاريّ أَدَقُّ نقلًا وأعلى رُتبةً مِن التِّرمِذِيّ. **والثَّاني**: دليلٌ عقليٌّ، فالمُرادُ مِن الجملةِ الاسميَّةِ الحكمُ على المبتدأِ بالخبرِ وليسَ العكس، فالمُرادُ مِن الحديث أنَّ الحكمَ على الوُقوفِ أربعينَ يومًا أو شهرًا أو سنةً أنَّه خيرٌ مِن المُرور بينَ يَدَي المُصلِّي. وليسَ الحُكمَ على (خَيْرٌ مِنَ المُرُورِ بَيْنَ يَدَي المُصلِّي) بالْوُقُوفُ أرْبعَينَ.

ولا يَقْصِدُ الباحث مِن ترجيحِه روايةَ النَّصْبِ هذهِ تضعيفَ روايةِ التِّرمذيّ أوِ الحُكمَ عليها بأنَّها رِوايةٌ ركيكة، بلْ إنَّ إعرابَها اسمًا لكانَ هو الضَّعِيفُ والرَّكيكُ؛ لذا يظهرُ هنا تعليلُ المُباركفوريّ لِروايةِ الرَّفع، وهو احتمالُ كونِ اسمِ كانَ ضميرَ شأنٍ وما بعدها مِن الجملةِ الاسميَّةِ خبرَها.

أَجَازَ الجُمْهُورُ رفعَ الاسمينِ بعد كَانَ، وَأَنْكَرَ الفرَّاءُ سماعَه. وَرُدَّ عليه بأنَّه مَحْجُوجٌ بِثُبُوتِ ذلكَ عنِ العربِ، كقولِ العُجَيْرِ السَّلُولِيّ[3]: (الطويل)

إذَا مِـتَّ **كَـانَ النّـاسُ صِـنْفَانِ** شَـامِتٌ وَآخَـرُ مُـثْنٍ بِالّـذِي كُنْـتُ أَصْـنَعُ[4]

وعلى هذا تقولُ: كانَ زيدٌ قائمٌ. على أنَّ في (كانَ) ضميرَ شأنٍ مستكنًّا[5].

إذنْ فعندما يرتفعُ الاسمان بعد كان، فمذهب الجمهور أنَّ في (كان) ضميرَ الشَّأنِ، والجملة مِن المبتدأ والخبر في موضع نصبٍ على الخبر[6].

أَضِفْ إلى ذلك أمرًا مُهِمًّا في دلالة ضميرِ الشَّأن، فهو يَدُلُّ على التَّفخيمِ والتَّعظيمِ، يقول ابن فلاح فيه: "والبصريُّون يسمّونَه ضميرَ الشَّأْنِ والْقِصَّةِ؛ لأنَّ هَذَيْنِ اللَّفظينِ يُعْطِيَانِ الفخامة، ولا

---

(1) البُخَارِيّ، **صحيح البُخَارِيّ**، ١٩١/١.
(2) المُبارَكفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ٢٥٥/٢. وتقديرُ المحذوفِ بَعدَ أربعينَ هو أربعينَ يَوْمًا أو شهرًا أو سنةً.
(3) هو مُحَمَّد بن سلام العُجَير بن عبد الله بن عُبَيدة بن كَعْب بن عَائِشَة بن الرَّبيع بن ضُبَيط بن جَابر بن عبد الله بن سَلُول، شاعرٌ مُقِلٌّ إسلاميٌّ مِن شُعراءِ الدَّوْلة الأُمَوِيَّة، جَعَلَه مُحَمَّد بن سلَّام في طَبَقَة أبي زُبَيد الطّائيّ وهي الخامسة مِن طبقات شُعراء الإسلام. ينظر: الأصْفَهَانِيّ، **الأَغَانِي**، ٦٤/١٣.
(4) البَغْدَادِيّ، **خِزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العَرَب**، ٧٥/٩.
(5) أبو حَيَّان، **التَّذْييل والتَّكميل في شرْح كِتاب التَّسهيل**، ٢٨٢/٢.
(6) أبو حَيَّان، **المصدر نفسه**، ٢٥٠/٤.

يُضْمَرُ فيها هذا الإضمار إلّا في معرض التَّفخيم والتَّعظيم"[1]. وبهذا يَتَّضِحُ تعظيمُ المُرور بينَ يَدَي المُصَلّي.

ب ـ المنصوبات

أمّا المنصوبات فقد نَالَتْ نصيبًا وافرًا مِن القضايا النَّحْوِيَّةِ في التُّحْفَة، وبخاصةٍ المفعولُ المطلقُ، والمفعولُ فيه مِنَ المفاعيلِ، والاستثناءُ، والحالُ.

١ـ المفعول المُطلق

أَعْرَبَ المُباركفوريّ لفظةَ (غُفْرَانَكَ) في الحديث النبويّ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: **غُفْرَانَكَ**) إعرابيْنِ اثنيْنِ هما: إمَّا مفعولٌ به منصوب بفعل مقدَّر أيْ: أَسْأَلُكَ غُفْرَانَكَ أو أَطْلُبُ، أو مفعولٌ مُطْلَق أي: اغْفِرْ غُفْرَانَكَ[2].

ذَكَرَ سِيبويهِ أنَّ انتصاب (غُفْرَانَكَ) قد جَاءَ على المصدر، فهو من المصادر الَّتِي يَعْمَلُ فيها الفعلُ مُضْمَرًا، والتَّقْدِيرُ عند سيبويهِ: اِغْفِرْ لَنَا غُفْرَانَكَ[3]. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: "غُفْرانَكَ منصوب بإضمارِ فعلِه، يُقالُ: غُفْرَانَكَ لا كُفْرَانَكَ، أيْ نَسْتَغْفِرُكَ ولا نَكْفُرُكَ"[4]. واضطربَ قولُ ابنِ عُصْفُور فيه، فمرَّةً يَذْكُرُ أنَّه منصوبٌ بفعلٍ يَجُوزُ إظهارُه، ومرَّةً يَذْكُرُ أنَّه منصوبٌ يلتزم إضماره، وَعَدَّهَا مَعَ سُبْحَانَ اللهِ وأخواتِها[5]. وذكر أبو حيَّانَ أنَّه يجوزُ نصبه على المفعول به، أيْ نَطْلُبُ أو نَسْأَلُ غُفْرَانَكَ. ويَجُوزُ الرَّفعُ أيضًا، على أنْ يكونَ مبتدأً، والتَّقدير: غُفْرَانُكَ بُغْيَتُنا[6].

وَيُرَجِّحُ الباحث أنَّ (غُفْرَانَكَ) منصوبةٌ على المصدر، أيْ أنَّها مفعولٌ مطلق؛ لعدَّةِ أسبابٍ، مِنها: **أوَّلًا**: أنَّ الخليلَ قدْ عَدَّها مِن المصادر الَّتي تَدُلُّ على الأمر، فَصَبْرًا مَعناها اصْبِرْ صَبْرًا، وكذلكَ (غُفْرَانَكَ)، أيْ: اغْفِرْ غُفْرَانَكَ[7].

---

(1) ابن فَلَاح، **المُغْني في النَّحْو**، ٧٥٦/٣.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٤٢/١.
(3) سيبويه، **الكتاب**، ٣٢٢،٣٢٥/١. حيثُ ذَكَرَ سيبويه في (٣٢٢/١) أنَّ (سُبْحَانَ اللهِ) منصوبةٌ على المصدر، والتَّقدير: أُسَبِّحُ اللهَ تَسْبِيحًا. وَذَكَرَ في (٣٢٥/١) أنَّ مِن نَظِيرِ سُبْحَانَ اللهِ كلمةَ غُفْرَان.
(4) الزَّمَخْشَرِيّ، **الكَشَّاف عن حقائق غَوَامِضِ التَّنزيل وعُيُون الأقاويل في وُجُوه التَّأويل**، ٣٣١/١.
(5) ابن عُصْفُور، **المُقرَّب**، ١٤٩/١.
(6) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحيط**، ٧٥٩/٢.
(7) الفَرَاهِيدِيّ، **الجُمَل في النَّحْو**، ٨٨.

ثانيًا: جُلُّ مَن تناولَ هذه الآراءَ في إعراب هذه العبارة قَدَّمُوا الرَّأيَ القائلَ بأنَّ (غُفْرَانَكَ) منصوبٌ على المصدر، وَأَخَّرُوا النَّصبَ على المفعول به، بقولهم (وَقِيلَ)[1]. فتأخيرُ وجْهِ الإعراب على المفعول به، واقترانُه بالفعل (قِيلَ) يَدُلُّ على أنَّ هذا الوجهَ من الإعراب أضعفُ مِن النَّصب على المفعولِ المُطلقِ.

ثالثًا: إنَّ هناكَ ثُلّةً مِن النُّحاةِ والمُفَسِّرينَ لمْ يَذْكُرُوا وجهَ النَّصبِ على المفعول به أصْلًا[2].

أمَّا الحديثُ النَّبَوِيّ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ **مَدًّا**) فقد عَرَضَ المُباركفوريّ إعرابينِ لكلمة (مَدًّا) فيه، فمِن قائلٍ يقولُ بأنَّها مصدرٌ منصوبٌ، ومِن آخرَ يقولُ بأنَّها حال[3].

إنَّ إعرابَ الكلمةِ نائبًا عن المفعولِ المُطلقِ يُشْبِهُ مَقُولَةَ: قَعَدْتُ جُلُوسًا. إذْ إنَّ المصدرَ يُنْصَبُ على المفعول المُطلق مِن غير لفظِه، ومَذْهَبُ الجُمهور أنَّ النَّاصبَ لِهذا المصدرِ هو فعلٌ مُقَدَّرٌ مِن لفظِ المَصدر؛ لأنَّ الأكثرَ كونُ المصدرِ مِن لفظِ الفعل، والقليلُ كونُه مِن غيرِ لفظِه، فَحُمِلَ الْقليلُ على الكثير في نصبِه بفعلٍ مِن لفظِه[4]. إذنْ فهذا يُؤَكِّدُ ما نَقَلَهُ الشَّارحُ عنِ الشَّوْكَانِيّ[5] وهو جَوَازُ نصبِ (مَدًّا) على المَصْدَرِيَّةِ بفعلٍ مُقَدَّرٍ وهو: يَمُدُّهُمَا مَدًّا.

أمَّا الرَّأيُ الآخر –وهو إعرابُ (مَدًّا) حالًا– فقد ذَكَرَ الشَّارحُ لها تقديراتٍ نَحْوِيَّةً عديدةً، مِنْها: رَفَعَ مَادًّا يَدَيْهِ، أو رَفَعَ يَدَيْهِ مَمْدُودَتَيْنِ، أو رَفَعَ يَدَيْهِ في حَالَ كَوْنِهِ مَادًّا لَهُمَا إلى رأْسِهِ.

وُيُرَجِّحُ الباحثُ إعرابَها نائبًا عن المفعول المطلق؛ لأنَّ إعرابَها حالًا يَحتاجُ إلى تأويلٍ، وَمَا لا يُؤَوَّلُ خيرٌ ممَّا يُؤَوَّلُ.

---

(1) ينظر: أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحيط**، ٧٥٩/٢. والسَّمِينُ الحَلَبِيّ، **الدُّرُّ المَصُون في عِلْم الكِتاب المَكْنُون**، ٦٩٦/٢. والبَيْضَاوِيّ، **تفسير البَيْضَاوِيّ**، ٥٨٦/١. والعُكْبَرِيّ، **إمْلاءُ ما مَنَّ به الرَّحْمَن**، ١٢٢/١. والزَّجَّاجِيّ، **حُرُوف المَعَاني**، ٢٢/١.

(2) ينظر: الفَرَّاء، **مَعَاني القُرآن**، ١٨٨/١. وابن عَاشُور، **التَّحرير والتَّنوير**، ٥٩٥/٢. والزَّمَخْشَرِيّ، **الكَشَّاف عن حَقَائق غَوَامِضِ التَّنْزيل وعُيُون الأقاويل في وُجُوه التَّأويل**، ٣٣١/١. والزَّجَّاج، **معاني القُرآن وإعرابه**، ٣٦٩/١. والفَرَاهِيدِيّ، **الجُمَل في النَّحْو**، ٨٨.

(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٨/٢.

(4) ابن عَقِيل، **المُسَاعد على تَسْهِيل الفَوَائد**، ٤٦٥/١.

(5) هو مُحَمَّد بن عليّ بن مُحمَّد بن عبد الله الشَّوْكَانِيّ الصَّنْعَانِيّ، وُلِدَ سنة ١١٧٣ هـ، وتوفِّيَ سنة ١٢٥٠ هـ، وَذَكَرَ بعضُ المُعْتَمَدِينَ أنَّ مُصَنَّفَاتِ الشَّوْكَانِيِّ الحاصلةَ الآنَ مائةٌ وأربعةَ عشرَ مُؤَلَّفًا مِنها: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وبُغية الأريب مِن مُغني اللَّبيب، والمُخْتَصَر البديع في الخلق الوسيع، وإرشاد الفُحول إلى تحقيق الحَقِّ مِن علم الأصول. الشَّوْكَانِيّ، **البَدْر الطَّالع بِمَحَاسن مَن بعد القرن السَّابع**، ٢٢٠/٢. وسَرْكِيس، يوسُف، **مُعْجَم المَطْبُوعَات العربيَّة والمُعَرَّبَة**، ١١٦٠/٢.

تقديمُ المَفعولِ المُطلقِ على عَامِلِهِ

أَعْربَ المُباركفوريّ كلمةَ (انْتِزَاعًا) في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ **انْتِزَاعًا** يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا) مفعولًا مطلقًا، ولكنِ اخْتُلِفَ في تقديرِ العامل، فَمِنْهُمْ مَن ذَكَرَ أنَّه مفعولٌ مطلق على معنى يَقْبِضُ. مثل: رَجَعَ الْقَهْقَرَى. ومِنهم مَن قال إنَّهُ مفعول مُطلق للفعلِ الَّذي بعده، والجملةُ (يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعًا) حالٌ[1].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الأوَّلَ وهو أنَّ (انْتِزَاعًا) نائبٌ عن المفعولِ المُطلَقِ على معنى يَقْبِضُ، كَرَجَعَ الْقَهْقَرَى؛ لِسببينِ: **أوَّلُهما**: أنَّ المفعولَ المطلقَ يجبُ أنْ يأتيَ بعد العامل إنْ كانَ للتَّأكيد، وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بعدَه أو قبلَه إنْ كانَ لِبيانِ النَّوعِ أوِ العَدَد[2]. والمفعول المطلق (انْتِزَاعًا) في هذا الحديثِ إذا كان عَامِلُه (يَنْتَزِعُهُ) فهو للتَّأكيد؛ لِذا لا يجوزُ تقديمُه عليه. و**ثانيهما**: أنَّ المفعولَ المطلقَ يأتي مِن الفعلِ دالًّا على نوعٍ منه، نحو: رَجَعَ الْقَهْقَرَى. فَالْقَهْقَرَى نوعٌ مِن الرُّجوع[3]، وكذلكَ الانتزاعُ فهو نوعٌ مِن القبض. وتكونُ الجملة بعده وهي (يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ) نعتًا مُبَيِّنًا لِلنَّوعِ كَمَا قَالَ المُباركفوريّ.

إضمارُ المفعولِ المُطلق

يَكْثُرُ في العربيَّةِ إضمارُ المفعولِ المُطلقِ في نحو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا وَ**اجْعَلْهُ** الْوَارِثَ مِنَّا). فَقَدْ أَوْرَدَ المُباركفوريّ ثلاثةَ آراءٍ في (وَ**اجْعَلْهُ**). **الأوَّل**: أنَّ الضميرَ الهاءَ للمصدرِ الَّذي هو الجَعل، أيْ: اجْعَلِ الْجَعْلَ. ما يعني أنَّ الهاءَ مفعول مطلق مُضْمَر. و**الثَّاني**: أنَّ الضمير للتَّمَتُّعِ الَّذي هو مَدلولُ مَتِّعْنَا. والمَعنَى: اجْعَلْ تَمَتُّعَنَا بِهَا بَاقِيًا مأثُورًا فِيمَنْ بعدنا. و**الثَّالث**: أنَّ الضَّميرَ للأسماعِ والأبصارِ والقُوى بتأويلِ المذكور[4].

وَيُرَجِّحُ الباحث الرَّأيَ الأوَّلَ؛ لثلاثةِ أسبابٍ، **الأوَّل**: أنَّ الرَّأيَ الأخيرَ يَجْعَلُ الهاءَ عائدةً على جَمْعٍ، وهي تَدُلُّ على مُفرد، فالهاء في (اجْعَلْهُ) تعود على مفرد، فكيف يُقْصَدُ به الأسماعَ والأبصارَ والقُوى كُلَّها؟!

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ٣٤٤/٧.
(2) الغَلاييِنيّ، **جَامعُ الدُّرُوس العَربيَّة**، ٤٥٧.
(3) الأزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْريح على التَّوضيح**، ٤٩٦/١.
(4) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٣٣٤/٩.

والثَّاني: أنَّ الرَّأيَ الثَّاني يَفْتَرِضُ أو يُؤَوِّلُ المصدرَ بـِ(التَّمَتُّعِ) المأخوذِ مِن مَدلولِ (مَتِّعْنَا)، فَإنْ كَانَ الرَّأيُ الثَّاني يَقُومُ على تقديرِ مَصْدَرٍ، والرَّأيُ الأوَّلُ كذلك، فالأولى –في نظرِ الباحث– أنْ يُقَدَّرَ ما هو معروفٌ في العربيَّة، وشائعٌ في شواهدِها وأقوالِها. فَقَد قالَ أبو حَيَّان: "كَثُرَ إضمارُ المصدر لِدلالةِ الفعلِ عليهِ في القرآنِ وكلامِ العربِ"[١].

وَقد أَوْرَدَ الزَّجَّاجُ كثيرًا مِن هذهِ الشواهدِ القرآنيَّةِ الَّتي أُضْمِرَ فيها المفعولُ المطلقُ، منها – على سبيل المثالِ لا الحصرِ– قولُه: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)[٢] أيْ وإنَّ الاستعانةَ لَكبيرةٌ، وقولُه تعالى: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[٣] أي العَدْلُ هو أقربُ للتَّقْوَى، وقولُه: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ)[٤] أي اقْتَدِ اقْتِداءً[٥]. وَمِنْ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (البسيط)

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلْقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ يَقْطَـــعُ اللَّيْـــلَ تَسْـــبِيحًا وَقُرْآنَـــا[٦]

فالْهَاءُ مفعولٌ مطلقٌ، لا ضمير القرآن[٧]. ومثلُه قولُ آخرَ: (مجزوء الكامل)

كُـــلُّ الَّـــذِي نَـــالَ الفَتَـــى قَـــدْ نِلْتُـــهُ إلّا التَّحِيَّـــهْ[٨]

أيْ نِلْتُ النَّيْلَ[٩].

والثَّالث: ترجيحُ الزَّمَخْشَرِيِّ نفسِه أنْ يكونَ هذا الحديثُ مِن إضمارِ المفعول المطلق، بقوله في باب إضمار المفعول المطلق: "وَمِن إضمار المصدر قولُك: عبدُ اللهِ أظنُّهُ مُنطلِقٌ، تَجْعَلُ الهاءَ ضمير الظَّنِّ، كَأنَّكَ قُلْتَ: عبدُ اللهِ أَظُنُّ ظَنِّي مُنطلقٌ، وما جاء في الدَّعوةِ المَرفُوعة (وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا) مُحْتَمَلٌ عندي أنْ يُوَجَّهَ على هذا"[١٠].

ولكنْ لماذا يُضْمَرُ المفعولُ المطلق في مثل هذه الأمثلة؟ عَلَّلَ سيبويهِ ذلك بمعرفةِ المُخاطَبِ لهُ مِن فعلِه المَذكور، يقولُ سيبويهِ: "وَمِثْلُ ذلكَ قولُ بعضِ العرب: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَه، يُريدُ: كَانَ الكذبُ شرًّا له. إلَّا أنَّهُ اسْتَغْنَى بأنَّ المُخاطَبَ قدْ عَلِمَ أنَّهُ الكذبُ لِقولِهِ (كَذَبَ) في أوَّلِ حديثِه،

---

(١) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحيط**، ١٠٢/٣.
(٢) البَقَرَة، ٤٥/٢.
(٣) المَائِدَة، ٨/٥.
(٤) الأنْعَام، ٩٠/٦.
(٥) الزَّجَّاج، **إعراب القرآن**، وموضعُ الآياتِ الثَّلاثة في الكِتاب كالآتي: ٥٥٣/٢، ٥٥٤، ٥٦٤.
(٦) لم يَقِفِ الباحث على قائل البيت. وهو موجودٌ في: سيبويه، **الكِتاب**، ٦٧/٣.
(٧) ابن هِشَام، **مُغْني اللَّبيب عن كُتُب الأعاريب**، ٢٨٨.
(٨) زُهَيْر بن جَنَاب الكَلْبِيّ، **ديوانه**، ١١٤.
(٩) الزَّجَّاج، **المصدر السَّابق**، ٩٠١/٣.
(١٠) الزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّل في صنْعَة الإعراب**، ٥٧.

فَصَارَ... بِمَنزلةِ (ما) إذا كانتْ لَغوًا في أنَّها لا تُغَيِّرُ مَا بَعْدَها عن حالِه قبلَ أنْ تُذْكَرَ"[1]. وَرُبَّما كانَ هذا ما قَصَدَهُ المُباركفوريّ مِن أنَّ المفعولَ المطلقَ قد يُضْمَرُ ولكنْ لا يَتَبَادَرُ إلى الفَهْم مِن اللَّفظِ ولا يَنْسَاقُ الذِّهْنُ إليه كما لا يَخْفَى.

٢ـ المفعول فيه (الظَّرف)

أـ جَوَاز تقديمِ الظَّرف على (أنْ) المَصدريَّة؛ للاتِّساع في الظُّرُوف

أَجَازَ المُباركفوريّ في الحديث النَّبويِّ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ـصلَّى الله عليه وسلَّمـ **إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً** أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا) تقديمَ الظَّرف (إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً) على (أنْ) المصدريَّة؛ للاتِّساع في الظُّروف[2]. فما الاتِّساع في الظَّرف؟ وما رأيُ النُّحَاة في تقديم الظَّرف المُتَعلِّقِ بالصِّلَة على المَوْصول حَرفيًّا؟ وهلْ يَجُوزُ تقديمُ مَعمول (أنْ) النَّاصبة عليها؟

الاتِّساع في الظَّرف هو ألَّا يُقَدَّرَ مَعَ الظَّرفِ حرفُ الجرِّ (في)، فَيَصِيرُ مفعولًا به، نحو: قَامَ لَيْلًا، وَدَخَلَ بَيْتًا، وَصَادَ يومينِ، وَصَامَ شَهْرًا، والمعنى على ظاهر التَّركيب مِن غيرِ تقديرِ حرفِ الجرِّ (في) فَيُفْهَمُ منه غالبًا قيامُ الليلةِ بِتمَامِها وكذا في البَوَاقِي[3].

أمَّا رأيُ النُّحاةِ في تقديمِ الظَّرفِ المُتَعَلِّقِ بالصِّلةِ على الموصولِ حرفيًّا فَفيهِ مَذاهبُ: **الأوَّل**: المَنْعُ مُطْلقًا، وعليه البَصْريُّونَ. **والثَّاني**: الجَوازُ مُطْلقًا، وعليه الكُوفِيُّونَ. **والثَّالث**: الجَواز مَعَ (ال) إذا جُرَّتْ بِمِن. والمنع في غير (ال) مُطلقًا وفيها إذا لمْ تُجَرَّ بِمِن. وعليه ابنُ مالك. وَقَدَّرَ المانعونَ فيما وَرَدَ مِن شواهدَ شعريَّةٍ ونثريَّةٍ مُتعلِّقًا مِن جنس المَذكور[4].

وقد أَيَّدَ السَّيُوطيُّ الرَّأيَ الثَّاني الَّذي يُجِيزُ تقديمَ الظَّرفِ المُتَعلِّقِ بالصِّلةِ مُطْلقًا عَلَى الموصولِ حَرفيًّا؛ للتَّوسُّعِ فيه[5]، كما جاء في الحديث.

وأمَّا بالنِّسبَةِ إلى تقديم مَعْمُولِ مَعْمُولِ أنِ النَّاصبة عليها تخصيصًا كما هو الحال في الحديث، فالرَّأيُ فيه شبيهٌ بتقديمِ الظَّرفِ المُتَعَلِّقِ بالصِّلةِ على الموصول الحَرفيّ، إلَّا أنَّ في هذا

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ٣٩١/٢.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفة الأحْوَذِيّ**، ٢٤/٢.
(3) ينظر: الكفويّ، **الكُليّات**، ٣١. والسَّيُوطِيُّ، **هَمْع الهَوَامع في شرْح جمعِ الجَوَامِع**، ١٢٣/٢.
(4) السَّيُوطِيُّ، **المصدر نفسه**، ٢٨٧/١-٢٨٩.
(5) السَّيُوطِيُّ، **المصدر نفسه**، ٢٨٧/١.

تخصيصًا لِـ(أنْ)، فَالبَصريُّونَ يَمْنَعُونَ؛ لأنَّها حرفٌ مصدريٌّ، ومعمولها صلة لها، ومعموله مِن تمام الصِّلة، فكما لا تَتَقَدَّمُ الصِّلةُ لا يَتَقَدَّمُ. هذا رأي البَصريِّينَ وتعليلُهم. وَجَوَّزَ الفرَّاءُ تقديمه، مُسْتَشْهِدًا بقول الشَّاعرِ: (مشطور الرّجز)

رَبَّيْتُـــــــهُ حَتَّـــــــى إِذَا تَمَعْـــــــدَدَا

كَـــانَ جَزَائِـــي **بِالعَصَـــا أنْ أُجْلَـــدَا**[1]

فَـ(العَصَا) مُتَعَلِّقٌ بـ(أُجْلَدَا)[2].

وَقَالَ آخرُ إنَّه قد تُسُومِحَ في الظَّرف ما لا يُتَسَامَحُ في غيرِه اتِّساعًا لدورانه في الكلام، وهو رأي بعضِ البَصريِّينَ، مُنْشِدًا الشاهدَ السَّابقَ نفسَه، ومُعَلِّقًا عليه بأنَّ الجارَّ والمجرورَ (بِالْعَصَا) مُتَعَلِّقٌ بـ(أُجْلَدَا) وهو صِلة (أنْ)[3].

وبالرُّجوعِ إلى الحديث، فإنَّ رأيَ الكوفيِّينَ وبعضِ البَصْرِيِّينَ يُجِيزُ تقديمه، أمَّا البَصْريُّونَ فإنَّهم يُؤَوِّلُونَه على الحذف، فالشَّاهدُ الشِّعْرِيُّ السَّابقُ أُوِّلَ على (أنْ أُجْلَدَ بِالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا) فَدَلَّ المذكور على المحذوف[4]، وبناءً عليه يُؤَوَّلُ الحديثُ السَّابقُ على النَّحْوِ الآتي: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم– أنْ يَتَقَدَّمَنَا أحدُنا إذا كنَّا ثلاثةً أنْ يتقدَّمَنا أحدُنا.

وَيُرَجِّحُ الباحثُ جوازَ تقديمِ مَعْمُولِ مَعْمُولِ أنْ النَّاصبةِ إذا كَانَ ظَرْفًا للاتِّساع في المعنى؛ لوجودِ شاهدٍ على ذلك أوَّلًا، وللابتعادِ عن التَّأويلاتِ النَّحْويَّةِ ثانيًا، فجواز تقديم المعمول –في نظرِ الباحث– أولى مِن تقدير محذوفٍ مذكورٍ أصلًا.

بـ– هلْ (إذْ) ظرفٌ لِما مَضَى أوْ لِلاستقبالِ؟

نَقَلَ المُباركفوريّ عنِ المُفسِّرينَ اختلافَهم في وقتِ قولِه تعالى: (وَ**إِذْ** قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)[5]. فَمِنْهُم مَنْ قالَ: إنَّ اللهَ قالَ هذا القولَ لعيسى –عليه السلام– حينَ رَفَعَهُ إلى السَّماء، مُدَلِّلِينَ على ذلك بأنَّ الحرفَ (إذْ) يكونُ للماضي. بينما قالَ سائرُ المُفَسِّرينَ إنَّما يَقولُ اللهُ له هذا القولَ يومَ

(1) البيتُ للعَجَّاج كَمَا ذَكَرَ ابن جِنِّيٍّ. ينظر: ابن جِنِّيٍّ، **المُحْتَسِب في تَبْيينِ وُجُوهِ شَوَاذِّ القِراءات والإيضاح عنها**، ٣٠٩/٢.
(2) السَّيُوطِيُّ، **هَمْع الهَوَامع في شرْح جمعِ الجَوَامِع**، ٢٨٣/٢.
(3) ابن عَادِل، **تفسير اللُّباب في علوم الكتاب**، ٥٨/٩.
(4) المُرَادِيّ، **شرْح التَّسْهيل**، ٢٢٣.
(5) المَائدة، ١١٦/٥.

القيامة، بدليلِ قولِه تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ)[1] وذلكَ يوم القيامة، وبدليلِ قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[2] وذلك يوم القيامة. وَأُجِيبَ عن حرفِ إذْ بِأنَّها قدْ تَجِيْءُ بمعنى إذا[3].

إنَّ (إذْ) ظرف لِما مَضَى مِن الزَّمان، نحو: قُمْتُ إذْ قَامَ زَيْدٌ[4]. وَيُمْكِنُ أنْ تأتيَ ظَرْفًا لِما يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمان بمعنى (إذا)، كقوله تعالى: (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)[5]، والدَّليل: (يَعْلَمُونَ) مُسْتَقْبَلٌ لفظًا ومعنى؛ لدخول حرفِ التَّنفيس عليه، وقد أَعْمَلَ في إِذْ، فيلزمُ أنْ يكونَ بمنزلة إذا[6].

وَيُرَجِّحُ الباحث الرَّأيَ الثَّاني؛ لأنَّ الجُمهورَ على هذا، يقولُ أبو حيَّان في الآية السَّابقة: "وَقال ابنُ عبَّاس وقتادة والجمهور: هذا القولُ مِن الله تعالى إنَّما هو يوم القيامة، يَقُولُ على رؤوس الخلائق فيُعْلِمُ الكفَّارَ أنَّ ما كانوا عليه باطلٌ، فَيَقَعُ التَّجَوُّزُ في استعمالِ (إذْ) بمعنى (إذا) والماضي بعده بمعنى المُستقبل"[7].

ج- بناء الظَّرفِ لإضافتِه لِلماضي

يجوزُ بناءُ الزَّمانِ المحمولِ على إذْ أوْ إذا حسبَ الفعلِ الآتي بعدَها، ومِن الأمثلة عليه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (وَكَانَ مِنْ خَطِيْئَتِهِ **كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ** أُمُّهُ). إذْ عَلَّلَ المُباركفوريّ بناءَ (يَوْمَ) على الفتح؛ لإضافته إلى الماضي، وإذا أضيف إلى المُضارع اخْتُلِفَ في بنائِه[8].

إنَّ هذا الموطنَ مِن الحديث لَهو شاهدٌ على بناء الظَّرف؛ لإضافته إلى الماضي. فإذا أُضِيفَ ظَرْفُ الزَّمانِ إلى الجملةِ جَازَ فيه البناءُ والإعرابُ، سواء كانَتِ الجملة فعليَّةً صُدِّرَتْ بماضٍ أم مُضارعٍ، أو اسميَّةً، وهذا مذهبُ الكوفيِّينَ والفارسيِّ وابنِ مالك. وَيَرَى البصريُّونَ أنَّه إنْ كانَ المُضاف إليه فِعلًا مُعربًا أو جملةً اسميَّةً فَيَجِبُ الإعراب، وإذا كانَ المُضاف إليه فِعلًا مَبنيًّا فَيَجِبُ

---

(1) المَائدة، ١٠٩/٥.
(2) المَائدة، ٥/ ١٩.
(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ٣٤٥/٨.
(4) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّاني في حُروف المَعَاني**، ١٨٥.
(5) غَافِر، ٧٠/٤٠-٧١.
(6) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ١١٣.
(7) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحيط**، ٤١٦/٤.
(8) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٧٥/٩.

البناء[1]. وَبَيَّنَ ابنُ هشام أنَّ المقصودَ بالبناءِ أمرَانِ، البناء الأصليُّ مثلَ الحديثِ السَّابق، حيثَ جاءَ بعدَ الظَّرفِ فعلٌ ماضٍ وهو (وَلَدَتْهُ)، أو البناءُ العارضُ، كقول الشَّاعِرِ[2]: (الطويل)

لَأَجْتَـــذِبَنْ مِـــنْهُنَّ قَلْبِـــي تَحَلّمًـــا عَلَـى **حِـيْنَ يَسْتَصْـبِيْنَ** كُـلَّ حَلِـيْمِ[3]

حيثُ جاء بعدَ الظَّرف فعلٌ مُضارعٌ وهو (يَسْتَصْبِيْنَ) ولكنَّهُ مبنيٌّ؛ لاتِّصالِه بِنُونِ النِّسوَة. وهذا هو المقصود بالبِناءِ العارض.

٣- الاستثناء

أ- تقديرُ المُستثنى مِنه في المُفَرَّغِ بِأعمِّ العَامِّ

مِن أنواع الاستثناء، الاستثناء المُفَرَّغ، ويكونُ بحذفِ المُستثنى منه وبنفيِ الكلام، ومِن الأمثلة عليه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ:** مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذا، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى). فقد أشارَ المُباركفوريّ إلى أنَّ الاستثناءَ هنا مُفَرَّغٌ، والتَّقدير: لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلى مَوْضِعٍ إلَّا إلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِد، وَيَلْزَمُ مِن الحديث منعُ السَّفَرِ إلى كُلِّ مَوضعٍ غيرها؛ لأنَّ المُسْتثنى منه في المُفَرَّغِ مُقَدَّرٌ بأعمِّ العامِّ، ولكنْ يُمْكِنُ أنْ يكونَ المُرادُ بالعمومِ هُنا الموضعَ المخصوص.

اِخْتُلِفَ في تحديد المستثنى منه في هذا الحديث، فقال بعضُهم إنَّ المُرادَ حُكْمُ المساجدِ فقط، وأنَّهُ لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلى مسجدٍ مِن المَسَاجِدِ إلَّا إلى ثلاثةِ مساجدَ. وَيَرْتَكِزُ المُباركفوريّ –في الردِّ على هذا الرَّأيِ– على قواعد العربيَّة، فالاستثناء في هذا الحديث مُفَرَّغٌ، والمستثنى منه في المُفَرَّغِ يُقَدَّرُ بِأعمِّ العِامِّ، والمُراد: لا يجوزُ الرَّحيلُ إلى موضعٍ للتَّبَرُّكِ به وللصَّلاةِ فيه إلّا إلى ثلاثةِ مساجد، وأمَّا السَّفَرُ إلى موضعٍ للتِّجارة أو طلب العلم أو لغرضٍ آخرَ صحيحٍ ممَّا ثَبُتَ جوازُه بأدلَّةٍ أخرى فهو مُستثنى مِنْ حُكمِ هذا الحديثِ[4].

([1]) ينظر: ابن عَقِيل، **شرْح ابن عَقِيل**، ٣/٢٠-٢١. والوَرَّاق، **عِلَل النَّحْو**، ٤٤٥/١. وابن عُصْفُور، **المُقَرَّب**، ٢٩٠/١. والسَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِعِ في شرْح جَمْع الجَوَامِع**، ١٧٠/٢-١٧٢.

([2]) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٦٧٢.

([3]) لم يَقِفِ الباحث على قائلِ البيت. والبيت موجودٌ في: أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسان العرب**، ١٨٢٩/١.

([4]) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٤٠/٢.

إنَّ مِحْوَرَ هذهِ المَسْألة يَدُورُ حول أنَّ المُستثنى منه في الاستثناءِ المُفَرَّغِ مُقَدَّرٌ بأعمِّ العامِّ، ولمْ يعثرِ الباحثُ على مصادرَ وافيةٍ حولَ هذا الموضوع، فبعدَ التنقيبِ والبحثِ كثيرًا في كتب النَّحو لمْ يجدِ الباحثُ إلّا شرْحَ الرَّضيِّ الَّذي أشارَ إلى الموضوعِ إشارةً عابرة، إذْ يقولُ الرَّضيُّ في أثناء حديثه عن الاستثناء المُفرَّغ المُوجب: "يستقيمُ في الإيجابِ معنى الاستثناء المُفرَّغِ الَّذي يُفيدُ عُمومَ المُستثنى منه، نحو: قَرَأْتُ إلَّا يَوْمَ كَذَا، إذْ لا يَبْعُدُ أنْ يَقْرَأَ في جميعِ الأيَّامِ إلَّا اليومَ المُعَيَّنَ"[1]. وبالعودة إلى الشَّاهد مِن الحديث فإنَّ الباحث يؤيّدُ –بما ذكره الرَّضيُّ– منعَ السَّفَرِ إلى مكانٍ غيرِ هذه المساجد، أو بيانَ أهميَّةِ السَّفَرِ إلى هذهِ المساجدِ عنِ السَّفَرِ إلى غيرِها.

ولكنْ قد يقولُ قائلٌ: هناكَ أحاديثُ أخرى أَجَازَتِ السَّفرَ مِن أَجْلِ الْعِلْمِ أو غيرِها، مِمَّا يُبْطِلُ هذا الرَّأيَ وَيُضَعِّفُهُ. فَيَرُدُّ الباحثُ عليه بما جاء في كتاب التُّحْفَة نفسِهِ ولكنْ في موضعٍ آخرَ، فقد نَقَلَ المُباركفوريّ عنِ ابنِ دقيقِ العيدِ قولَه: "لا يَلْزَمُ أنْ يَدُلَّ على الأحكامِ المُتَعَدِّدَةِ لفظٌ واحدٌ"[2]. ممَّا يَعْنِي أنَّه قد يُؤْخَذُ النَّهيُ عنِ السَّفر إلى غيرِ هذه المساجد مِن هذا الحديث، وَيُؤْخَذُ الجَوَازُ مِن غيرِه مِن الأحاديثِ.

ولكنْ ما سببُ اشتراطِ دَلالَة المستثنى منه –في المُفرّغِ– على المعنى العامِّ؟ ذَكَرَ سَعد الدِّين التَّفْتَازَانِيُّ أنَّه اشْتُرِطَ ذلكَ لأجلِ صحَّةِ الاستثناء الَّذي هو الإخراج، فلو أُرِيدَ بِالمُقَدَّرِ البعضُ، فإنْ كانَ هذا البعضُ المُعَيَّنُ هو المستثنى، كانَ الكلامُ مُتَنَاقضًا مَحْضًا، وإنْ كان هذا البعضُ المُعَيَّنُ غيرَ المُستثنى فلا إخراج، فَتَبْطُلُ فائدة وضعِ دَلالة الاستثناء، وإنْ كانَ ذلكَ المُقدَّرُ بعضًا مُبْهَمًا لمْ يَتَحَقَّقْ دخولُ المُستثنى فيه، فلا يَتَحَقَّقُ الإخراج، فَتَبْطُلُ دَلالة الأداةِ فيما وُضعتْ له فلمْ يُفْهَمِ المَعنى[3]، نحو: مَا صَلَّيْتُ إلَّا فِي المسجد، أي: مَا صَلَّيْتُ في مكانٍ إلَّا في المسجد.

([1]) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكافيَة** ، ١٠٦/٢. وينظر أيضًا: الكفويّ، **الكُلّيّات**، ١٦٣٠.
([2]) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١٨٦/١.
([3]) الدُّسُوقِيّ، **حاشيَة الدُّسُوقيّ على مُخْتَصَر السَّعْد شَرْح تَلخِيص المِفْتَاح**، ٣٩٤/٢.

ب- حذفُ المُستثنى منه ومَجيْءُ المُستثنى بَدلًا منه

ذَهَبَ المُباركفوريّ إلى أنَّ المُستثنى منه في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: **لَا إِلَّا كِسَرُ يَابِسَةٌ** وَخَلٌّ) محذوفٌ، وأنَّ المُستثنى بَدَلٌ منه. نَاقِلًا عن المَالِكِيِّ[1] أنَّ في الحديث شاهدًا على إبدالِ ما بعدَ إلَّا مِن محذوف؛ لأنَّ الأصلَ: لا **شَيْءَ عِنْدَنَا** إلَّا شَيْءٌ قد بَعَثَتْ به أُمُّ عطيَّة[2].

فالمُستثنى منه في هذا الحديث محذوفٌ، وعندما يُحذف فإنَّه "يجري على حسب ما يَقْتَضِيهِ العامل قبلَه مِنْ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ بحرفِه؛ لِتَفْرِيغِه له. ووجودُ إلَّا كسقوطها، نحو: مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ. ولا يكون ذلك عند أكثر النُّحَاةِ إلَّا في غيرِ الموجب، وهو النَّفي كما مُثِّلَ. والنَّهيُ والاستفهامُ، نحو قولِه تعالى: (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)[3]. وقولِه: (هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ)[4]. وَجَوَّزَ بعضُهم وقوعَه في الموجب أيضًا نحو: قَامَ إلَّا زَيْدٌ[5].

وَهذا أمرٌ يطول تفصيله، لا يُرَادُ منه إلّا ما يَخْدِمُ هذه المسألةَ وهو جوازُ حذفِ المستثنى منه، أمَّا إبدالُ ما بعدَ إلّا مِن محذوفٍ، فَقَدْ بَيَّنَ الأزهريُّ أنَّ الاستثناءَ المُفَرَّغَ يَكُونُ في عامٍّ محذوفٍ، وما بعد (إلّا) بدلٌ مِن ذلكَ المحذوفِ، والتَّقْدِيرُ في: ما رَأَيْتُ إلّا زَيْدًا هو مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلّا زَيْدًا، إلّا أنَّهم حَذَفُوا المُستثنى منه وَأَشْغَلُوا العامل بالمستثنى، وَسَمَّوْهُ استثناءً مُفرَّغًا[6].

يَتَّضِحُ ممَّا سَبَقَ أنَّ ما بعد إلّا وهو (كِسَرُ) في (لا شَيْءَ عِنْدَنَا إلّا كِسَرُ يابسة) هو بدلٌ مِن اسمِ لا النَّافيةِ للجنس، واسمُ لا مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، وجاء البدل مرفوعًا، فما تعليل ذلك؟

بَيَّنَ الأَهْدَلُ أنَّ الإبدال مِن اللَّفظ هنا مُتعذِّرٌ لِمانعٍ، فَأُبْدِلَ مِن المَحلِّ، نحو: لا أَحَدَ فيها إلّا عمرٌو؛ لأنَّ (لا) لا تُقَدَّرُ عاملةً بعد إلّا؛ لأنَّها عَمِلَتْ للنَّفي وقد انْتَقَضَ النَّفيُ بإلّا، فـ(كِسَرُ) بدلُ بعضٍ مِن مَحَلِّ (شَيْء)[7].

---

(1) لم يَتَبَيَّنْ للباحث مَن هو المَالِكِيّ؛ لأنَّ المُؤَلِّف لم يَذْكُر اسْمَه أو كُنْيَتَه أو أيًّا مِن كُتُبِه في هذا المَوضع مِن التُّحْفَة، أو غيره، ثُمَّ إنَّ مَن يُعْرَفُونَ بالمالكِيّ مِن العُلماء كَثيرونَ.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٤٦٦/٥.
(3) النِّسَاء، ١٧١/٤.
(4) الأنْعَام، ٤٧/٦.
(5) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جَمْعِ الجَوَامع**، ١٨٦/٢-١٨٧.
(6) الأزْهَرِيّ، **شرْح التَّصريح على التَّوْضيح**، ٥٣٩/١.
(7) **الكواكبُ الدُّرِّيَّة على مُتَمِّمَة الآجُرُّومِيَّة**، ٣٩٢/٢.

٤ـ الحَال

أـ تقديمُ الحال أو التَّمييزِ على العَامِل

أَعْرَبَ المُباركفوريّ كلمةَ (عَمْدًا) في الحديث النَّبَوِيِّ: (قَالَ عُمَرُ: إنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ! قَالَ: **عَمْدًا** فَعَلْتُهُ) تمييزًا، أو حالًا مِن الفاعل[١].

وَيُرَجِّحُ البَاحث أنْ يكونَ حَالًا؛ لِأنَّ الجُمهورَ يُجِيزُ تقديمَ الحالِ على العامل[٢]، ولا يُجِيزُونَ تقديمَ التَّمْيِيزِ على العامل[٣]، علما بأن الكسائي والمازني والمبرد أجازوا تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: نفسًا طاب زيدٌ، وشيبًا اشتعلُ رأسي، ووافقهم ابن مالك[٤]، فإنْ قيلَ (عَمْدًا) مصدر، فَهَلْ يَجُوزُ أنْ يأتيَ الحالُ مَصْدَرًا؟

يَجُوزُ مَجِيْءُ الحال مصدرًا، قال المُبرِّدُ: "ومِن المصادر ما يَقَعُ في موضعِ الحال فَيَسُدُّ مَسَدَّهُ فيكون حالًا؛ لأنَّه قد نابَ عن اسم الفاعل، وَأَغْنَى غناءَه، وذلك قولهم: قَتَلْتُهُ صَبْرًا. إنَّما تأويله: صَابِرًا أو مُصْبَرًا"[٥]. ولا يَخْفَى مَدَى التَّشَابُهِ الكبيرِ بينَ جملةِ (قَتَلْتُهُ صَبْرًا) وجملة (فَعَلْتُهُ عَمْدًا) إذْ أُخِّرَ الحال. فالتَّقْدِيرُ ـواللهِ أَعْلَمُـ فَعَلْتُهُ عَامِدًا أو مُتَعَمِّدًا.

بـ مَجِيْءُ الحالِ مِن المُضافِ إليه

تَجِيْءُ الحالُ مِن الفاعلِ ونائِبِهِ ومِن المبتدأِ والخَبَرِ، وَتَأْتِي كذلكَ مِن المُضافِ إليه كما في الحديث النَّبوِيِّ: (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ ـصلَّى الله عليه وسلَّمـ كُلَّهَا **غَنَمًا**، ثُمَّ لَا يُحْرِمُ) فقد أَوْرَدَ المُباركفوريّ أنَّ (غَنَمًا) حالٌ عن الهَدْيِ إلّا أنَّه اشْتُرِطَ في الحال مِن المضاف إليه صحةُ وضعِه موضعَ المضافِ، وهو هاهنا مفقود، إلّا على قولِ مَن قالَ: إذا كانَ المُضاف مثلَ جزءِ المضافِ إليه فيجوزُ الحال منه، فالقَلَائِدُ تتَّصلُ بالهَدْيِ كَجُزئِه، وَيَذْكُرُ ـأيضًاـ أنَّ بعضَ النُّحاةِ أجازُوه مِن المُضاف إليه مُطلقًا، وحينئذٍ لا إشكال[٦].

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ١٦١/١. والّذي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ـصلّى الله عليه وسلّمـ هو جَمْعُ الصَّلَوَاتِ الخَمْس بِوُضُوءٍ واحدٍ والمَسْح على الخُفَّيْنِ.
(٢) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْعِ الجَوَامِع**، ٢٧٣/٢.
(٣) الأزْهَرِيّ، **شَرْح التَّصْرِيح على التَّوضِيح**، ٦٢٩/١.
(٤) ابن عَقِيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٥٣١/٢.
(٥) المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**،٢٣٤/٣.
(٦) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٥٥٩/٣.

اشْتَرَطَ النُّحَاةُ ثلاثةَ أمورٍ لجوازِ مَجِيْءِ الحال مِن المضاف إليه، **أَوَّلُهَا**: إذا كانَ المضاف ممَّا يَصِحُّ عملُه في الحال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما، مثل: أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا. **وَثَانِيهَا**: إذا كانَ المُضاف جُزْءًا مِنَ المضاف إليه، نحو قوله تعالى: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[1]، فـ(إخوانًا) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُضَافِ إليه (صُدُور)، والصُّدور (المضاف) جزءٌ مِن (هُم) المضاف إليه. **وَثَالِثُهَا**: إذا كانَ المضاف مثلَ جزءِ المضافِ إليه في صحَّةِ الاستغناء بالمضاف إليه عنِ المضاف، نحو قوله تعالى: (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[2]، فالمِلَّةُ كالْجزء مِنَ المضاف إليه (إبراهيم)، يَصِحُّ الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غيرِ القرآنِ: أنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا، لَصَحَّ[3].

والحديث يَتَّفِقُ مَعَ الشَّرط الثَّالث؛ لاتِّصال القلائدِ بالْهَدْيِ، فالقلائد كالجزء مِن الهَدْيِ. عِلمًا أنَّ بعضَ البَصْرِيِّينَ وأبا عليٍّ الفارسيَّ قد جَوَّزُوا مجيْءَ الحال مِنَ المضاف إليه مُطْلَقًا[4]. وَحِينَئِذٍ لا إشكالَ كما يقول المُباركفوريّ.

ج- المَجرورات

اقْتَصَرَتْ القضايا النَّحْويَّةُ في المَجرورات الاسميَّةِ على موضوعِ الإضافة؛ وذلك لِمَا في الإضافةِ مِنْ قَضَايَا نَحْوِيَّةٍ خَاصَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ ومُخْتَلَفٍ عليها، فقد تَحَدَّثَ المُباركفوريّ عن إضافة المُسمَّى إلى اسمِه، وعن البناء للقطع عن الإضافةِ ونيَّةِ المضاف إليه، إلى إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة.

أ- إضافةُ المُسَمَّى إلى الاسم

مِن الظَّواهرِ الأُسلُوبيَّةِ في الحديث النَّبَويِّ إضافةُ المُسمَّى إلى الاسم، كما في الحديث النَّبويّ: (صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– **ذَاتَ لَيْلَةٍ**، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– بِرَأسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ). حيثُ أَشَارَ المُباركفوريّ إلى أنَّ المقصودَ بذاتِ ليلةٍ هو: في ليلةٍ، وأنَّ لفظَ (ذَاتَ) مُقْحَم، وَنَقَلَ عن جارِ اللهِ الزَّمَخْشَرِيِّ أنَّه مِن إضافة المُسَمَّى إلى اسمه[5].

---

(1) الحِجْر، ٤٧/١٥.
(2) النَّحْل، ١٢٨/١٦.
(3) ابن عَقِيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٢٦٩/٢.
(4) ينظر: السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٢٣٤/٢.
(5) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٤/٢.

وإضافة المُسَمَّى إلى الاسم هي إضافة البَيَان الَّتي يُقْصَدُ منها إيضاحُ الأوَّلِ وبيانُه بالثَّاني، وهي كثيرةٌ في الاستعمال، كإضافةِ الأيَّامِ والعلومِ إلى أسمائِها؛ مثل: يومُ الخميسِ ويومُ الجمعةِ وعِلْمُ الحسابِ وَعِلْمُ الفَلَك، ولها أمثلة أخرى مثل: لَقِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ، أو ذَاتَ ليلةٍ، أو مَرَرْتُ به ذَاتَ يومٍ، ودارُهُ ذاتَ اليمين، وغيرها مِن الأمثلة[١].

وَيُعَلَّلُ ابنُ يعيش سببَ إضافةِ المُسَمَّى إلى الاسم بأنَّه مُبَالَغَةٌ في البَيَان، فالجمعُ بينهما آكَدُ مِنْ إفرادِ أحدِهما بالذِّكر، وهذا دليلٌ على أنَّ الاسمَ غيرُ المُسَمَّى؛ لأنّه لو كَانَ كَذلكَ لَما جَازَ إضافته إليه وكانَ مِنْ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسه.

أمَّا معنى (ذَاتَ لَيْلَةٍ) باعتبارها مِن إضافةِ المُسَمَّى إلى الاسم فهو: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– لَيْلَةً، إلّا أنَّ إضافةَ (ذاتَ) تُفيد تفخيمَ الأمر[٢].

ب– البِناءُ للقطعِ عنِ الإضافةِ ونيَّةِ المُضاف إليه

يُقْطَعُ المُضافُ عنِ الإضافةِ كما في الحديثِ النَّبَويِّ: (رَبَّنَا ولكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ، وَمِلْءَ ما بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِن شيْءٍ **بَعْدُ**) فقد أَوْرَدَ المُباركفوريّ أنَّ (بَعْدُ) مَبْنِيَّةٌ للقطع عن الإضافةِ ونيَّةِ المضاف إليه، أي: ومِلْءَ ما شئتَ مِن شيْءٍ بعد المذكور، وذلك كالكُرسيِّ والعرشِ وغيرِهِمَا مما لم يعلمْه إلّا الله، والمُرادُ الاعتناءُ في تكثيرِ الْحَمْدِ[٣]. فما تفسيرُ البناءِ على القطع؟ وما سببُ البناء على الضمِّ دون غيرها مِن الحركات؟

وَضَّحَ الأنباريُّ السببَ في بناء (بَعْدُ) أنَّ الأصل في هذه الكلمة وما شاكلها أنْ تُسْتَعْمَلَ مُضافة إلى ما بعدها، ولمَّا قُطِعَتْ عنِ الإضافة (والمضافُ مَعَ المُضافِ إليه بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ) نُزِّلَتْ منزلةَ بعضِ الكلمةِ وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ[٤].

هذا سببُ البناءِ عامَّةً، أمَّا سببُ البناءِ على الضمِّ دونَ غيرِها مِن الحركات فقد بَيَّنَ العُكْبَرِيُّ في اللُّباب في علل البناء والإعراب[٥] أنَّ بناء (بَعْدُ) وما شَاكَلَهَا على الضَمِّ عائدٌ إلى ثلاثةِ أوجهٍ،

---

(١) حَسَن، عَبَّاس، **النَّحْو الوافي**، ٤٢/٣.
(٢) ابن يَعِيش، **شَرْح المُفَصَّل**، ١٢/٣.
(٣) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١١٤/٢.
(٤) الأَنْبَارِيّ، **أسْرَار العَرَبيَّة**، ٥٠.
(٥) ٨٣/٢.

الأوَّل: أنَّ الضَّمَّ أقوى الحَرَكَاتِ[1] فَاخْتِيْرَ زيادةً في التَّنْبِيهِ على تَمَكُّنِهَا. و**الثَّاني**: أنَّها في حالِ الإضافةِ تُحَرَّكُ بالفتحِ والكسرِ دونَ الضَّمِّ، فَضُمَّتْ في البِنَاءِ لِتَتَكَمَّلَ لها الحركاتُ. و**الثَّالث**: أنَّها لمَّا اقْتَضَتِ المُضافَ إليه، وحُذِفَ عنها، عُوِّضَتْ منه أقوى الحركات.

ج- إضافةُ الموصوفِ إلى الصِّفةِ

بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ الإضافةَ في (**مَسْجِدِ الْأَقْصَى**) الواردةَ في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلّا إلى ثَلَاثَةِ مَسَاجِد: مَسْجِدِ الحَرَام، ومَسْجِدِي هَذَا، **وَمَسْجِدِ الأقصى**) مِن قَبِيلِ إضافة الموصوف إلى الصِّفة، وَأَشَارَ إلى أنَّ الكُوفيِّينَ يُجِيزُونَ هذا، أمَّا البَصريُّونَ فَيُؤَوِّلُونَهُ بإضمار المكان، أي: وَمَسْجِدِ الْمَكَانِ الْأَقْصَى[2].

اخْتَلَفَ العُلماءُ في جوازِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفةِ، فالكُوفيُّونَ -كما ذكر المُباركفويّ- يُجِيزُونَ، نحو: مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وقوله تعالى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)[3] قائلينَ: إنَّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف اللّام، فَأَصْلُ المثالِ السَّابقِ مَسْجِدُ الْجَامِعِ هو: الْمَسْجِدُ الْجَامِعُ[4].

أمَّا البَصريُّونَ فَلَمْ يُجِيزُوهُ، فالصِّفةُ والمَوصوف شيْءٌ واحد؛ لأنَّهما لِعَيْنٍ واحد، فإذا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَاقِلُ، فالعاقل هو زيدٌ، وزيدٌ هو العاقلُ، فلو سُئِلَ عنْ كلِّ واحدٍ منهما جَازَ تفسيرُه بالآخر، نحو: مَنِ الْعَاقِلُ؟ زيدٌ، أو مَنْ زَيْدٌ؟ العاقلُ، فإذا كَانَتِ الصِّفة والموصوف شيئًا واحدًا لمْ يَجُزْ إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا يُقَالُ: هذا زيدُ العاقلِ أو عاقلُ زيدٍ[5]. وأمّا ما وَرَدَ مِن ألفاظٍ ظاهرُها مِنْ إضافة الموصوف إلى صفته، فالتَّأويل فيها على غير ذلك، فمسجدُ الجامعِ إنَّما هو: المسجد الجامع، وإنَّما أُزِيلَ عنِ الصفة وأُضِيفَ الاسمُ إليه على تأويل أنَّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتَّقْدِير: مسجدُ الوقتِ الجامعِ.

وَيُرَجِّحُ الباحث رأي الكُوفيِّينَ لأمرينِ، **الأوَّل**: أنَّ العربيَّة تميل إلى الإيجاز، فالإضافة هذه أكثر اختصارًا مِن الموصوف والصِّفة؛ لِحذف (ال) التعريف مِن الإضافة. و**الثَّاني**: كثرةُ الشَّواهد

---

(1) مِن المعروفِ أنَّ الكسرةَ أقوى، لكنَّه رُبَّما قَصَدَ المعنى النَّحْوِيَّ، فالمرفوعُ نحويًّا أقوى مِن المجرور.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١٤٠/٢.
(3) القَصَص، ٤٤/٢٨.
(4) الرَّضِيّ، **شَرْح الرَّضِيّ على الكافِيَة**، ٢٤٣/٢-٢٤٤.
(5) ابن يَعِيش، **شَرْح المُفَصَّل**، ١٠/٣.

على هذا[1]، وتأويل ما كَثُرَ –كما قال المُرادِيُّ– ليسَ بِجَيِّدٍ[2]. هذا بالنِّسبة إلى المَجرورات وبخاصَّةٍ الإضافة، وَيَتْبَعُهَا موضوع الضَّمائر.

د- الضَّمَائر

تَعَرَّضَ المُباركفوريّ لأنواع الهاءاتِ في الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، كهاء الكِناية، وهاءِ السَّكْتِ، وَتَحَدَّثَ عن تَعَدُّدِ احتمالات عَوْدِ الضَّمير على الأسماء السَّابقة له، وعن موضوع شائكٍ في النَّحْوِ وهو إنابة الضَّمائر منابَ بعض، وبخاصّةٍ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ موضعَ ضميرِ النَّصب.

١- هاءُ الكِناية وهاءُ السَّكْتِ

لِلضَّمِيرِ الْهَاءِ عِدَّةُ مَعَانٍ، فَهَاءُ (حَمِدَه) في الحديثِ النَّبَوِيِّ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ **حَمِدَه**، ...) هي هاء الكِناية، أو هاء السَّكْتَةِ والاستراحةِ كما بَيَّنَ المُباركفوريّ[3]. فما المقصود بالْهَائَيْنِ؟ وما الهاءُ الأرجحُ فيهما؟

هاء الكِناية هي هاء الإضمار، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ. إذ إنَّ هذه الهاءَ كنايةٌ عَن زيدٍ[4]. أمَّا هاءُ السَّكْتِ (أو السَّكتَةِ) والاستراحةِ فهي حرفٌ مُهْمَلٌ، تَلْحَقُ الكلمةَ لِبَيَانِ الحَرَكَةِ، وَتَلْحَقُ بعدَ حركةِ بنَاءٍ لا تُشْبِهُ الإعرابَ. وهي تَخْتَصُّ بحال الوقف. نحو: هُوَه وهِيَه ومَالِيَه وَوَازَيْدَاه[5].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الأوَّلَ وهو أنَّ هذهِ الهاءَ هي هاءُ الكِنايةِ؛ لأنَّ هاءَ السَّكْتِ أكثر ما تُزَادُ بعدَ شيئينِ، **أحدهما**: الفعلُ المعتلُّ المحذوفُ الآخرِ جَزْمًا نحو: لَمْ يُعْطِهِ. **والثَّاني**: ما الاستفهاميَّة إذا جُرَّتْ بحرف، نحو: لِمَه وَمَه[6]. أمَّا اتِّصالُ هاءِ السَّكْتِ بالفعلِ الماضي فَفِيهَا ثلاثةُ أقوالٍ، **الأوَّل**: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وهذا رأي سيبويهِ والجمهور. **والثَّاني**: الجَواز مُطلقًا؛ لأنَّها لازمة. **والثَّالث**: أنَّها تَلْحَقُهُ إذا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ. وَيُرَجِّحُ المُراديُّ بعدَ سَرْدِ هذهِ الآراءِ الرَّأيَ الأوَّلَ، أي المَنْعَ،

---

(1) أبو البَرَكَات الأَنْبَارِيّ، **الإنْصَاف في مسائل الخِلاف بينَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ**، ١١/٢-١٢.
(2) المُرَادِيّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشَرْحِ ألفيَّة ابن مَالك**، ٧٤٩/٢.
(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١١٣/٢.
(4) الرُّمَّانِيّ، **رسالتان في اللّغة**، ٢٥.
(5) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المَعَاني**، ١٥٢. والفَرَاهِيدِيّ، **الجُمَل في النَّحْو**، ٢٦٥. والزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب**، ٤٦١.
(6) الصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرْح الأَشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٣٠٢/٤.

مُعَلِّلًا ذلك أنَّ حركة الماضي وإنْ كانتْ لازمةً إلّا أنَّها شبيهةٌ بحركةِ الإعرابِ؛ لأنَّ الماضيَ إنَّما بُنِيَ على حركةٍ لِشَبَهِهِ بالمُضارعِ المُعربِ[1]. حيثُ يقعُ صفةً وصلةً وخبرًا وحالًا وشرطًا[2].

وذَهَبَ المُباركفوريّ في حديثٍ آخرَ في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (سَلْ **تُعْطَه**) إلى أنَّ الهاء هي هاء السَّكت أو ضميرٌ للمسؤول عنه[3].

وَيُرَجِّحُ الباحث أنَّ الهاء هنا هي هاء السَّكت؛ لثلاثة أسباب، **الأوَّل**: أنَّ مفعول (سَلْ) وهو (المسؤول) محذوف، لذا فَمِنَ المُرَجَّحِ أنْ يكونَ هذا المحذوفُ محذوفًا أيضًا في جوابِ الشَّرْطِ؛ دَلالةً على الاتِّساع في المعنى، فتقدير الكلام: سَلْ تُعْطَ. و**الثَّاني**: أنَّ الحديث ينتهي بـ(تُعْطَه)؛ لذا يجب التوقُّف عليه. وهاء السَّكت –كما ذُكِرَ سابقًا– تَخْتَصُّ بحال الوقف. و**الثَّالث**: يَكْثُرُ تَعَلُّقُ هاءِ السَّكْتِ –كما ذُكِرَ سابقًا أيضًا– بالفعلِ المضارع المعتلِّ المحذوفِ الآخِرِ، وهذا يَنْطَبِقُ على كلمةِ (تُعْطَ) في الحديثِ.

٢– تعدُّدُ احتمالاتِ عَوْدِ الضَّمير

مِن خصائص الضَّمائر في العربيَّة أنَّها قد تعود على الاسمِ السَّابقِ القريبِ، أو البعيدِ، قال صلَّى الله عليه وسلَّم: (إذا كَفَى أحَدَكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَإنْ **أَبَى** فَلْيَأْخُذْ لُقْمَةً فَلْيُطْعِمْهَا إيَّاهُ). حيثُ بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ فَاعِلَ (أَبَى) يُحْتَمَلُ أنْ يكون السيِّد، والمعنى إذا تَرَفَّعَ عن مُؤاكَلَةِ غلامِه، وَيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الخادم إذا تَوَاضَعَ عن مُؤاكَلَةِ سيِّدِهِ[4].

إنَّ هذا الحديث مثالٌ واضحٌ على الجملةِ ذاتِ الدَّلالات المُتَعدِّدة، فمن دواعي التَّعدد في دَلالة الجملة، تعدُّدُ احتمالاتِ مَرْجِعِ الضَّمير[5]، وهذا جائز في العربيَّة، فقد ذكر الأَصْبَهَانيُّ –عندما تَطَرَّقَ لإعراب قوله تعالى: (لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا)[6]– عشْرةَ أقوالٍ للعلماء في إعرابها، وكانَ القولُ العاشرُ أنَّ الضَّمِيرَ في (لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا) يَعُودُ إلى (الْأَرْضَ) في الآية السَّادسة وهي: (أَلَمْ نَجْعَلِ

---

(1) **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرْح ألفيَّة ابن مالك**، ١٤٨٨/٣.
(2) ابن هِشَام، **أَوْضَحُ المَسَالِك إلى ألفيَّة ابن مالك**، ٤/ ٣٥٢.
(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١٦٧/٣.
(4) المُباركفوريّ، **المصدر نفسه**، ٤٧٦/٥.
(5) السَّامِرَّائِيّ، **الجُملة العربيَّة والمعنى**، ٨٤.
(6) النَّبَأ، ٢٣/٧٨.

الْأَرْضَ مِهَادًا). وليسَ على (جهنَّم) في الآية الحادية والعشرينَ وهي: (إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا). فَعَلَّقَ الأَصْبهانيّ قائلًا: "ولا يَمْتَنِعُ مِثْلُ هذا وإنْ تَقَدَّمَ في صَدْرِ الآيةِ ذكرُ الطَّاغينَ[1] وجاء بعد ذلك: (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا)[2]؛ لأنَّ العربَ تَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ"[3].

٣ـ وضعُ ضميرِ الرَّفعِ مَوْضِعَ ضميرِ النَّصب

تَنُوبُ الضَّمائر منابَ بعضٍ نحو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (...ثُمَّ سَلُوا لِيَ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لا تَنْبَغِي إِلّا لِعَبْدٍ مِن عِبَادِ اللهِ وَأَرْجُو أَنْ **أَكُونَ أَنَا هُو**). فَقد أَوْرَدَ المُباركفوريّ ثلاثةَ أراء نَحْوِيَّةٍ لإعرابِ (أَكُونَ أَنَا هُو)، **الأوَّل**: أنَّ (أَنَا) توكيدٌ للضَّميرِ المحذوفِ وُجوبًا في الفعلِ المضارعِ (أَكُونَ). و(هُو) خبرُ كانَ وُضِعَ موضعَ (إِيَّاهُ). و**الثَّاني**: مِن بابِ وَضْعِ الضَّمير موضعَ اسمِ الإشارة، أي (أنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْعَبْدَ). و**الثَّالث**: يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الضَّمير (أَنَا) مبتدأً و(هو) خبرًا. والجملة في محلِّ نصبِ خبرِ كَانَ[4].

وَيُرَجِّحُ الباحث في هذه المسألة الرَّأيَ الأوَّلَ؛ لأنَّ الضَّمائرَ تنوبُ عن بعضٍ، فـ(أنا) توكيدٌ للضَّميرِ المحذوفِ وُجوبًا في المضارعِ (أكونَ) والضَّميرُ (هو) خبرُ كانَ وُضِعَ مَوضِعَ ضميرِ النَّصْبِ (إيَّاه). فذَكَرَ الصَّبَّانُ أنَّ نِيابةَ الضَّمائرِ تكونُ غالبًا في المُنفصلةِ كما في الحديث السَّابق. يقول الصَّبَّانُ: "وإنْ كانَ غالبُ نِيابةِ الضَّمائر في الضَّمائر المُنفصلة، فقد وُجِدَتْ في المُتَّصلَة"[5].

ومِن نِيابة ضمير النَّصب منابَ ضمير الرَّفع –وهو عكس ما جاء في الحديث– ما ذَهَبَ إليهِ الأخفشُ في تعليل مجيْءِ اسم عسى ضميرًا منصوبًا، نحو: عَسَايَ أو عَسَاكَ، والأَوْلَى أنْ يكون ضميرًا مرفوعًا؛ لأنَّه اسمُ عَسَى كقوله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ)[6]. حيث كان تعليلُه بأنَّ ضميرَ النَّصبِ في عَسَايَ الذي هو الياء وأخواتها، قد وُضِعَ موضعَ المرفوع[7].

أمَّا نِيابة ضمير الرَّفع منابَ ضمير النَّصب –وهو أشْبَهُ بما جَاءَ في الحديث– فهُناك موضعانِ لذلك، **الأوَّل** في باب النِّداء، فالقياس أنْ يكونَ المُنادى ضميرًا منصوبًا، ولكنَّه جاء ضميرًا

---

(1) قال تعالى: (إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا {٢١} لِلطَّاغِينَ مَآبًا (٢٢) لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا {٢٣}). سورة النَّبَأ.
(2) النَّبَأ، ٢٤/٧٨.
(3) الأَصْبَهَانِيّ، **إعراب القُرآن**، ٤٩٦/١.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٩٥/١٠-٦٠.
(5) **حاشيَة الصَّبَّان على شرْح الأَشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٣٠٥/١.
(6) مُحَمَّد، ٢٢/٤٧.
(7) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُروف المعاني**، ٤٦٧.

مرفوعًا، يقول المُراديُّ: "وقدْ سُمِعَ ما ظَاهِرُهُ نداءُ المضمرِ بصيغةِ النَّصبِ، كقوله: (يَا إيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ) وهو القياس، وبصيغة الرَّفعِ كقوله: (الرّجز)

يَـــا أَبْجَـــرُ بْـــنُ أَبْجَـــرٍ يَـــا أَنْتَـــا أَنْـــتَ الَّـــذِي طَلَّقْـــتَ عَـــامَ جُعْتَـــا[1]

وهو مِن نِيابة بعض الضَّمائر عن بعض"[2].

والثَّاني في باب التَّوكيد، فقد أُكِّدَتْ الضَّمائرُ المُتَّصلةُ –أكانتْ منصوبةً أم مرفوعةً أم مجرورةً– بضمير الرَّفع، فمِن تأكيد المنصوبِ (رَأَيْتُكَ أَنْتَ)، والمرفوعِ (قُمْتَ أَنْتَ)، والمجرورِ (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)[3]. مِن هُنا يَظْهَرُ أنَّ الضَّمائر ينوب بعضُها مناب بعض في العربيَّة؛ ولهذا يُرَجِّحُ الباحث الرَّأيَ الأوَّلَ على غيره من الآراء.

هـ المَمنوعُ مِن الصَّرف

تَطَرَّقَ المُباركفوريّ في شرحه للأحاديث النَّبويِّة إلى صَرْفِ (أَبِي هُرَيْرَة) وَمَنْعِهِ مِن الصَّرف، والسَّببِ في منعِ صرفِ صيغةِ (مَفْعَل)، وَصَرْفِ صيغة (فَعْلَان) وَمَنْعِهَا مِنه.

١ــ صَرفُ أبي هُرَيْرَةَ أو مَنْعُهُ

بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّه قد اخْتُلِفَ في صرفِ أبي هُريرة ومنعِه، مُرَجِّحًا أنْ يكونَ ممنوعًا مِن الصَّرف؛ لأنَّ منعَ صرفه شائعٌ على ألسنة العُلماء والمُحدِّثينَ. وَدَلَّلَ على صحَّة ترجيحِه بمنعِ صرفِ ابن دَأْيَة[4]. واستشهد بما ذكره البَيْضَاويُّ مِن مَنْعِ صرف (ابن دَأيَة) عَلَمًا للغُراب لِلْعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ[5].

وَيُؤَيِّدُ الباحث ما رَجَّحَهُ المُباركفوريّ؛ لأنَّ (أبو هُريرة) –كما يُفْهَمُ مِن قولِ المُباركفوريّ– ممنوعة مِن الصَّرف للعلميَّة والتَّأنيث، فإنْ قيلَ: إنَّ (هُريرة) في (أبو هُريرة) ليسَتْ علمًا وإنَّمَا هي

---

(1) البيت لِسَالِم بن دَارَة، ينظر: البَغْدَادِيّ، **خِزَانَة الأدب ولُبُّ لُبَاب لِسان العرب**، ١٢٢/٢-١٢٣.
(2) المُرَادِيّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالك بِشَرْح ألفيَّة ابن مالك**، ١٠٥٤/٢.
(3) المُرَادِيّ ، **المصدر نفسه**، ٩٨٢/٢.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٢٨/١. وابْنُ دَأْيَةَ: الغُراب؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لأنَّه يَقَعُ على دَأْيَةِ البَعير فَيَنْقُرُهَا، ودَأْيَةُ البَعِير: هي فَقَار الكاهِل في مُجْتَمَعِ ما بينَ الكَتِفَيْنِ مِن كاهلِ البَعِير، والجَمْع دَأَيَات. ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٢٤٧/١٤. مادَّة (دأي).
(5) ينظر: البَيْضَاوِيّ، **تفسير البَيْضَاوِيّ**، ٤٦٤/١.

جزءُ عَلَمٍ. أُجِيْبَ أنَّ المُراد بالعَلَمِيَّةِ ليسَ العلميَّةَ الكاملةَ فقط بلْ جُزْءَ العَلَمِيَّةِ أيضًا كما بَيَّنَ الصَّبَّانُ[1]. ولم يعثرِ الباحث –فيما بَحَثَ– على ما يُجِيزُ صرفَ أبي هُريرة.

٢– مَنعُ صرفِ صِيغةِ (مَفْعَل)

أَظْهَرَ المُباركفوريّ أنَّ لفظة (**مَثْنَى**) الواردة في الحديث النَّبويّ: (كَانَ النَّبِيُّ –صلّى الله عليه وسلَّم– يُصَلِّي مِنَ اللّيلِ **مَثْنَى مَثْنَى**) بلا تنوينٍ لعدم انصرافها بسبب العدل والوصف. وذكر أنَّ هذا قولُ سيبويه[2].

وبالعودة إلى سيبويه يَتَّضِحُ أنَّه قد مَنَعَهَا مِن الصَّرف قائلًا: "وَسَأَلْتُهُ عن أُحَادَ وَثُنَاءَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاع، فقال: هو بمنزلة أُخَر، إنَّما حَدُّه واحدًا واحدًا، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدودًا عن وجهه، فَتُرِكَ صرفُه"[3]. وقدْ صَرَفَها الفرّاءُ ذاهبًا بها مذهبَ الأسماءِ، أي منكّرةٌ بناءً على رأيِهِ أنَّها معرفةٌ بنيّةِ الإضافةِ تقبلُ التّنكيرَ، مستشهدًا بقولِ العربِ: ادخُلُوا ثلاثًا ثلاثًا مخالفًا بذلكَ جمهورَ النّحاة[4]. أمَّا الزَّجَّاج فقد عَلَّلَ منعَ صرفِها بسببينِ، **الأوَّل**: أنَّه عُدِلَ بهذه الصيغة عن اثنينِ اثنينِ، فهو مَعْدُول عن هذا المعنى. و**الثَّاني**: أنَّه صفة، لا يستعمل مَعْدُولًا إلّا صفة[5]. وهذا ما ذكره المُباركفوريّ.

٣– صَرفُ صيغةِ (فَعْلَانَ) ومنعُها

اخْتُلِفَ في كلمة (يَقْظَان) في الحديث النَّبويّ: (إنَّ عَيْنِيْهِ تَنَامَانِ وقَلْبُهُ **يَقْظَان**). حيثُ أَشَارَ المُباركفوريّ إلى أنَّها ممنوعة مِن الصَّرف؛ لأنَّها على وزن فَعْلَان ومؤنَّثُه فَعْلَى. وقيل مُنْصَرِفة؛ لمجيْءِ فَعْلَانَة منه[6]. فما الرَّأي الأرجح في ذلك؟

يُرَجِّحُ الباحث أنَّها ممنوعة مِن الصَّرف؛ لأنَّها على وزن (فَعْلَان) الذي مؤنَّثه (فَعْلَى)، وما يُثْبِتُ ذلك أمرانِ، **الأوَّل**: أنَّ كلمة (يَقْظَانَة) غير موجودة في المعاجم المشهورة كَلِسانِ العرب، وتاجِ

---

(١) الصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٣٧١/٣.
(٢) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٥٤/٢.
(٣) **الكِتاب**، ٢٢٥/٣.
(٤) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْعِ الجَوَامِع**، ١٠٢/١.
(٥) **ما يَنْصَرِفُ ومَا لا يَنْصَرِفُ**، ٤٤.
(٦) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ١٢٧/٨.

العروس، والمحكمِ، والمحيطِ الأعظم، والمعجمِ الوسيط. وما يُوجَدُ أنَّ (يَقْظَان) للمُذكَّر و(يَقْظَى) للمُؤنَّث[1]. ولمْ يَعْثُرِ الباحث على كلمة (يَقْظَانَة) إلّا في أحد المعاجم الحديثة[2].

و**الثَّاني**: أنَّ سبب وجود مثل كلمة (يَقْظَانَة) في بعض الكتب هو أنَّ قبيلةً كانت تقوم بتأنيثِ بعض الصِّفاتِ الَّتي على وزنِ (فَعْلاَن) بـ(فَعْلاَنَة) بَدَلَ (فَعْلَى)، وهي قبيلة بَنِي أَسَد، فتقول سَكْرَانَة وَرَيَّانَة بَدَلَ سَكْرَى وريَّا، وحينها يجوز أنْ تُصْرَفَ. وبهذا صارت كَنَدْمَان وَنَدْمَانَة، ونَصْرَان وَنَصْرَانَة ونحوهما ممَّا لَحِقَتْ فيه التَّاءُ النُّونَ، والعرب مُجْمِعُونَ على صرف ما كان كذلكَ[3].

ولكنَّ لُغَةَ بني أَسَدٍ هذه لغةٌ ضعيفةٌ رديئةٌ، فقد قال الزَّبِيدِيُّ: "وَيَقُولُونَ: سَكْرانَة، يَبْنُونَهَا على سَكْرَان ... والصَّواب: سَكْرَى وسَكْرَان؛ مثل: رَيَّا وَرَيَّان. وَذَكَرَ يعقوبُ[4] أنَّ قومًا مِن بني أسدٍ يقولون: سَكْرَانَة، وذلك ضعيف رديء. ولِبني أسدٍ لغاتٌ يُرْغَبُ عنها. وقال أبو حَاتم[5]: لِبني أسدٍ في اللُّغة مَنَاكِيرُ، لا يُؤْخَذُ بها"[6].

ومِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ أنَّ مؤنَّث (يَقْظَان) هو (يَقْظَى). وبما أنَّ (يَقْظَان) على وزن (فَعْلاَن) ومؤنَّثه (فَعْلَى)، فلا خلافَ في مَنْعِها مِن الصَّرف[7]، أمَّا تأنيث (يَقْظَان) على (يَقْظَانَة) فهي لغة ضعيفة، الأَوْلَى تركُها.

---

(1) ينظر: ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٤٦٦/٧، مادَّة (يقظ). ومُرْتَضَى الزَّبِيدِيّ، **تَاج العَرُوس مِن جَوَاهِر القَامُوس**، ٢٩٣/٢٠. وابن سِيدَه، **المُحْكَم والمُحِيط الأعْظَم**، ٤٩٤/٦. ومُصْطَفَى، إبراهيم وآخَرُونَ، **المُعجم الوسيط**، ١٠٦٦/٢.

(2) عمر، أحمد، **مُعْجَم اللّغة العَرَبيَّة المُعَاصِرة**، ٢٥١٦/٣.

(3) ابن عَقِيل، **المُساعد على تَسهيل الفَوَائد**، ٩/٣.

(4) هو أبو يُوسُف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت البَغْدَادِيّ النَّحْوِيّ، كانَ بارِعًا في النَّحْو واللّغة، توفِّيَ سنة ٢٤٤هـ، مِن مصنَّفاته: إصلاح المَنْطِق، وكِتاب الألفاظ، وكِتاب في معاني الشِّعْر. ينظر: الذَّهَبِيّ، **سِيَر أعلام النُّبَلاء**، ١٦/١٢، ١٨. وابن خِلِّكَان، **وَفَيَات الأعْيَان وأنْبَاء أبنَاءِ الزَّمَان**، ٣٩٥/٦.

(5) هو الإمام العَلّامة أبو حَاتِم، سَهْل بن محمّد بن عُثْمَان، السَّجِسْتَانِيّ البَصْرِيّ، المُقْرِئ النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ، له باعٌ طويلٌ في اللّغات والشِّعْر والعَرُوض واستخراج المُغَمَّى، مِن مصنَّفاته: إعراب القُرآن، وكِتاب ما يَلْحَنُ فيه العامّة، والمقصور والممدود والفصاحة، توفِّيَ سنة ٢٥٥هـ وقيل سنة ٢٥٠هـ. ينظر: الذَّهَبِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٦٨/١٢-٢٧٠.

(6) أبو بَكْر الزَّبِيدِيّ، **لَحْن العَوَام**، ١٨٧. وينظر: ابن السِّكِّيت، **إصلاح المَنْطِق**، ٣٨٥. والأزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٣٢٣/٢.

(7) الزَّجَّاج، **ما يَنْصَرِفُ ومَا لا يَنْصَرِفُ**، ٣٥.

و- التَّوابع

إنَّ أَكْثَرَ ما تَطرَّقَ إليه المُباركفوريّ في التُّحْفَةِ مِن التَّوابع الاسميَّةِ النَّعتُ، فَقد أَشَارَ إلى جَوَازِ كَوْنِ النَّعتِ نعتًا للمُضافِ أو المُضافِ إليه، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَنِ الفَصْلِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بأجنبيٍّ.

١ــ جَوازُ كونِ الكلمةِ نفسِها نعتًا للمضافِ أو المضافِ إليه

يُزِيلُ الإعرابُ اللَّبسَ في كثيرٍ مِن المواضعِ، فَعَلَى سبيلِ المِثالِ تُظْهِرُ الحركةُ الإعرابيَّةُ ما إذا كانت الصِّفةُ نعتًا للمُضافِ، أو المضافِ إليه، وذلك نحوِ قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ **الْعَظِيم**) فقد أَشَارَ المُباركفوريّ إلى أنَّه قد اخْتُلِفَ في كونِ (العظيم) صفةً للرَّبِّ أو العرش، فهي نعتٌ للعرش في رواية الجمهور، وقيل نعتٌ للرَّبِّ[١]. وهذا الشَّاهدُ مِنْ خيرِ الشَّواهدِ على أهميَّةِ الإعرابِ؛ لأنَّ مِن أهمِّ أغراضِ الإعرابِ التَّعْبِيرَ عنِ المعاني المختلفةِ والمتعدِّدةِ، فإذا قيل: رَبُّ العَرْشِ العظيمُ، كانتِ العظيمُ صفةً للرَّبِّ، وإذا قيل: ربُّ العرشِ العظيمِ، كانتْ للعرشِ[٢].

٢ــ الفَصلُ بينَ النَّعتِ والمَنعوتِ بأجنبيٍّ

النَّعت والمنعوت شيء واحد، ولكن قد يُفْصَلُ بينَهما كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (... فَمَا أَقْفَرَ **بَيْتٌ** مِنْ أُدْمٍ **فِيهِ خَلٌّ**)، إذ أَوْرَدَ المُباركفوريّ في هذا الحديث أربعة آراء، **الأوَّل**: أنَّ كلمةَ (بيتٌ) موصوفة، و(فِيهِ خَلٌّ) صفة لها، ولكنْ فُصِلَ بينَهما بأجنبيٍّ هو (مِنْ أُدْمٍ). وهذا عنده غير جائز. **والثَّاني**: أنَّ (فيه خَلٌّ) حالٌ على تقدير أنَّ الموصوف (بيتٌ مِن البيوت). **والثَّالث**: أنَّه يجوزُ الفصلُ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ، وَيَجُوزُ مجيْءُ الحالِ عَنِ النَّكرةِ العامَّةِ بالنَّفيِ ولا يَحْتَاجُ إلى تَقْدِيرِ الصِّفةِ. **والرَّابع**: مِثْلُ الأوَّلِ إلّا أنَّه لم يُفْصَلْ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ (أَقْفَرَ) عاملٌ في (بيت) و(صفته) وفيما فُصِلَ بينهما[٣].

اخْتَلَفَ العلماءُ في جوازِ الفَصْلِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ، فالسَّيُوطيُّ ـمثلًاـ لا يُجِيزُ الفصلَ بينَهما؛ لأنَّهما كشيْءٍ واحدٍ[٤].

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٨١/٢.
(٢) السَّامِرَّائِيّ، **الجُملة العربيَّة والمعنى**، ٥١.
(٣) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٤٦٧/٥.
(٤) **الأشباهُ والنَّظائر في النَّحْو**، ٣٠٥/٢.

أمَّا الإشبيليُّ في شرْح جمل الزَّجَّاجيِّ فلا يُجِيزُ الفصل بينهما إلّا أنْ يكونَ الفاصلُ جملةَ اعتراضٍ، مُعَرِّفًا جملةَ الاعتراضِ بأنَّها الَّتي تُؤَكِّدُ الكلامَ وَتُبَيِّنُ معنًى مِن معانيه، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)[1] حيث فُصِلَ بين القسم وصِفته وهو (عظيم) بقوله: (لَوْ تَعْلَمُونَ). ولا يجوزُ فيما عدا ذلك إلّا في ضرورة شعر[2].

وَيُضِيفُ أبو حيَّان إلى ما ذَكَرَهُ الإشبيليّ حالاتٍ أخرى يَجُوزُ فيها الفَصْلُ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، منها المبتدأُ الَّذي خبرُه في متعلّقِ المَوصوفِ، نحو قوله تعالى: (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)[3]. والخبر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ الْعَاقِلُ. والاستثناء، نحو: مَا جَاءَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ[4].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ في هذهِ المسألةِ الرَّأيَ الرَّابعَ، وهو أنَّ هناكَ فصلًا بينَ الصِّفةِ والموصوفِ ولكنْ ليسَ بأجنبيٍّ؛ لسببينِ، **الأوَّل**: وُرُودُ هذا الحديثِ في بعضِ كُتُبِ الحديثِ دونَ زيادةٍ (مِن إدَام)، حيثُ قالَ رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم[5]: (نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الخَلِّ، فإنَّهُ كَانَ إِدَامُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، وَلَمْ يَفْتَقِرْ **بيتٌ فيهِ خلٌّ**). فـ(بيتٌ) موصوف، و(فيه خلٌّ) صفة.

وأمَّا **السَّبب الثَّاني** فهو أنَّ المقصود بالأجنبيِّ هو ما لم يعملْ فيه العامل. فلا يجوز القول: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ. بسبب التَّفريق بينَ (كانَ) واسمِها بما هو غريبٌ عنها؛ لأنَّ زيدًا ليسَ بخبرٍ لها ولا باسمٍ[6]. فـ(أَقْفَرَ) في الحديث عاملٌ في (بيتٌ) وصفتِه وفيما فُصِلَ بينهما.

أمَّا الرَّأيانِ **الثَّاني والثَّالثُ** فإنَّ مجيْءَ الحالِ مِن النَّكرةِ ضعيفٌ عند النُّحَاةِ، قَالَ السُّهيليُّ في حُكْمِ الحالِ مِنَ النَّكرةِ: "حقُّ النَّكرةِ إذا جَاءَتْ بعدَها الصِّفَةُ أنْ تكونَ جاريةً عليها، ليتَّفِقَ اللَّفظُ، وأمَّا نَصْبُ الصِّفةِ على الحالِ فَيَضْعُفُ عندَهم لاختلافِ اللَّفظِ مِن غيرِ ضرورةٍ. هذا مُنْتَهَى قولِ النَّحْوِيِّنَ"[7].

---

(1) الوَاقِعَة، ٧٦/٥٦.
(2) ابن عُصْفُور، **شرْح جُمَل الزَّجَّاجِيّ**، ٢٢١/١-٢٢٢.
(3) إبْرَاهِيم، ١٠/١٤.
(4) أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسَان العرب**، ١٩٣٥/٤.
(5) ابن مَاجَه، **سُنَن ابن مَاجَه**، ٤٣٣/٤.
(6) ينظر: ابن السَّرَّاج، **الأصول في النَّحْو**، ٢٣٧/٢. وعليوي، سَعْد، **الفَصْل بينَ أجزاء الجُملة العربيَّة**، مجلَّة جامعة بَابِل، مُجَلَّد ١٩، عدد ٣، ٢٠١١م، ص ٢٨٤.
(7) **نتائج الفِكْر في النَّحْو**، ١٨٢.

ثانيًا- الأفعال

أ- الفعلُ الماضي

تَنَاوَلَ المُبارَكْفُورِيّ موضوعينِ مُهِمَّينِ في الفعل الماضي، وهما: نفيُ بعضِ أفعال المقاربة، وإبدالُ الفعلِ مِن الفِعلِ.

١ــ نفيُ فعلِ المُقاربة (كَادَ)

ذَهَبَ المُباركفوريّ إلى أنَّ معنى قَوْلِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ: (**مَا كِدْتُ** أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) هو أنَّه صَلَّى العصرَ؛ لأنَّ نفيَ الصَّلاةِ يَقْتَضِي إثباتَها، مُسْتَدِلًّا بما قاله اليَعْمُرِيُّ مِن أنَّ (كادَ) إذا أُثبتَتْ نفتْ، وإذا نُفيتْ أَثْبَتَتْ[١].

اخْتَلَفَ النُّحاةُ في دخولِ النَّفيِ على (كَادَ)، فمِنْهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ دخولَ النَّفيِ على (كَادَ) يكونُ للإثباتِ، نحو قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[٢] وقد ذَبَحُوا[٣]. ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّ نفيَ الماضي إثباتٌ، ونفيَ المضارعِ نفيٌ، مُسْتَدِلِّينَ على الأوَّل بقوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وعلى الثَّاني بقوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[٤] فهو لم يَقْرُبْ مِنْ رُؤْيَتِهَا فضلًا عن رُؤْيَتِهَا[٥].

وَهُناكَ رأيٌ ثالثٌ وهو أنَّها كَسَائِرِ الأفعالِ، نَفْيُهَا نفيٌ، وإثباتُها إثباتٌ، فمعنى (كَادَ) مُقاربةُ وقوعِ الفعلِ، ونفيُها نفيٌ لِمُقَارَبَةِ الفعلِ، وَيلْزَمُ منه نفيُ الفعلِ ضرورةً؛ لأنَّ مَنْ لم يُقَارِبِ الفعلَ لم يقعْ منه الفعلُ. وإثباتُها إثباتٌ لِمُقَارَبَةِ الفِعْلِ، ولا يَلْزَمُ مِنْ مقاربته الفعلَ وقوعُه. نحو: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ. معناه: قَارَبَ القيامَ ولمْ يَقُمْ. ومنه قوله تعالى: (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)[٦] أي يُقَارِبُ الإضاءَة، إلَّا أنَّه لمْ يُضِئْ[٧].

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٥٤/١.
(٢) البَقَرَة، ٧١/٢.
(٣) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جَمْع الجَوَامع**، ٤٢٣/١.
(٤) النُّور، ٤٠/٢٤.
(٥) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكافِيَة**، ٢٢٥/٤.
(٦) النُّور، ٣٥/٢٤.
(٧) السَّيُوطِيُّ، **المصدر السَّابق**، ٤٢٣/١.

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الثَّالثَ المخالفَ لِرأيِ المُباركفوريّ في تأييدِهِ لِقَوْلِ اليَعْمُرِيِّ الّذي يَرَى أنَّ نفيَ كادَ إثباتٌ لها، فَنَفْيُهَا نفيُ مقاربةِ الحَدَث، وليسَ الحدثَ نفسَه، والدليل أنَّ كثيرًا مِن النُّحاة قد سَانَدُوا هذا الرَّأي، كابن الحاجبِ وابن هشامٍ والسَّيُوطيِّ وأبي حيَّان[1]، إضافةً إلى العَيْنِيِّ الذي رَجَّحَ هذا الرَّأيَ أيضًا، مُعارضًا ما جاء به اليَعْمُرِيُّ، فـ(كَادَ) في هذا الحديثِ عندَما دَخَلَ النَّفيُ عليها صَارَ معناهُ نفيًا، أي: نفي قربِ الصَّلاةِ، ومنه نفي الصَّلاةِ[2].

أمَّا الآية الَّتي احْتَجُّوا بها، "فقد اخْتَلَفَ زمانُ نفيِ المُقاربةِ والذَّبحِ، إذِ المعنى: وَمَا قَارَبُوا ذَبْحَهَا قبلَ ذلك، أي وَقَعَ الذَّبْحُ بعد أنْ نَفَى مُقاربته. فالمعنى أنَّهم تَعَسَّرُوا في ذبحها، ثمَّ ذَبَحُوهَا بعد ذلك"[3]. وقال العَيْنِيُّ ليسَ فعلُ الذَّبْحِ مُستفادًا مِن (كَادَ) بلْ مِن قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا)[4] والمعنى: فَذَبَحُوها مُجْبَرينَ وما قَارَبُوا فعلَ الذَّبح مُختارينَ. أو نقول: فَذَبَحُوها بعدَ التَّراخي ومَا كَادُوا يَفْعَلُونَ على الفَور، بدليل أنَّهم سَأَلُوا سُؤالًا بعدَ سؤالٍ ولمْ يُبَادِرُوا إلى الذَّبح مِنْ حين أُمِرُوا به[5].

٢ــ إبدالُ الفعلِ مِن الفعلِ

يَأْتِي البَدَلُ في الأسماءِ، ويجيْءُ في الأفعالِ أيضًا كَمَا في الحديثِ النَّبويِّ: (وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ــصلَّى الله عليه وسلَّمــ **عَهِدَ** إليَّ عَهْدًا لمْ آخذْ بِهِ، **قَالَ** ...)، فقد رأى المُباركفوريّ أنَّ الفعلَ (قَالَ) هو بدلٌ مِن الفعل (عَهِدَ)، أو هو تفسيرٌ وبيانٌ لِلْعَهْدِ، وَذَكَرَ الشَّارِحُ أنَّ الطِّيبيَّ قد أَيَّدَ الأوَّلَ[6]، فما رأيُ النُّحاةِ في ذلكَ؟

أَجَازَ النُّحاةُ إبدالَ الفعلِ مِن الفعلِ، وَفَرَّقُوا بينَ مجيئِه بدلًا أو توكيدًا، فإذا أَفَادَ زيادةَ بيانٍ للأوَّلِ فهو بَدَلٌ، وإذا كَانَ بالمعنى نفسِه فهو حينئذٍ توكيدٌ وَلَيسَ بَدَلًا[7]. وَكَمَا أنَّ البَدَلَ في الأسماءِ أنواعٌ، فهلْ يَأْتِي البدلُ في الأفعالِ على الأنواعِ ذاتِها؟

---

(1) ينظر: الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكافيَة**، ٢٢٥/٤. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبِيب عنْ كُتُب الأَعَاريب**، ٨٦٩. والسَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جَمْع الجَوَامع**، ٤٢٣/١. وأبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحِيط**، ١٤٤/١.

(2) العَيْنِيّ، **عُمْدَة القَارِي شرْح صحيح البُخاري**، ١٣٢/٥.

(3) أبو حَيَّان، **المصدر السَّابق**، ٤١٦/١.

(4) البَقَرَة، ٧١/٢.

(5) العَيْنِيّ، **المصدر السّابق**، ١٣٢/٥.

(6) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٥١٠/٦.

(7) ينظر: ابن السَّرَّاج، **الأُصُول في النَّحْو**، ٤٨/٢. و الأَزْهَرِيّ، **شَرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٢٠٠/٢. والرَّضِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٩٣/٢.

يُبْدَلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ بدلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ، وبَدَلَ إضرابٍ أو غَلَطٍ ، فمثالُ الأوَّلِ قولُه تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)[1]. ومثال الثَّاني: إنْ تُطْعِمْ زَيْدًا تَكْسُهُ أُكْرِمْكَ. وهذانِ النَّوعانِ لا خلافَ عليهما[2]. وَيَرَى أكثرُ النُّحاةِ أنَّ بَدَلَ بعضٍ مِن كُلٍّ لا يجوز؛ لأنَّ الفعل لا يَتَبَعَّضُ[3]. في حينِ أنَّ الأزهريَّ قد أَجَازَهُ نحو: إنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ. فـ(تَسْجُدْ) بَدَلٌ مِن (تُصَلِّ) بَدَل بعضٍ مِن كُلٍّ[4]. أمَّا بَدَلُ الاشتمالِ ففيهِ خِلافٌ، فالمَانعونَ يَمْنَعُونَ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَشْتَمِلُ على الفعلِ، وهناكَ مَن أَجَازَ، وَجَعَلَ مِنْهُ الآيةَ السَّابقةَ: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)[5].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الأوَّلَ في هذا الحديثِ، أي أنَّ الفعلَ (قَالَ) هو بدلٌ مِن الفعلِ (عَهِدَ)؛ لأنَّ مجيئَه بدلًا يَشْمَلُ الرَّأيَ الثَّانيَ وهو أنَّ الفعلَ (قَالَ) تفسيرٌ وبَيَانٌ للعهد؛ لأنَّ مَجِيْءَ الفعلِ بَدَلًا يَكُونُ –كَمَا ذُكِرَ سابقًا– إذا أَفَادَ زيادةَ بيانٍ للأوَّلِ.

ب- الفعلُ المُضارع

نَالَ الفعلُ المضارعُ حظًّا غيرَ يسيرٍ من الاختلافِ وتعدُّدِ الآراءِ في التُّحْفَةِ، كالعطفِ على المجزومِ، ونصبِ مضارعِ جوابِ التَّرجِّي، وجوازِ نصبِ المضارعِ ورفعِه في جوابِ النَّفي، وجزمِ المضارعِ على أنَّه جوابُ النَّهْيِ أو رفعِه. وبيان ذلك فيما يأتي:

١ــ عطفُ المُضارع على المجزومِ

أَسْهَبَ المُباركفوريّ في نقلِ آراءِ العلماءِ وأقوالِهم وَرُدُودِهِم حولَ قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدَّائمِ، ثُمَّ **يَتَوَضَّأ** مِنْهُ). وَيَتَلَخَّصُ ما ذَكَرَهُ في الآتي:

أوَّلًا: قال ابن مالك: يجوز الجزم عطفًا على (يَبُولَنَّ)؛ لأنَّه مجزوم الموضع بلا النَّاهية، ولكنَّه مبنيٌّ على الفتح؛ لتوكيدِه بالنُّون.

---

(1) الفُرْقَان، ٦٨/٢٥-٦٩.
(2) الأزْهَرِيّ، **شَرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٢٠٠/٢. والسَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ١٥٣/٣.
(3) ينظر: ابن السَّرَّاج، **الأُصُول في النَّحْو**، ٤٨/٢. وأبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسان العرب**، ١٩٧٣/٤. والسَّيُوطِيّ، **المصدر السَّابق**، ١٥٣/٣.
(4) الأزْهَرِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٠٠/٢.
(5) السَّيُوطِيّ، **المصدر السَّابق**، ١٥٣/٣. وأبو حَيَّان، **المصدر السَّابق**، ١٩٧٣/٤.

ثانيًا: مَنَعَ القُرطُبِيُّ ذلكَ قائلًا: ليسَ المقصود النَّهي؛ لأنَّه لو أُريد النَّهيُ لقيل: ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأَنَّ، فحينئذٍ يتساوى الأمرانِ في النَّهيِ عنهما، فَعُدُولُهُ عن ذلك يَدُلُّ على أنَّه لم يُرِدِ العطف بل نَبَّهَ على مَآلِ الحال، والمعنى: أنَّه إذا بَالَ فيه قد يَحْتَاجُ إليه فَيَمْتَنِعُ عليه استعماله. فهي بالرَّفعِ عنده.

ثالثًا: وتُعُقِّبَ على ذلك: بأنَّه لا يَلْزَمُ مِن تأكيد النَّهي ألّا يُعْطَفَ عليه نهيٌ آخرُ غيرُ مُؤَكَّدٍ، لاحتمال أنْ يكون للتَّأكيد في أحدِهِما معنى ليسَ للآخر.

أمَّا رِوايةُ النَّصبِ ففيها اختلافٌ أيضًا كما في الآتي:

أوَّلًا: لمْ يُجِزِ القُرطُبيُّ النَّصب؛ لأنَّ (أنْ) لا تُضْمَرُ بعد (ثمَّ).

ثانيًا: أجاز ابن مالك رواية النَّصب؛ لأنَّ (ثمَّ) تَأْخُذُ حكمَ الواو.

ثالثًا: تَعَقَّبَ النَّوَوِيُّ ابنَ مالك بأنَّ روايةَ النَّصبِ تقتضي أنْ يكونَ المَنْهِيُّ عنه الجمعَ بينَ الأمرينِ دونَ إفراد أحدهما.

رابعًا: تَعَقَّبَهُ ابن دَقيق العيد بأنَّه لا يَلْزَمُ أنْ يَدُلَّ على الأحكام المُتَعَدِّدَةِ لفظٌ واحد، فَيُؤْخَذُ النَّهي عن الجمع بينهما مِن هذا الحديث أنْ تَثْبُتَ رِواية النَّصب، ويُؤْخَذُ النَّهي عن الإفراد مِن حديثٍ آخرَ[1].

هذا مُلَخَّصُ ما ذَكَرَهُ المُباركفوريّ في هذا الحديث. ومِن المعلوم أنَّ هذا الحديثَ يُشْبِهُ المسألةَ النَّحْوِيَّةَ (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَب اللَّبَنَ)، فنَصْبُ المضارع (تَشْرَبَ) يَدُلُّ على النَّهيِ عنِ الجمعِ بينَ أَكْلِ السَّمَكِ وشُرْبِ اللَّبَنِ، وجَزْمُهُ عطفًا على (تَأْكُلْ) على النَّهيِ عن كلِّ واحد منهما، أي: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ ولَا تَشْرَبِ اللَّبَنَ، ورَفْعُهُ نهيٌ عنِ الأوَّلِ وإباحةٌ للثَّاني، أي: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ ولك شُرْبُ اللَّبَنِ[2].

وَيَرَى الباحث أنَّ الأوجهَ الإعرابيَّةَ الثَّلاثةَ جائزةٌ؛ لأنَّ المعنى عند روايةِ جَزْمِ المضارعِ (يَتَوَضَّأْ) عطفًا على (يَبُولَنَّ) هو عَدَمُ جَوَازِ التَّبَوُّلِ في الماءِ الرَّاكدِ، وَعَدَمُ جَوَازِ التَوَضُّؤِ منه. أمَّا المعنى عندَ رِوايةِ رَفْعِ المضارعِ الَّتي أَيَّدَهَا القُرطُبيُّ وَمَنَعَ غيرَها مِن النَّصْبِ والْجَزْمِ فهو عَدَمُ جوازِ التَّبَوُّلِ في الماءِ الرَّاكدِ ثمَّ التَّوَضُّؤُ منه. أو كما قال القُرطُبيُّ نفسُه: إِذَا بَالَ أَحَدٌ فِيهِ قَدْ يَحْتَاجُ إليه فَيَمْتَنِعُ عليه استعمالُه.

([1]) ينظر: المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١٨٥/١-١٨٦.
([2]) ابن هِشَام، **شرْح قَطْر النَّدَى وَبَلّ الصَّدَى**، ٧٩/١.

أمَّا رِواية النَّصبِ الَّتي مَنَعَهَا القُرطُبيُّ بِسببِ عدمِ جوازِ إضمارِ (أنْ) بعدَ ثُمَّ، فقد أَجَازَهَا ابنُ مالكٍ؛ لأنَّ (ثمَّ) تُعْطَى حكمَ الواوِ. أمَّا رَدُّ النَّوَوِيِّ على ابنِ مالكٍ بأنَّ روايةَ النَّصبِ تَقْتَضِي أنْ يكون المَنْهِيُّ عنه الجمعَ بينَ الأمريْنِ دونَ إفرادِ أحدِهما، فقد بَيَّنَ ابنُ هشامٍ في مُغني اللَّبيبِ أنَّ النَّوَوِيَّ قد تَوَهَّمَ أنَّ المُرادَ إعطاؤها حُكْمَهَا في إفادةِ معنى الجمعِ، نافيًا أنْ يقولَ هذا أحدٌ، بلِ البَولُ منهيٌّ عنه، سواءٌ أُرِيْدَ التَّوَضُّؤُ منه أم لا. وذكر أنَّ ابنَ مالكٍ قد أَرَادَ إعطاءَها حكمَها في النَّصبِ، لا في المَعِيَّةِ[1]. هذا رَدُّ ابنِ هشامٍ ناهيكَ عن تعقيبِ ابن دقيقِ العيدِ السَّابقِ ذكرُه.

يُضَافُ إلى ذلك ما أَشَارَ إليه الصَّنْعَانِيُّ مِن أنَّ الَّذي تَقْتَضِيهِ قواعدُ العربيَّةِ أنَّ النَّهيَ في الحديثِ إنَّما هو عنِ الجمعِ بين البَولِ ثمَّ التَّوضُّؤ منه، سواءٌ رَفَعْتَ الهمزةَ أو نَصَبْتَهَا[2]. إضافة إلى روايةِ الجزمِ الواضحةِ أيضًا. ممَّا يَدُلُّ على أنَّ الأوجهَ الثلاثةَ جائزةٌ.

٢ـ نصبُ مُضارعِ جوابِ التَّرجِّي

لِلفعلِ المضارعِ المسبوقِ بـ(الفاءِ) وجوهٌ إعرابيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، ومِن الأمثلة على ذلك قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُم وَهُو يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّومُ، فَإِنَّ أَحَدَكُم إذا صَلَّى وَهُوَ يَنْعَسُ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ **فَيَسُبّ** نَفْسَهُ)، إذ أَشَارَ المُبارَكْفُورِيّ إلى أنَّ (يَسُبّ) منصوبٌ عطفًا على (يَسْتَغْفِرَ) المنصوبِ بِلامِ كَيْ، وَيَجُوزُ رفعُهُ على الاستئناف[3].

وَيَذْهَبُ الباحث إلى أنَّ الفاء هنا غيرُ الفاءَينِ اللّتينِ ذَكَرَهُمَا المُباركفوريّ، فقد ذَكَرَ أنَّ الفعل المضارع (يَسُبُّ) معطوف على (يَسْتَغْفِر) بحرفِ العطف الفاء. وَيُرَجِّحُ الباحث أنَّ الفاءَ هي فاءُ السَّبَبِيَّةِ وليستْ الفاءَ العاطفةَ فعلًا على آخرَ، والفرقُ بينَ الفاءَينِ، أنَّ العاطفةَ تَعْطِفُ على صريحِ الفعلِ، أمَّا فاءُ السَّبَبِيَّةِ فَتَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ بعدَها بأنْ مُضْمَرَةٍ، وَتُؤَوَّلُ الجملةُ بعدَها بمصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُنْتَزَعٍ مِن الكلامِ السَّابقِ[4].

ومِن الأدلَّةِ على ترجيحِ فاءِ السَّبَبِيَّةِ، **أوَّلًا**: أنَّ الفاءَ السَّبَبِيَّةَ يكونُ ما قبلَها سببًا في حصولِ ما بعدَها[5]. وفي الحديثِ سَبُّ المُسْلِمِ نفسَه سَبَبُهُ ذَهَابُهُ للصَّلاةِ للاستغفارِ وهو نَعِسٌ. **ثانيًا**: مِن

---

(1) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَارِيب**، ١٦١.
(2) الصَّنْعَانِيّ، **سُبُل السَّلَام**، ١١٠/١.
(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٨٣/٢.
(4) الفَوْزَان، عبد الله، **تعجيل النَّدَى بشَرْح قَطْر النَّدَى**، ٧٦. ويَعْقُوب، إمِيل، **مُعْجَم الإعراب**، ٢٤٤.
(5) ابن يَعِيشَ، **شرح المُفَصَّل**، ٩٥/٨.

شروطِ إعمالِ فاءِ السَّبَبِيَّةِ أنْ تُسْبَقَ بنفيٍ أو طلبٍ[1]، وفي الحديثِ سُبِقَتِ الفاءُ السَّبَبِيَّةُ بالتَّرَجِّي، وهو: (لَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ).

ومِن المعلومِ أنَّ هناكَ خِلافًا بينَ البَصريِّينَ والكُوفيِّينَ في مجيْءِ جوابِ التَّرجِّي منصوبًا، فمذهبُ البَصريِّينَ أنَّ الرَّجاءَ ليسَ لهُ جوابٌ منصوبٌ[2]. ومَذْهَبُ الكُوفيِّينَ قاطبةً وابنِ مالكٍ جوازُ ذلك[3].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ في هذهِ المسألةِ رأيَ الكوفيِّينَ وابنِ مالكٍ؛ لِوُرُودِهِ في القرآنِ الكريمِ، والشِّعرِ. فالشَّاهدُ القُرآنيُّ عليه قولُه تعالى: (**لَعَلِّي** أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ **فَأَطَّلِعَ**)[4]. فـ(أطّلِعَ) نُصِبَ بأنْ بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وكانت في جواب التَّرَجِّي (لَعَلَّ)[5]. ومِن الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ قولُ بعضِ العرب: (مشطور الرّجز)

عَـــلَّ صُـــرُوْفَ الـــدَّهْرِ أوْ دُولَاتِهـــا
يُـــدْلِلْنَنَا اللّمَّـــةَ مِـــن لَمَّاتِهـــا
فَتَسْـــتَرِيحَ الـــنَّفْسُ مِـــنْ زَفْرَاتِهَـــا[6]

فـ(تَسْتَرِيحَ) نُصِبَ على الجواب بـ(لَعَلَّ).

٣ـ جَوازُ نصبِ المُضارع في جوابِ النَّفيِ وَرَفْعِهِ

يُجِيزُ النُّحاةُ في المضارع الواقع في جواب النَّفيِ النَّصْبَ والرَّفعَ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ أنْ يَنْظُرَ في جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، ولَا يَؤُمَّ قَوْمًا **فَيَخُصَّ** نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ،...). إذْ ذَهَبَ المُباركفوريّ إلى أنَّ (لَا يَؤُمَّ) مرفوعٌ، وهو نفيٌ بمعنى النَّهيِ. وأنَّ (فَيَخُصَّ) منصوبٌ بأنْ مُقَدَّرَةٍ؛ لِوُرُودِهِ بعد النَّفيِ. وقال: وَيُمْكِنُ أنْ يكونَ بالرَّفعِ عطفًا على (لا يَؤُمُّ)[7].

---

(1) ينظر: المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّاني في حُرُوف المعاني**، ٧٤. والمُرَادِيّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرح ألفيَّة ابن مالك**، ١٢٦٠/٣. والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٤٥٦/١.
(2) المُرَادِيّ، **المصدر نفسه**، ١٢٦٠/٣.
(3) ابن عَقِيل، **شرح ابن عَقِيل**، ٣٥٤/٤.
(4) غَافِر، ٣٦/٤٠-٣٧.
(5) الفَرَّاء، **معاني القُرآن**، ٩/٣.
(6) لم يَقِفِ الباحث على قائل الشَّاهد، والشَّاهد موجودٌ في: المُرَادِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥٨٤. وأبو البَرَكَات الأنْبَارِيّ، **الإنْصَاف في مَسَائل الخِلاف بينَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ**، ٢٢٠/١. وابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٣٢٥/٤. وابن جِنِّيّ، **الخَصَائص**، ٣١٦/١. والفَرَّاء، **المصدر السَّابق**، ٩/٣.
(7) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٢٨٦/٢.

وَيُرَجِّحُ الباحثُ في هذا الحديثِ روايةَ نصبِ الفعلِ المُضارعِ (يَخُصَّ)؛ لأنَّه وَقَعَ في جوابِ النَّفيِ، وبسببِ أنَّ (أنْ) تُضمرُ بعدَ الفاءِ في جوابِ النَّفيِ[1]. مَعَ صِحَّةَ الرَّأيَينِ، لكنَّ رِوايةَ النَّصبِ أحسنُ كما سَيَظْهَرُ في الأدلَّة الآتية.

إنَّ هناكَ شواهدَ على رفع المضارع مَعَ وُقُوعِهِ في جواب النَّفي، ولكنَّ هذه الشَّوَاهِدَ خَرَجَتْ عن النَّصبِ لسببٍ مَنَعَها منه، أو عُقِّبَ على الرَّفْعِ بأنَّ النَّصبَ أفضلُ. فالفعلُ المضارعُ (يَعْتَذِرُونَ) في قولِه تعالى: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)[2]. جَاءَ مرفوعًا وليسَ منصوبًا. فهذا –كما قَالَ الفَرَّاءُ– رُبَّمَا كَانَ لمناسبةِ رُؤُوسِ الآيِ. فقد قَالَ اللهُ –عزَّ وَجَلَّ– في الآيةِ السَّابقةِ: (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ)[3].

وقد وَرَدَ شاهدٌ شِعريٌّ رُفِعَ فيه المضارعُ على الاستئنافِ والْقَطْعِ، وهو: (الطويل)

أَلَـــمْ تَسْـــأَلِ الرَّبْـــعَ الْخَـــلَاءَ فَيَنْطِـــقُ وَهَـلْ تُخْبِرَنْـكَ الْيَـوْمَ بَيْـدَاءُ سَـمْلَقُ؟[4]

ولكنَّ الأعلمَ[5] يُحَسِّنُ روايةَ النَّصْبِ على الرَّغمِ مِن جَوَازِ الرَّفعِ، فَيَقُولُ: "الشَّاهِدُ فيه رَفْعُ (يَنْطِقُ) على الاستئنافِ والْقَطْعِ ... وَلَوْ أَمْكَنَهُ النَّصْبُ على الجَوَابِ لَكَانَ أَحْسَنَ"[6]. فالخُلاصة أنَّ روايتي النَّصبِ والرَّفعِ جائزتَانِ، ولكنَّ روايةَ النَّصْبِ أَوْلَى.

([1]) المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ١٤/٢. والزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب**، ٣٢٥. والمُطَرِّزِيّ، **المُغْرِب في ترتيب المُعْرَب**، ٤٣٧/٢.

([2]) المُرْسَلات، ٣٦/٧٧.

([3]) **معاني القُرآن**، ٢٢٩/١.

([4]) جَمِيل بُثَيْنَة، **ديوانه**، ٣٣. والسَّمْلَقُ: الأَرْضُ المُسْتَوِيَة، وقيلَ: القَفْرُ الّذي لا نَبَاتَ فيه. ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ١٦٤/١٠. مادَّة (سملق).

([5]) هو يوسُف بن سُلَيمان بن عِيسى النَّحْوِيُّ الشَّنْتَمْرِيُّ المعروفُ بالْأَعْلَم، كانَ عالمًا بالعربيَّةِ واللُّغةِ ومعاني الأشعارِ، حافظًا لها، حَسَنَ الضَّبْطِ لها، مشهورًا بإتقانِها، وُلِدَ سنة ٤١٠هـ، وَمَاتَ سنة ٤٧٦هـ، مِن أَشْهَرِ مُصَنَّفاتِهِ: شَرْحُ كتابِ الجُملِ في النَّحْوِ لأبي القَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ، وشرْحِ أبياتِ الجُمَلِ في كتابٍ منفرد. ينظر: ابن خِلِّكَان، **وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان**، ٨١/٧. والسَّيُوطِيُّ، **بُغْيَة الوُعَاة في طَبَقَات اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاة**، ٣٥٦/٢.

([6]) البَغْدَادِيّ، **خِزانَة الأَدَب ولُبُّ لُبَاب لِسان العرب**، ٥٢٧/٨.

٤ـ جزمُ المُضارعِ على أنَّه جوابُ النَّهي أو رفعُه

تَتَعَدَّدُ الوُجُوهُ الإعرابيَّةُ لِلفعلِ المضارعِ المسبوقِ بمضارعٍ مجزومٍ، فَيُرْفَعُ على الاستئنافِ، أو الحالِ، أو غيرِهِما، نحو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا **يَضْرِب** بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ). إذْ ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّ الفعل (يَضْرِب) مجزومٌ على أنَّه جوابُ النَّهيِ. أو مرفوعٌ على الاستئنافِ. أو يُجْعَلُ حالًا[١].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ أنَّ الفعلَ (يَضْرِب) هنا غيرُ مجزومٍ على أنَّه جوابُ النَّهيِ؛ لأنَّ الجُمهورَ يَشْتَرِطُونَ في جَزْمِ الجوابِ بعدَ النَّهيِ أنْ يَصِحَّ إقامةُ شرطٍ مَنفيٍّ مَقامَه، مَعَ صحَّةِ المعنى، بتقدير (إنْ) قبلَ (لا)، نحو: "لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ" فهذا يَصِحُّ جزمُه؛ لأنَّ المعنى: إلّا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ. ولكنْ إنْ قيلَ: "لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلك" فحينها لا يَصِحُّ الجزم، لعدم صحَّةِ المعنى بعد وضع (إنْ)، فلا يُقال: إلّا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأكلْك[٢].

وَشَرَطَ نَحْوِيٌّ آخرُ –وهو قريب ممَّا ذُكِرَ سابقًا– أنْ يكون الجزاءُ محبوبًا، ففي المثال السَّابقِ السَّلامةُ مِنَ الأسدِ أمرٌ محبوبٌ، فَيَصِحُّ الجزم، في حين أنَّ أَكْلَ الأسدِ مَنْ يَقْتَرِبُ منه غيرُ محبوب، فلا يَصِحُّ الجزم[٣].

فَمِمَّا سَبَقَ لا يُجِيزُ معظمُ النُّحاةِ الجزمَ في هذا الموضوع؛ لأنَّ المعنى يُصْبِحُ إلَّا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّارًا يَضْرِب بعضُكم بعضًا. وهذا غير صحيح[٤]. إذن فروايةُ جزمِ المضارعِ (يَضْرِب) ضعيفة، والرَّفع أقوى، فما إعراب الجملة الفعليَّة (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)؟

يُمْكِنُ للجملة أنْ تأتيَ حالًا مِن النَّكرة، فَيَجُوزُ مجيْءُ صاحبِ الحالِ نكرةً إذا وَقَعَ بعدَ نهيٍ، نحو: "لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا"[٥]. وَيُمْكِنُ كذلكَ أنْ تَكُونَ صفةً لِـ(كُفَّارًا) فَالْجُمَلُ بعد النَّكِراتِ صفاتٌ. وَيُمْكِنُ أنْ تكونَ خَبَرًا ثَانيًا لِـ(تَرْجِعُوا) إذ إنَّ الفعل (رَجَعَ) فعلٌ ناسخٌ مثل (صَارَ) في معناه[٦]. فـ(كُفّارًا) خبرٌ أوَّل، وجملةُ (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) خبرٌ ثانٍ.

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٦٢/٦.
(٢) المُرَادِيُّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرْح ألفيَّة ابن مالك**، ١٢٥٧/٣.
(٣) الجَوْجَرِيّ، **شرْح شُذُور الذَّهَب**، ٦١٥/٢.
(٤) العُكْبَرِيّ، **إعراب الحَديث النَّبَوِيّ**، ٢٦٧.
(٥) ينظر: ابن عَقِيل، **شرْح ابن عَقِيل**، ٥٠٦/٢.
(٦) الفَوْزَان، عبد الله، **دليلُ السَّالِك إلى ألفيَّة ابن مالك**، ١٩٧/١.

ويُرَجِّحُ الباحث –غيرَ ما ذَهَبَ إليه المُباركفوريّ– وهو أنَّ جملة (يَضْرِب) الفعليَّةَ خبرٌ ثَانٍ؛ لِيَكُونَ المعنى شيئيْنِ اثنيْنِ: النَّهْيَ عن الكُفر، والنَّهْيَ عنْ ضربِ بعضِكم رِقابَ بعضٍ، حيث يُوجَدُ المنهيُّ عنه بفعلِ أحدِ الأمرينِ، إلّا أنَّهما اجْتَمَعَا فكانَ النَّهيُ أشدَّ[1].

ج- تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

أَشَارَ المُباركفوريّ في هذا المقامِ إلى ثلاثةِ موضوعاتٍ، هي: هلِ الفعلُ (وَتَرَ) مُتَعَدٍّ لمفعولٍ أو لاثنينِ؟ وعن تنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللَّازم، وهلْ الفعلُ (زَادَ) متعدٍّ أو لازمٌ؟

١– هلْ الفعل (وَتَرَ) مُتَعَدٍّ لِمفعولٍ واحدٍ أو لاثنينِ؟

أَشَارَ المُباركفوريّ إلى أنَّ في هذا الحديث: (الَّذي تَفُوتُهُ صَلَاةُ العَصْرِ، فَكَأنّما **وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**) –بنصبِ (أهله وماله) وبرفعهما– اختلافًا في الفعل (وُتِرَ)، أهو متعدٍّ لمفعولٍ واحدٍ أم لاثنينِ؟ فالجمهور ينصبُهُما على أنَّ (أهلَه) مفعولٌ ثانٍ لـ(وُتِرَ). وَأُضْمِرَ نائبُ الفاعل الَّذي يعودُ على (الَّذي) في (الَّذي تَفُوتُهُ صَلَاةُ العَصْرِ، فَكَأنّما وُتِرَ أهلَه ومالَه) فالتَّقْدِيرُ –إذا كَانَ معنى (وَتَرَ) هو سَلَبَ وأَخَذَ– قبل البناء للمجهول: وَتَرَ أَحَدٌ الشَّخْصَ الّذي فاتَتْهُ صلاةُ العصرِ أهلَه ومالَه.

وَقِيلَ: إنَّ معنى (وَتَرَ) هو نَقَصَ. وإذا أُسْنِدَ الفعلُ (نَقَصَ) إلى الّذي فاتَتْهُ صلاةُ العصرِ، فالنَّصْبُ أرجح، والتَّقدير: نَقَصَ أحدٌ الشَّخْصَ الَّذِي فاتَتْهُ الصَّلَاةُ أهلَه ومالَه. وإذا أُسْنِدَ إلى أهلِه كانَ الرَّفع. والتَّقْدِيرُ: نَقَصَ الشَّخْصُ الَّذِي فاتَتْهُ الصّلاةُ أهلَه ومالَه. فإذا بُنِيَتَا للمجهولِ أصبحتِ الْأُولَى: وُتِرَ الشَّخْصُ الَّذِي فاتَتْهُ الصَّلاةُ أهلَه ومالَه. والثَّانية: وُتِرَ أهلُه ومالُه.

ونَقَلَ عن القُرطُبيِّ أنَّه إنْ كانَ (وُتِرَ) بمعنى (سُلِبَ) فالنَّصب، وإذا كانَ (وُتِرَ) بمعنى (أُخِذَ) فالرَّفع[2]. هذا مُلخَّصُ ما ذَكَرَهُ المُباركفوريّ في هذا الحديث، وقد نَقَلَ فيه آراءً لبعضِ العلماء.

وبالرُّجوعِ إلى المعاجمِ يَتَّضِحُ أنَّ هناكَ قَوْلَيْنِ في اشتقاقِ الفعلِ (وَتَرَ)، **الأوَّل**: أنَّه مأخوذٌ مِن (الوِتْر) في العدد، ومعناه النَّقْص. فالتَّقْدِيرُ في الحديثِ: نُقِصَ الَّذي فَاتَتْهُ الصَّلاةُ أهلَهُ ومالَهُ

([1]) ينظر: حَامِد، عبد السَّلام، **تحديد دورِ المَعنى في نظريَّة النَّحْو (٢)**، موقع رابطة أُدَبَاء الشَّام.
([2]) ينظر: المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٤٤٥/١.

وَبَقِيَ فَرْدًا. **والثَّاني**: أنَّه مِن (الوَتْر) وهي الجِنَايَةُ التي يَجْنِيهَا الرَّجُلُ على غيره مِن قَتْلٍ أو نَهْبٍ أو سَبْيٍ، فَشَبَّهَ ما يَلْحَقُ مَنْ فَاتَتْهُ صلاةُ العصرِ بمَنْ قُتِلَ حَمِيمُهُ أو سُلِبَ أهْلَه وَمَالَه[1].

فالمعاني الَّتِي ذَكَرَتْهَا المعاجمُ للفعلِ (وُتِرَ) ثلاثةٌ: (نُقِصَ) و(سُلِبَ) و(قُتِلَ)، وبالاستغناء عن معنى (قُتِلَ)؛ لأنَّه ليس المعنى: قُتِلَ أَهْلُه وَقُتِلَ مَالُه، يَظَلُّ المَعْنَيَانِ الآخرانِ اللّذانِ يَصْلُحَانِ للاسميْنِ (أهله وماله). ولكنْ هلْ هذانِ الفِعلانِ مُتَعَدِّيانِ إلى مفعولٍ واحدٍ أو إلى اثْنَيْنِ؟

إنَّ هذيْنِ الفعليْنِ مُتَعَدِّيانِ إلى مفعوليْنِ، فمِنْ تَعَدِّي الفعلِ (نَقَصَ) قولُك: نَقَصْتُ المَالَ دينارًا[2]. ومِن تَعَدِّي الفعلِ (سَلَبَ) قولُه تعالى: (وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ)[3]. فقد عَلَّقَ العُكْبَرِيُّ على إعراب هذه الآية بقوله: "(يَسْلُبْهُمُ) يَتَعَدَّى إلى مفعولينِ و(شيئًا) هو الثَّاني"[4]. فَمِمَّا سَبَقَ يُرَجِّحُ الباحث أنْ يكون إعرابُ (أهلَه) مفعولًا به ثانيًا.

٢ــ تنزيلُ المُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللَّازمِ

يُحْذَفُ المفعولُ به أحيانًا فَيَدُلُّ عليه دليلٌ، أو يُنَزَّلُ الفعلُ المتعدِّي منزلةَ اللّازمِ فلا يَأْخُذُ مفعولًا به أصلًا، ومِن الأمثلة على الثَّاني قوله صلّى الله عليه وسلّم: (انْظُرْ إلَيْهَا، فإنَّهُ **أَحْرَى أنْ يُؤْدَمَ بينَكما**). فقد عَدَّدَ المُباركفوريّ ثلاثة آراء في هذا الموطن، **الأوَّل**: أنَّ الجارَّ والمجرورَ في (يُؤْدَمَ بِهِ) قد أُقِيمَ مقامَ نائبِ الفاعل، ثمَّ حُذِفَ. **والثَّاني**: أنَّ الفعلَ المُتَعَدِّيَ قد نُزِّلَ منزلةَ اللّازم. **والثَّالث**: أنَّ (بينُكما) بالرَّفع نائبُ فاعل[5].

أمَّا **الرَّأيُ الأوَّلُ** فقد عَدَّى الفعلَ (يُؤْدَمَ) بالجارِّ والمجرورِ (بِهِ) فنابَ منابَ الفاعل، وَحُذِفَ الجارُّ والمجرور. فما رأيُ النُّحاةِ في كَوْنِ الجارِّ والمجرورِ نائبًا للفاعلِ؟

اخْتَلَفَ النُّحاةُ في الّذي يقومُ مقامَ الفاعلِ على أقوالٍ:

---

(1) ينظر: مُرْتَضَى الزَّبِيديّ، **تاج العَرُوس مِن جواهر القَامُوس**، ٣٣٧/١٤. وابن مَنْظُور، **لسان العرب**، ٢٧٤/٥. والأزْهَرِيّ، **تَهذيب اللُّغة**، ٢٢٤/١٤.
(2) الجَوْجَرِيّ، **شرْح شُذُور الذَّهَب**، ٦٣٧/٢.
(3) الحَجّ، ٧٣/٢٢.
(4) **إملاءُ ما مَنَّ به الرَّحْمَن**، ١٤٧/٢.
(5) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١٧٥/٤.

الأوَّلُ: أنَّ المجرورَ في محلِّ رَفْعٍ، وعليه الجُمْهُورُ[1]. **والثَّاني**: أنَّ النَّائبَ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ في الفعلِ، وَجُعِلَ ضميرًا مُبْهَمًا؛ لِيَتَحَمَّلَ ما يَدُلُّ عليه الفعلُ مِن مصدرٍ أو ظرفِ مكانٍ أو زمانٍ، حيثُ لا دليلَ على أنَّ المُرادَ بعضُ ذلكَ دونَ بعضٍ، وهذا مذهبُ الكِسَائِيِّ وابنِ هشامٍ[2].

والثَّالث: أنَّ النَّائبَ هو حرفُ الجرِّ وَحْدَه، وأنَّه في موضعِ رفعٍ –وهذا مذهبُ الفَرَّاءِ–، وهذا مبنيٌّ على مذهبِهِ في نحو: مَرَرْتُ بِعَمْرٍو، فالباءُ عندَه في موضعِ نَصْبٍ؛ لذا فقد ذَهَبَ إلى أنَّه إذا بُنِيَ للمفعول كانَ في موضعِ رفعٍ. ومذهبُ البَصْرِيِّينَ أنَّ موضعَ المجرورِ هو في موضعِ نَصْبٍ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ كانَ في موضعِ رفعٍ[3].

والرَّابع: أنَّ النَّائبَ ضميرٌ عائدٌ على المصدرِ المفهومِ مِن الفعلِ، والتَّقديرُ: سِيرَ هو، أي: السَّير؛ لأنَّه لو كانَ المجرورُ هو النَّائبُ لَقِيلَ: سِيرَتْ بِهِنْدٍ، وجُلِسَتْ في الدَّار، وَلَكَانَ إذا قُدِّمَ يَصِيرُ مبتدأً كما هو شأنُ الفاعلِ، وذلكَ لا يُتَصَوَّرُ في المجرورِ. وَرُدَّ بأنَّ العربَ تُصَرِّحُ مَعَهُ بالمصدرِ المنصوبِ، نحو: سِيرَ بِزيَدٍ سَيْرًا، فَدَلَّ على أنَّه النَّائبُ[4].

وأمَّا **الرَّأي الثَّاني** وهو تنزيلُ المُتَعَدِّي منزلةَ اللّازم، فتقديرُ الكلامِ –واللهُ أعلى وأعلمُ– بِبِنَاءِ الفعلِ (يُؤْدَمَ) للمعلومِ: انْظُرْ إِلَيْهَا فإنَّه أَحْرَى أَنْ يُؤْدِمَ النَّظَرُ إلى المَخْطُوبَةِ القُلُوبَ بَيْنَكُمَا. وماضي (يُؤْدِمُ) هو (أَدِمَ) أو (آدَمَ) وهذا لا خلافَ عليه فكلاهما بمعنى واحدٍ[5]، أمَّا معنى (أَدِمَ) فقد ذَكَرَتْ له كثيرٌ مِنْ كُتُبِ الشُّروحِ والمعاجمِ اللُّغَوِيَّةِ عدَّةَ معانٍ، أشهرُها (أَصْلَحَ وَأَلَّفَ)[6]، وهذانِ الفعلانِ متعدِّيانِ، فمثال الأوَّل: أَصْلَحَ اللهُ الأميرَ. ومثالُ الثَّاني ما ذكره الزَّجَّاجُ في تفسير قوله تعالى: (وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ)[7]: "... فَأَلَّفَ الإيمانَ بَيْنَ قُلُوبِهم حَتَّى قَاتَلَ الرَّجلُ أَبَاهُ وأخاهُ وابنَه"[8]، فـ(الإيمانَ) مفعولٌ به لـ(أَلَّفَ).

---

(1) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٥٢٠/١.
(2) المُرَادِيّ، **شرْح التَّسهيل**، ٤٠٩. وأبو حيان، **ارْتِشَافُ الضَّرَبِ مِن لِسَانِ العرب**، ١٣٣٦/٣. والسَّيُوطِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٢٠/١.
(3) السَّيُوطِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٢٢/١-٥٢٣. والمُرَادِيّ، **المصدر نفسه**، ٤١٠.
(4) السَّيُوطِيّ، **المصدر نفسه**، ٥٢٣/١.
(5) مُرْتَضَى الزَّبِيدِيّ، **تاج العَرُوس مِن جواهر القَامُوس**، ١٩٠/٣١.
(6) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١٧٦/٤. والسَّيُوطِيّ وآخَرَان، **شرْح سُنَن ابن مَاجَه**، ١٣٤. والجَزَرِيّ، **النِّهاية في غَرِيب الأَثَر**، ٦٢/١. ومِن المَعَاجم: الجَوْهَرِيّ، **الصِّحَاح تَاج اللُّغة وصِحَاح العربيَّة**، مادَّة (أدم)، ١٨٥٩/٥، وَمُرْتَضَى الزَّبِيدِيّ، **المصدر نفسه**، ١٩٠/٣١. والرَّازِيّ، **مُخْتَار الصِّحَاح**، ١٠. وعمر، أحمد، **مُعْجَم اللّغة العربيَّة المُعَاصِرة**، ١٧٥/١. وابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٨/١٢.
(7) الأَنْفَال، ٦٣/٨.
(8) الزَّجَّاج، **معاني القُرآن وإعرابُه**، ٤٢٣/٢.

وقد عَدَّى الزَّجَّاجُ الفعل (أَلَّفَ) إلى مفعول به وهو (الإيمانَ). لذا قَدَّرَ الباحث الحديثَ حالَ بنائِه للمعلوم بـ: انْظُرْ إليها فَإِنَّهُ أحْرى أنْ يُؤْدِمَ النَّظْرُ إلَى المخطوبةِ القُلوبَ بيْنَكما. على معنى (يُؤَلِّفُ)، ثمَّ حُذِفَ المفعول لإنْزَالِهِ مَنزلةَ اللّازم فَصَارَ: انْظُرْ إليها فإنَّه أحْرى أنْ يُؤْدِمَ النَّظَرُ بينكما. وَلَمَّا بُنِيَ للمجهولِ صَارَ: ... أنْ يُؤْدَمَ بينكما.

مِن خلالِ ما مَضَى تَظْهَرُ أهميَّةُ التَّفريقِ بينَ حذفِ المفعولِ وإنزالِ الفعلِ المُتَعَدِّي منزلةَ اللّازمِ، فقد اشْتَرَطَ النُّحاةُ لِحذف المفعول به في العربيَّة شرطيْنِ، **الأوَّل**: أنْ يَدُلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[1]. أي: وَمَا قَلَاكَ. **والثَّاني**: عندما لا يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِهِ غَرَضٌ، وحينَها يُنَزَّلُ المُتَعَدِّي منزلةَ اللّازمِ[2]، ومِن الأمثلةِ عليه ما قَالَهُ البُحْتُرِيُّ في ممدوحٍ تَعْريضًا بآخرَ:

(الخفيف)

شَـــجْوُ حُسَّـــادِهِ، وَغَـــيْظُ عِـــدَاه أَنْ يَـــرَى مُبْصِـــرٌ وَيسْـــمَعَ وَاعِ[3]

فَغَيْظُ أعداءِ الممدوحِ يكونُ بأنْ يَرَى المُبْصِرُ فَيُدْرِكَ محاسنه، وأنْ يَسْمَعَ الواعي فَيَعْرِفَ أخبارَه الظَّاهرةَ الّتِي تَدُلُّ على استحقاقه الإمامةَ دونَ غيرِه، فالشَّاهدُ أنَّ الفِعليْنِ (يَرَى وَيَسْمَعَ) قد نُزِّلَا منزلةَ اللّازم[4].

يَتَّضِحُ ممَّا سَبَقَ أنَّ حَذْفَ المفعول به يجبُ أنْ يَدُلَّ على حذفِه دليلٌ، وأنَّهُ يحتاجُ إلى تقديرٍ. أمَّا الفعلُ المُنَزَّلُ مِن المُتعدِّي إلى اللّازمِ، فإنَّه لا مفعولَ له أَصْلًا. والسَّبَبُ في تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ اللّازمِ أنَّ الغَرَضَ "يَتَعَلَّقُ بالإعلامِ بإيقاعِ الفاعلِ للفعلِ فَيَقْتَصِرُ عليهما ولا يُذْكَرُ المفعولُ ولا يُنْوَى إذِ المَنْوِيُّ كالثَّابت ولا يُسَمَّى محذوفًا؛ لأنَّ الفعل يُنَزَّلُ لهذا القصدِ منزلةَ ما لا مفعولَ له"[5].

أمَّا **الرَّأيُ الثَّالثُ** وهو احتمالُ مجيْءِ (بَيْنُ) –بالرَّفْعِ– نائبًا عن الفاعل، فقد نَقَلَ ابنُ مَنْظُورٍ عن ابن سِيدَه قولَه: "ويكونُ البَيْنُ اسمًا وظرفًا مُتَمَكِّنًا. وفي التَّنزيل العزيز: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ...)[6]؛

---

(1) الضُّحَى، ٣/٩٣.
(2) الأَفْغَانِيّ، سعيد، **المُوجز في قواعد اللّغة العَربيَّة**، ٢٦٩.
(3) البُحْتُرِيّ، **ديوانه**، ١٢٤٤/٢.
(4) التَّفْتَازَانِيّ، **مُخْتَصَر المَعَاني**، ٩٩.
(5) الصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ١٣٦/٢.
(6) الأَنْعَام، ٩٤/٦.

قُرِئَ "بينُكم" بالرَّفعِ والنَّصبِ، فالرَّفعُ على الفعلِ أي تَقَطَّعَ وَصْلُكُم، والنَّصْبُ على الحَذْفِ، يُرِيدُ ما بينكم"[1]. فوَفْقَ هذا يكونُ التَّقدير: فإنَّه أحْرَى أنْ يُؤْدَمَ وصلُكما.

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الثَّانيَ وهو أنَّ الفعلَ قد نُزِّلَ منزلةَ اللّازمِ على الرَّأيَيْنِ الأوَّلِ والثَّالثِ؛ لسَبَبَيْنِ، **الأوَّل**: ضَعْفُ الرَّأي الأوَّل؛ لِحَذْفِ الجارِّ والمجرورِ الّذي نَابَ مَنَابَ الفاعلِ المحذوفِ أصلًا، فَكَأنَّ في هذا الرَّأيِ حَذْفَيْنِ. و**الثَّاني**: ضَعْفُ الرَّأيِ الثَّالثِ؛ لأنَّ الفِعْلَيْنِ (أَدَمَ) و(آدَمَ) –وهُما بمعنًى واحدٍ كَما ذُكِرَ– قد جَاءَا في جُلِّ المَعَاجِمِ مُتَعَدِّيَيْنِ بـالظَّرفِ (بين)[2]، فَالْتصاقُ الفعلينِ (أَدَمَ) و(آدَمَ) بالظَّرف (بينَ) أكثرُ وأقوى مِن احْتِمَالِ كَوْنِ (بينَ) اسمًا بمعنى الْوَصْلِ.

٣– هَلْ الفِعلُ (زَادَ) مُتَعَدٍّ أو لازمٌ؟

يَتَعَدَّى الفعل (زَادَ) إلى مفعول به كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**زِدْهُ** مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِيْنَ سَنَةً). فقد عَدَّ المُباركفوريّ (أَرْبَعِينَ) مفعولًا به ثانيًا لقوله: (زِدْهُ). ناقلًا عن أبي البَقَاء أنَّ (زَادَ) يُسْتَعْمَلُ إمَّا لازمًا مثل: زَادَ الماءُ. وإمَّا مُتَعَدِّيًا إلى مفعولَيْنِ كقوله: زِدْتُهُ دِرْهَمًا[3].

تُقْسَمُ الأفعالُ مِن حيثُ التَّعدِّي واللُّزومُ ثلاثةَ أقسامٍ: أفعال مُتَعَدِّيَة، وأفعال لازمة، وأخرى تَجْمَعُ بينَ التَّعَدِّي واللُّزوم. قال سيبويه: "وتقولُ فَتَنَ الرَّجُلُ وَفَتَنْتُهُ، وحَزِنَ وَحَزَنْتُهُ، وَرَجَعَ وَرَجَعْتُهُ"[4]. فهذا دليلٌ على وجودِ أفعالٍ تُسْتَعْمَلُ لازمةً مرَّةً وَمُتَعَدِّيَةً أخرى. ولكنْ ما تعليلُ وجودِ القسمِ الثّالثِ السّابقِ مِن الأفعالِ؟

يعود السّبب إلى التضمين، فالتضمين يدخل في المتعدّي وفي اللازم، بحيث يجعل الفعل اللازم متعدِّيًا والمتعدِّيَ لازمًا، بمعنى أنّ الفعلَ المتعدِّيَ قد يتضمَّنُ معنى فعل لازمٍ فيأخذُ حكمَه، أو يتضمَّنُ الفعلُ اللازمُ معنى فعلٍ متعدٍّ فيأخذ حكمه[5].

---

(1) ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٦٣/١٣. وينظر: ابن خَالَوَيْه، **إعراب القِراءات السَّبْع وعِلَلُها**، ١٦٤/١-١٦٥. والزَّجَّاجِيّ، **حُرُوف المَعَاني**، ٢٧.

(2) ينظر: الأَنْبَارِيّ، **الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس**، ١٢٩/٢. والجَوْهَرِيّ، **الصِّحَاح تاج اللّغة وصِحَاح العَرِبيّة**، مادَّة (أدم)، ١٨٥٩/٥. والأَزْهَرِيّ، **تَهْذِيب اللّغة**، ١٥٠/١٤. والرَّازِيّ، **مُخْتَار الصِّحَاح**، ١٠/١. وابن فَارِس، **مُعْجَم مَقَاييس اللّغة**، ٧٢/١. والصَّاحِب بن عَبَّاد، **المُحِيط في اللّغة**، ٣٨٥/٩. وعمر، أحمد، **مُعْجَم اللّغة العربيَّة المُعَاصِرة**، ٧٥/١. ومُرْتَضَى الزَّبِيدِيّ، **تاج العَرُوس مِن جَوَاهِر القاموس**، ١٩٠/٣١. وابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٨/١٢.

(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٦٤/٨.

(4) سيبويه، **الكِتاب**، ٥٦/٤. وينظر: الشَّمْسَان، إبراهيم، **قضايا التَّعدِّي واللّزوم في الدَّرْس النَّحْوِيّ**، ٦٣.

(5) ينظر: حامِد، أحمد حسن، **التَّضمينُ في العربيَّةِ (بحثٌ في البلاغة والنَّحْو)**، ٥٥.

وَذَكَرَ جمعٌ مِن المُفَسِّرينَ أنَّ الفعل (زَادَ) مِن هذا القسمِ الأخيرِ، فَذَكَرَ ابن عَاشُور أنَّه يكون لازمًا، نحوَ قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[1]. وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا[2]، نحو قوله تعالى: (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا)[3]. أمَّا السَّمِينُ الحَلَبيُّ فقد تَوَسَّعَ في الحديث عنه، فَذَكَرَ أنّ (زَادَ) يُسْتَعْمَلُ لازمًا ومتعدِّيًا لاثنينِ ثانيهِما غير الأوَّل، كَأَعْطَى وَكَسَا، ويجوز حذفُ مَعْمُولَيهِ أو أحدِهما، فتقول: زَادَ المَالُ. فالفعل لازمٌ. وتقول: زِدْتُ زَيْدًا خَيْرًا. ومنه: (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا)[4]. فالفعلُ مُتَعَدٍّ لاثنيْنِ. وتقول: زِدْتُ زَيْدًا. ولا تَذْكُرُ ما زِدْتَهُ. وَزِدْتُ مَالًا. ولا تَذْكُرُ مَن زِدْتَهُ[5].

([1]) الصَّافّات، ١٤٧/٣٧.
([2]) ابن عَاشُور، **التَّحْرير والتَّنْوير**، ٢٩/١٥.
([3]) البَقَرَة، ١٠/٢.
([4]) البَقَرَة، ١٠/٢.
([5]) السَّمِين الحَلَبِيّ، **الدُرُّ المَصُون في عِلم الكِتابِ المَكْنُون**، ١٢٩/١.

ثالثًا- الحُرُوفُ وَالأَدَوَات

أ- أدواتٌ أحاديَّةٌ أو مُفْرَدةٌ

الأدوات أو الحروف الأحاديَّة أو المُفردة الّتي ظهرت في التُّحْفَةِ هي (الفَاء) العاطفة مُفَصَّلًا على مُجْمَلٍ، و(اللّام) الّتي معناها (في)، و(الباء) السَّبَبِيَّةُ.

١- (الْفَاءُ) الّتي تَعْطِفُ المُفَصَّلَ على المُجْمَلِ

ذَهَبَ المُباركفوريّ إلى أنَّ فاءَ (**فَغَسَلَ**) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (تَوَضَّأَ **فَغَسَلَ** كَفَّيْهِ حتَّى أَنْقَاهُما، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلاثًا، واسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا) تَعْقِيبِيَّةٌ، لكنَّهُ رَجَّحَ أنْ تَكُونَ لِتفْصِيلِ ما أُجْمِلَ[١].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ ما قَوَّاهُ المُباركفوريّ مِن أنَّها لتفصيل ما أُجْمِلَ، فالفاء العاطفةُ تُفِيدُ التَّرتيبَ، والتَّرتيبُ نوعانِ: مَعْنَوِيٌّ، مثل: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)[٢]؛ لأنَّ ما يَأْتِي أَوَّلًا الموتُ ثمَّ القبرُ، وَعَطْفُ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ كقوله تعالى: (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً)[٣] فَسُؤَالُهُم عَامٌّ خُصِّصَ بقولِهم: أَرِنَا اللهَ. فهما بمعنًى واحدٍ إلّا أنَّ الأوَّلَ عامٌّ والثَّانيَ خاصٌّ[٤].

وهذا المعنى هو الأقوى في هذا الحديث، إذ إنَّ التَّوَضُّؤَ عَامٌّ، ومِن تفاصيله غَسْلُ الكَفَّيْنِ أي اليَدَيْنِ إلى الرُّسْغَيْنِ. فالمَضْمَضَةُ والاسْتِنْشَاقُ وغيرُهما مِن أعمالِ الوضوءِ.

٢- (اللّامُ) الّتي بمعنى (فِي)

لِحُرُوفِ الجَرِّ مَعَانٍ مُتعدِّدةٌ، ومنها اللَّامُ الّتي وَرَدَتْ في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (الصَّلَاةُ **لِأَوَّلِ** وَقْتِها). إذ أَوْرَدَ المُباركفوريّ مَعْنَيَينِ لها، **الأوَّل**: أنَّها بمعنى (في). و**الثَّاني**: أنَّها للتَّأكيد[٥].

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١٣٥/١.
(٢) عَبَسَ، ٢١/٨٠.
(٣) النِّسَاء، ١٥٣/٤.
(٤) ينظر: الكفويّ، **الكُلِّيَّات**، ١٠٧٤/١. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٢١٣. وابن مَالِك، **شرْح الكافيَة الشَّافيَة**، ١٢٠٦/٣.
(٥) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٣٨٢/١.

وَيُرَجِّحُ الباحثُ أنْ تكونَ هذه اللّامُ حرفَ جَرٍّ بمعنى (في)؛ لِضَعْفِ دُخُولِ اللّامِ الزَّائدةِ للتَّأكيدِ على خَبَرِ المبتدأِ غيرِ المُؤَكَّدِ بـ(إنَّ)[1]. والمقصودُ باللَّامِ الزَّائدةِ هي اللَّام الواقعةُ في خبرِ المبتدأ[2].

٣ـ (الْبَاءُ) السَّبَبِيَّة

أَوْرَدَ المُباركفوريّ عِدَّةَ آراءٍ في معنى حرف الجَرِّ (الباء) في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (اللَهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ **بِعِلْمِكَ**، وَأَسْتَقْدِرُكَ **بِقُدْرَتِكَ**)، وهي:

أوَّلًا: أنَّها للتَّعليل، أي بِأنَّك أعْلمُ وأقْدرُ.

ثانيًا: أنْ تكون للاستعانة، والاستعطاف. كقوله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)[3] أي بِحَقِّ عِلمِك وقُدرتِك الشَّامِلَيْنِ كذَا.

ثالثًا: أي بِسَبَبِ عِلْمِكَ، والمعنى أَطْلُبُ منكَ أنْ تَشْرَحَ صدري لخير الأمرينِ بسبب عِلْمِكَ بِكَيْفِيَّاتِ الأمور وَجُزْئِيَّاتِهَا وَكُلِّيَّاتِهَا، إذ لا يُحِيطُ بخير الأمرينِ على الحقيقة إلّا مَن هو كذلك كما قال الله تعالى: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[4].

رابعًا: الباء فيهما إمَّا للاستعانة أي أَطْلُبُ خَبَرَكَ مُسْتَعِينًا بِعِلْمِكَ، فإنِّي لا أعلمُ فيهم خيرَك، وَأَطْلُبُ مِنك القُدرة فإنَّه لا حولَ ولا قوَّةَ إلّا بك، وإمَّا للاستعطاف[5].

الحاصل أنَّه ذَكَرَ لمعنى الباء عِدَّةَ معانٍ، وهي أنَّها للتَّعليل أو الاستعانة أو الاستعطاف أو السَّببيَّةِ.

وَيُرَجِّحُ الباحث أنْ تكون (الباء) هنا سببيَّةً؛ لأنَّ مجيء الباء للسَّببِ يَشْمَلُ معنى التَّعليل والاستعانة، فالتَّعليل لا يختلفْ عنِ السَّبب؛ لأنَّهما واحد، يقول المُرَادِيُّ: "ولمْ يَذْكُرِ الأكثرونَ باءَ التَّعليل، استغناءً بباء السَّبَبِيَّةِ؛ لأنَّ التَّعليلَ والسَّبَبَ عندهم واحدٌ"[6].

---

(1) ينظر: ابن جِنِّيّ، **سِرُّ صناعة الإعراب**، ٣٧٨/١. والرُّمَّانِيّ، **مَعَاني الحُروف**، ٣٢.
(2) الأَنْطَاكِيّ، **المُحيط في أصوات العربيَّة ونَحْوِها وصَرْفِها**، ٢٠٤/٣.
(3) القَصَص، ١٧/٢٨.
(4) البَقَرَة، ٢١٦/٢.
(5) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٤٨٣/٢.
(6) **الجَنَى الدَّانِي في حُروف المعاني**، ٣٩.

وأمَّا معنى الاستعانة فإنَّه يَدْخُلُ تحتَ معنى السَّبب أيضًا، فقد عَبَّرَ ابنُ مَالِكٍ عَنْ (باء) الاستعانة في: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وقَطَعْتُ بِالسَّيفِ بباءِ السَّببيَّة، وَعَلَّلَ ذلك بأنَّه "مِن أجل الأفعال المنسوبة إلى الله، فإنَّ استعمالَ السَّببيَّةِ فيها يَجُوزُ، واستعمالَ الاستعانةِ فيها لا يَجُوزُ"[1].

وأمَّا معنى الاستعطاف، فقد أَوْضَحَ المُباركفوريّ أنَّ ما وَرَدَ في الحديث يُشْبِهُ قوله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)[2] إذْ إنَّ الباء فيها بمعنى الاستعطاف، وبالرُّجوع إلى أشهر كُتِبِ التَّفاسير ومعاني القرآن وإعرابه يَتَّضِحُ أنَّ الأقوى عَدُّهَا سببيَّةً؛ لأنَّ أصحابَ هذه الكتبِ قد انْقَسَمُوا قسمينِ في بيان معنى الباء في الآيَة، القسم **الأوَّل**: لمْ يَذْكُرْ معنى الاستعطاف، واكْتَفَى بأنَّ الباءَ سببيَّةٌ، كابن سِيدَه والسَّمينِ الحَلَبِيِّ وابنِ عَاشُور[3]. و**الثَّاني**: قد بَدَأَ بمعنى السَّببيَّة ثمَّ ثَنَّى بمعنى الاستعطاف، كالزَّمَخْشَرِيِّ والعُكْبَرِيِّ[4].

---

(1) المُرَادِيّ، **شرْح التَّسْهِيل**، ٧٠٦.
(2) القَصَص، ١٧/٢٨.
(3) ينظر: **إعراب القرآن**،١٣٢/٧. و**الدُرُّ المَصُون في عِلْم الكتاب المَكْنُون**، ٦٥٨/٨. و**التَّحْرِير والتَّنْوِير**، ٣٢/٢٠.
(4) ينظر: **الكَشَّاف عن حقائق غَوَامِضِ التَّنْزِيل وعُيُون الأَقَاوِيل في وُجُوه التَّأْوِيل**، ٣٩٨/٣. و**إمْلاء مَا مَنَّ به الرَّحْمَن**، ١٧٧/٢.

ب- أدواتٌ ثُنائيَّة

أمَّا الأدوات الثُّنائيَّة الّتي نَاقَشَهَا المُباركفوريّ في التُّحْفَةِ فهي (مِن) التَّبعيضيَّة، و(مِن) الَّتي بمعنى البدل، و(إنْ) المُخَفَّفة أو النَّافية، وبعضُ معاني حرف العطف (أو)، وزيادةُ (مِن).

١- (مِنْ) الّتي بمعنى التَّبْعِيضِ

ذكرَ المُباركفوريُّ معنَيَيْنِ لحرف الجَرِّ (مِن) في حديث (الْوَقْتُ الْأَوَّلُ **مِنَ** الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللهِ). **الأوَّل**: التَّبعيضُ. والتَّقدير: الوقت الأوَّل مِن أوقاتِ الصَّلاة. **والثَّاني**: بيانٌ للوقت[١].

وَيُرَجِّحُ الباحث أنْ تكونَ (مِن) هنا بمعنى التَّبعيض؛ لأنَّ عَلامةَ (مِن) الّتي للبَيَانِ أنْ يَصِحَّ الإخبارُ بما بعدَها عَمَّا قبلَها، فمثلًا: يُمْكِنُ القولُ في قولِه تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)[٢] الرِّجْسُ هو الأوثانُ، وفي قوله تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)[٣] إنَّ الأَسَاوِرَ هي الذَّهَبُ؛ لأنَّ (مِن) في هاتيْنِ الآيتيْنِ للبَيَان[٤]. ولكنْ لا يُمْكِنُ القولُ في هذا الحديثِ: الوقتُ هو الصَّلاة، لِذا فهي للتَّبعيضِ أقوى.

٢- (مِنْ) الّتي بمعنى الْبَدَلِ

نَقَلَ المُباركفوريّ لحرف الجَرَّ (مِن) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (ولَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ **مِنْكَ** الجَدُّ) أقوالًا في معناها. **الأوَّل**: أنَّها بمعنى البَدَلِ، أي لا يَنْفَعُ الغِنَى أو الحَظُّ صاحبَ الغِنَى أو الحَظِّ مِن الدنيا بَدَلَكَ، أي بَدَلَ طاعتِك أو بَدَلَ حَظّك أي بَدَلَ حَظِّه منك، ذاكرًا أنَّ ابن هشامٍ قد أيَّد هذا[٥]. **والثَّاني**: كما نَقَلَ المُباركفوريّ عن الجَوْهَرِيِّ في الصِّحَاحِ أنَّها بمعنى عِنْدَكَ، أي: لَا يَنْفَعُ ذَا الغِنَى عِنْدَكَ غِنَاه، إنَّما يَنْفَعُهُ العمل الصَّالح[٦]. **والثَّالث**: أنَّها ليست بمعنى البدل ولا بمعنى (عِنْدَ)، بلْ هو كما تقولُ: ولَا يَنْفَعُكَ مِن شيْءٍ إنْ أَنَا أَرَدْتُكَ بِسُوءٍ، ولمْ يَظْهَرْ مِن هذا الكلام معنى –كما يُعَلِّقُ المُباركفوريّ– وَمُقْتَضَى هذا الرَّأي أنَّها بمعنى عِنْدَ أو أنَّ فيهِ حذفًا تقديرُه: مِن قَضَائِكَ أو سَطْوَتِكَ أو عَذابِك[٧].

---

(١) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٣٩/١.
(٢) الحَجّ، ٣٠/٢٢.
(٣) الكَهْف، ٣١/١٨.
(٤) ينظر: المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المعاني**، ٣١٠. والغَلَايِينِيّ، **جامع الدُّرُوس العَرَبيَّة**، ٥٥٨.
(٥) ينظر: ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٤٢٢.
(٦) الجَوْهَرِيّ، **الصِّحَاح تاج اللُّغَة وصِحَاح العَرَبيَّة**، ٤٥٢/٢.
(٧) المُباركفوريّ، **المصدر السّابق**، ١٦٧/٢.

وَيُرَجِّحُ الباحث أنَّ معنى (مِن) هنا هو البَدَلُ؛ لِسَبَبَيْنِ، **الأوَّل**: أنَّ (مِن) إذا كانت بمعنى البَدَلِ، فيُشْتَرَطُ فيها أنْ يَصْلُحَ محلَّها لفظُ (بَدَل)، فالتَّقْدِيرُ في الحديث هو: ولَا يَنْفَعُ الجَدُّ ذَا الْجَدِّ بَدَلَكَ[1]. حيثُ صَلُحَ ذلك. **والثَّاني**: تأييدُ كثيرٍ مِنَ النُّحاةِ واللُّغويِّينَ والمُفسِّرينَ أنْ تكون (مِن) في هذا الحديث بمعنى البَدَلِ، فابنُ هِشامٍ يُمَثِّلُ على مجيْءِ (مِن) بمعنى البَدَلِ بهذا الحديثِ قائلًا: "أيْ لا يَنْفَعُ ذَا الحَظِّ مِن الدُّنْيَا حَظَّه بَدَلَكَ، أي بَدَلَ طَاعَتِكَ أو بَدَلَ حَظِّكَ، أي بَدَلَ حَظِّه مِنك"[2]. وكذلكَ فَعَلَ السَّيُوطيُّ حيثُ قَالَ عندما مَثَّلَ على (مِن) الّتي بمعنى البَدَلِ: "(ولَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) أي بَدَلَكَ"[3]، والمُطَرِّزِيُّ يَقُولُ تعليقًا على هذا الموطنِ مِن الحديثِ: "أي لَا يَنْفَعُ المحظوظَ حظُّه بَدَلَك أي بَدَلَ طَاعَتِكَ"[4]، والجَوْهَرِيُّ والفَيرُوزُ آباديُّ اللّذانِ مَثَّلَا أيضًا على (مِن) الّتي بمعنى البَدَلِ بالحديثِ نفسِه[5]، وأبو حيَّان[6] والزَّمَخْشَرِيُّ[7].

٣- (إنْ) المُخَفَّفَةُ أو النَّافِية

ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّ (إنْ) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (**وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**) نافيةٌ، واللّام في (لَبَحْرًا) بمعنى (إلّا)، أي: ما وَجَدْنَاهُ إلّا بَحْرًا، مُبَيِّنًا أنَّ هذا هو مذهبُ الكُوفيِّينَ، أمَّا مذهبُ البَصْرِيِّنَ فـ(إنْ) مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقيلة واللَّامُ زائدةٌ[8].

يَرَى البَصْريُّونَ أنَّ (إنَّ) تأتي مُخفَّفةً، وحينها يَكْثُرُ إهمالُها، والسَّببُ في ذلكَ زَوَالُ اختصاصِها بالأسماءِ، وَيُمْكِنُ أنْ تَعْمَلَ على قِلَّةٍ؛ استصحابًا للأصْلِ[9]. وَيَجِبُ –عند إهمالِ عملِ إنْ المُخَفَّفة– اقترانُ ثاني جزأيْها باللّام؛ للتَّفريق بينها وبينَ (إنْ) النَّافية؛ لالْتِبَاسها حينئذٍ بها، نحو: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ[10]. فَلَولَا اللّامُ لَتُوُهِّمَ أنَّ (إنْ) نافية، وأنَّ المعنى في المثالِ السَّابقِ: ما زَيْدٌ قائمٌ. فلما جِيءَ باللّامِ زالَ اللَّبْسُ.

---

(1) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٢٦٧/٤.
(2) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٤٢٢.
(3) **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جمع الجَوَامِع**، ٤٦٢/٢.
(4) **المُغْرِب في ترتيب المُعْرَب**، ١٣٤/١. وقد أَبْدَلَ المُحقِّقُ أو الطَّابِعُ الدَّالَ ذالًا خَطَأً (بِذَلِكَ) والصَّوَاب: بَدَلَكَ.
(5) **القَامُوس المُحِيط**، ٢٦٨/٤. **وتاج العَرُوس مِن جَوَاهر القَامُوس**، ٢١٢/٣٦.
(6) **تفسير البَحْر المُحِيط**، ٣٥/٣.
(7) **الكَشَّاف عن حقائِق غَوَامِض التَّنْزِيل وعُيُون الأَقَاوِيل في وُجُوه التَّأويل**، ٣٣٩/١.
(8) المُباركفوريّ، **تُحْفَةُ الأَحْوَذِيّ**، ٢٧٢/٥.
(9) الصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٤٤٩/١.
(10) السَّيُوطِيّ، **المصدر السّابق**، ٤٥١/١.

وَهذهِ اللّامُ قد تُغْنِي عنها قرينةٌ إمَّا لَفْظِيَّةٌ، نحو: إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ. فَوُجُودُ النَّفيِ في خبرِها بَيَّنَ أنَّ (إنْ) مُخَفَّفة. أو قرينة معنويَّة، كأنْ يَكُونَ الكلامُ قد سِيقَ للإثباتِ أو المدحِ، كقولِ الشَّاعرِ:

(الطويل)

أَنَــا ابْــنُ أَبَــاةِ الضَّــيْمِ مِــنْ آلِ مَالِــكٍ وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِــرَامَ الْمَعَــادِنِ[1]

فَلَا تَلْتَبِسُ (إنْ) هُنا بـ(إنْ) النَّافية؛ لأنَّ البيتَ للمدح، ولو كانتْ نافيَةً لكانَ هَجْوًا[2].

واخْتَلَفَ العلماءُ في هذه اللّام، فمِنهم مَن نَسَبَهَا إلى لامِ الابتداء، ومِنهم مَن ذَكَرَ بأنَّها غيرُها، ولكنَّ الرَّأيَ الأرجحَ أنَّها لامُ الابتداء؛ لأنَّ جُمهورَ النُّحَاةِ على ذلكَ، مثل سيبويهِ والأخفشِ الأوسطِ والأخفشِ الصَّغيرِ، وأكثرِ نُحاةِ بغدادَ وابنِ الأخضرِ وابنِ عُصْفُور[3].

أمَّا الأفعالُ الّتي تَلِي (إنْ) المُخفَّفةَ فَيَكْثُرُ كَوْنُ الفعلِ بعدَها مضارعًا ناسخًا، نحو: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ)[4]. وأكثرُ منه كونُه ماضيًا ناسخًا، نحو: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)[5]. وَنَدُرَ كونُه ماضيًا غيرَ ناسخٍ، كقولِ الشَّاعرةِ: (الكامل)

شُــلّتْ يَمِينُــكَ إنْ قَتَلْــتَ لَمُســلِمًا حَلّــتْ عَلَيْــكَ عُقُوبَــةُ المُسْتَشْــهِدِ[6]

وَأَنْدَرُ مِنْهُ كونُه لا ماضيًا ولا ناسخًا، نحو: إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَسِيئُكَ لَهِيَه[7].

وَذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّ المُشَدَّدَةَ لا تُخَفَّفُ أَصْلًا، وأنَّ (إنْ) المُخَفَّفَةَ إنَّمَا هي حرفٌ ثُنائيُّ الوَضْعِ، وهي النَّافيةُ، فلا عَمَلَ لها البتَّةَ، ولا توكيدَ فيها[8]. وأنَّ اللّامَ في ذلكَ كلِّه بمعنى (إلّا)، و(إنْ) الّتي قبلها نافية، ومِن أدلَّتِهم على مجيء اللّام للاستثناء قولُ أحدِ الشُّعراء: (البسيط)

أَمْسَــى أَبَــانُ ذَلِــيْلًا بَعْــدَ عِزَّتِــهِ وَمَــا أَبَــانُ **لَمِــنْ** أَعْــلَاجِ سُــودَانِ[9]

أي: وَمَا أَبَانُ **إلّا** مِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ[10].

([1]) الطِّرِمَّاح، **ديوانه**، ٢٨٠.
([2]) ابن هِشَام، **أَوْضَح المَسَالِك إلى ألفيَّة ابن مَالِك**، ٣٦٦/١-٣٦٧.
([3]) السَّيُوطِي، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جمع الجَوَامِع**، ٤٥١/١.
([4]) القَلَم، ٥١/٦٨.
([5]) البَقَرَة، ١٤٣/٢.
([6]) البَيْتُ لِعَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدٍ تَرْثِي زَوْجَها الزُّبَيْرَ بْنَ العَوَّام. ينظر: الأَصْفَهَانِيّ، **الأَغَانِي**، ٦٣/١٨.
([7]) ابن هِشَام، **المصدر السّابق**، ٣٦٨/١-٣٦٩.
([8]) السَّيُوطِيّ، **المصدر السّابق**، ٤٥٣/١.
([9]) ابن مَالِك، **شَرْح الكافيَة الشَّافيَة**، ٤٩٤/١. والبَيْتُ غيرُ مَعْرُوفٍ قائلُه.
([10]) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأعاريب**، ٣٠٦.

وَيُرَجِّحُ الباحث رأيَ البَصْرِيِّينَ في جَوَازِ تَخْفِيفِ (إنْ) ومجيء لامِ الابتداءِ في ثاني الجُزأَيْنِ؛ لأنَّ رأيَ الكوفيِّينَ مردودٌ بِسَمَاعِ الإعمالِ، قَالَ تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[1] قَرَأَهَا نافع وعاصم بالتَّخفيف[2]. وكقوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[3] فقد قُرِئَتْ (كُلُّ) بالرَّفعِ والنَّصب[4]. وقال سيبويهِ: "حَدَّثَنَا مَنْ نَثِقُ به أنَّه سَمِعَ مِن العربِ مَن يقولُ: إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ"[5]. فبهذا الإعمال يظهرُ إعمالُ إنْ المُخَفَّفَةِ، مثل الثَّقيلة.

٤ــ مِن معاني حرفِ العطف (أوْ)

لِحرف العطف (أو) معانٍ مُتَعَدِّدَةٌ، ومِن الأمثلة عليها قوله صلّى الله عليه وسلّم: (مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ **أوْ** يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ). حيث أَوْرَدَ المُباركفوريّ ثلاثةَ معانٍ لِـ(أوْ) وهي: أنَّها بمعنى الواو. وَيُمْكِنُ أنْ تكونَ بمعنى بَلْ. وَيُمْكِنُ أنْ تكونَ للتَّنويع[6].

وَيُضَعِّفُ الباحث أنْ تكون (أو) في هذا الحديث بمعنى بَلْ؛ لِسببين، **أوَّلًا**: اشْتِرَاطُ سيبويه لإجازة مجيء (أو) بمعنى بَلْ وجودَ سببيْنِ: تَقَدُّمُ نفيٍ أو نهيٍ، وإعادة العامل. نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أو ما قَامَ عَمْرٌو. والمعنى: مَا قَامَ زَيْدٌ بلْ مَا قَامَ عَمْرٌو[7]. وفي هذا الحديث لمْ يأتِ قبلَه نهيٌ أو نفيٌ، ولمْ يُكَرَّرِ العامل.

ثانيًا: أنَّ مجيء (أو) حرفًا للإضرابِ بمعنى بَلْ، يَجْعَلُهَا لِمُجَرَّدِ الإضرابِ وليسَ للعطفِ، فما بعدَها جملةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عمَّا قبلَها شأنُها شأنُ (أَمْ) المُتَجَرِّدَةِ للإضرابِ وَحْدَهُ، فهي ليستْ عاطفةً في الرَّأيِ الّذي يُرَجِّحُهُ عبَّاس حَسَن[8]، وهذا لا يَسْتَقِيمُ في الحديثِ، إذ إنَّ تَعْلِيمَ مَن يَعْمَلُ بهذه الأمورِ له علاقةٌ بمَن يَعْمَلُ بِهِنَّ.

وبهذا يبقى رأيانِ: أنْ تكونَ (أو) بمعنى الواو، أو بمعنى التَّنويع. والواضح أنَّ هذينِ المعنيينِ قويَّانِ؛ لأنَّ المعنيينِ مطلوبانِ، فإذا كانتْ (أو) بمعنى الواو، فيصيرُ تقديرُ الحديثِ بعدَ

---

(1) هُود، ١١١/١١.
(2) ابن خَالَوَيْه، **إعراب القِرَاءات السَّبْع وعِلَلُها**، ٤٦٢/٢.
(3) الطَّارق، ٤/٨٦.
(4) الأَخْفَش، **مَعَاني القُرآن**، ٨٨/١.
(5) سيبويه، **الكِتاب**، ١٤٠/٢.
(6) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٨٦/٦.
(7) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٩١.
(8) حَسَن، عَبَّاس، **النَّحْو الوَافِي**، ٦٠٨/٣.

إبدالِ الواوِ بـ(أو): مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هؤلاءِ الكلماتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ **ويُعَلِّمُ** مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ. أي أنَّ العملَ بهنَّ وَتَعْلِيمَهُنَّ مَن يَعْمَلُ بهنَّ أمرانِ مطلوبانِ. أمَّا إذا كانت (أو) بمعنى التَّنويعِ فلهُ وجهٌ وجيهٌ وتنبيهٌ نبيهٌ –كما يقول المُباركفوريّ– وهو أنَّ العاجزَ عَنْ حَمْلِ هذهِ الأمورِ قدْ يكونُ باعثًا لِغَيْرِهِ على مِثْلِهِ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى مِن ناقلٍ.

والمقصودُ بمعنى التَّنويعِ هو التَّقسيمُ والتَّفصيلُ والتَّفريقُ وبيانُ الأنواعِ[1]، كقوله تعالى: (اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا)[2] فبعضهم قال: اقْتُلُوهُ، وبعضهم: اطْرَحُوهُ أَرْضًا[3]. وكقوله تعالى: (أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا)[4] فـ(أو) للتَّنويع؛ لأنَّ بعضَ الأرضِ يأتِيها أمرُ اللهِ ليلًا وبعضُها نَهَارًا، ولا يَخْرُجُ كائنٌ عَن وقوعِهِ فيهما[5]. ونحو: العددُ إمَّا زَوْجٌ أوْ فَرْدٌ. أي هو مُتَنَوِّعٌ إلى هذيْنِ النَّوْعَيْنِ[6].

٥– زيادةُ (مِنْ)

أَشَارَ المُباركفوريّ إلى أنَّ (مِن) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إنَّ **مِنْ** أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ الشِّرْكُ بِاللهِ) زائدةٌ على مذهب مَنْ يُجَوِّزُهُ في الإثبات كالأَخْفَش[7]. فما آراء العلماء في هذه المسألة؟

ذَهَبَ جمهور البَصريِّينَ إلى جواز زيادة (مِن) بِشَرْطَيْنِ، **الأوَّل**: أنْ يكونَ ما قبلها غيرَ موجب، أي: نفيًا أو نهيًا أو استفهامًا بـ(هَلْ). **والثَّاني**: كونُ مجرورِها نكرةً[8]. وأضاف الأزْهريُّ لِزِيَادَتِها عند الجُمهور شرطًا **ثالثًا**، وهو أنْ يكون مجرورُها المُنَكَّرُ فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأً[9].

أمَّا الكُوفيُّونَ فَيَشْتَرِطُونَ لزيادتها شرطًا واحدًا وهو تنكيرُ مجرورِها. مُسْتَدِلِّينَ بقولهم: قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ[10]. وأجَازَهَا الأخفشُ والكِسَائِيُّ وابنُ جِنِّيٍّ بلا شرطٍ وَوَافَقَهُم ابنُ مَالكٍ. يقولُ الأخْفَشُ في زيادةِ (مِن) في النَّفيِ والاستفهامِ: "فإنْ قُلْتَ: إنَّما يكونُ هذا في النَّهيِ والاستفهامِ فقد جَاءَ في

---

(1) ينظر: حَسَن، عَبَّاس، **النَّحْو الوَافِي**، ٦٠٦/٣. والحَازِمِيّ، **فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّة في شرْح نَظْم الآجُرُّومِيَّة**، ٩٤/١.
(2) يُوسُف، ٩/١٢.
(3) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحِيط**، ٢٤٣/٦.
(4) يُونُس، ٢٤/١٠.
(5) أبو حَيَّان، **المصدر السّابق**، ٣٩/٦.
(6) حسن، عَبَّاس، **المرجع السّابق**، ٦٠٦/٣.
(7) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٢٩٦/٨.
(8) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّاني في حُرُوف المعاني**، ٣١٧.
(9) الأزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٦٣٩/١.
(10) ينظر: ابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأعاريب**، ٤٢٨. والأزْهَرِيّ، **المصدر نفسه**، ٦٣٩/١.

غير ذلك، قال: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[1] فهذا ليسَ باستفهامٍ ولا نفيٍ. وتقولُ: زَيْدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا. تُرِيدُ: هُو أفْضَلُها، وتقول العربُ: قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي حتَّى أَذْهَبَ، يُرِيدُونَ: قَدْ كَانَ حديثٌ"[2]. أمَّا الكِسَائيُّ فقد خَرَّجَ قوله صلّى الله عليه وسلّم[3]: (إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ) على زيادة (مِن)[4]. وَخَرَّجَ ابن جِنِّيٍّ قولهم: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ وقَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي) على زيادتِها[5].

وَوَافَقَهم ابنُ مالكٍ في ذلك وَعَلَّلَهُ بِثُبُوتِ السَّماعِ بِذَلِكَ نَثْرًا وَنَظْمًا، فمِنَ النَّثرِ قولُهُ تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)[6]. وقولُهُ تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)[7]. وغيرُها مِن الآيات. ومِن النَّظمِ قولُ عمرَ بْنِ أبي ربيعةَ[8]: (المتقارب)

وَيَنْمِـــــي لَهَـــــا حُبُّهـــــا عِنْـــــدَنَا فَمَـــنْ قَـــالَ مِـــنْ كَاشِـــحٍ لَـــمْ يَضِـــرْ[9]

ومِن هنا يُرَجِّحُ الباحث ما رَجَّحَهُ الأخْفَشُ ومَن مَعَه مِن جوازِ زيادة (مِن) بلا شرط؛ لِكثرته في النَّثر والشِّعر.

---

(1) البَقَرَة، ٢٧١/٢.
(2) الأخْفَش، **معاني القرآن**، ٧٥/١.
(3) النَّسَائِيّ، **سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَى**، ٥٠٤/٥.
(4) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأعاريب**، ٤٢٨
(5) ابن جِنِّيّ، **الخَصَائِص**، ١٠٦/٣.
(6) الأَنْعَام، ٣٤/٦.
(7) الكَهْف، ٣١/١٨.
(8) المُرَادِيّ، **شرْح التَّسْهِيل**، ٧٠٠.
(9) عُمَر بن أبي رَبِيعَة، **ديوانه**، ١٨٧.

ج- أدوات ثُلاثيَّة ورُباعيَّة

ومِن الأدوات الثُّلاثيَّة الَّتي تَكَلَّمَ عنها المُباركفوريّ (لَاتَ) مِن حيثُ أَصْلُها وعملُها، أمَّا الرُّباعيَّة فَتَحَدَّثَ عن (كَيْما) هلْ تَنْصِبُ المُضَارِعَ أمْ لا؟

١ــ أصلُ (لاتَ) وعملُها[١]

قَدَّرَ المُباركفوريّ قولَه تعالى: (وَ**لَاتَ** حِينَ مَنَاصٍ)[٢] بأنَّه: ليسَ الحِينُ حينَ فَرَارٍ أي: لا مَهْرَبَ لهم، وأنَّ (لَاتَ) هيَ المُشَبَّهَةُ بليسَ، زِيدَتْ عليها تاءُ التَّأنيث كما زِيدَتْ على رُبَّ وَثُمَّ للتَّوكيد، وَتَغَيَّرَ بذلك حكمُها حيث لم تَدْخُلْ إلّا على الأحيان، ولم يَبْرُزْ إلّا أَحَدُ مُقْتَضَيَيْهَا إمَّا الاسمُ أو الخبرُ وَامْتَنَعَ بُرُوزُهُمَا جميعًا، وهذا مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ، وعندَ الأخْفَشِ أنَّها لا النَّافيةُ للجنسِ زِيدَتْ عليها التَّاءُ وخُصَّتْ بنفيِ الأحيانِ[٣].

قِيلَ في تفسيرِ تاءِ (لَاتَ) رَأْيَانِ، **الأوَّل**: أنَّها تاءُ التَّأنيثِ، فهيَ لا المُشَبَّهَةُ بليسَ، زِيدَتْ عليها تاءُ التَّأنيثِ، نحو: رُبَّ وثُمَّ. وَتَغَيَّرَ حُكْمُهَا فَلَمْ تَتَّصِلْ إلّا بالأحيانِ[٤]. و**الثَّاني**: أنَّ التَّاءَ الَّتي في (لَاتَ) هي تاءُ المُبالغة، فدُخُولُها على لا للمبالغة في النَّفي، كما قالوا: عَلَّامَة وَنَسَّابَة، فيصبح تقدير الآية: وَلَاتَ حينُ نَحْنُ فيهِ حينَ مَنَاص[٥].

ولا يَظْهَرُ إلَّا أَحَدُ مَعْمُولَيْها، الاسم أو الخبر، وامْتَنَعَ ظهورُ المَعْمُولَيْنِ معًا. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه[٦]. أمَّا أبو الحَسَن الأخْفَشُ فقد عَارَضَهُمَا، فَذَكَرَ أنَّ (لَا) و(لَاتَ) لا يعملانِ شيئًا؛ لأنَّهما حرفانِ وليسَا فعلينِ، فإذا وَقَعَ بعدهما مرفوعٌ فهو مبتدأ والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوبٌ فيجبُ إضمارُ فعلٍ. فالتَّقدير في (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) هو: وَلَا أَرَى حِينَ مَنَاصٍ[٧].

---

(١) مِنَ المعلومِ أنَّ الشَّاهدَ آيةٌ لكنَّها موجودة في تُحْفَةُ الأَحْوَذيّ، وقد عَلَّقَ عليها المُباركفوريّ نَحْويًّا، وَلمَّا كانت الدِّراسة تُعْنَى بالمسائل النَّحْوِيَّة في كتاب تُحْفَةِ الأَحْوَذِيّ، كانَ لِزامًا على الباحث أنْ يتناولَ هذه الآيةَ؛ لأنَّ المُباركفوريّ قد تَنَاوَلَهَا بالحديثِ مِن النَّاحيةِ النَّحْوِيَّةِ.

(٢) ص، ٣/٣٨.

(٣) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٧٢/٩.

(٤) الزَّمَخْشَرِيّ، **الكَشَّاف عن حقائق غَوَامِض التَّنْزِيل وَعُيُون الأقاويل في وُجُوه التَّأويل**، ٧١/٤.

(٥) ابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ١٠٩/١.

(٦) السِّيرَافِيّ، **شرْح كِتاب سيبويه**، ٣٢٥/١.

(٧) ابن يَعِيش، **المصدر نفسه**، ١٠٩/١.

وَيُرَجِّحُ الباحث الرَّأيَ الأوَّل لسببينِ، **الأوَّل**: أنَّ تعليل الأخْفَشِ لِعدم عملِ (لَا) و(لَاتَ) غيرُ صحيح؛ لأنَّ الحُروف تعمل بدليل إنَّ وغيرِها. و**الثَّاني**: أنَّ الرَّأيَ الأوَّلَ هو رأيُ جمهورِ النُّحاةِ كما ذَكَرَ المُرَادِيُّ[1].

٢ـ نَصْبُ المُضارع بـ(كَيْمَا)

أَجَازَ المُباركفوريّ في هذا الحديث: (اصْحَبْنِي **كَيْمَا تُصِيبَ** مِنْهَا) نَصْبَ الفعل المضارع (تُصِيبَ) بـ(كيما)، وما: زائدة. فالمعنى: لِتَأْخُذَ[2]. فهل يجوز نصب المضارع بـ(كي) إذا فُصِلَ بينها وبينَ مضارعها بـ(ما)؟

أَجْمَعَ النُّحاةُ على أنَّه يجوزُ الفصلُ بينَ كَيْ ومعمولِها بـ(ما)، فَتَنْصِبُ المضارع. قال السَّيُوطِيُّ: "وَأَجْمَعُوا على أنَّه يَجُوزُ الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) النَّافية، نحو: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً)[3]. وبـ(ما) الزائدة، كقوله: (الطويل)

تُرِيْـــدِيْنَ كَيْمَـــا تَجْمَعِينِـــي وَخالـــدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السيفانِ وَيْحَكِ فـي غِمْدِ؟[4]"[5].

وَيَقِلُّ أنْ تجيْءَ (ما) اللّاحقة لـ(كي) كَافَّةً، وهذا ظاهرٌ مِن استخدام أبي حيَّان لفظةَ (قد) مَعَ المُضارع (تَجْعَلُ) في قوله: "وقد تَجْعَلُ العرب (ما) اللاحقة لها كَافَّةً، نحو: (الطويل)

إذا أنْـــتَ لَـــمْ تَنْفَـــعْ فَضُـــرَّ فَإنَّمَـــا يُرَجَّـى الْفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرُّ ويَنْفَـعُ[6]"[7].

---

(1) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المعاني**، ٤٨٥.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٦٠/٣.
(3) الحَشْر، ٧/٥٩.
(4) البيتُ لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ. ينظر: السُّكَّرِيّ، **شرْح أشعار الهُذَلِيِّينَ**، ٢١٩/١.
(5) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٣٧١/٢.
(6) البيتُ مَنْسُوبٌ لِقَيْس بن الخَطِيم، وَرُوِيَ البيتُ بِنَصْبِ (يَضُرُّ وَيَنْفَعُ). ينظر: قَيْس بن الخَطِيم، **ديوانه**، ١٥. ورُوِيَ بِرَفْعِهِمَا. ينظر: ابن مالك، **شَرْح الكَافِيَة الشَّافِيَة**، ٧٨٢/٢. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٢٤١. والجَوْجَرِيّ، **شرْح شُذُور الذَّهَب**، ٥٥٩/٢.
(7) أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسَان العَرَب**، ١٦٤٨/٣.

رابعًا- مُتَفَرِّقَات

أ- العَطْفُ والنَّصبُ على المَعِيَّة

أَعْرَبَ المُباركفوريّ كلمة (رَسُول) في الحديث النَّبويِّ: (كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَ**رَسُول** اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم– مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ) بأنَّها يمكنُ أنْ تكونَ منصوبةً على أنَّها مفعول مَعَهُ. ويمكنُ أنْ تكون مرفوعةً عطفًا على الضَّميرِ، وهو مِن بابِ تغليبِ المُتَكَلِّمِ على الغائبِ؛ لكونِها هيَ السَّببَ في الاغتسالِ فَكَأنَّها أصلٌ في البابِ[1]. فما رأيُ النُّحَاةِ وشارحِي الأحاديثِ في هذا؟

يُجِيزُ النَّحْوُ كِلا الإعرابينِ، فسيبويهِ يُجِيزُ في حالِ تأكيدِ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ أو المُتَّصِلِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ أنْ يُعْطَفَ عليه أو أنْ يُنْصَبَ على المَعِيَّةِ[2]. ولكنَّ ابنَ مالكٍ يُقَوِّي العطفَ على النَّصْبِ، فالاسمُ الواقعُ عنده بعدَ الواوِ إنْ أَمْكَنَ عطفُه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ مِن النَّصْبِ، نحو: كُنْتُ أنَا وَزَيْدٌ كَالأَخَوَيْنِ[3].

والَّذِي يُرَجِّحُهُ الباحثُ جوازَ الأمرينِ معًا؛ لأنَّ لكلِّ إعرابٍ وجهًا يُقَوِّيهِ، وهذا ما سَيُوَضِّحُهُ الباحث بعد قليلٍ، وبالرُّجوع إلى رأي ابن مالك فإنَّ هناكَ دليلَيْنِ –على سبيلِ المثالِ– يُبْطِلانِ ما ذَهَبَ إليه. **الأوَّل**: أنَّه مِن الصَّحيحِ جَوَازُ العطفِ على الضَّميرِ المستترِ أو المتَّصلِ إذا أُكِّدَ بضميرٍ منفصلٍ، ولكنْ لم يَعْثُرِ الباحث –فيما بَحَثَ– على وُجُوبِ العطفِ أو تَقْوِيَتِهُ، بلْ هو جائزٌ فقط[4]. و**الثَّاني**: أنَّ المعنى هو مَن يُحَدِّدُ العطفَ أو النَّصبَ على المَعيَّة، يقول السَّيُوطِيُّ مُفَرِّقًا بين واوِ المفعولِ مَعَهُ وواوِ العطْفِ: "الفَرْقُ بينَ العطفِ بالواوِ وهذا البابِ (ويَقْصِدُ واوَ المفعولِ مَعَهُ) أنَّ الَّتِي للعطفِ تُوجِبُ الاشتراكَ في الفعلِ وليسَ كذلكَ الواوُ الّتي بمعنى مَعَ، إنَّما تُوجِبُ المُصاحبةَ، فإذا عَطَفْتَ بالواوِ شيئًا على شَيْءٍ دَخَلَ في معناهُ، ولا يُوجبُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ملابسة ومقاربة، كقولك: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فليسَ أحدُهما ملابسًا للآخر ولا مُصاحبًا له، وإن قلتَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، فإنَّما يُرَادُ مَا صَنَعْتَ مَعَ أَبِيْكَ"[5].

وَعَوْدًا على بَدْءٍ فإنَّ ترجيحَ الباحثِ الوَجْهَيْنِ الإعرابيَّيْنِ نابعٌ مِن شرْحِ الحديثِ نفسِه، فقد بَيَّنَ الشُّرَّاح احتمالَ الاغتسالِ بالتَّعاقبِ أو مَعًا، والمعنى الَّذي يُقَوِّي العطفَ هو احتمالُ وقوعِ

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١٦٤/١.
(2) سيبويه، **الكتاب**، ٢٩٨/١.
(3) ابن عَقِيل، **شرْح ابن عَقِيل**، ٤٦٧/٢.
(4) ينظر: سيبويه، **المصدر السَّابق**، ٢٩٨/١. والخَوَارِزْمِيّ، **شرْح المُفَصَّل في صَنْعَة الإعراب المَوْسُوم بالتَّخْمِير**، ١٢٨/٢. وابن عَقِيل، **المُسَاعد على تَسْهِيل الفَوَائِد**، ٤٦٩/٢. والسَّيُوطِيّ، **الأَشْبَاهُ والنَّظَائِرُ في النَّحْو**، ٣٠٩/٢.
(5) السَّيُوطِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٣٧/٢.

الغُسْلَيْنِ مُتَعَاقِبَيْنِ ولكنْ مِن إناءٍ واحدٍ[1]. وبهذا يُفَسَّرُ الحديثُ على أنَّ الاغترافَ مِن الماءِ القليلِ لا يَجْعَلُ الماءَ مُسْتَعْمَلًا بغضِّ النَّظَرِ إنْ كانَ الاغتسالُ معًا أو متعاقبًا.

وَرُبَّما اغْتَسَلَ النَّبيُّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– وميمونةُ –رضي الله عنها– معًا، وهذا أمرٌ لا يَخْفَى، فقد ثَبَتَ عنه –صلَّى الله عليه وسلَّم– أنَّه اغْتَسَلَ مَعَ عائشةَ –رضي الله عنها– فقد قالتْ: (كُنْتُ أَغْتَسِلُ أنا ورسول اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– مِن إناءٍ واحدٍ يُبَادِرُني وَأُبَادِرُه حتَّى يقول: دَعِي لِي وَأقُولُ أَنَا: دَعْ لِي)[2].

ب– ظاهرةُ التَّغليب

أمَّا ظاهرة التَّغليب الَّتي تَحَدَّثَ عنها المُباركفوريّ في الحديث السَّابق، فهي ظاهرة معروفة في اللُّغة العَربيَّة، يَقُولُ ابنُ هشامٍ في القاعدةِ الرَّابعةِ إنَّهم يُغَلِّبُونَ على الشَّيْءِ ما لِغَيْرِهِ؛ لِتَنَاسُبٍ بينَهما، أو اختلاطٍ، فلهذا قَالُوا: الأَبَوَانِ في الأبِ والأمِّ. والقَمَرَانِ: في القَمَرِ والشَّمْسِ. وَلِأَجْلِ الاختلاطِ أُطْلِقَتْ مَن على ما لا يَعْقِلُ في[3] نَحْوِ: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)[4].

فالتَّغليب أنواعٌ، ومنه تغليبُ المُتَكَلِّمِ على ضميرِ الغائبِ كما في الحديثِ السَّابقِ الَّذي ذُكِرَ في العطفِ والنَّصبِ على المَعِيَّة، ولِهَذَا التَّغليبِ عدَّةُ أسبابٍ: منها ما ذَكَرَهُ المُباركفوريّ مِن أنَّ النِّساءَ مَحَلُّ الشَّهَوَات وحاملاتٌ للاغتسال فَكُنَّ أَصْلًا. أو أنَّ الأصلَ إخبارُ الشَّخصِ عن نفسِه. وقيلَ: يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الماءُ مُعَدًّا لِغُسْلِهَا وَشَارَكَها النَّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم[5].

ج– عَطْفُ الجُملة الخبريَّة على الإنشائيَّة

يُجِيزُ بعضُ النَّحْوِيِّينَ عَطْفَ الجُملةِ الخَبَرِيَّةِ على الإنشائيَّةِ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، **رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ** مِلْءَ السَّمَواتِ وَالْأَرْضِ) حيثُ بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ المقصود

---

(1) المُلّا نُور الدِّين، **جَمْع الوَسَائل في شرْح الشَّمَائِل**، ٩٢/١.
(2) النَّسَائِيّ، **المُجْتَبَى من السُّنَن**، ١٣٠/١.
(3) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٩٠١.
(4) النُّور، ٤٥/٢٤.
(5) المُلّا نُور الدِّين، **المصدر السَّابق**، ٩٢/١.

بـ(رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ): رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا، وَلَكَ الْحَمْدُ على هِدايَتِكَ إيَّانَا لِمَا يُرْضِيكَ عَنَّا. بناءً على أنَّ الواوَ عاطفةٌ لا زائدة خلافًا للأصْمَعِيِّ. وَذَكَرَ أنَّ عَطْفَ الخبر على الإنشاء جَوَّزَهُ جَمْعٌ مِن النَّحْوِيِّينَ وغيرِهم، وبتقديرِ اعتمادِ ما عليهِ الأَكْثَرُونَ مِنَ امتناعِهِ فَالْخَبَرُ هنا بمعنى إنشاءِ الْحَمْدِ لا الإخبار بأنَّه موجود، إذ ليسَ فيه كبيرُ فائدةٍ ولا يَحْصُلُ به الامتثالُ لِما أُمِرْنَا به مِن الحَمْدِ[1]. فما رأيُ النُّحاةِ في عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ؟

مَنَعَ البيانيُّونَ ذلكَ؛ لِما بينَ الجملتينِ مِن التَّنافي وعدمِ التَّناسبِ[2]. وَمَنَعَهُ مِن النُّحاةِ ابنُ مالكٍ، يقولُ في شرْحِ بابِ المفعولِ مَعَهُ: "إذ لا تُعْطَفُ جملةٌ خبريَّةٌ على استفهاميَّةٍ"[3]. وابنُ عُصْفُور في شرْحِ الإيضاحِ، وأَجَازَهُ الصَّفَّارُ تلميذُ ابنِ عُصْفُورٍ وجماعةٌ[4].

وَبَيَّنَ الصَّبَّانُ أنَّ مَنْعَ البيانيِّينَ إنَّما هو في الجمل الّتي لا مَحَلَّ لها من الإعراب بخلاف الّتي لها مَحَلٌّ، فإنَّ ذلك جائز، وَوَجْهُ الجَوَازِ أنَّ الجُملَ الَّتي لها مَحَلٌّ منه واقعةٌ موقعَ المُفردات، فليسَتْ النِّسَبُ بين أجزائها مقصودةً بالذَّاتِ، فلا التفاتَ إلى اختلافِ تلك النِّسبِ بالخبريَّةِ والإنشائيَّةِ بخلافِ ما لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ. وقدْ اسْتَشْهَدَ المُجيزونَ مِن النُّحَاةِ بِبعضِ الآياتِ والأبياتِ[5]، مِنها جميعًا –على سبيلِ المثالِ لا الحَصْر– قوله تعالى: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)[6]. هذا بالنِّسبةِ إلى عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ، أمَّا بالنِّسبةِ إلى زيادةِ الواوِ فقد قَالَ الأَصْمَعِيُّ: "قُلْتُ لأبي عَمْرٍو: وقولهم: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. فقال: يقولُ الرجلُ للرَّجلِ: بِعْنِي هذا الثَّوْبَ. فيقول: وهو لَك، وَأَظُنُّهُ أَرَادَ هو لك"[7]. أي يَذْهَبُ أبو عمرٍو إلى أنَّها يمكنُ أنْ تكونَ زائدة.

اِخْتَلَفَ العُلماءُ في جوازِ مجيْءِ الواوِ زائدةً، فَذَهَبَ الكُوفيُّونَ والأَخْفَشُ وَتَبِعَهُم ابن مالكٍ إلى أنَّ الواوَ قد تكونُ زائدةً[8]. ومِن الأمثلة على زيادتِها عندَهم قولُه تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[9]. فَذَكَرَ المُبَرِّدُ أنَّ الواوَ قد تكونُ زائدةً، والتَّقديرُ: حتَّى إذا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أبوابُها[10]. ولكنَّ الخليلَ يَذْهَبُ إلى أنَّ العربَ قد تَتْرُكُ في مثلِ هذا الخبر الجوابَ في كلامِهم لِعِلْمِ

([1]) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١١٤/٢.
([2]) الأزْهَرِيّ، **مُوصِل الطُّلَّاب إلى قواعد الإعراب**، ١٦٤.
([3]) المُرَادِيّ ، **شرْح التَّسْهيل**، ٥١٥.
([4]) ابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٦٢٧.
([5]) ينظر: الصَّبَّان، **حَاشِيَة الصَّبَّان على شرْح الأَشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مَالِك**، ١٧٩/٣-١٨٠.
([6]) آلُ عِمْرَان، ١٧٣/٣.
([7]) ابن مَنْظُور، **لسان العرب**، ٤٣٢/٩.
([8]) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المَعَاني**، ١٦٥.
([9]) الزُّمَر، ٧٣/٣٩.
([10]) المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٧٧/٢-٧٨.

المُخْبَرِ لأيِّ شيء وُضِعَ هذا الكلام، مُؤَيِّدًا كلامَه بأنَّه وُجِدَ في أشعار العرب (رُبَّ) لا جوابَ لها.[1]

أمَّا مذهب جمهور البَصريِّينَ، فهو أنَّ الواو لا تُزَادُ، وَتَأوَّلُوا المثالَ السَّابقَ وغيرَه مِن الأمثلة على حذف الجواب[2]. وَذَهَبَ الهَرَوِيُّ إلى جَوَاز ذلك بشروط، يقولُ: "واعلمْ أنَّ الواو لا تُقْحَمُ إلّا مَعَ "لَمَّا" و"حَتَّى" ولا تُقْحَمُ مَعَ غَيْرِهِمَا إلّا في الشَّاذِّ، كقولهم: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ". المعنى: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، والواو مُقْحَمَة"[3].

وَذَهَبَ بعض المانعينَ إلى أنَّ اختلاف الجُملتينِ في العطفِ خَبَرًا وَطَلَبًا يَقْتَضِي أنْ يكون المَقام مُشْتَمِلًا على ما يُزِيلُ الاختلاف، مِن تضمينِ الخبرِ معنى الطَّلَبِ أو الطَّلَبِ معنى الخبرِ[4]، ومِن الأمثلة قوله تعالى: (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا)[5] فقولُه (وَاتَّخِذُوا) ضُمِّنَ معنى وَقُلْنَا: اتَّخِذُوا. والأمثلةُ كثيرةٌ[6].

وَيُرَجِّحُ الباحث رأي السَّكَّاكيِّ مِن أنَّ تعليل عطف الجملتينِ المُتَغايرتينِ خبرًا وإنشاءً يكون بتضمينِ إحدى الجملتينِ معنى الخبر أو الإنشاء، فهذا الرَّأي يُعَلِّلُ عَطْفَ الجُمَلِ المُتغايرةِ خَبَرًا وإنشاءً في كثير مِن الشَّواهد، ولا يُجِيزُ عطف هذه الجمل دونما تضمين، وهذا ما ذَكَرَهُ المُباركفوريّ مِن أنَّ معنى: لَكَ الْحَمْدُ في: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ليَس الإخبارَ بأنَّه موجود، فهذا لا فائدةَ منه بَلِ المعنى هو إنشاء الحمد، وبهذا تكون الجملتانِ إنشائيَّتينِ.

د- جَوَازُ تذكيرِ العددِ إذا حُذِفَ المعدودُ المُذَكَّرُ

يُخَالِفُ العددُ المعدودَ إذا كانَ مِن ثلاثةٍ إلى عشرة، ولا يُشْتَرَطُ ذلك عندما يُحْذَفُ المعدودُ المُذَكَّرُ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ **بِسِتٍّ** مِنْ شَوَّالٍ فذلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ). فقد حُذِفَتِ الهاءُ مِن المُذَكَّرِ عندما لم يُذْكَرِ المعدودُ المُذَكَّرُ[7] .

إنَّ هذا الشَّاهدَ لهو مِن الشَّواهدِ المشهورةِ في كتبِ النَّحوِ، حيثُ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في الحديث عنه، فيرى الفَرَّاءُ أنَّ هذا الحديثَ يَسِيرُ على القاعدةِ النَّحْوِيَّةِ في الأعدادِ، فالمعدود ليسَ مُذَكَّرًا بلْ

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ١٠٣/٣.
(2) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المعاني** ، ١٦٦.
(3) الهَرَوِيّ، **الأزْهِيَة في علْم الحُرُوف**، ٢٣٦. والمُقْحَم –كَمَا عَرَّفَهُ في الصَّفْحَةِ نَفْسِها مِن الكِتاب– هو أنْ يكونَ الحَرْفُ مَذْكُورًا على نِيَّةِ السُّقُوط.
(4) السَّكَّاكِيّ، **مِفْتاح العُلُوم**، ٢٥٨.
(5) البَقَرَة، ١٢٥/٢.
(6) ينظر: السَّكَّاكِيّ، **المصدر السَّابق**، ٢٦٦. والأمثلةُ مِن: ٢٥٨-٢٦١.
(7) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٨٨/٣.

مؤنَّثٌ، وهو لَيَالٍ، فيصيرُ تقديرُ الحديثِ: بِستِّ لَيَالٍ مِن شوَّال. مُعَلِّلًا ذِكْرَ اللّيالي بأنَّه مِن بابِ التَّغليبِ، يَقُولُ: "وَذَلِكَ أنَّ العربَ إذا أَبْهَمَتِ العددَ مِن اللّيالي والأيَّامِ غَلَّبُوا عليهِ اللّياليَ، حتَّى إنَّهم لَيَقُولُونَ: قدْ صُمْنَا عَشْرًا مِنَ شَهْرِ رَمَضَانَ"[1].

وَعَارَضَ أبو حيَّان هذا الأمرَ، وذكر أنَّ ما نَقَلَهُ البَصريُّونَ هو أنَّه إذا كانَ المعدودُ مذكَّرًا وحَذَفْتَهُ، فَلَكَ فيه وجهانِ، **أحدهما:** –وهو الأصْلُ كما يَقُولُ– أنْ يَبْقَى العددُ على ما كان عليه وكأنَّ المعدود لم يُحْذَف، فتقول: صُمْتُ خَمْسَةً. تُرِيدُ: خَمْسَةَ أيَّام. و**الثَّاني:** أنَّه يَجُوزُ أنْ تُحْذَفَ منه كلُّه تاءُ التَّأنيث، وَحَكَى عن الكِسَائِيِّ أنَّه نَقَلَ عن أبي الجَرَّاح: صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا[2].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الثَّانيَ وهو جوازُ حذفِ الهاءِ مِن العددِ إنْ حُذِفَ معدودُهُ المُذَكَّر؛ لأنَّ تقديرَ كلمةِ (لَيَالٍ) لا يُناسِبُ الصِّيامَ، فالمسلمُ لا يصومُ ليلًا بلْ نهارًا؛ لذا فإنَّ لفظةَ (الأيَّام) أقوى في التَّقديرِ مِن لفظةِ (لَيَالٍ).

هـ- اتِّحادُ فعلِ الشَّرطِ وجوابِه في اللَّفظ

قد يَتَطَابَقُ فعلُ الشَّرطِ وجوابُهُ كما في قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم: (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، **فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ**). بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ الأصلَ في فعلِ الشَّرطِ وجوابِه أنْ يَتَغَايَرَا، لكنَّهما مُتَّحِدَانِ في هذا الحديث، وأجاب عن ذلك أنَّ التَّغاير يَقَعُ تارةً باللّفظ وهو الأكثر وتارةً بالمعنى ويُفْهَمُ ذلك مِن السِّياق، ومِن أمثلته قوله تعالى: (وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا)[3] وهو مُؤَوَّلٌ على إرادةِ المعهودِ المُسْتَقِرِّ في النَّفسِ أو هو مُؤَوَّلٌ على إقامةِ السَّببِ مقامَ المُسَبَّبِ لاشتهارِ السَّببِ. وقد يُقْصَدُ مِن اتِّحَادِهِمَا بيانُ الشُّهرةِ وَعَدَمُ التَّغَيُّرِ فَالْمَقْصُودُ مِن: مَنْ قَصَدَنِي فَقَد قَصَدَنِي. هو مَن قَصَدَنِي فقد قَصَدَ مَنْ عُرِفَ بإنجاحِ قاصدِه. وقد يُعْلَمُ منهما المبالغةُ إمَّا في التَّعظيمِ وإمَّا في التَّحقيرِ[4]. فما رأيُ شُرَّاحِ الحديثِ والنُّحاةِ في اتِّحَادِهِمَا؟

ذَكَرَ المُنَاويُّ عِدَّةَ آراءٍ في هذا الحديثِ، **أوَّلُها:** أنَّ في فعلِ الشَّرط وجوابِه حَذْفًا، وهو: (فمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ) قَصْدًا وَنِيَّةً وَعَزْمًا (فَهِجْرَتُهُ) بِبدنِهِ وَجَوَارِحِهِ (إلى اللهِ

---

(1) الفَرَّاء، **معاني القرآن**، ١٥١/١.
(2) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحِيط**، ٥١٧/٢. وينظرُ أيضًا: المُرَادِيّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرْح ألفيَّة ابن مالك**، ١٣١٨/٣.
(3) الفُرْقَان، ٧١/٢٥.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٢٣٣/٥.

وَإِلَى رَسُولِهِ) ثوابًا وأجْرًا. و**الثَّاني**: أنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ، وتقديرُهُ: فَلَهُ ثَوَابُ الهِجْرةِ عندَ الله، والمذكور مُسْتَلْزِمٌ له دَالٌّ عليه. و**الثَّالث**: أنَّ الإشكالَ مدفوعٌ في هذا الحديثِ؛ لأنَّ الهجرةَ انتقالٌ، والانتقالُ يَقْتَضِي ما يُنْتَقَلُ إليه، وَيُسَمَّى: مُهَاجَرًا إليه، وما يَبْعَثُ على الانتقالِ وهو: المُهَاجَر له. فحرفُ الجَرِّ (إلى) في فعلِ الشَّرْطِ بمعنى (اللّام)، و(إلى) في جوابِه في معناهُ الأصليِّ. وهنا لا اتِّحَادَ، والمعنى: مَنْ هَاجَرَ للهِ ولِرسولِه، أي لاتِّباعِ أمْرِهِمَا وابتغاءِ مَرْضَاتِهِما، فقد هاجرَ إليهما حَقيقةً[1].

وَبَيَّنَ السَّيُوطِيُّ أنَّ شَرْطَ جوابِ الشَّرطِ الإفادةُ، فإذا اتَّحَدَا نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ فَلَا يَجُوز، فإذا دَخَلَهُ معنى يُخْرِجُهُ للإفادةِ جَازَ، وَمَثَّلَ على ذلكَ بالحديثِ السَّابقِ[2]. وَذَهَبَ عبَّاس حَسَن إلى أنَّ معنى جوابِ الشَّرْطِ في هذا الحديثِ هو: فَهِجْرَتُهُ مَقبولة، أو مُبارَكَة أي أنَّ جملة جواب الشَّرط قد أَفَادَتْ معنًى جديدًا على الرَّغْمِ مِن اتِّحادِها مَعَ الجواب لفظًا[3]. فالحاصلُ أنَّ جوازَ اتِّحادِهِمَا مشروطٌ بِإفادتِه معنًى جديدًا وإلَّا فَلا يَجُوزُ.

و- لُغَةُ أَكَلُونِي البَراغِيثُ

جَاءَتْ بعضُ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ على بعضِ لُغَاتِ العربِ، فقد أَوْضَحَ المُباركفوريّ أنَّ قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**كَذَبُوا بَنُو** الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ) هو مِن بابِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيث)[4].

اخْتَلَفَ النُّحاةُ في تأويل هذه اللُّغة على ثلاثة آراء، **أوَّلًا**: مِن النَّحويِّينَ مَن يُعْرِبُ (البراغيث) مبتدأً مؤخَّرًا. و(أَكَلُونِي) خبرًا مُقَدَّمًا. **ثانيًا**: مِنهم مَن يَحْمِلُهُ على إبدال الظَّاهر مِن المُضْمَر، أي أنَّ (البراغيث) بدلٌ مِن الضَّمير (الواو) في (أَكَلُونِي). **ثالثًا**: قِيلَ إنَّها لُغة طَيِّئٍ وأَزْدِ شَنُوْءَة وبني الحَارِث بن كَعْب، حيث يُولُونَ الفعلَ قبل الاثنينِ ألفًا، وقبلَ الجمعِ المُذكَّرِ واوًا، وقبل الجمعِ المؤنَّث نونًا؛ لِيَدُلَّ هذا الضَّمِيرُ على حال الفاعل الآتي قبل أنْ يأتيَ[5].

---

(1) المُنَاوِيّ، **فَيْض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير**، ١/٤١-٤٢.
(2) **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٢/٥٥٤.
(3) **النَّحْو الوافي**، ٤/٤٥٠.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٦/٣٩٦.
(5) ينظر: ابن مَالِك، **شَرْح الكَافِيَة الشَّافِيَة**، ٢/٥٨٠-٥٨١. والصَّبَّان، **حَاشِيَة الصَّبَّان على شَرْح الأَشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مَالِك**، ٢/٦٨. وابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٤٧٨. وابن عَقِيل، **شَرْح ابن عَقِيل**، ٢/٣٦٧.

وَيُرَجِّحُ الباحث في هذا الحديث الرَّأيَ الثَّالث، وهذا التَّرجيح لا يعني كَثرةَ هذا الأمرِ، أو جَوَازَ القياسِ عليه، بلْ هو تَوْجِيهٌ أو تَعْلِيلٌ لِورودِ بعضِ الأحاديثِ والشَّواهدِ القرآنيَّةِ والشِّعريَّةِ والنَّثْرِيَّةِ على هذا النَّحْو. والتَّرْجِيحُ مَبْنِيٌّ على سَبَبَيْنِ: **الأوَّل**: تَشْبِيهُ سيبويه هذهِ اللغةَ بتاءِ التَّأنيثِ الَّتي تَظْهَرُ في الأفعالِ. يقول سيبويه: "واعْلَمْ أنَّ مِن العرب مَن يقول: ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ، فَشَبَّهُوا هذا بالتَّاء الَّتي يُظْهِرُونَهَا في: قَالَتْ فُلانَة، فَكَأَنَّهُم أَرَادُوا أنْ يَجْعَلُوا للجمعِ علامةً كما جَعَلُوا للمُؤنَّث"[١].

حتَّى إنَّ الأَشْمُونِيَّ قد رَفَضَ حَمْلَ جميعِ ما جاءَ على هذه اللُّغةِ على الإبْدالِ أو التَّقديمِ والتَّأخيرِ فقط، يقول: "وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ جميعِ ما جاءَ مِن ذلكَ على الإبْدالِ أو التَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ لأنَّ الأَئِمَّةَ المَأخوذَ عنهم هذا الشَّأنُ اتَّفَقُوا على أنَّ قومًا مِن العربِ يَجْعَلُونَ هذه الأحرفَ علاماتٍ للتَّثنيةِ والجمعِ، وذلكَ بِناءً منهم على أنَّ مِن العربِ مَن يَلْتَزِمُ مَعَ تأخيرِ الاسمِ الظَّاهرِ الألفَ في فعلِ الاثنينِ، والواوَ في فعلِ جمعِ المُذكَّرِ، والنُّونَ في فعلِ جمعِ المؤنثِ، فَوَجَبَ أن تكونَ عندَ هؤلاءِ حروفًا. وقد لَزِمَتْ لِلدَّلالةِ على التَّثنيةِ والجمعِ كما لَزِمَتْ التَّاءُ للدَّلالةِ على التَّأنيثِ"[٢].

و**الثَّاني**: أنَّ مِن النُّحاةِ مَن جَعَلَ واوَ (أَكَلُونِي) قِسْمًا مِن أقسامِ الواوِ، فَسَمَّاهَا ابنُ هشامٍ "واوَ علامةِ المُذَكَّرِينَ"[٣]. وَسَمَّاهَا المُرَادِيُّ "الواوَ الّتي هي علامةُ الجمعِ في لغةِ أَكَلُونِي البَرَاغيث"[٤]. وَعَلَيْها تَنْسَحِبُ ألفُ الاثنيْنِ ونونُ النِّسْوَةِ.

فَمِمَّا سَبَقَ يَظْهَرُ أنَّ هذه اللغةَ مُسْتَعْمَلَةٌ عند العرب قديمًا في بعض القبائل، وما تزال مستعملةً حتى عصرنا هذا، نحو قول الأطفال: ضربوني الأولاد، وأنَّ الواوَ والألفَ والُّنونَ ليسَتْ ضمائرَ في هذه اللغة بلْ حروفٌ تَدُلُّ على الجمعِ المذكَّرِ أو التَّثنيةِ أو الجمعِ المُؤنَّثِ.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤٠/٢.
(٢) الصَّبَّان، **المصدر السّابق**، ٦٨/٢.
(٣) ابن هِشَام، **المصدر السّابق**، ٤٧٨.
(٤) المُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المعاني** ، ٢٨.

ز- هلْ يَجِبُ تصديرُ (مَاذا) أو لا؟

نَقَلَ المُباركفوريّ عن ابن مالك أنَّ في الحديثِ النَّبويّ: (قَالَتْ: **أَقُولُ مَاذَا؟**) شاهدًا على أنَّ مَا الاستفهاميَّةَ إذا رُكِّبَتْ مَعَ ذَا لا يجبُ تصديرها، فَيَعْمَلُ فيها ما قبلَها رفعًا ونصبًا[1].

لقدْ أَسْهَبَ النُّحاة في الحديثِ عن (مَاذَا)، مِنْ حيثُ أنواعُها، وَلُزُومُ تَصَدُّرِهَا، وغيرُها مِن الأمور. إذْ تأتي في العربيَّة على أَوْجُهٍ، **أحدُها**: أنْ تكون (ما) استفهاميَّةً و(ذا) اسمَ إشارةٍ، نحو: مَاذَا التَّوانِي؟ بمعنى: ما هذا التَّوانِي؟ **والثَّاني**: أنْ تكون (ما) استفهاميَّةً و(ذا) موصولةً، كقول لَبِيد:

(الطويل)

أَلَا تَسْـــأَلَانِ المَـــرْءَ مَـــاذَا يُحَـــاوِلُ أَنَحْـــبٌ فَيُقْضَـــى أمْ ضَـــلَالٌ وَبَاطِـــلُ[2]

فـ(ما) مبتدأ، بدليلِ إبدالِهِ المرفوعَ مِنها، وذا: موصول، كأنَّه قَالَ: ما الَّذِي يحاولُه؟ **والثَّالث**: أنْ يكون (ماذا) كُلُّهُ استفهامًا على التَّركيب، نحو: لِمَاذَا جِئْتَ؟ **والرَّابع**: أنْ يكون (مَاذَا) كُلُّه اسمَ جنسٍ بمعنى شيء، أو موصولًا بمعنى الّذي، على خلافٍ في قول الشَّاعر: (الوافر)

دَعِـــي مَـــاذَا عَلِمْـــتِ سَـــأَتَّقِيه وَلَكِـــنْ بِالْمُغَيَّـــبِ نَبِّئِينِـــي[3]

فقد قال السِّيرافِيُّ وابنُ خَرُوفٍ: موصول بمعنى الَّذي. وقال الفَارِسِيُّ: نَكِرةٌ بمعنى شيء[4].

وَتَفَاصِيلُ هذه الأَوْجُهِ مُتَعَدِّدَةٌ، لا ضرورةَ لِلْوُلُوجِ إلى هذه التَّفاصيل، ما خَلَا الوجهَ الثَّالث، وهو مَجِيْءُ (ماذا) كلِّه استفهامًا، فمِن المعروف أنَّ لِأدواتِ الاستفهامِ حَقَّ الصَّدارة، لكنَّ الخِلاف هنا حولَ (ماذا) الاستفهاميَّة، هل تَلْزَمُ التَّصديرَ أمْ لا؟

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٢٥/٩.
(2) لَبِيد بن رَبِيعَة، **ديوانه**، ١٣١.
(3) الجبورِيّ، يَحْيَى، **شِعْر أبي حَيَّة النُّمَيْرِيّ**، ٦٧.
(4) ينظر: ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأعاريب**، ٣٩٥-٣٩٧. وأبو حَيَّان، **التَّذْيِيل والتَّكْمِيل في شرْح كِتاب التَّسْهيل**، ٣/ ٤٤-٤٨. والدَّمَامِينِيّ، **تَعْلِيق الفَرَائد على تَسْهيل الفَوَائد**، ٢/ ١٩٨-٢٠٢. والصَّبَّان، **حاشية الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفِيَّة ابن مالك**، ٢٥٦/١-٢٥٧.

هُناكَ ثلاثةُ أوجهٍ في الحُكْمِ على لُزُومِ تَصَدُّرِ (ماذا) الاستفهاميَّةِ، **الأوَّل** وسيتحدَّثُ عنه الباحث بإسهاب: لُزُومُها الصَّدر؛ لأنَّها كباقي أدوات الاستفهام. وَمِمَّا يُدَلِّلُ على ذلك عدمُ جوازِ عملِ ما قبلَها فيها، يقولُ أبو حَيَّان: "وَتُجْعَلُ (ماذا) كلُّه استفهامًا، ويكون على ما يَقْتَضِيهِ العامل... ولا يَعْمَلُ فيه ما قبلَه إلَّا إنْ كان جارًّا"[1]. يقول ابن عُصْفُورٍ في البيتِ السَّابقِ ذكرُه: (الوافر)

دَعِـــي مَـــاذَا عَلِمْـــتِ سَـــأَتَّقِيه وَلَكِـــنْ بِالْمُغَيَّـــبِ نَبِّئِينِـــي

إنّ إعرابَ (ماذا) منصوبًا بـ(دُعِيَ) باطلٌ؛ "لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ فيه ما قبلَه"[2].

فَهَذانِ دليلانِ على مُعاملة (ماذا) معاملةَ أدواتِ الاستفهام، وإذا كانت هكذا، فلها ما لأدواتِ الاستفهام مِنَ الصَّدارة. ومِن الأدلَّةِ –أيضًا– على مُعَامَلَتِها مُعاملةَ أدواتِ الاستفهامِ، أنَّها مِن المُعَلِّقَاتِ للسُّؤال، شَأْنُهَا شأنُ باقي أدواتِ الاستفهامِ. فحينَما عَلَّقَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ على (كم) في قوله تَعَالى: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[3] قال: "وَكَمْ هنا مُعَلِّقَةٌ للسُّوال، والسُّوال لا يُعَلَّقُ إلّا بالاستفهام كهذه الآية"[4]. هذا ما ذَكَرَهُ بالنِّسبةِ للاستفهامِ عامَّةً، و(كم) خاصَّةً، ثمَّ قَالَ في موضعٍ آخرَ مُتَحَدِّثًا عن قولِه تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)[5] قَالَ: "وَمَاذَا مُعَلِّقٌ للسُّوال"[6]. فـ(ماذا) كغيرها مِن أدوات الاستفهام.

هذا الوجهُ الأوَّلُ الَّذي يُلْزِمُ تَصَدُّرَهَا، أمَّا **الثَّاني**: فهو فَوَاتُ التَّصَدُّرِ في حال الحِكاية في الاستثبات فقط، وإلّا فهي لازمةُ التَّصَدُّر. فقد جَوَّزَ الكُوفيُّونَ ألّا يَلْزَمَ استفهامُ الاستثباتِ الصَّدْرَ عندَهم؛ لِما حَكَوا مِن قولِهم: تَفْعَلُ ماذا؟ وتَصْنَعُ ماذا؟[7]. وقد مَثَّلَ الغَلاييِنيُّ على الاستثبات –مُفَسِّرًا إيَّاهُ ومُوَضِّحًا– بقوله: "كَأَنْ يُقَالَ: فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا، فَتَسْتَثْبِتُ الأَمْرَ بِقَوْلِكَ: فَعَلْتَ مَاذَا؟"[8].

وأمَّا **الوجه الثَّالث**: فهو ما ذَكَرَهُ المُباركفوريّ نفسُه، حيثُ عَدَّ هذا الموطنَ مِن الحديثِ شاهدًا على أنَّ ما الاستفهاميَّةَ إذا رُكِّبَتْ مَعَ (ذا) لا يَجِبُ تصديرُها، فَيَعْمَلُ فيها ما قبلَها رفعًا ونصبًا، يقول الصَّبَّانُ مُتَحَدِّثًا عن (ماذا): "ذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّها لا يَلْزَمُ صدريَّتُها، وفي الصَّحيح:

---

(1) أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب من لِسان العرب**، ٢/ ١٠٠٨.
(2) ابن عُصْفُور، **شرْح جُمَل الزَّجَّاجِيّ**، ٤٧٩/٢.
(3) البَقَرَة، ٢١١/٢.
(4) السَّمِين الحَلَبِيّ، **الدُرُّ المَصُون في عِلْم الكِتاب المَكْنُون**، ٣٦٩/٢.
(5) البَقَرَة، ٢١٥/٢.
(6) السَّمِين الحَلَبِيّ، **المصدر السَّابق**، ٣٨٤/٢.
(7) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٩/٢.
(8) الغَلَاييِنيّ، **جامِع الدُّرُوس العربيَّة**، ٤٣٩.

أقول ماذا؟ قال ابنُ مالكٍ: فيه شاهدٌ على أنَّ ما الاستفهاميَّة إذا رُكِّبَتْ مَعَ ذا تُفَارِقُ وُجُوبَ التَّصدير"[1].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ في هذه المسألةِ ما ذَهَبَ إليه عبدُ الرَّحمنِ الشَّنْقِيطيُّ مِن ترجيحِ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ مِن جَوَازِ عَدَمِ تصديرِ (مَاذا)، مُعَلِّلًا ذلكَ بكثرة الشَّواهدِ المَرْوِيَّةِ عنِ العربِ الَّتي تُدَلِّلُ على صِحَّةِ ما ذَهَبَ إليه ابن مالك[2]. فقد استشهد الشَّنْقِيطيُّ ببعض ما قِيلَ في (الرَّوْضِ الأُنُف)، و(الأَمَالي)، و(مَجْمَعِ الأمْثَال)، فقد قِيلَ في الأوَّلِ: "العرُب تَقُولُ لِمَنْ تَوَجَّهَ في أمْرٍ: تَصْنَعُ ماذا؟ وتَفْعَلُ ماذا؟"[3]. وقِيلَ في الثَّاني[4] مِن قِصَّةٍ: (مخلّع البسيط)

"وَعَـــــاتَبُوهُ فَـــــذَابَ عِشْـــــقًا وَمَـــــاتَ وَجْـــــدًا فَكَـــــانَ مَـــــاذَا"

وفي الثَّالث مِن قِصَّةِ مَثَلٍ عُنْوَانُهُ (أَخَاكَ مَنْ وَاسَاكَ): "أَيْسَرُ خَطْبٍ فَتُرِيدُ مَاذَا؟"[5].

يُضَافُ إلى ما سَبَقَ وُرُودُ عَدَمِ التَّصدير –أيضًا– في الحديثِ الصَّحيحِ السَّابقِ، وموافقةُ عددٍ مِن النُّحاة لِما ذَهَبَ إليه ابن مالك، فقد قال المَالَقِيُّ: "وَرُبَّمَا وَقَعَتْ (مَا) في موضعِ خبرِ (كانَ) فتكون في تَقَدُّمِ (كانَ) عليها خارجةً عن أَدَوَاتِ الاستفهام في كَوْنِهَا –أيْ أدوات الاستفهام– يَقَعُ ما بعدَها خَبَرًا لها، وجميعُ أدوات الاستفهام لها صدرُ الكلام فَتَتَقَدَّمُ على (كانَ) فَتَقُولُ: إذْ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَكَانَ ماذا؟ أي: فأيُّ شيء كَانَ، فَاتِّصَالُ (ذا) بها أَخْرَجَهَا عن حُكم أدوات الاستفهام"[6].

وَرُبَّمَا هذا ما قَصَدَهُ الدَّمَامِينِيُّ أيضًا حينَما قال: "وقد صَرَّحَ بعضُ المُتَأخِّرينَ بأنَّها مِن بينِ أدواتِ الاستفهامِ مخصوصةٌ بِجَوَازِ عَمَلِ ما قبلَها فيها، وأنَّ كلام العرب على ذلك"[7]. حيثُ يُفْهَمُ مِن هذا جوازُ عدمِ تَقَدُّمِ (ماذا) حينما قَالَ إنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَعْمَلَ ما قبلها فيها، والله أعلم.

([1]) الصَّبَّان، **حاشيَة الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مَالِك**، ٤١١/٣.
([2]) الشَّنْقِيطِيّ، عبد الرَّحْمَن، **الصَّدَارَة في النَّحْو العربيّ**، ١٢٦، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القُرَى، مكَّة المُكَرَّمة، ١٤١٧هـ.
([3]) السُّهَيْلِيّ، **الرَّوْض الأُنُف في شرْح السِّيرة النَّبَوِيَّة لابن هِشَام**، ٢١٥/٢.
([4]) القَالِيّ، **الأَمَالي في لُغة العرب**، ٢٤/٢. والبيت لِجَارِيةٍ غيرِ معروفةٍ.
([5]) المَيْدَانِيّ، **مَجْمَع الأمثال**، ٧٢/١.
([6]) المَالَقِيّ، **رَصْفُ المَبَانِي**، ١٨٧.
([7]) الدَّمَامِينِيّ، **تَعْلِيق الفَرَائِد على تَسْهِيل الفَوَائِد**، ٢٠١/٢.

ح- مَجيْءُ الموصولِ بعدَ الموصول

ذَكَرَ المُباركفوريّ في (مَن) الّتي في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (البَخِيلُ **الّذِي مَنْ** ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ) رأييْن، **الأوَّل**: أنَّ (مَنْ) الّتي جاءت بعد الّذي اسمٌ موصول. و**الثّاني**: أنَّها شَرْطِيَّة[1]. وللرَّأي الأوَّل كلامٌ عندَ النُّحاةِ يَحْتَاجُ إلى تَفْصِيلٍ.

اخْتَلَفَ عُلماءُ النَّحْوِ في تأويلِ مجيءِ الموصولِ بعدَ الموصولِ، فالمُبَرِّد يُجِيزُ ذلكَ، مُشْتَرِطًا أنْ يكون للموصولِ الثَّاني صِلَةٌ وخبرٌ، وفي صِلة الأوَّل مبتدأٌ وخبر[2]. وَيَذْكُرُ ابن السَّرَّاجِ أنَّ العربَ لا تَجْمَعُ بينَ الّذي والّذي ولا ما كان في معنى ذلك، وإنَّما وَصَفَهُ النُّحاةُ رِياضةً للمُتِعَلِّمِينَ وَتَدْرِيبًا لهم، مُؤَيِّدًا رأيَه بأنَّ البَغْدَادِيِّينَ الَّذين هم على مذهب الكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ مِثْلَه، وَيَذْكُرُونَ أنَّه إذا اخْتَلَفَ جَازَ[3]، وَيُنْشِدُونَ: (الطويل)

مِـنَ النَّفَـرِ **اللائِـي الّـذِينَ** إذَا اعْتَـزَّوا وَهَـابَ الرِّجَـالُ حَلْقَـةَ الْبَـابِ قَعْقَعُـوا[4]

وهذا ما ذَكَرَهَ الرَّضِيُّ حينما وَضَّحَ أنَّه يَتَعَذَّرُ عند الكُوفِيِّينَ الإخبار بالّذي عن اسمٍ في جملة مُصَدَّرَةٍ بالَّذي؛ لأنَّهم يَأْبَونَ دُخُولَ المَوصول على المَوصول إذا اتَّفَقَا لَفْظًا، فَإنْ تَغَايَرَا نحو: الّذي مَنْ فَعَلَ، كَانَ أسهل عندهم[5].

والسُّؤالُ الآنَ، كيفَ يُعرَبُ هذا الشّاهدُ الشِّعريُّ السَّابقُ وَفقًا للرَّأيِ الأوَّل؟

بَيَّنَ أبو حَيَّان الاختلاف في إعراب مجيْء الموصول بعد الموصول، فالكوفيُّونَ يَرَوْنَ – مثلما ذَهَبَ إليه العَيْنِيُّ في التُّحْفَةِ- أنَّ الموصولَ الثَّانيَ مُقْحَمٌ بينَ الموصولِ الأوَّلِ وصِلَتِهِ تأكيدًا، وليسَ له صِلَة. ولكنَّ أبا حيَّان يُضَعِّفُ هذا الرَّأيَ وَيُبْطِلُهُ؛ لأنَّ القِياسَ إذا أكَّدْتَ الموصولَ فيجبُ أنْ تُكَرِّرَهُ مَعَ صلته؛ لأنَّها مِن كَمَالِه، وإذا كانُوا أَكَّدُوا حرفَ الجَرِّ أَعَادُوهُ مَعَ ما يدخلُ عليه؛ لِافْتِقَارِهِ إليه، ولا يُعِيدُونَهُ وَحْدَهُ إلّا في ضرورةٍ، فَالْأَحْرَى فعلُ ذلكَ بالموصولِ الَّذي الصِّلَةُ بمنزلةِ جزءٍ منه. وعلى هذا يُخَرِّجُ البَصريُّونَ الشاهدَ السَّابقَ بأنَّ ما بعد (الّذينَ) صلةٌ لها، و(الذينَ) خبرُ مبتدأٍ

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٧٣/٩.
(2) المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ١٣٠/٣.
(3) ابن السَّرَّاج، **الأُصُول في النَّحْو**، ٣٥٤/٢.
(4) البيتُ لأبي الرَّبِيس الثَّعْلَبِيّ. ينظر: البَغْدَادِيّ، **خِزَانَة الأَدَب وَلُبُّ لُباب لِسان العرب**، ٧٥/٦.
(5) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٣٢/٣.

محذوفٍ، وأنَّ المبتدأَ المحذوفَ و(الذينَ) صِلَةٌ لِـ(اللائي)، تقديرُه: مِن النَّفرِ اللائي هم الَّذين إذا اعتزُّوا، وَجَازَ حذفُ المبتدأِ وإضمارُه لِطولِ خَبَرِهِ[1].

ومِنَ السَّابقِ يَتَّضِحُ أنَّ (البَخِيلُ) مبتدأ، و(الّذي) خبر، والاسم الموصول (مَنْ) مبتدأ، و(ذُكِرْتُ عِنْدَهُ) صِلَة لِـ(مَنْ)، وهل يُمْكُنُ عَدُّ (فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ) خبرًا لِـ(مَنْ)؟ أو هلْ يَجُوزُ أنْ يَقْتَرِنَ الخبرُ بالفاءِ كَهَذَا الحديثِ مثلًا؟

يَجُوزُ اقترانُ خبرِ المبتدأِ بالفاءِ إذا وَقَعَ الفعلُ بعدَ الموصولِ مُسْتَقْبَلًا (مضارعًا)، وقد يَقَعُ الماضي بعدَ الموصولِ وهو بمعنى المُستقبَلِ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الشَّرْطِ، نحو: الّذِي أَتَانِي فَلَهُ دِرْهَمٌ[2].

وَبِتَطْبِيقِ مَا ذُكِرَ على الحديث يُلاحَظُ أنَّ الخبر المُقْتَرِنَ بالفاء وهو (فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ) قد جاءَ بعد الاسم الموصول (مَنْ) وَصِلَتِهِ، ويُلاحَظُ أنَّ الفعلَ الّذي جَاءَ بعدَ الاسمِ الموصولِ (مَن) هو فعلٌ ماضٍ وهو (ذُكِرْتُ عِنْدَهُ) وهو بمعنى المُستقبَل، فمِن المعلوم أنَّ المَقْصِدَ مِنَ الحديث ليسَ مَنْ صَلَّى في الماضي فقط، بلْ مَنْ صَلَّى ويُصَلِّي وسَيُصَلِّي على النَّبيّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– عندما يُذْكَرُ اسمُه؛ لأنَّه يَتَضَمَّنُ معنى الشَّرط كما ذُكِرَ سابقًا.

وَيُرَجِّحُ الباحث الرَّأي الأوَّل لسببيْنِ اثنيْنِ، **أوَّلُهما**: أنَّ في الرَّأيِ الأوَّلِ تأكيدًا لِمَنْ يَسْمَعُ ذِكْرَ النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– ولا يُصَلِّي عليه. و**الثَّاني**: أنَّ الرَّأيَ الأوَّلَ يَحْمِلُ معنى الرَّأيِ الثَّاني باقترانِ الفاءِ بِالخبرِ، فالموصولُ هنا يَتَضَمَّنُ معنى الشَّرطِ.

***

وَيَخْلُصُ الباحثُ في خِتامِ المبحثِ الأوَّلِ بِالقولِ إنَّ القَضَايا النَّحْوِيَّةَ في الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّريفةِ بِشكلٍ عامٍّ وَمَا وَرَدَ في التُّحْفَةِ على وَجْهِ الخُصوصِ قد اتَّسَمَتْ بالشُّمُولِ والتَّعَدُّدِ إلى حدٍّ ما، وببعض الموضوعاتِ التي تُغْنِي النَّحْوَ العَربيَّ، وإنَّ لِمَوَاطِنِ الاستشهادِ في الأحاديثِ الواردةِ في هذا المبحثِ مَا يُشَاكِلُها مِن الشَّواهِدِ النَّثْرِيَّةِ والشِّعْرِيَّةِ الأُخْرَى.

([1]) أبو حَيَّان، **تفسير البَحْر المُحِيط**، ١٥٤/١-١٥٥.
([2]) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٢٦٨/١.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْحَذْفُ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ

أَفْرَدَ الباحث مجموعةً مِن القَضايا النَّحْوِيَّة الّتي تَخُصُّ الحذف في مبحثٍ مُسْتَقِلٍّ؛ لِما لهذه الظاهرة النَّحْوِيَّةِ مِن أَهَمِّيَّةٍ بالغةٍ في دِراسةِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ دِراسةً نَحْوِيَّةً، فالحذفُ نوعٌ مِن الإيجاز، والرَّسولُ –صلّى الله عليه وسلّم– كانَ مَعْرُوفًا بأنَّه يَضَعُ المَعانِيَ المُتَعَدِّدَةَ في ألفاظٍ قليلةٍ، وقبلَ الوُلُوجِ في دِراسة الحذفِ في هذهِ الأحاديثِ لا بُدَّ مِن التَّعريجِ على مفهومِ الحَذْفِ عِنْدَ النُّحَاةِ والبَلَاغِيِّينَ.

الحَذْفُ عندَ النُّحَاةِ والبَلَاغِيِّينَ

الحَذْفُ لُغَةً: هو القَطْعُ والإسْقَاط، فحَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا يَعْنِي قَطَعَهُ مِن طَرفِه، والحَجَّام يَحْذِفُ الشَّعَر، وحَذَفَ رَأْسَه بالسَّيْفِ حَذْفًا ضَرَبَهُ فَقَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً. وَحَذْفُ الشَّيْءِ إِسْقَاطُه[1]. أمَّا اصْطِلاحًا، فهو أنْ تَحْذِفَ جُزْءًا مِنَ الكلام الّذي نُعَبِّرُ به عن المعنى المُراد، وقد يكون هذا الجُزءُ كلمةً أو جملةً، وهذا المحذوفُ لا بُدَّ أنْ يستغنيَ الكلامُ عنه، أي: يُفْهَمُ بِدُونِه، ولا بُدَّ مِن قرينةٍ تَدُلُّ على المحذوف[2].

وعند الحديث عن الحذفِ لا بُدَّ مِن التَّفريقِ بينَه وبينَ الإيجاز، وبينَه وبينَ الإضمار، ففي الحذفِ يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ فيه ثَمَّ مُقَدَّر؛ نحو قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[3]، بخلاف الإيجاز؛ فهو عبارةٌ عن اللَّفظِ القليلِ الجامعِ للمعاني الجَمَّةِ بنفْسِه. وأمَّا الإضمارُ فَيُشْتَرَطُ فيه بقاءُ أَثَرِ المُقَدَّرِ في اللّفظِ، نحو قوله تعالى: (وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ)[4]، وهذا لا يُشْتَرَطُ في الحذفِ. فالإضمارُ مِن أَضْمَرْتَ الشَّيْءَ، أَخْفَيْتَهُ. وأمَّا الحذفُ؛ فَمِنْ حَذَفْتَ الشَّيْءَ أي قَطَعْتَهُ؛ وهو يُشْعِرُ بالطَّرْحِ، بِخِلافِ الإضمار، ولهذا قالوا: (أنْ) تَنْصِبُ ظاهرةً ومُضْمَرَةً[5].

أمَّا أنواع الحذف، فمنه "الاقتطاع" وهو حَذْفُ بعضِ حروف الكلمة، كَقَوْلِهم: يا فَاطِمُ؛ أي يا فَاطِمَةُ. ومنه "الاكتفاء" وهو أنْ يَقْتَضِيَ المَقَامُ ذِكْرَ شيئينِ بينهما تَلَازُمٌ وارتباطٌ فَيَكْتَفِي بأحدِهِما

---

(1) ابن مَنْظُور، **لِسان العرب**، ٣٩/٩.
(2) عَبَّاس، فَضْل، **البَلَاغة فُنُونُها وأفْنَانُها (عِلم المعاني)**، ٤٥٩.
(3) يُوسُف، ٨٢/١٢.
(4) الأحْزَاب، ٢٤/٣٣.
(5) الزَّرَكْشِيّ، **البُرهَان في عُلُوم القرآن**، ١٠٢/٣-١٠٣.

عن الآخر لنُكْتَةٍ، كقوله تعالى: (بِيَدِكَ الْخَيْرُ)[1] وَبِيَدِهِ الشَّرُّ أيضًا، ومنه "الاحتباك" وهو أنْ يُحْذَفَ مِن الأوَّل ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثَّاني ومِن الثَّاني ما أُثْبِتَ نظيرُه في الأوَّل، كقوله تعالى: (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ)[2]، والتقديرُ: أَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَدْخُلْ غَيْرَ بَيْضَاءَ وأَخْرِجْهَا تَخْرُجْ بَيْضَاءَ، فَحَذَفَ مِن الأوَّل (غَيْرَ بَيْضَاءَ)، ومِن الثَّاني (وأَخْرِجْهَا). ومنه أيضًا "الاختزال" وهو أقسامٌ؛ لأنَّ المَحذوف إمَّا كلمةٌ: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، أو أكثرُ[3].

وللحذفِ أسبابٌ بَيَّنَهَا النُّحاة في كُتُبِهم، مِنها: طولُ الكلام، قال المُبَرِّدُ: "فأمَّا قوله: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)[4] فإنَّما وَقَعَ القَسَمُ على قوله: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)[5]، وَحُذِفَتِ اللّامُ لِطول القصَّة؛ لأنَّ الكلام إذا طَالَ كَانَ الحذفُ أجملَ"[6]. وكثرةُ الاستعمال، يقول سِيبَوَيْهِ: "... وَنَظِيرُ لا كزيدٍ في حَذْفِهِمُ الاسمَ قولُهم: لا عَلَيْكَ، وإنَّما يُرِيْدُ: لا بَأسَ عَليك، ولا شَيْءَ عليك، ولكنَّه حُذِفَ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاهُ"[7]. والحذفُ للإعرابِ، كَحذفِ النُّونِ مِن الأفعالِ الخمسةِ في حالةِ الجزمِ أو النَّصبِ[8]. والحذفُ للارتباطِ بِالحَوَاسِّ الخَمْسِ، فقدْ أَشَارَ إليها سِيْبَوَيْهِ قائلًا: "وذلك أنَّكَ رَأَيْتَ صورةَ شخصٍ فَصَارَ آيةً لك على معرفةِ الشَّخص، فَقُلْتَ: عبدُ الله وربِّي، كأنَّكَ قُلْتَ: ذاكَ عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سَمِعْتَ صوتًا فَعَرَفْتَ صاحبَ الصُّورةِ فَصَارَ آيةً لك على معرفتِه، فَقُلْتَ: زيدٌ وربِّي[9]". وغيرها مِن الأسباب.

أمَّا أغراضُ الحذفِ فهي كثيرةٌ، منها على سبيلِ المثالِ: التَّخفيفُ، كَحذفِ حرفِ النِّداءِ في نحوِ قولِه تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[10]، وغيره[11]. والاتِّسَاعُ، كما في قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[12]، فالتَّقدير: وَاسْأَلْ أَهْلَ القَرْيَةِ"[13]. والتَّفخيمُ والإعظامُ لما فيه من الإبهام، نحو قوله تعالى في وَصْفِ أَهْلِ الجنَّة: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[14]، فَحُذِفَ الجَوابُ إذْ كانَ وَصْفُ ما يَجِدُونَه ويَلْقَونَه عند ذلك لا يَتَنَاهَى، فَجُعِلَ الحذفُ دليلًا على ضِيقِ الكلام عن وَصْفِ ما يُشَاهِدُونَه،

---

(1) آلُ عِمْرَان، ٢٦/٣.
(2) النَّمْل، ١٢/٢٧.
(3) ينظر: السَّيُوطِيّ، **الإتْقَان في عُلُوم القُرآن**، ١١١/٣-١١٣.
(4) الشَّمْس، ١/٩١.
(5) الشَّمْس، ٩/٩١.
(6) المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٣٣٦/٢.
(7) سيبويه، **الكتاب**، ٢٩٥/٢.
(8) حَمُّودَة، طَاهِر، **ظَاهِرة الحَذْف في الدَّرْس اللّغوي**، ٥٨.
(9) سيبويه، **المصدر السَّابق**، ١٣٠/٢.
(10) يُوسُف، ٢٩/١٢.
(11) الزَّرَكْشِيّ، **البُرْهان في عُلُوم القُرآن**، ١٠٦/٣.
(12) يُوسُف، ٨٢/١٢.
(13) الجُرْجَانِيّ، **أسْرَار البلاغة**، ٤١٣.
(14) الزُّمَر، ٧٣/٣٩.

وَتُرِكَتِ النُّفوسُ تُقَدِّرُ ما شَاهَدَتْهُ، ولا تَبْلُغُ مِن ذلك كُنْهَ ما هنالك[1]. وتحقيرُ شأنِ المحذوف، كقوله تعالى: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)[2]، أي: هُم. أي: المُنافقونَ[3]. وغيرها الكثير.

هذا بالنِّسبة إلى الحذف عُمُومًا، أمَّا مَا وَرَدَ مِن حذفٍ في تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ فقد قَسَّمَ الباحثُ المحذوفاتِ إلى حذفِ الاسمِ وحذفِ الفعلِ وحذفِ الحرفِ وحذفِ أكثرِ مِن كلمةٍ وَفْقَ الآتي:

أوَّلًا- حذْفُ الاسْم

أَشَارَ المُباركفوريّ إلى العديدِ مِن الأسماءِ المحذوفةِ، مثل حذفِ المُضافِ، وحذفِ الْخَبَرِ، وحذفِ المَفعولِ، وحذفِ المعطوفِ عَلَيه، وحذفِ المنعوتِ.

أ- حذفُ المُضَافِ

مِن الأمثلةِ على حذفِ المُضافِ في الحديثِ النَّبَوِيِّ قولُه صلّى الله عليه وسلّم: (الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، يَقُولُ: تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ **فَهِيَ خِدَاجٌ**) الَّذي معناهُ هو: مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ مَثْنَى مَثْنَى، وَيَتَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيَتَخَشَّعُ، وَيَتَضَرَّعُ، وَيَتَمَسْكَنُ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ للدُّعَاءِ، فهي (أي صَلَاتُهُ) خِداج. فقد ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّ (خِدَاج) بمعنى نَاقِص، والتَّقدير: فهي ذَاتُ خِدَاج، أيْ: ذَاتُ نُقْصَانٍ، فَحَذَفَ المُضاف[4].

بَيَّنَ ابنُ يَعِيشَ أنَّ حذفَ المضاف كثيرٌ في الكلام، سَائِغٌ في سَعَتِهِ، شريطةَ أنْ يَعْلَمَ المُخَاطَبُ بهذا دُونَ لَبْسٍ؛ لأنَّ الغايةَ مِن اللَّفظِ المعنى، فإذا وَصَلَ المعنى بحذف المُضاف وإقامة المضاف إليه اسْتُغْنِيَ عَنِ المُضاف مِن أجلِ الاختصار والإيجاز. والشَّاهدُ المشهور على حذفه قولُه تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[5] فالمُراد أهلُ القرية[6]؛ لأنَّ القريةَ بيوتَها وشوارعَها وأحياءَها وأراضيَها لا تُسْأَلُ، إنَّما مَن يُجِيبُونَ عنِ السُّؤال، وهم أهلُها.

---

(1) أبو شَادِي، مُصْطَفَى، **الحَذْف البَلَاغِيّ في القُرآن الكريم**، ١٤٩.
(2) البَقَرَة، ١٨/٢.
(3) السَّيُوطيّ، **الإتْقَان في عُلُوم القُرآن**، ١٩٢/٣.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٣٢٨/٢.
(5) يُوسُف، ٨٢/١٢.
(6) ينظر: ابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ٢٣/٣. وابن هِشَام، كِتَابَا: **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأَعَاريب**، ٨١١. **والجامع الصَّغِير في النَّحْو**، ١٤٦.

وقد يَكُونُ المضافُ المحذوفُ مُطَّرِحًا أو مُلْتَفَتًا إليه، فمِثالُ الأوَّلِ الآيةُ السَّابقةُ: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) أي أهلَ القرية، فأهلُ: مُطَّرَح، ولو الْتُفِتَ إليه هنا لَقِيلَ: الَّذي كنَّا فيه. ومثالُ الثَّاني قولُه تعالى: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ)[1] أي كَذِي ظُلُماتٍ بالإفراد، فَحُذِفَ والْتُفِتَ إليه فَذُكِرَ الضَّميرُ في (يَغْشَاهُ) ولو كانَ مُطَّرِحًا لَقِيلَ: يَغْشَاهَا[2].

ومِنَ المعلومِ أنَّ حذفَ المُضافِ وإقامةَ المُضافِ إليه يدخلُ في بابِ التَّضْمينِ، إذ إنَّ المُضافَ إليه قد نابَ عنِ المُضافِ، والنِّيابةُ تَدْخُلُ في نطاقِ التَّضمينِ، فالمُضافُ يُحْذَفُ وَيَخْلُفُهُ أوْ يَنُوبُ عنه المُضافُ إليه[3] كما في الحديثِ السّابقِ.

ب- حذفُ الخَبَرِ (إسنادُ الفعلِ إلى الوَاحدِ مِن اثنينِ)

في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إنَّ **اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ** بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، والْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ). ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّه قد أُسْنِدَ الفعلُ إلى الضَّمير الواحد. وكان الأصلُ: حَرَّمَا. وأنَّ التَّحقيقَ جوازُ الإفراد في مثل هذا؛ لأنَّ أمر النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– ناشِئٌ عن أمرِ الله، فهو مثل قوله تعالى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)[4]. وَيُبَيِّنُ المُباركفوريّ أَنَّ المُختار في هذا هو حذفُ الجُملةِ الأولى؛ لِدَلَالَةِ الثَّانيةِ عليها، والتَّقديرُ عندَ سيبويهِ: واللهُ أَحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ[5].

وَيَتَّفِقُ الباحث مَعَ ما ذَكَرَهُ الشَّارح مِن أنَّ الأصل: حَرَّمَا. وأنَّه يَجُوزُ الإفرادُ في مثلِ هذا؛ لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا تَقَدَّمَا وَتَأَخَّرَ عنهما ضميرٌ يَعُودُ عليهما، وَكَانَ العطف بالواو وَجَبَ عَوْدُ الضَّميرِ على حسبِ ما تَقَدَّمَ مِن إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، تَقُولُ: زيدٌ وعمرٌو قَامَا، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ قَامُوا. فلا يَجُوزُ إفرادُ الضَّميرِ وَجَعْلُهُ عائدًا على الأخيرِ إلّا حيثُ سُمِعَ، ويكونُ الثَّاني المذكور دالًّا على الأوَّل المحذوف، نحو قوله تعالى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)[6]. فالوجهُ أنْ يَجِيْءَ يُرْضُوهُمَا، وَلَكِنَّهُ أُفردَ على تقدير: واللهُ أَحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ، فَحُذِفَ

---

(1) النُّور، ٤٠/٢٤.
(2) ينظر: ابن عَقِيل، **المُسَاعِد على تَسْهِيل الفَوَائِد**، ٣٦٣/٢. والأزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٧٢٧/١.
(3) ينظر: حامِد، أحمد حسن، **التَّضمينُ في العربيَّةِ (بحثٌ في البلاغة والنَّحْو)**، ٥٨.
(4) التَّوْبَة، ٦٢/٩.
(5) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٣٤/٤.
(6) التَّوْبَة، ٦٢/٩.

الخبر مِن الأوَّل؛ لِدلالة الثَّاني عليه وهو أَوْلَى مِن جَعْلِ المحذوف خبرَ الثَّاني؛ لِما فيه مِنَ التَّفريقِ بينَ المبتدأِ وخبرِه؛ ولأنَّ في ذلكَ التَّقديرِ جَعْلَ الخبر للأقربِ إليه[1].

وَلَا يَخْتَلِفُ ما ذَكَرَهُ ابن كَيْلَكَلَدِيّ عمّا ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ، فقد قَالَ: "ومِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ أنْ تَنْسِبَ الفِعْلَ ... إلى أَحَدِ اثْنَيْنِ وهو لَهُمَا، نحو: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)[2]"[3]؛ لأنَّ قولَه مِن سُنَنِ العرب إنَّما يُفِيدُ التَّبْعِيضَ، فهذا قليلٌ في كلامِهم.

وَلَعَلَّ ابنَ هِشَامٍ كَانَ أكثرَ تَفْصِيلًا لهذه المسألة، فقدْ ذَهَبَ إلى أنَّ هذا ليسَ على إطلاقه، إذ إنَّهُ يَسْتَثْنِي مِن هذا الموضوعِ ثلاثَ مسائل: مَسْألتينِ يَجِبُ فيهما الإفراد، وثالثةً لا يجبُ فيها الإفراد. أمَّا المسألتانِ الواجبُ فيهما الإفراد، **فالأولى**: أنْ يكون العطف بالواو، والمُتَعَاطِفَانِ بمعنًى واحدٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (البسيط)

وَمَـــا سَـــلَوْتُكِ لَكِـــنْ زَادَنِـــي شَـــغَفًا هَجْـــرٌ وَصَـــدٌّ تَمَـــادَى لا إلـــى أَمَـــدِ[4]

والمسألةُ الثَّانيةُ: أنْ يَكُونَا بِمَعْنَيَينِ، ويكونُ الكلام نفيًا، وقد اقترنَتْ لا بالعطف. نحو: ما جاء زَيْدٌ ولا عَمْرٌو إلّا وَأَحْسَنْتَ إليه. وهَاتَانِ المَسْأَلَتَانِ لا تَتَعَلَّقَانِ بما ورد في الحديث.

أمَّا **المَسألة الثَّالثة:** فلا يَجِبُ فيها الإفراد، بلْ يَجُوزُ فيها الوَجْهَانِ، شريطةَ أنْ يَكُونَ أَحَدُ المُتَعَاطِفَيْنِ مُسْتَلْزِمًا للآخَر، كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: (حَتَّى يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إليهِ مِمَّا سِوَاهُمَا)[5] فلو قِيلَ: ممَّا سِوَاهُ، اكْتُفِيَ به؛ لأنَّ مَحَبَّةَ اللهِ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمَحَبَّةِ رَسُولِهِ وبالعكس[6].

وبهذا يَتَّضِحُ أنَّه يَجُوزُ في هذا الشَّاهدِ مِن الحديثِ إفرادُ الضَّميرِ العائدِ على المُتَعَاطِفَيْنِ؛ لأنَّ أَحَدَ المُتَعَاطِفَيْنِ مُسْتَلْزِمٌ للآخَرِ.

أَمَّا تقديرُ الشَّاهدِ، فهو كَمَا قَالَ المُباركفوريّ نَقْلًا عن سيبويهِ: واللهُ أحقُّ أنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ؛ لأنَّ سيبويهِ قد ذَكَرَ أنَّ هناكَ حَذْفًا للجملة الفعليَّة، دَلَّتْ الجُملةُ الثَّانيةُ عليه[7].

---

(1) ابن كَيْلَكَلَدِيّ، **الفُصُول المُفِيدَة في الوَاو المَزِيدَة**، ٦٥.
(2) التَّوْبَة، ٦٢/٩.
(3) السَّيُوطِيّ، **المُزْهِر في عُلُوم اللّغة وأنواعِها**، ٢٦٤/١.
(4) وقدِ انْفَرَدَ ابنُ هِشَامٍ بِذِكْرِ هذا البيتِ في: **إعراب القرآن**، ٣٥/٢. حيث لَمْ يَعْثُرِ الباحث عليه إلّا عندَه.
(5) ابن حَنْبَل، **مُسْنَد أحمد بن حَنْبَل**، ٢٠٧/٣.
(6) ابن هِشَام، **المصدر السَّابق**، ٣٥/٢.
(7) سيبويه، **الكتاب**، ٧٤/١-٧٦.

ج- حذف المفعول

قد يُحْذَفُ المفعول به للدَّلَالَةِ على العُمومِ كما وَرَدَ في قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم: (إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ **يَبِيعُ** أو **يَبْتَاعُ** فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ). حيثُ نَقَلَ المُباركفوريّ عن القَاري أنَّه حُذِفَ مفعولُ (يَبِيعُ) أو (يَبْتَاعُ)؛ للدَّلَالَة على العُموم فَيَشْمَلُ ثَوْبَ الكعبةِ والمصاحفَ والكتبَ والسُّبَحَ[1].

وَيَجُوزُ في العَرَبِيَّةِ حَذْفُ المفعول به إذا دَلَّتْ عليه قرينةٌ أو لم يَتَعَلَّقْ بِذِكْرِهِ غَرَضٌ. وهذا الشَّاهدُ دليلٌ على أنَّهُ لَيْسَ هُناك غَرَضٌ مِن ذِكْرِ مفعولِ يَبِيعُ أو يَشْتَرِي، فَيَنْزِلُ الفعل المُتّعَدِّي منزلةَ الفعل اللّازم[2]. أي أنَّ المُهِمَّ هنا الفعلُ لا مفعولُه.

د- حذف المعطوف عليه

يَجُوزُ في العربيَّةِ حذفُ المعطوفِ عليه كما في الحديثِ النَّبَوِيِّ: (... أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اِذْهَبْ فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: **أَوَتُعَافِينِي** يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟) حيث ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّ في هذا الموطنِ مِن الحديثِ حَذْفًا للمعطوفِ عليه، والتَّقديرُ : أَتَرْحَمُ عَلَيَّ وَتُعَافِينِي؟[3] فما رأيُ النُّحَاةِ في حَذْفِهِ؟

ذَهَبَ النُّحَاةُ إلى جَوَازِ حَذْفِ المعطوف عليه في العَرَبِيَّةِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، ومِن الأمثلةِ على ذلكَ قولُ العَرَب: وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا. لِمَنْ قَالَ: مَرْحَبًا. والتَّقدير: مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا، فالجَارُّ والمجرورُ (بِكَ) مُتَعَلِّقَانِ بكلمة (مَرْحَبًا) المحذوفة، و(أَهْلًا) معطوفةٌ على (مَرْحَبًا) المحذوفةِ عطفَ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ، فالمعطوف عليه محذوف[4]. وَرُبَّمَا يكونُ مِن ذلكَ أيضًا قولُه تعالى: (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ)[5]. أي: لو مَلَكَهُ، ولو افتدى به[6].

وبالرُّجوع إلى عددٍ مِنْ كُتُبِ التَّفَاسير يَظْهَرُ أنَّ تَأْوِيلَاتِ النُّحَاةِ في هذه الآية مختلفةٌ ومتعدِّدةٌ، ولكنْ ذَكَرَ بعضُهم أنَّ مِن هذهِ التَّأويلاتِ حَذْفَ المعطوف عليه، إلّا أنَّهم اخْتَلَفُوا في تحديدِ

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤٥٨/٤.
(2) ينظر: السَّيُوطِيّ، **الإتْقَان في عُلُوم القرآن**، ١٠٥/٣. والأَفْغَانِيّ، سَعِيد، **المُوجَز في قَوَاعِد اللّغة العَرَبِيَّة**، ٢٦٩.
(3) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق**، ٤٦٠/٤.
(4) المُرَادِيّ، **تَوْضِيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرْح ألفِيَّة ابن مالك**، ١٠٣٢/٢.
(5) آلُ عِمْرَان، ٩١/٣.
(6) ابن مَالِك، **شرْح الكَافِيَة الشَّافِيَة**، ١٢٦٧/٣.

المحذوف. فقد قَدَّرَ ابنُ عَاشُورٍ المحذوفَ بأنَّه (يَجْعَلُهُ رَهِينَةً) والتَّقدير: لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا (يَجْعَلُهُ رَهِينَةً)، ولو بَذَلَه فِدْيَةً؛ لأنَّ مِن عادةِ العرب أنَّ المَطلوبَ بحقٍّ قد يُعْطِي فيه رَهْنًا إلى أنْ يَقَعَ الصُّلْحُ أو العَفْو، وكانوا إذا تَعَاهَدُوا على صُلْحٍ أَعْطَتِ القبائل رهائِنَ منهم كما قال الحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ[1]: (الخفيف)

وَاذْكُــرُوا حِلْــفَ ذِي المَجَــازِ وَمَــا قُــدْ ... دِمَ فِيـــــهِ الْعُهُـــــودُ وَالْكُفَـــــلَاءُ[2]

ومِن أولئكَ الَّذين صَرَّحُوا أنَّ في الآيةِ حَذْفًا للمعطوف عليه بلْ إنَّه قد أَيَّدَ هذا الرَّأيَ على غيره ابنُ المُنِيرِ في حاشِيَتِهِ على الكَشَّافِ للزَّمَخْشَرِيِّ.

ذَكَرَ ابنُ المُنِيرِ أنَّ هذه الواوَ المصاحبةَ للشَّرطِ تَسْتَدْعِي شَرْطًا آخرَ يُعْطَفُ عليه الشَّرْط، والعادة تَقْتَضِي أنْ يكونَ المنطوقُ به مُنَبِّهًا عن المسكوت عنه بطريقِ الأَوْلَى، نحو: أَكْرِمْ زَيْدًا ولو أَسَاءَ، والتَّقدير: أَكْرِمْ زَيْدًا لَو أَحْسَنَ وَلَو أَسَاءَ، إلّا أنَّكَ نَبَّهْتَ بإيجابِ إكرامِه إنْ أَسَاءَ على أنَّ إكرامَه إنْ أحْسَنَ بطريقِ الأَوْلَى. وفي الآيةِ يَكُونُ قَبُولُ الفِديَةِ –الّتي هي مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا– على أحوالٍ: منها أنْ يُؤْخذَ منه فديةٌ على وجه القَهْر. ومنها أنْ يقولَ المُفْتَدِي: أَفْدِي نَفْسِي بكذا، وقد لا يفعلُ. وهناك أحوالٌ أُخَرُ. فعندَ تَعَدُّدِ الأحوال فالمُراد مِن الآيةِ طبعًا أَبْلَغُ هذه الأحوالِ، وهو أنْ يَفْتَدِيَ بِمِلْءِ الأرضِ ذَهَبًا افتداءً مُحَقَّقًا بأنْ يَقْدِرَ على هذا الأمرِ العظيمِ وَيُسَلِّمَهُ وَيُنْجِزَهُ اختيارًا، وَمَعَ ذلك فإنَّه لا يُقْبَلُ منه. فيكونُ دُخُولُ الواوِ في هذهِ الحالةِ تَنْبِيهًا على أنَّ ثَمَّةَ أَحْوَالًا أُخَرَ لا يَنْفَعُ فيها القَبُولُ بِطَرِيقِ الأَوْلَى بالنِّسْبَةِ إلى الحالةِ المَذكورةِ. وقد وَرَدَ هذا المَعْنَى مَكْشُوفًا في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ)[3] واللهُ أعلمُ[4].

وَمِمَّا سَبَقَ يُرَجِّحُ الباحث أنَّ سَبَبَ حذفِ المعطوفِ عليه وذِكْرِ المعطوفِ هو التَّنْبِيهُ على المذكور دون المحذوف، وبيانِ أَهَمِّيَّتِهِ، فابْنُ عُمَرَ يُرِيدُ مِن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– أنْ يَعْفِيَهُ مِن القضاء؛ لِخوفه مِن القضاء بالظُّلْمِ. وهو عنده أَوْلَى مِن أنْ يَتَرَحَّمَ عليه. أو أنَّ المَقْصِدَ مِن الكلام هو إعفاؤُه مِن القضاء.

---

(1) ابن عَاشُور، **التَّحْرِير والتَّنْوِير**، ١٥٢/٣.
(2) الحَارِث بن حِلِّزَةَ، **ديوانه**، ٣٦.
(3) المَائِدَة، ٣٦/٥.
(4) الزَّمَخْشَرِيّ، **الكَشَّاف عن حَقَائق غوامض التَّنْزِيل وَعُيُون الأقاويل في وُجُوه التَّأْوِيل**، ومَعَه الانْتِصَاف لابن المُنِير، ٣٨٣/١.

هـ حذف المنعوت

وَرَدَ حذفُ المنعوت في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي **سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ**)، وتقدير الكلام: في **شَيْءٍ** سِوَى هَذِه الْخِصَالِ[1].

يُحْذَفُ المنعوتُ تَخْفِيفًا شريطةَ أنْ يَعْلَمَ المُخَاطَبُ به، قال سيبويه: "مَا مِنْهُم إلّا قَدْ قَالَ ذَاكَ، إنَّمَا يُرِيدُ: مَا مِنْهُم أَحَدٌ إلّا قَدْ قَالَ ذَاكَ. وَلَكِنَّهُ حَذَفَهُ تخفيفًا، واكتفاءً بِعِلْمِ المُخاطَب ما يعني"[2].

ويبدو أنَّ هذا المثالَ الّذي ذَكَرَهُ سيبويهِ يُطَابِقُ ما وَرَدَ في الحديثِ السَّابقِ؛ لأنَّ المَنعوتَ محذوفٌ في المِثَالَيْنِ، وَجَاءَ النَّعْتُ استثناءً فيهما، ولا شَكَّ في أنَّ حَذْفَ الموصوفِ وقيامَ صفتِه مقامَه موضوعٌ مُتَشَعِّبٌ، فالصِّفةُ إمَّا أنْ تكونَ اسمًا أو ظرفًا أو مجرورًا أو جملةً، ولكلٍّ منها حديثٌ يُمْكِنُ الرُّجُوعُ إليه[3]، ولا داعيَ للإسهاب في الحديث عن حذف هذه الأنواع؛ لأنَّ الشَّاهدَ في الحديثِ حَذْفُ المنعوتِ المُفْرَدِ؛ ولأنَّ ما قاله سيبويه مُوجَزٌ مُخْتَصَرٌ، فَحَذْفُهُ كَانَ للتَّخفيفِ ولِعِلْمِ المُخاطب به. ومِن المَعروف أنَّ حَذْفَ المنعوت في اللُّغةِ العربيَّة أكثرُ مِن حذف النَّعت، يقول ابنُ مَالِكٍ: (الرّجز)

وَمَـــا مِـــنَ المَنْعُـــوتِ والنَّعْـــتِ عُقِـــل يَجُـــوزُ حَذْفُـــهُ وفِـــي النَّعْـــتِ يَقِـــلْ[4]

([1]) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٤/٧.
([2]) السِّيرَافِيّ، **شرْح كِتاب سيبويه**، ٩١/٣.
([3]) ينظر: أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسَان العرب**، ١٩٣٨/٤-١٩٤١. والرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٣٢٤/٢-٣٢٦. والزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّل في عِلْم العربيَّة**، ١١٦.
([4]) المُرَادَيّ، **توضيح المَقَاصِد والمَسَالِك بشرْح ألفِيَّة ابن مالك**، ٩٦٤/٢.

ثانيًا- حذفُ الفعل

قَلَّ حَذْفُ الفعل في الأحاديث النَّبَوِيَّة الواردة في تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ، فَلَمْ يَظْهَرْ إلّا حَذْفَانِ: حذفُ الفعل جوازًا، وحذفُ الفعل وجوبًا.

أ- حذفُ الفعل جوازًا

نَقَلَ المُباركفوريّ عن الطِّيبِيِّ في هذا الحديث: (مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ **كَاهِنًا** فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ) أنَّ الفعلَ (أَتَى) لفظٌ مُشْتَرَكٌ بينَ المُجامعةِ وإتيانِ الكاهنِ، وَنَقَلَ عن القَارِي أنَّ الأَوْلَى أنْ يكون التَّقدير: أوْ صَدَّقَ كَاهِنًا، فَيَصِيرُ مِن قَبِيلِ عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [1]. فما إعرابُ (كَاهِنًا) الّتي تَلَتِ الواو؟

للاسم الواقعِ بعد الواو خمسُ حالات: وُجوب العطف، ورُجْحَانُ العطف على المفعول مَعَه، ووُجوب المفعول مَعَه، ورُجْحَانُ المفعول مَعَه، وامتناع العطف والمفعول مَعَه[2].

أمَّا إعرابُ (كَاهِنًا) فهو مِن النَّوع الخامس مِمَّا سَبَقَ، أي لا يُعْرَبُ اسمًا معطوفًا أو مفعولًا معه. والسَّبَبُ أنَّ العطف مُمْتَنِعٌ؛ لانتفاء مُشَارَكَةِ المرأةِ والكاهنِ في الإتيان. وامْتَنَعَ المفعول معه؛ لانتفاء المُصاحبة إذْ إنَّ المقصودَ ليسَ إتيانَ المرأةِ مَعَ تصديقِ الكاهن، بلْ فِعْلُ أيِّ أمرٍ منهما[3]. لذا ذهب الفَارِسِيُّ[4] والفَرَّاءُ[5] وجماعةٌ مِن البَصريِّينَ والكُوفيِّينَ[6] إلى جَوَازِ إضمارِ فعلٍ ناصبٍ للاسم الواقع بعد الواو، وهو (كَاهِنًا) على أنَّهُ مفعول به لفعلٍ محذوف تقديره (صَدَّقَ)، فَيُصْبِحُ التَّقدير: مَنْ أَتَى امْرَأَةً أوْ حَائِضًا فِي دُبُرِهَا أَوْ صَدَّقَ كَاهِنًا[7].

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٣٥٥/١. يَقُولُ ابْنُ عَقِيلٍ إنَّ (مَاءً) غيرُ معطوفةٍ على (تِبْنًا)، لِذَا فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَعِيَّةِ، أوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يَلِيقُ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا. **شرْح ابن عَقِيل**، ٤٦٧/٢.
(2) ينظر: الأَزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ١/ ٥٣٣-٥٣٥.
(3) الصَّبَّان، **حاشِيَة الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفِيَّة ابن مالك**، ٢٠٧/٢.
(4) أبو حَيَّان، **ارْتِشَاف الضَّرَب مِن لِسَان العرب**، ١٤٩١/٣.
(5) **معاني القرآن**، ١٢٣/٣.
(6) ابن عَقِيل، **المُسَاعِد على تَسْهِيل الفَوَائد**، ٥٤٥/١.
(7) الأَزْهَرِيّ، **المصدر السَّابق**، ٥٣٥/١-٥٣٦.

وَذَهَبَتْ جماعة منهم أبو عُبَيْدَةَ[١] والأَصْمَعِيُّ[٢] وأبو مُحَمَّدٍ اليَزِيدِيُّ[٣] والمَازِنِيُّ[٤] والمُبَرِّدُ[٥] إلى جواز عَطْفِ (كَاهِنًا) على (امْرَأَة) بِتَضْمِينِ العاملِ (أَتَى) معنًى يَتَسَلَّطُ على المُتَعَاطِفَيْنِ[٦]. فيكونُ معنى الفعلِ (أَتَى) المجيْءَ، فَيُصْبِحُ تقديرُ الكلامِ: مَنْ أَتَى امْرَأَةً أوْ حَائِضًا بِالْجِمَاعِ أوْ أَتَى كَاهِنًا بِالتَّصْدِيقِ.

وَيُرَجِّحُ الباحث الرَّأيَ الأوَّل وهو أنَّ (كَاهِنًا) مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه (صَدَّقَ)، وليسَ جوازَ عطفِ (كَاهِنًا) على (امْرَأَة) بِتَضْمِينِ العامل (أَتَى) معنًى يَتَسَلَّطُ على المُتَعَاطِفَيْنِ؛ لأنَّ الفريقَ الثَّانيَ يُؤَوِّلُ عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بـ(أَنَلْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً) فلو كانَ كذلك لَجَازَ عَلَفْتُهَا مَاءً وَتِبْنًا. أي بتقديم (مَاءً) على (تبْنًا)[٧].

ب- حَذْفُ الْفِعْلِ وُجُوبًا

قَالَ رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلَّم: (**فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا** لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ ...). بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ هذا الشَّاهدَ هو مِن قَبِيلِ حَذْفِ عاملِ (إنْ) على شريطة التَّفسير، كقوله تعالى[٨]: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[٩].

فـ(إنْ) في الحديث شَرْطِيَّة، و(إنْ) لا يَأْتِي بعدها إلّا الأفعالُ كما سَيَتَّضِحُ، وَلَعَلَّ خيرَ مَن تَحَدَّثَ في هذه المسألة –حَسْبَ رأي الباحث– ابنُ يَعِيشَ، إذْ إنَّهُ بَيَّنَ أحكامَ هذا الموضوعِ مَعَ الأسباب والعِلَلِ؛ لذا سَيَذْكُرُ الباحث ما بَيَّنَهُ بنوعٍ مِن التَّفصيلِ.

إنَّ (إنْ) شَرْطِيَّةٌ، والشَّرْطُ لا يكونُ إلّا بالأفعالِ؛ لأنَّ الشَّرْطَ يُعَلِّقُ وُجُودَ غيرها مِن الأفعال على وُجُودِها، والأسماء ثابتةٌ موجودة، ولا يَصِحُّ تعليقُ وجودِ شيءٍ على وُجُودِها. هذا أمرٌ، أمَّا الأمرُ الثَّاني فإنَّه يَقْبُحُ أنْ يَتَقَدَّمَ الاسمُ في الشَّرْطِ على الفعلِ، فَيَفْصِلُ بينَ الجازمِ والمجزومِ. فلا

---

(١) **مَجَاز القرآن**، ٦٨/٢.
(٢) الصَّبَّان، **حَاشِيَة الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفِيَّة ابن مالك**، ٢٠٧/٢.
(٣) الأَزْهَرِيّ، **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**، ٥٣٦/١.
(٤) ابن عَقِيل، **المُسَاعد على تسهيل الفوائد**، ٥٤٥/١.
(٥) **المُقْتَضَب**، ٥٠/٢.
(٦) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شرْح جَمْع الجَوَامِع**، ١٨٢/٢-١٨٣.
(٧) الأَزْهَرِيّ، **المصدر السَّابق**، ١/ ٥٣٦.
(٨) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٠٨/٣.
(٩) التَّوْبَة، ٦/٩.

يَجُوزُ: لَمْ زَيْدٌ يَأْتِكَ. فالجازمُ في الأفعالِ نَظِيرُ الجارِّ في الأسماءِ. فما الّذي خَصَّ (إنْ) بهذا الفَصْلِ وَحْدَهَا؟

إنَّ قُوَّةَ (إنْ) في بابِها، وَعَدَمَ خُرُوجِها عن الشَّرطِ إلى غيره، جَعَلَتِ النُّحَاةَ يَتَوَسَّعُونَ فيها، فَيُجِيزُونَ فيها الفصل بالاسم. ولكنْ هلْ يُفْصَلُ بالاسم في (إنْ) بأيِّ فعلٍ؟ مَاضيًا كانَ أمْ مضارعًا؟ ذَكَرَ النُّحَاةُ أنَّه إذا كانَ بعدها فعلٌ ماضٍ في اللَّفظِ لا تأثيرَ لها فيه فالفَصْلُ حَسَنٌ، وقد شُبِّهَتْ بما ليسَ عاملًا مِن الحُروفِ، كَهمزةِ الاستفهامِ، أمَّا إنْ كانَ بعدَها فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، فَيَقْبُحُ تَقَدُّمُ الاسم[1]. وبهذا يَتَّضِحُ أنَّ الفَصْلَ بينَ (إنْ) في الحديثِ السَّابقِ والفعلِ الماضي (أَطَاعُوا) فصلٌ حَسَنٌ.

هذا بالنِّسبةِ إلى ما يَلِي الشَّرْطَ بعامَّةٍ و(إنْ) بخاصَّةٍ، والسَّبَبِ في ذلك، ولكنْ هلْ حَذْفُ الفعل في (إنْ) جائزٌ أم واجبٌ؟

يُحْذَفُ الفعلُ في هذهِ المسألةِ وُجُوبًا مَعَ وُجُودِ المُفَسِّرِ، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[2]. فَالمُفَسِّرُ هنا الفعل (اسْتَجَارَكَ) الظَّاهر، والغَرَضُ مِن الإتيان بهذا الظَّاهر: تفسيرُ المُقَدَّرِ، فلو أَظْهَرْتَهُ لم تَحْتَجْ إلى مُفَسِّر؛ لأنَّ الإبهامَ المُحْوِجَ إلى التَّفسير، إنَّما كانَ لأجل التَّقدير، وَمَعَ الإظهار لا إبهام.

والسُّؤال الآنَ: ما الغرضُ مِنْ حذفِ رافعِ الفاعلِ؟ إنَّ الغرضَ مِن الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ إحداثُ وَقْعٍ في النُّفُوس لذلكَ المُبْهَمِ؛ لأنَّ النُّفُوسَ تَتَشَوَّقُ، إذا سَمِعَتِ المُبْهَمَ، إلى العِلْمِ بالمقصود منه، إضافةً إلى أنَّ في ذِكْرِ الشَّيْء مَرَّتَيْنِ –مُبْهَمًا ثُمَّ مُفَسَّرًا– تَوْكِيدًا ليسَ في ذِكْرِهِ مَرَّةً[3].

وَبْعدُ، فما الوُجُوهُ الإعرابيَّةُ للضَّميرِ (هُم) في الحديثِ السَّابقِ؟

في هذه المسألةِ ثلاثةُ مَذَاهِبَ: **أوَّلُها** مَذْهَبُ جُمهور البَصْرِيِّينَ، وهو أنَّ الضَّميرَ (هُم) المرفوعَ الواقعَ بعدَ (إنْ) الشَّرطيَّةِ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكور بعده[4]. **وثانيها** مَذْهَبُ أغلبِ الكُوفيِّينَ، وهو أنَّ (هُم) فاعلٌ مُتَقَدِّمٌ للفعلِ المُتَأَخِّرِ، فالفاعلُ عندَهم يَجُوزُ تقديمُهُ على

(1) ينظر: ابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ٩/٩.
(2) التَّوْبَة، ٦/٩.
(3) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ١٩٩/١.
(4) ابن يَعِيش، **المصدر السَّابق**، ١٠/٩.

الفعلِ[1]. أمَّا **المَذهبُ الثَّالثُ** فهو مذهبُ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) – وهو الضَّميرُ (هُم)– مبتدأ، والجملة الفعليَّة (أَطَاعُوا) خبر، فلا حَذْفَ ولا تَقْدِيمَ ولا خَبَرَ[2].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ الرَّأيَ الأوَّلَ لِسببينِ، **الأوَّل:** أنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ، وإلّا عُدَّ مبتدأً. و**الثّاني:** أنَّه لا يَجُوزُ أنْ يَأْتِيَ بعد الشَّرطِ إلّا الفعلُ؛ لاختصاصِ حرفِ الشَّرْطِ بالفعلِ كما ذُكِرَ سابقًا.

ثالثًا- حذف الحرف

أمَّا حذفُ الحرفِ فقد أَوْرَدَ المُباركفوريّ خمسةً مِن الحُروف المحذوفة، وهي: حذفُ الواوِ العاطفةِ، وحذفُ واوِ جُمْلَةِ الحَالِ، وحذفُ همزةِ الاستفهامِ، وحذفُ حرفِ الجَرِّ الدَّاخلِ على (أنْ)، وحذفُ ياءِ الاسمِ المنقوصِ.

أ ـ حذفُ الواو العاطفة

نَقَلَ المُباركفوريّ عن النَّوَوِيِّ أنَّ تقديرَ هذا الحديثِ: (**التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلّهِ**) هو: التَّحِيَّاتُ والْمُبَارَكَاتُ والصَّلَوَاتُ والطَّيِّبَاتُ. حيثُ حُذِفَتْ الواوُ اختصارًا، وهو – كما يقولُ– جائزٌ في العربيَّة[3].

اخْتَلَفَ العُلماء في جوازِ حذفِ حرفِ العطف، فقد ذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ وجماعةٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ كابنِ مَالِكٍ وابنِ عُصْفُورٍ وابنِ هِشَامٍ وابنِ جِنِّيٍّ إلى جَوَازِ حَذْفِهِ، ومِن الشَّواهد النَّثْرِيَّةِ على ذلك قولُهم: أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا، ومِن الشَّواهد الشِّعريَّةِ: (الخفيف)

كَيْـفَ أَصْـبَحْتَ؟ كَيْـفَ أَمْسَـيْتَ؟ مِمَّـا ... يُنْبِـتُ الْـوُدَّ فِـي الْفُـؤَادِ الْكَـرِيمِ[4]

أي: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وكَيْفَ أَمْسَيْتَ؟[5]

---

(1) ينظر: الدَّمَامِينِيّ، **تَعْلِيق الفَرَائد على تَسْهِيل الفَوَائد**، ٢٢٣/٤. والعُكْبَرِيّ، **اللُّباب في عِلَل البِنَاء والإعراب**، ٥٧/٢.

(2) ينظر: الدَّمَامِينِيّ، **المصدر نفسه**، ٢٢١/٤. والرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ١٩٩/١.

(3) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ١٥١/٢.

(4) عَلِيّ بن أبي طَالِب، **ديوانه**، ١٩٠. والشَّاهد مَوْجُودٌ في: الصَّبَّان، **حاشِيَة الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفِيَّة ابن مالك**، ١٧٣/٣.

(5) ابن جِنِّيّ، **الخَصَائص**، ٢٨٠/٢. وينظر: ابن مالك، **شرْح الكَافِيَة الشَّافِيَة**، ١٢٦٠/٣. وابن هشام، **مُغْنِي اللّبيب عن كُتُب الأعاريب**، ٨٣١-٨٣٢.

أمَّا السُّهَيْلِيُّ، فقد عَقَدَ مسألةً عَنْ حذفِ حُرُوفِ العطفِ، أَنْكَرَ فيها جوازَ الحذفِ؛ لأنَّ هذه الحروفَ تَدُلُّ على معانٍ في نفسِ قائلِها فلو حُذِفَتْ لاحتاجَ السَّامعُ إلى وَحْيٍ يَعْلَمُ به ما في نَفْسِ صاحبِه. ثُمَّ تَتَبَّعَ بعضَ أَدِلَّةِ المُجِيزِينَ وَنَقَضَهَا[1].

وَيُرَجِّحُ الباحثُ عدمَ جوازِ حذفِ حرفِ العطفِ؛ لتعليلِ السُّهَيْلِيِّ، إلّا إذا دَلَّ المعنى على حَذْفِه. يقول ابنُ كَيْلَكَلَدِيّ: "اخْتَلَفُوا في إضمار حرف العطف، فالأكثرونَ على أنَّه لا يُضْمَرُ ... وَذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ وجماعةٌ مِن المُتَأَخِّرِينَ ... إلى جواز ذلك، وَقَيَّدَهُ المُحَقِّقُونَ عند فَهْمِ المعنى"[2].

ب- حذفُ واوِ جُمْلَةِ الحالِ

عَدَّ المُباركفوريّ جملةَ (السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِم) في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَمُطِرُوا؛ **السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِم**) حالًا بِلَا واوٍ[3]. فَمَتَى يَجُوزُ حذفُ واوِ الحال؟

لا بُدَّ للجملةِ الحاليَّةِ مِن رابطٍ يَرْبِطُ الجُملةَ بأوَّلِ الكلامِ، فإنْ لمْ يَكُنِ الضَّميرُ والواوُ معًا، كانَ الرَّابطُ إمَّا الواوَ أو الضَّميرَ[4]. وَلَعَلَّ خيرَ مَن فَصَّلَ هذا الموضوعَ وَبَيَّنَهُ –كما وجد الباحث– ابنُ الحَاجِب، إذْ نَقَلَ عن الأَنْدَلُسِيِّ –في الاستغناءِ عَنِ الواوِ بالضَّميرِ– أنَّه يَجِبُ إثباتُ الواوِ إذا كانَ مبتدأُ الجملةِ الواقعةِ حالًا ضميرَ صاحبِ الحالِ، نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ وهو رَاكِبٌ. وإنْ لم يكنِ المبتدأُ ضميرَ صاحبِ الحالِ فإنَّ هناكَ نوعيْنِ آخَرَيْنِ، **إحداهما**: إنْ كانَ الضَّمير فيما صُدِّرَ به الجملة، و**الثَّاني**: كونُ الضَّميرِ في آخرِ الجملةِ، فأمَّا الأوَّلُ فلا بَأْسَ أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُصَدَّرًا في المبتدأِ، نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ. أو في الخبر إذا قُدِّمَ على المبتدأ، نحو قول بَشَّار: (الطويل)

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا ... نَهَضْتُ مَعَ الْبَازِي **عَلَيَّ سَوَادُ**[5]

فَقَدْ صُدِّرَ الضَّميرُ في الخبرِ المُقَدَّمِ (عَلَيَّ) فلمْ يُضَعَّفْ حذفُ الواوِ؛ لأنَّ الرَّابطَ في أوَّلِ الجملةِ.

وإذا كانَ الضَّميرُ في آخرِ الجملةِ، كَقولِ المُسَيَّبِ بْنِ عَلَس: (الكامل)

نَصَفَ النَّهَارُ **الْمَاءُ غَامِرُه** ... وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي[6]

([1]) السُّهَيْلِيّ، **نتائج الفكْر في النَّحْو**، ٢٠٧.
([2]) ابن كَيْلَكَلَدِيّ، **الفُصُول المُفِيدَة في الوَاو المَزِيدَة**، ١٢٤.
([3]) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٣٨٠/٢.
([4]) ابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ٩٨/٢.
([5]) بَشَّار بن بُرْد، **ديوانه**، ٤٩/٣.
([6]) أبو سويلم، أنْوَر، **شِعْر المُسَيَّبِ بن عَلَس**، ١٠٢.

فهو ضعيفٌ وقليلٌ[1].

وبالرُّجوعِ إلى الشَّاهد في الحديث، فإنَّ ضميرَ صاحبِ الحالِ قد جاء في آخر الجملة، مِمَّا يَدُلُّ على ضَعْفِهِ.

ج- حذف همزة الاستفهام

تُحْذَفُ همزةُ الاستفهامِ كما في الحديثِ النَّبَوِيِّ: (**أُطِيلُ فِي رَكْعَتَي الفَجْرِ؟**) حيثُ قَدَّرَ المُباركفوريّ همزةَ الاستفهامِ، أي: أَأُطِيلُ فِي رَكْعَتَي الفَجْرِ؟[2]

أَجَازَ النُّحَاةُ حَذْفَ همزةِ الاستفهامِ إذا دَلَّ عليها دليلٌ، نحوَ قولِ عُمَرَ بْنِ أبي رَبِيعَةَ: (الطويل)

فَـــوَاللهِ مَـــا أَدْرِي، وإِنِّـــي لَحَاسِـــبٌ **بَسَـــبْعٍ** رَمَيْـــتُ الْجَمْـــرَ أَمْ بِثَمَـــانِ[3]

أي: أَبِسَبْعٍ[4].

وَذَهَبَ ابنُ الحَاجِبِ إلى أنَّ حَذْفَ همزة الاستفهام شَاذٌّ، وَيَقَعُ للضَّرُورَة؛ لأنَّ حُرُوفَ الاستفهام لها صدر الكلام، فلو جَازَ حَذْفُها لَجَازَ تأخيرُها، ولمْ يَجُزْ تأخيرُها فلم يَجُزْ حذفُها[5]، وهذا سببٌ منطقيٌّ، ولكنْ لا يَخْفَى أنَّ حَذْفَ همزة الاستفهام فيما شَابَهَ هذا المثالَ مِن الحديث أَوْلَى مِن حذفِها في غيره؛ بسبب تَوَالِي همزة الاستفهام وهمزة المُضَارَعَة، فكانَ حذفُ همزةِ الاستفهامِ أخفَّ في النُّطْقِ مِن ذِكْرِهِمَا معًا.

د- حذفُ حرفِ الجَرِّ الدَّاخلِ على (أنْ)

يَكْثُرُ حذفُ حرفِ الجَرِّ الداخلِ على (أنْ) كما في الحديثِ النَّبَوِيِّ: (... أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– فِي شَرَاجِ الحَرَّةِ الّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: سَرِّحِ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم–، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– للزُّبَيْرِ: اِسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، **أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟**). حيث ذَكَرَ المُباركفوريّ أنَّ تقديرَ (**أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ**) هو: حَكَمْتَ بِذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ كَانَ ابنَ عَمَّتِكَ، أو بِسَبَبِ أَنْ كَانَ ابنَ عَمَّتِكَ، فـ(أَنْ)

---

(1) الرَّضِيّ، **شرْح الرَّضِيّ على الكَافِيَة**، ٤٢/٢.
(2) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٤٥٤/٢.
(3) عُمَر بن أبي رَبِيعَة، **ديوانه**، ٣٦٢.
(4) الزَّمَخْشَرِيّ، **المُفَصَّل في عِلْم العَرَبِيَّة**، ٣٢٠، وابن هِشَام، **مُغْنِي اللّبيب عَن كُتُب الأَعَاريب**، ٢١. والمُرَادِيّ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوف المَعَاني**، ٣٤.
(5) ابن الحَاجِب، **الإِيْضَاح في شرْح المُفَصَّل**، ٢٤٠/٢.

مُقَدَّرٌ بِأنْ أوْ لِأنْ. وحرفُ الجَرِّ يُحْذَفَ مِنها للتَّخفيف كثيرًا؛ فإنَّ فيها مَعَ صِلَتِهَا طُولًا[1]. فهل يجوزُ هذا في العربيَّة؟

يَكْثُرُ حذفُ الجارِّ مَعَ (أنْ) النَّاصبةِ للفعلِ، و(أنَّ) المُشَدَّدَةِ النَّاصبةِ للاسم، إذا أُمِنَ اللَّبْسُ؛ لأنَّه إذا خِيفَ اللَّبْسُ امْتَنَعَ الحذف، نحو: رَغِبْتُ أَنْ تَعْمَلَ. فلا يُفْهَمُ هنا ما إذا كانَ رَغِبَ في أنْ يَفْعَلَ، أو عَنْ أنْ يَفْعَلَ[2].

ولكنْ ما العِلَّةُ الّتي سَهَّلَتْ حذفَ الجارِّ مَعَ (أنْ) و(أنَّ)، حتَّى صَارَ ذلك قِياسًا مُطَّرِدًا؟ لقد ذَهَبَ أكثرُ النُّحَاة إلى أنَّ العِلَّةَ هي طول الكلام، فـ(أنْ) و(أنَّ) ومَا بعدهما مِن الفعل ومُتَعَلَّقَاتِه، أو مِن المبتدأِ والخبرِ ومُتَعَلَّقَاتِهِما بمعنى المصدرِ، فَصَارَ طويلًا، وطولُ الكلامِ يَسْتَدْعِي التَّخفيفَ، فاحْتَمَلَ نَزْعُ حرفِ الجرِّ بَقْصْدِ التَّخفيفِ[3].

والسُّؤالُ الآنَ هو ما مَحَلُّ (أنْ وأنَّ) مِن الإعرابِ بعدَ حذفِ الجارِّ؟ لقد اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في إعرابِه، فَالْخَلِيلُ يَرَى أنَّها في موضع نَصْبٍ بالفعلِ الذي كَانَ يَعْمَلُ في حروفِ الجرِّ[4]. وتقديرُ الفعلِ في الشَّاهدِ مِن الحديثِ هو (حَكَمْتَ)، أي: حَكَمْتَ بذلك بِأنْ أو لِأنْ كانَ ابنَ عَمَّتِك؟ فعند حذف الجارِّ انْتَصَبَتْ (أنْ) وما بعدَها. وَأَيَّدَ الفَرَّاءُ الخَلِيلَ في ذلك إذ قَدَّرَ في قوله تعالى: (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ...)[5] حرفَ الجرِّ (مِنْ) قَبْلَ (أنَّهم) قَائِلًا: "فَإِذَا أَلْقَيْتَ (مِن) نَصَبْتَ"[6].

أمَّا سيبويهِ فقد رَأَى أنَّها في موضع جرٍّ بلْ قَوَّى هذا الرَّأيَ على النَّصب، مِن غيرِ إبطالِ رأيِ الخَلِيل، فَبَعْدَ أنْ ذَكَرَ النَّصْبَ عند الخَلِيلِ، قَالَ: "وتقول: (لَبَّيْكَ إنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَك) وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: أنَّ، ولو قالَ إنسانٌ إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ولكنَّه حرفٌ كَثُرَ استعمالُه في كلامِهم فَجَازَ فيه حذفُ الجارِّ كَمَا حَذَفُوا رُبَّ ... لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا"[7]. وَأَيَّدَهُ الكِسَائِيُّ، فقد نَقَلَ الفَرَّاءُ

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٥٠٠/٤.
(2) ينظر: الزَّمَخْشَرِيّ، **شرْح المُفَصَّل**، ٥١٥/٤. والصَّبَّان، **حاشِيَة الصَّبَّان على شرْح الأشْمُونِيّ على ألفِيَّة ابن مالك**، ١٣٢/٢.
(3) ينظر: المُبَرِّد، **المُقْتَضَب**، ٣٤١/٢. والنَّحَّاس، **إعراب القرآن**، ٢٥٧/١. وابن يَعِيش، **شرْح المُفَصَّل**، ٥١/٨. وابن عُصْفُور، **شرْح جُمَل الزَّجَّاجِيّ**، ٣٠٤/١-٣٠٥.
(4) السِّيرَافِيّ، **شرْح كِتاب سِيبويه**، ٣٤٦/٣.
(5) المُؤْمِنُون، ٦٠/٢٣.
(6) الفَرَّاء، **معاني القرآن**، ٢٣٣/٢.
(7) سيبويه، **الكتاب**، ١٢٨/٣.

عنه عند تفسيره قولَه تعالى: (بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ)[1]. "وكان الكِسَائِيُّ يقول في (أنْ) هي في موضعِ خَفْضٍ"[2].

وَيُرَجِّحُ الباحث أنَّ موضعهما الجَرُّ؛ لأنَّ حروفَ الجَرِّ تُحْذَفُ مِن (أنْ) و(أنَّ)؛ لأنَّهما وما بعدَهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ وقد طَالَ فَحَسُنَ الحذفُ وكذلك حَسُنَ أنْ يُقَالَ: أَنَا عَلَى ثِقَةٍ أَنَّكَ مُقِيمٌ. والمعنى: على ثِقَةٍ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ، فَحَسُنَ حَذْفُ حرفِ الجَرِّ. ولو رُدَّتَا إلى لفظِ المصدرِ لم يَجُزْ حذفُ حرف الجَرِّ، فلا يجوز: أَنَا عَلَىَ ثِقَةٍ مَقَامَك. إنَّما يَجُوزُ: أَنَا عَلَى ثِقَةٍ مِنْ مَقَامِك. فإذا كانَ طَرْحُ حرفِ الجَرِّ للاستطالةِ في اللّفظِ فَكَأَنَّهُ موجودٌ في الحُكْم، وهو مِثْلُ قولِك: مَرَرْتُ بالّذي ضَرَبَ زَيْدٌ. بمعنى: الّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَتَعْطِفُ على الهاءِ المحذوفةِ العائدةِ إلى الّذي وكأنَّها موجودة، فكذلك اللّامُ وسائرُ حروفِ الجَرِّ إذا حُذِفَتْ كأنَّها موجودةٌ[3].

هـ- حذف ياء الاسم المنقوص

مِن المعلومِ أنَّ ياءَ الاسمِ المنقوصِ المُعَرَّفِ لا تُحذفُ، ولكنَّها حُذِفَتْ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ تَخَيَّلَ واخْتَالْ، وَنَسِيَ الْكَبِيرَ **الْمُتَعَالْ**). حيثُ ذَهَبَ المُباركفوريّ إلى أنَّ الياء حُذِفَتْ مُراعاةً للفاصلة، وهي لغةٌ في المنقوصِ المُعَرَّفِ[4].

يَجُوزُ في العربيَّةِ حذفُ ياءِ المنقوصِ؛ مُراعاةً للفاصلةِ. فالكلمةُ الأخيرةُ في الجملةِ السَّابقةِ هي (اخْتَالْ). قَالَ سيبويهِ: "وجميعُ ما لا يُحْذَفُ في الكلامِ وما يُخْتَارُ فيه ألّا يُحْذَفَ يُحْذَفُ في الفَوَاصِلِ والقَوَافِي، فَالفَواصِلُ قولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)[5]"[6]. وَأَيَّدَ العُكْبَرِيُّ ما قَالَهُ سيبويهِ مُعَلِّقًا على هذهِ الآيةِ بِمِثْلِ ما قَالَهُ سيبويهِ قائلًا: "والجَيِّدُ الوقفُ على (المُتَعَال) بِغَيْرِ ياءٍ لأنَّهُ رأسُ آيةٍ ولولا ذلكَ لكانَ الجَيِّدُ إثباتَها"[7].

---

(1) البَقَرَة، ٩٠/٢.
(2) الفَرَّاء، **مَعَاني القرآن**، ٥٨/١.
(3) السِّيرَافِيّ، **شرْح كِتاب سيبويه**، ٣٤٦/٣-٣٤٧.
(4) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ١٢١/٧.
(5) الرَّعْد، ٩/١٣.
(6) سيبويه، **الكتاب**، ١٨٤/٤-١٨٥.
(7) العُكْبَرِيّ، **إمْلَاء مَا مَنَّ به الرَّحْمَن**، ٦٢/٢.

رابعًا- حذفُ أكثرِ مِن كلمةٍ

أمَّا حَذْفُ أكثرِ مِن كلمةٍ في التُّحْفَةِ، فقد وَرَدَ فيه حُذْفُ جوابِ الشَّرْطِ، وَحَذْفُ النَّعْتِ والمنعوتِ، وَحَذْفُ خَبَرِ (أَصْبَحَ) والمُضافِ.

أ- حذفُ جوابِ الشَّرْطِ

يُجِيزُ النُّحَاةُ حذفَ جوابِ الشَّرْطِ كما في الحديث النَّبَوِيِّ: (فَخَشِيْتُ –**إنْ أَنَا جَلَدْتُهَا**– أنْ أَقْتُلَهَا). إذْ بَيَّنَ المُباركفوريّ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ في (**إنْ أَنَا جَلَدْتُهَا**) محذوفٌ دَلَّ عليه الكلامُ المعترضُ فيه بينَ الفعلِ ومفعولِه[1].

وَيُحْذَفُ جوابُ الشَّرْطِ في العربيَّةِ جوازًا ووُجُوبًا، حيث يَجُوزُ حذفُه إذا عُلِمَ وكانَ شرطُه ماضيًا[2]. فقد سَأَلَ سيبويه الخَلِيلَ عن قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاؤوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[3] أينَ جوابُها؟ وعن قوله: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ)[4]. وقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)[5] فقال: "إنَّ العربَ قد تَتْرُكُ في مِثْلِ هذا الخَبَرَ في كلامِها؛ لِعِلْمِ المُخْبَرِ لأيِّ شَيْءٍ وُضِعَ هذا الكلام"[6]. وهو كثيرٌ، يَقُولُ الفَرَّاءُ: "وَتَرْكُ الجَوَابِ في القرآن كثيرٌ"[7].

وَيُحْذَفُ جوابُ الشَّرْطِ وُجُوبًا في أمْرَيْنِ، **الأوَّل**: إنْ تَقَدَّمَ عليه، مثل: (هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ) فالجوابُ محذوفٌ، تقديره: فَهُوَ ظَالِمٌ[8]. **والثَّاني**: وهو ما يَخُصُّ الشَّاهدَ في هذا الحديثِ إنِ اكْتَنَفَهُ ما يَدُلُّ عليه. وَيُرَجِّحُ الباحثُ أنْ يكونَ الشَّاهدُ في الحديثِ وهو: (فَخَشِيْتُ –إنْ أَنَا جَلَدْتُهَا– أنْ أَقْتُلَهَا) مِثَالًا على النَّوع الثَّاني، فالجواب هنا محذوفٌ وُجُوبًا، دَلَّ عليه مفعولُ خَشِيَ وهو (أنْ أَقْتُلَهَا).

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأحْوَذِيّ**، ٥٩٥/٤.
(2) السَّيُوطِيّ، **هَمْع الهَوَامِع في شَرْح جَمْع الجَوَامِع**، ٤٦٢/٢. والصَّبَّان، **حَاشِيَة الصَّبَّان على شَرْح الأشْمُونِيّ على ألفيَّة ابن مالك**، ٣٧/٤. والجَوْجَرِيّ، **شَرْح شُذُور الذَّهَب**، ٦١٣/٢.
(3) الزُّمَر، ٧٣/٣٩.
(4) البَقَرَة، ١٦٥/٢.
(5) الأنْعَام، ٢٧/٦.
(6) السِّيرَافِيّ، **شَرْح كتاب سيبويه**، ٣٠٧/٣.
(7) الفَرَّاء، **معاني القرآن**، ٩٧/١.
(8) ينظر: ابن هِشَام، **مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُب الأعاريب**، ٨٤٩. والجَوْجَرِيّ، **المصدر السَّابق**، ٦١٩/٢.

ب- حذفُ النَّعْتِ والمنعوتِ

قد يُحْذَفُ النَّعْتُ في العربيَّةِ أو المنعوتُ، وقد يُحْذَفَانِ معًا كَقَوْلِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم: (تَهَادَوا فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، **وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ** لِجَارَتِهَا) حيث يقول المُباركفوريّ: إنَّ فِي هذا الموضعِ حَذْفًا للنَّعْتِ والمنعوتِ معًا والتَّقدير: لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ **هَدِيَّةً مُهْدَاةً** لِجَارَتِهَا[1].

إنَّ حَذْفَ النَّعتِ والمنعوتِ معًا قليلٌ في العربيَّة، ولا يَجُوزُ إلّا إذَا دَلَّتْ القرينةُ عليهما، كقوله تعالى: (ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا)[2] أي: لا يَحْيَا **حَيَاةً نَافِعَةً**؛ لأنَّه لا واسطةَ بينَ الحياةِ والمَوْتِ[3]. وفي هذا الشَّاهدِ دَلَّتْ القرينةُ على المحذوفَيْنِ النَّعْتِ والمنعوتِ؛ لأنَّ الحديثَ يَدُورُ عنِ الهَدِيَّةِ، فلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ هَدِيَّةً مُهْدَاةً لِجَارَتِهَا.

ج- حذفُ خبرِ (أَصْبَحَ) والمضافِ

لا يَقْتَصِرُ الحذف في العربيَّة على حذفِ كلمةٍ واحدةٍ، بلْ قدْ يَتَعَدَّاهُ إلى اثنتيْنِ أو أكثرِ، ومِن أمثلةِ حذفِ كلمتيْنِ قولُه صلّى الله عليه وسلّم: (اَللَّهُمَّ بِكَ **أَصْبَحْنَا**). حيث قُدِّمَ الجَارُّ والمجرورُ المُتَعَلِّقُ بخبرِ (أَصْبَحَ) المحذوفِ، وهناكَ محذوفٌ آخَرُ بينَ الجارِّ والمجرورِ وهو المُضافُ قبلَ الكافِ. وإذا قُدِّرَ المحذوفانِ فإنَّ الكلامَ فيه اتِّسَاعٌ كبيرٌ؛ لذا يمكنُ تقديرُ العِبارة –كما ذَكَرَ المُباركفوريّ– على النَّحْوِ الآتي: أَصْبَحْنَا مُلْتَبِسِينَ بِحِفْظِكَ، أو مَغْمُورِينَ بِحِكْمَتِكَ، أو مُشْتَغِلِينَ بِذِكْرِكَ، أو مُسْتَعِينِينَ بِاسْمِكَ، أو مَشْمُولِينَ بِتَوْفِيقِكَ، أو مُتَحَرِّكِينَ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ، أو مُتَقَلِّبِينَ بِإِرَادَتِكَ وَقُدْرَتِكَ[4].

وهذهِ الاحتمالاتُ واردةٌ، بلْ إنَّ الاحتمالاتِ التَّقديريَّةَ أكبرُ وأكثرُ مِن ذلك؛ لذا فإنَّ الحذفَ قد أَعْطَى المعنى اتِّسَاعًا عن طريقِ الاختصارِ في اللَّفظِ، فالاتِّسَاعُ –كما ذَكَرَ ابنُ السَّرَّاجِ– ضَرْبٌ مِن الحذف[5].

---

(1) المُباركفوريّ، **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**، ٢٧٥/٦.
(2) الأَعْلَى، ١٣/٨٧.
(3) حسن، عبَّاس، **النَّحْو الوَافِي**، ٤٩٦/٣.
(4) المُباركفوريّ، **المصدر السَّابق** ، ٢٣٦/٩.
(5) ابن السَّرَّاج، **الأُصُول في النَّحْو**، ٢٥٥/٢.

***

وَيَخْلُصُ الباحثُ في ختام هذا المبحثِ بالقولِ إنَّ أسلوبَ الحذفِ الوارِدَ في الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ في التُّحْفَةِ قد ظَهَرَ ظُهُورًا بارزًا فيها قياسًا بِغَيْرِهِ مِنَ الأساليبِ النَّحْوِيَّةِ الأخرى، وهذا ليسَ بِمُسْتَغْرَبٍ في خصائصِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ –صلّى الله عليه وسلّم– كانَ يُعَبِّرُ عن المعاني الكثيرةِ بِالألفاظِ القليلةِ، أيْ أنَّهُ كانَ يُوجِزُ في كلامِهِ وَيَخْتَصِرُ في أَلْفَاظِهِ؛ ولأنَّ في الحذفِ بلاغةً وفصاحةً تَمَيَّزَ النَّبِيُّ –صلّى الله عليه وسلّم– بها، فقد وَصَفَ الجاحظُ كلامَ النَّبِيِّ –صلّى الله عليه وسلّم– قائلًا: "هو الكلامُ الَّذي قَلَّ عَدَدُ حروفِه، وَكَثُرَ عَدَدُ معانيه، وجلَّ عنِ الصَّنْعَةِ، وَنَزُهَ عنِ التَّكَلُّفِ"[1].

(1) الجَاحِظ، **البَيَانُ والتَّبْيِينُ**، ٢٢١.

الْخَاتِمَة

وفي خِتَامِ الدِّرَاسَةِ الَّتي تَنَاوَلَتْ موضوعَ "الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ فِي تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ بشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ للمُبارَكْفُورِيِّ" يَقِفُ الباحثُ لِيُسَجِّلَ أَهَمَّ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَاتِ الَّتي تَوَصَّلَتْ إليها الدِّرَاسَة:

أوَّلًا- كانَ المُبَارَكْفُورِيّ "الهِنْدِيُّ" عالمًا في الحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ والفِقْهِ وأصولِه وعلومِ العَرَبِيَّةِ.

ثانيًا- يحتوي كِتَابُ المُبَارَكْفُورِيّ "تُحْفَةُ الأَحْوَذِيِّ" في شَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ على مجموعةٍ مِنَ القَضَايَا النَّحْوِيَّةِ الَّتي تَخُصُّ الأحاديثَ النَّبَوِيَّةَ الَّتِي يُمْكِنُ للدَّارِسِينَ الاستفادةُ منها.

ثالثًا- تَعَدَّدَتِ الرَّوَافِدُ الّتِي اسْتَقَى المُبَارَكْفُورِيّ منها مادتَه النَّحْوِيَّةَ في التُّحْفَةِ، كَكُتُبِ النَّحْوِ، واللّغَةِ، وتفسيرِ القُرْآنِ وإعرابِه ومعانيه، وكتبِ شرحِ الأحاديثِ، وإعرابِها، وغيرِها.

رابعًا- عَنِيَ المُبَارَكْفُورِيّ بِعَرْضِ الآراءِ النَّحْوِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ في الحديثِ الواحدِ أو مَوْطِنِ الشَّاهدِ فيه.

خامسًا- كَانَ المُبَارَكْفُورِيّ يَعْرِضُ المَادَةَ النَّحْوِيَّةَ بوُضوحٍ بَعِيدًا عَنِ التَّعْقِيدِ أوِ التَّكَلُّفِ، مَعَ حُسْنِ العَرْضِ لِلخلافاتِ النَّحْوِيَّةِ بِمَا يَخْدِمُ شَرْحَ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.

سادسًا- اكتفى المُبَارَكْفُورِيّ بنقلِ آراءِ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ لذا يُمْكِنُ القول إنَّهُ لمْ يَتَعَصَّبْ لِأَيَّةِ مَدْرَسَةٍ.

سابعًا- اسْتَدَلَّ المُبَارَكْفُورِيّ على صِحَّةِ القواعدِ النَّحْوِيَّةِ بِكَثِيرٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ، والأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، وَقَلَّ احْتِجَاجُهُ بالشِّعرِ، وَنَدُرَ استشهادُه بالشَّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ؛ وَرُبَّمَا يَعُودُ ذَلِكَ لِتَقَارُبِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ الدِّينِيَّةِ، وَالْأَسَالِيبِ اللُّغَوِيَّةِ، ولتماشيه مع سمة عصره في لّة الاستشهاد بالشعر.

ثامنًا- نَدُرَ عند المُبَارَكْفُورِيّ في التُّحْفَةِ التَّرْجِيحُ بينَ الآراءِ النَّحْوِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ، وهذا يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ مَأْخَذًا عليه، ولَكِنْ يُرَجِّحُ الباحثُ أنَّ السَّبَبَ في ذلكَ حِرْصُ المُبَارَكْفُورِيّ على الاتِّسَاعِ فِي شَرْحِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، بِذِكْرِ أَوْجِهِ الخِلَافِ وَتَعَدُّدِ مَعَانِي الحُرُوفِ؛ مِمَّا يُعْطِي الأحاديثَ شُرُوحًا مُتَعَدِّدَةً، وَآرَاءً مُتَنَوِّعَةً.

تاسعًا- كَانَ يَقْتَبِسُ الْمَوَادَّ النَّحْوِيَّةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ دُونَ أنْ يَنسِبَهَا لِلنُّحَاةِ، وَكَانَ فِي القَلِيلِ مِنها يَنْسِبُهُ إلَى بَعْضِ النُّحَاةِ.

عاشرًا- تَنَوَّعَتِ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةُ في "تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ"، مِن قضايا تَخُصُّ الأسماءَ، والأفعالَ، والحروفَ، ومُتَفَرِّقاتٍ نَحْوِيَّةً أُخْرَى، وهذا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ؛ لأنَّ كِتابَ التُّحْفَةِ كِتابٌ كبيرٌ يَضُمُّ عَشْرَةَ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْوِي شُرُوحًا لِستَّةٍ وَخَمْسِينَ حديثًا وتِسْعِمِئةٍ وَثَلَاثَةِ آلافٍ[1]، أيْ ما يُقَارِبُ أربعةَ الآلافِ.

حاديَ عشرَ- إنَّ أبرزَ أسلوبٍ نَحْوِيٍّ ظَهَرَ في التُّحْفَةِ هو أسلوبُ الحذف، فقدْ حُذِفَ الاِسْمُ والفِعلُ والحرفُ وأكثرُ مِن كلمةٍ، وَلَعَلَّ السببَ في انتشارِ هذهِ الظَّاهِرَةِ في التُّحْفَةِ هو ما يَتَمَيَّزُ الحديثُ النَّبَوِيُّ به مِنَ الإيجازِ أو التَّعْبِيرِ عنِ المَعَانِي المُتَعَدِّدَةِ في ألفاظٍ قليلةٍ.

ثانيَ عشرَ- تَشَابَهَتِ الأحاديثُ النَّبَوِيَّةُ مَعَ شواهدِ الْعَرَبِ الشِّعْرِيَّةِ والنَثْرِيَّةِ، فَلَمْ يَجِدِ البَاحِثُ حديثًا لَا شَاهِدَ نَحْوِيًّا يُشَاكِلُهُ، ما يُدَلِّلُ على أنَّ الأحاديثَ النَّبَوِيَّةَ لمْ تَخْرُجْ عَنْ قواعدِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ وَشَواهِدِهِ.

ثالثَ عشرَ- حَرَصَ المُبَارَكْفُورِيّ في تَنَاوُلِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ مِن الْجِهَةِ النَّحْوِيَّةِ عَلَى الدَّلَالَةِ حِرْصًا كبيرًا، فَبَيَّنَ دَلَالَةَ الْحَذْفِ ودَلَالَةَ غيرِها مِن القَضَايَا النَّحْوِيَّةِ.

رابعَ عشرَ- كَثُرَتِ القَضَايَا النَّحْوِيَّةُ الّتي تَخُصُّ المَنْصُوبَاتِ أكثرَ مِن تلكَ الّتي تَخُصُّ المَرفوعاتِ والمجروراتِ، وَرُبَّمَا يَعُودُ هذا إلى أنَّ الاختلافَ فِي إعرابِ المنصوباتِ أَوْسَعُ مِن الاخْتِلَافِ في إعرابِ المجروراتِ والمرفوعاتِ.

خامسَ عشرَ- حَازَ الفعلُ المُضارعُ كثيرًا مِنَ الاختلافاتِ النَّحْوِيَّةِ قِيَاسًا بالأفعالِ الماضيَةِ؛ لِمَا يَتَمَيَّزُ به الفعلُ المضارعُ عنِ الفِعْلَيْنِ الماضِي والأمْرِ مِنْ أنَّهُ مُعْرَبٌ، فَيَكُونُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وأنَّهُ يأتِي تَابِعًا مِنَ التَّوَابِعِ، وبخاصَّةٍ عندما يكونُ معطوفًا.

سادسَ عشرَ- اعْتَنَى المُبَارَكْفُورِيّ بِذِكْرِ المَعَانِي المختلفةِ للحُرُوفِ، وبخاصَّةٍ بعضُ حُرُوفِ الجَرِّ وبعضُ حُرُوفِ العطفِ.

وَيُوصِي الباحثُ بِدراسةِ التُّحْفَةِ مِنَ النَّاحِيَتَيْنِ الصَّرْفِيَّةِ والدَّلَالِيَّةِ خَاصَّةً.

وَأَخِيرًا أَرْجُو أنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ في البَحْثِ، فَإنْ أَحْسَنْتُ فَمِنَ اللهِ، وَإنْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ نَفْسِي.

([1]) المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ٣١٧/١٠.

الْفَهَارِسُ

* فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ

* فِهْرِسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

* فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

* فِهْرِسُ الْأَشْعَارِ

* فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ

فِهْرِسُ الْمَصَادِر والْمَرَاجِع

١- القُرْآن الكَرِيم.

٢- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥ هـ): **معاني القرآن**؛ تحقيق: هدى محمود قراعة، الطّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣- الأدنروي، أحمد بن محمّد (من أعيان القرن الحادي عشر): **طبقات المُفَسِّرِينَ**؛ تحقيق: سليمان بن صالح الخزيّ، الطّبعة الأولى، المدينة المنوَّرة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٩٧م.

٤- الأزهريّ، الشّيخ خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ): **شرْح التَّصْرِيح على التَّوْضِيح**؛ وهو شرح له على "أوضح المَسَالك إلى ألفيَّة ابن مالك" لابن هشام الأنصاريّ؛ تحقيق: محمّد باسل عيون السُّود، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥- ـــــــــــــ، **مُوصِلُ الطُّلَّابِ إلى قواعدِ الإعراب**؛ تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الطّبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ١٩٩٦م.

٦- الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد بن أحمد بن الهيثم المروانيّ الأمويّ القرشيّ (٣٥٦هـ): **الأَغَـــــــانِي**؛ تحقيق: سمير جابر، الطَّبعة الثَّانية، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٧- ـــــــــــــ، **المُوجَزُ في قَوَاعِدِ اللّغة العربيَّة**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨- الأنطاكيّ، محمّد: **المُحِيطُ في أصواتِ العربيّةِ وَنَحْوِهَا وَصَرْفِهَا**؛ الطّبعة الثّالثة، بيروت: دار الشَّرق العربيّ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٩- الأهدل، الشّيخ محمّد بن أحمد بن عبد الباري (من أعيان القرن الثّالث عشر): **الكواكب الدُّرِّيَّة على مُتَمِّمَةِ الآجُرُّومِيَّة**؛ و"المتمّمة" لمحمّد بن محمّد الرّعينيّ، الشّهير بالخطّاب، (ت: ٩٥٤هـ)، ويليه "منحة الواهب العليّة" شرح شواهد الكواكب الدّرّيّة، تأليف: عبد الله يحيى الشّعبيّ، الطّبعة الأولى، بيروت: مؤسَّسة الكتب الثّقافيّة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠- البابانيّ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البغداديّ (ت: ١٣٣٩هـ): **هَدِيَّة العَارفِينَ، أسماءُ المُؤَلِّفِينَ وآثارُ المُصَنِّفِينَ**؛ د.ط، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت.

١١- البحتريّ: **ديوان البحتريّ**؛ تحقيق: حسن كامل الصّيرفيّ، الطّبعة الثّالثة، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١٢- البخاريّ، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفيّ (ت: ٢٥٦هـ): **صحيح البخاريّ**؛ تحقيق: مصطفى ديب البغا، الطّبعة الثّالثة، اليمامة - بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٣- أبو البركات الأنباريّ، عبد الرّحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله بن أبي سعيد (ت: ٥٧٧هـ): **أسرار العربيّة**؛ تحقيق: فخر صالح قدارة، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م.

١٤- ـــــــــــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّينَ البصريّينَ والكوفيّينَ**؛ د.ط، دمشق: دار الفكر، د.ت.

١٥- بشّار بن برد: **ديوان بشّار بن برد**؛ شرح وتكميل: الأستاذ محمّد الطّاهر بن عاشور، تعليق: محمّد رفعت فتح الله، ومحمّد شوقي أمين، د.ط، القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٦- البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ): **خِزانة الأدب ولُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العرب**؛ تحقيق: محمّد نبيل طريفيّ، وإميل بديع يعقوب، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨م.

١٧- أبو بكر الأنباريّ، محمّد بن القاسم (ت: ٣٠٤هـ): **الزّاهر في معاني كلمات النّاس**؛ تحقيق: حاتم صالح الضّامن، الطّبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٨- أبو بكر الزّبيديّ، محمّد بن حسن بن مذحج (٣٧٩ هـ): **لحن العوام**؛ تحقيق: رمضان عبد التّوّاب، الطّبعة الثّانية، القاهرة: مكتبة الخانجيّ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٩- البيضاويّ، ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد بن عليّ الشّيرازيّ (ت: ٦٨٥هـ): **تفسير البيضاويّ**؛ د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٢٠- التّفتازانيّ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشّافعيّ (ت: ٧٩٣هـ): **مختصر المعاني**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٤١١هـ.

٢١- الثّعالبيّ، أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل (ت: ٤٢٩هـ): **فقه اللّغة وأسرار العربيّة**؛ عَنِيَ بضبْطِه وتخريجِ أحاديثِه وَقَدَّمَ له وَعَلَّقَ عليه: محمّد إبراهيم سليم، د.ط، القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت.

٢٢- الجَاحِظ، أبو عُثمان عمرو بن بحْر (ت: ٢٥٥هـ): **البيان والتَّبيين**؛ تحقيق: المحامي فوزي عطوي، الطَّبعة الأولى، بيروت: دار صعب، ١٩٦٨م.

٢٣- الجبوريّ، يحيى: **شعر أبي حيَّة النُّمَيريّ**؛ د.ط، دمشق: منشورات وِزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، ١٩٧٥م.

٢٤- الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد (ت: ٤٧٤هـ): **أسرار البلاغة**؛ شرح وتعليق: محمّد بن عبد المنعم خفاجيّ، د.ط، المنصورة: مكتبة الإيمان، د.ت.

٢٥- الجزريّ، أبو السّعادات المبارك بن محمّد (ت: ٦٠٦هـ): **النّهاية في غريب الأثر**؛ تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ، ومحمود محمّد الطّناحيّ، د.ط، بيروت: المكتبة العلميّة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٦- جميل بثينة: **ديوان جميل بثينة**؛ د.ط، بيروت: دار بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧- ابن جنِّيّ، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ): **الخصائص**؛ تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٢٨- ـــــــــــــ، **سِرُّ صِناعة الإعراب**؛ تحقيق: حسن هنداويّ، الطّبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.

٢٩- ـــــــــــــ، **اللّمَع في العربِيّة**؛ تحقيق: فائز فارس، د.ط، الكويت: دار الكتب الثّقافيّة، ١٩٧٢م.

٣٠- ـــــــــــــ، **المحتسِبُ في تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاذِّ القِراءاتِ والإيضاحِ عنها**؛ د.ط، القاهرة: وِزارة الأوقاف – المجلسُ الأعلى للشّؤونِ الإسلاميّةِ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣١- الجوجريّ، شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمّد القاهريّ الشّافعيّ (ت: ٨٨٩هـ): **شرح شذور الذّهب**؛ تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثيّ، الطّبعة الأولى، المدينة المنورة: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

٣٢- الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت: ٣٩٦هـ): **الصِّحَاح تاجُ اللّغةِ وصِحَاح العربيّة**؛ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطّبعة الرّابعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٣٣- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر النَّحْوِيّ (ت: ٦٤٦هـ): **الإيضاح في شرح المُفَصَّل**؛ تحقيق: موسى بناي العليليّ، بغداد: مطبعة العاني، د.ت.

٣٤- الحارث بن حلّزة: **ديوان الحارث بن حلّزة**؛ تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٥- الحازميّ، أحمد بن عمر بن مساعد: **فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ في شَرْحِ نَظْمِ الآجُرُّومِيَّة**؛ الطّبعة الأولى، مكّة المكرّمة: مكتبة الأسديّ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٦- حامِد، أحمد حسن، **التّضمين في العربية (بحثٌ في البلاغة والنَّحْوِ)**؛ الطّبعة الأولى، رام الله وبيروت: دار الشّروق، والدّار العربيّة للعلوم، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٧- ابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ، أبو الفضل الشّافعيّ (ت: ٨٥٢هـ): **فتح الباري**؛ د.ط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٣٨- الحريريّ، أبو محمّد القاسم بن عليّ البصريّ (ت: ٥١٦هـ): **شرح مُلْحَةِ الإعراب**؛ تحقيق: فائز فارس، الطّبعة الأولى، الأردنّ: دار الأمل للنّشر والتّوزيع، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٩- حسّان بن ثابت: **ديوان حسّان بن ثابت**؛ شَرَحَهُ وَكَتَبَ هَوَامِشَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: عبد أ عليّ مهنّا، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٠- حسن، عبّاس (ت: ١٣٩٨هـ): **النَّحْوُ الوافي**؛ الطّبعة الخامسة عشرة، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٤١- الحسنيّ، عبد الحيّ بن فخر الدّين (ت: ١٣٤١هـ): **الإعلام بمَن في تاريخ الهند مِن الأعلام**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٢- حمّودة، طاهر سليمان: **ظاهرةُ الحَذْفِ في الدَّرْسِ اللّغويّ**؛ د.ط، الإسكندريّة: الدّار الجامعيّة، د.ت.

٤٣- ابن حنبل، أحمد، أبو عبد الله الشّيبانيّ (ت: ٢٤١هـ): **مسند أحمد بن حنبل**؛ د.ط، القاهرة: مؤسَّسة قرطبة، د.ت.

٤٤- أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف أثير الدّين الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ): **ارْتِشَافُ الضَّرَبِ مِن لِسَانِ العرب**؛ تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التّواب، الطّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٥- ـــــــــــــ، **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**؛ تحقيق: حسن هنداويّ، د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت.

٤٦- ـــــــــــــ، **تفسير البحر المحيط**؛ د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٤٧- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذانيّ النّحويّ الشّافعيّ (ت: ٣٧٠هـ): **إعراب القراءات السّبع وعللها**؛ تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٨- الخطّابيّ، أبو سليمان أحمد بن محمّد البستيّ (ت: ٢٨٨هـ): **معالم السّنن**؛ وهو شرح سنن أبي داود؛ الطّبعة الأولى، حلب: المطبعة العلميّة، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٤٩- ابن خلّكان، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر (ت: ٦٨١هـ): **وَفَيَاتُ الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزَّمَان**؛ تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م.

٥٠- الخنساء: **ديوان الخنساء**؛ اعْتَنَى بِهِ وَشَرَحَهُ: حمدو طمّاس، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥١- الخوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت: ٦١٧هـ): **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير**؛ تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٠م.

٥٢- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزديّ السجستانيّ (ت: ٢٥٧هـ): **سنن أبي داود**؛ تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصريّة، د.ت.

٥٣- الدّسوقيّ، محمّد بن أحمد بن عرفة (ت: ١٢٣٠هـ): **حاشِية الدُّسُوقيّ على مُخْتَصَرِ السَّعْدِ شَرْحُ تلخيصِ المِفْتَاح**؛ و"مختصر السَّعْد" لِسعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتزانيّ، (ت: ٧٩٢هـ)، و"تلخيص المِفتاح" لِجلال الدّين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ، (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥٤- الدّماميني، محمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر (ت: ٨٢٧هـ): **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**؛ تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد المفدّى، د.ط، بيروت: مطابع الفرزدق، ١٤٠٣هـ.

٥٥- الذّهبيّ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨هـ): **تذكرة الحُفَّاظ**؛ تحقيق: زكريّا عميرات، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٦- ـــــــــــــ، **سِيَرُ أعلامِ النُّبَلَاء**؛ تحقيق: مجموعة مِن المُحَقّقينَ بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطّبعة الثّالثة، دمشق: مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٧- ذو الرُّمَّة: **ديوان ذي الرُّمَّة**؛ قَدَّمَ لَهُ وَشَرَحَهُ: أحمد حسن بسبح، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٨- الرّازيّ، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: ٦٦٠هـ): **مختار الصِّحَاح**؛ تحقيق: محمود خاطر، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥.

٥٩- ابن أبي الرّبيع الإشبيليّ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ السَّبتيّ (ت: ٦٨٨هـ): **البسيطُ في شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيّ**؛ تحقيق: عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٦٠- الرّضيّ، محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت: ٦٨٨هـ): **شرح الرّضيّ على الكافية**؛ تحقيق: يوسف حسن عمر، الطّبعة الثّانية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

٦١- الرُّمَّانِيّ، أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله النّحويّ (ت: ٣٨٤هـ): **رسالتانِ في اللّغة**؛ تحقيق: إبراهيم السّامرّائيّ، د.ط، عمّان: دار الفكر للنَّشر والتّوزيع، ١٩٨٤م.

٦٢- ـــــــــــــ، **معاني الحُرُوف**؛ مُذَيَّلًا: بِـ"الإعجازِ اللّغويِّ لِحُرُوفِ القُرآنِ المَجِيد"، تخريج أحاديث وتعليق وتحقيق: عرفان بن سليم العشّا حسّونة الدّمشقيّ، الطّبعة الأولى، بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٣- الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل النّحويّ (ت: ٣١٦هـ): **إعراب القرآن**؛ تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، الطّبعة الثّانية، بيروت والقاهرة: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللّبنانيّ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٤- ـــــــــــــ، **ما ينصرف وما لا ينصرف**؛ تحقيق: هدى محمود قراعة، د.ط، القاهرة: مطابع الأهرام التّجاريّة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦٥- ـــــــــــــ، **معاني القرآن وإعرابه**؛ الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٦- الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٧هـ): **حروف المعاني**؛ تحقيق: عليّ توفيق الحمد، الطّبعة الأولى، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٤م.

٦٧- الزّركشيّ، بدر الدين إبراهيم بن محمّد بن عبد الله (ت: ٧٩٤هـ): **البرهان في علوم القرآن**؛ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

٦٨- الزِّركليّ، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس الدّمشقيّ (ت: ١٣٩٦هـ): **الأعـــــلام**؛ الطّبعة الخامسة عشرة، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

٦٩- الزَّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ): **أساس البلاغة**؛ د. ت، القاهرة: دار الكتب المصريّة، ١٣٤١ هـ - ١٩٢٣ م.

٧٠- ـــــــــــــ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**؛ والكتاب مذيَّل بحاشية الإمام أحمد ابن محمّد، المعروف بابن المنير، وتخريج أحاديث الكشّاف للإمام الزيلعيّ، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤٠٧هـ.

٧١- ـــــــــــــ، **المفصّل في صنعة الإعراب**؛ تحقيق: عليّ بو ملحم، الطّبعة الأولى، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

٧٢- ـــــــــــــ، **المفصَّل في علم العربيّة**؛ وَبِذَيْلِهِ كِتَابُ "المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل" لمحمّد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ الحلبيّ، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار الجيل، د.ت.

٧٣- زُهير بن جَناب الكلْبيّ: **ديوان زهير بن جناب الكلبيّ**؛ صنعة محمّد شفيق البيطار، الطّبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.

٧٤- السّامرّائيّ، فاضل صالح: **الجملة العربيّة والمعنى**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٥- السُّبكيّ، تاج الدّين بن عليّ بن عبد الكافي (ت: ٧٧١هـ): **طبقات الشّافعيّة الكبرى**؛ تحقيق: عبد الفتّاح محمد الحلو، الطّبعة الثّانية، القاهرة: هجر للطِّباعة والنَّشر، ١٤١٣هـ.

٧٦- ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمّد بن سهل النَّحْوِيّ البغداديّ (ت: ٣١٦هـ): **الأصول في النّحو**؛ تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، الطّبعة الثّالثة، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٨م.

٧٧- سركيس، يوسُف إليان: **مُعجم المطبوعات العربيّة والمُعَرَّبَة**؛ د.ط، القاهرة: مكتبة الثّقافة الدّينيّة، د.ت.

٧٨- السّكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن عليّ (ت: ٦٢٦هـ): **مفتاح العلوم**؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٩- السّكّريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين: (ت: ٢٧٥هـ): **شرح أشعار الهُذَلِيِّينَ**؛ تحقيق: عبد السّتّار أحمد فرّاج، ومراجعة: محمود محمّد شاكر، د.ط، القاهرة: مكتبة دار العروبة، د.ت.

٨٠- ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ): **إصلاح المنطق**؛ تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الرّابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٩م.

٨١- السّموأل: **ديوانا عروة بن الورد والسّموأل**؛ د.ط، بيروت: دار بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٢- السّمين الحلبيّ، شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم (ت: ٧٥٦هـ): **الدُرُّ المَصُون في علم الكتاب المَكنون**؛ تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت.

٨٣- السُّهَيْلِيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسيّ (ت: ٥٨١هـ): **أمالي السّهيليّ**؛ تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، د.ط، القاهرة: مطبعة السعادة، د.ت.

٨٤- ـــــــــــــ، **الرَّوْضُ الْأُنُف في شرح السّيرةِ النَّبَوِيَّة لابنِ هِشَام**؛ ومعه "السِّيرة النَّبَوِيَّة" للإمام ابن هشام، (ت: ٢١٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن الوكيل، الطّبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨٥- ـــــــــــــ، **نتائج الفِكْرِ في النَّحْوِ**؛ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوَّض، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٦- أبو سويلم، أنور: **شعر المسيَّب بن علس**؛ الطّبعة الأولى، الأردنّ: منشورات جامعة مؤتة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٨٧- سِيبَوَيْه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ): **الكِتـــاب**؛ تحقيق: عبد السَّلام محمّد هارون، د.ط، بيروت: دار الجيل، د.ت.

٨٨- ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨هـ): **إعراب القرآن**؛ نقلًا عن المكتبة الشّاملة.

٨٩- ـــــــــــــ، **المُحْكَمُ والمُحِيطُ الْأَعْظَم**؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٠م.

٩٠- السّيرافيّ، أبو سعيد (ت: ٣٦٨هـ): **شرح كتاب سيبويه**؛ تحقيق: رمضان عبد التّواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمّد هاشم عبد الدّايم، د.ط، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦م.

٩١- السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ): **الإتقان في علوم القرآن**؛ خَرَّجَ أحاديثَه: أحمد بن شعبان بن أحمد، الطّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الصّفا، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٩٢- ـــــــــــــ، **الأشباه والنّظائر في النّحو**؛ د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣هـ.

٩٣- ـــــــــــــ، **الاقتراح في علم أصول النّحو**؛ تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشَّافعيّ، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٩٤- ـــــــــــــ، **بُغْيَةُ الوُعَاةِ في طبقات اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ**؛ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، صيدا: المكتبة العصريّة، د.ت.

٩٥- ـــــــــــــ، **ذَيْلُ طبقاتِ الحُفّاظ للذَّهَبِيّ**؛ تحقيق: زكريّا عميرات، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

٩٦- ـــــــــــــ، **قُوتُ المُغْتَذِي على جامع التِّرْمِذِيّ**؛ تحقيق: ناصر بن محمّد بن حامد الغريبيّ، د.ط، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، ١٤٢٤هـ.

٩٧- ـــــــــــــ، **المُزْهِر في علوم اللّغة وأنواعها**؛ تحقيق: فؤاد عليّ منصور، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨.

٩٨- ـــــــــــــ، **نَظْمُ العِقْيَانِ في أعيان الأعيان**؛ د.ط، بيروت: المكتبة العلميّة، د.ت.

٩٩- ـــــــــــــ، **هَمْعُ الهَوَامِعِ في شرح جَمْعِ الجَوَامِعِ**؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، مصر: المكتبة التَّوفيقيّة، د.ت.

١٠٠- ـــــــــــــ، ومحمّد عبد الغنيّ المجدّديّ الحنفيّ، (ت: ١٢٩٦هـ)، وفخر الحسن بن عبد الرّحمن الحنفيّ الدّهلويّ، (ت: ١٣١٥هـ)، **شرح سنن ابن ماجه**؛ ((فالكتاب مجموعٌ من ثلاثة شروح: "مصباح الزّجاجة" للسّيوطيّ، و"إنجاح الحاجة" لمحمّد عبد الغنيّ، و"ما يليق من حلّ اللّغات وشرح المشكلات" للدّهلويّ))، د.ط، كراتشي: قديمي كتب خانة، د.ت.

١٠١- أبو شادي، مصطفى عبد السّلام: **الحذف البلاغيّ في القرآن الكريم**؛ د.ط، القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٩٣م.

١٠٢- الشّاذليّ، محسن عبد العظيم: **جهود الإمام المباركفوريّ في الدّراسات القرآنيّة من خلال كتابه تحفة الأحوذيّ شرح جامع التّرمذيّ، "عرض ودراسة"**؛ نقلًا عن موقع المكتبة العربية: www.arablib.com.

١٠٣- الشّمسان، إبراهيم أبو أوس: **قضايا التّعدي واللّزوم في الدّرس النَّحْوِيّ**؛ د.ط، جدّة: مطبعة المدنيّ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٤- الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ (ت: ١٢٥٠هـ): **البدر الطَّالع بمحاسن مَن بعد القرن السَّابع**؛ د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلاميّ، د.ت.

١٠٥- الصّاحب بن عبّاد، أبو القاسم إسماعيل بن هبّاد بن العبّاس بن أحمد بن إدريس الطّالقانيّ (ت: ٣٨٥هـ): **المحيط في اللّغة**؛ تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، الطّبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٦- الصّبّان، محمّد بن عليّ (ت: ٢٠٦ هـ): **حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**؛ ومعه شرح الشّواهد للعينيّ؛ تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، الطّبعة الأولى، القاهرة: المكتبة التوفيقيّة، د.ت.

١٠٧- الصّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ): **الوافي بالوَفَيَات**؛ تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى، الطّبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٨- الصّنْعَانيّ، محمّد بن إسماعيل الأمير الكحلانيّ (ت: ١١٨٢هـ): **سُبُل السّلام**؛ الطّبعة الرّابعة، القاهرة: مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

١٠٩- الطِّرمَّاح: **ديوان الطِّرمَّاح**؛ تحقيق: عزّة حسن، الطّبعة الثّانية، بيروت وحلب: دار الشّرق العربيّ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٠- الطّيبيّ، شرف الدّين الحسين بن عبد الله بن محمّد (ت: ٧٤٣هـ): **الكاشف عن حقائق السّنن**؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، الرّياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١١- ابن عادل، أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدّمشقيّ الحنبليّ (ت: ٨٨٠هـ): **تفسير اللّباب في علوم الكتاب**؛ د.ط. بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

١١٢- ابن عاشور، محمّد الطّاهر بن محمّد التّونسيّ (ت: ١٣٩٣هـ): **التّحرير والتّنوير**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: مؤسّسة التّاريخ العربيّ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١٣- عبّاس، فضل حسن: **البلاغة فنونها وأفنانها**؛ الطّبعة الثّانية، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٩م.

١١٤- أبو عبيدة، معمر بن المثنّى (ت: ٢٠٩هـ): **مجاز القرآن**؛ تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.

١١٥- ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت: ٦٦٩هـ): **شرح جمل الزّجّاجيّ**؛ تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، العراق: وِزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة بالجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.

١١٦- ـــــــــــــ، **المُقَـــرَّب**؛ تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، الطّبعة الأولى، د.ب، د.ن، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١٧- ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله العقيليّ المصريّ الهمدانيّ (ت: ٧٦٩هـ): **شرح ابن عقيل**؛ على "ألفيّة ابن مالك"، (ت: ٦٧٢هـ)، ومعه كتاب "منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل" لمحمّد البقاعيّ، د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٨- ـــــــــــــ، **المُسَاعِد على تسهيل الفوائد**؛ وهو شرحٌ على كتاب "التّسهيل" لابن مالك، تحقيق: محمّد كامل بركات، الطّبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١١٩- العُكْبَرِيُّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ): **إعراب الحديث النَّبَوِيّ**؛ تحقيق: عبد الإله نبهان، الطّبعة الثّانية، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٢٠- ـــــــــــــ، **إملاءُ مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْمَن**؛ تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، د.ط، لاهور: المكتبة العلميّة، د.ت.

١٢١- ـــــــــــــ، **اللّباب في علل البناء والإعراب**؛ تحقيق: غازي مختار طليمات، الطّبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٢٢- عليّ بن أبي طالب: **ديوان عليّ بن أبي طالب**؛ جَمْعُ وَتَرْتِيبُ: عبد العزيز الكرَم، الطّبعة الأولى، د.ب، د.ن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٢٣- ابن العماد الحنبليّ، عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد (ت: ١٠٨٩هـ): **شَذَرَات الذَّهَب في أخبار مَنْ ذَهَب**؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، د.ط، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

١٢٤- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت: ١٤٢٤هـ): بمساعدة فريق عمل، **معجم اللّغة العربيّة المعاصرة**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٢٥- عمر بن أبي ربيعة: **ديوان عمر بن أبي ربيعة**؛ قَدَّمَ لَهُ وَوَضَعَ هَوَامِشَهُ وَفَهَارِسَهُ: فايز محمّد، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢٦- العينيّ، بدر الدّين أبو محمّد محمود بن أحمد (ت: ٨٥٥هـ): **عُمْدَةُ القاري شرح صحيح البُخاريّ**؛ طَبَعَهُ وَصَحَّحَهُ: عبد الله محمود محمّد عمر، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٢٧- الغلاييني، مصطفى بن محمّد سليم (ت: ١٣٦٤هـ): **جامع الدّروس العربيّة**؛ د.ط، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٨- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريّا (ت: ٣٩٥هـ): **معجم مقاييس اللّغة**؛ تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، د.ط، دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٩- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): **معاني القرآن**؛ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ نجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، د.ط، مصر: دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، د.ت.

١٣٠- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ): **الجُمَل في النَّحْو**؛ تحقيق: فخر الدّين قباوة، الطّبعة الخامسة، د.ب، د.ن، ١٩٩٥م.

١٣١- ابن فلاح، تقيّ الدّين أبو الخير منصور اليمنيّ النَّحْوِيّ (ت: ٦٨٠هـ): **المُغْنِي في النَّحْو**؛ تحقيق: عبد الرّزّاق عبد الرّحمن السّعديّ، د.ط، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٢- الفوزان، عبد الله بن صالح: **تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى**؛ الطّبعة الثّانية، السّعوديّة: دار ابن الجوزيّ، ١٤٣١هـ.

١٣٣- الفيروز آباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الشّيرازيّ (ت: ٨١٧هـ): **البُلْغَةُ في تَرَاجِمِ أَئِمَّةِ النَّحْوِ واللُّغَة**؛ تحقيق: محمّد المصريّ، الطّبعة الأولى، الكويت: جمعيّة إحياء التّراث الإسلاميّ، ١٤٠٧هـ.

١٣٤- ـــــــــــــ، **القَامُوس المُحِيط**؛ الطّبعة الثّالثة، القاهرة: المطبعة الأميريّة، ١٣٠١هـ.

١٣٥- القاري، عليّ بن سلطان محمّد (ت: ١٠١٤هـ): **مِرقاة المفاتيح شرح مِشكاة المصابيح**؛ و"شرح مشكاة المصابيح" لمحمّد بن عبد الله الخطيب التّبريزيّ، (ت: ٧٤١هـ)؛ تحقيق: جمال عيتاني، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٦- أبو القاسم الأصبهانيّ، إسماعيل بن محمّد بن الفضل بن عليّ القرشيّ الطّليحيّ التَّيْمِيّ الملقَّب بقوّام السّنة (ت: ٥٣٥هـ): **إعراب القرآن**؛ قَدَّمَتْ لَهُ وَوَثَّقَتْ نُصُوصَهُ: فائزة بنت عمر المؤيّد، الطّبعة الأولى، د.ب، د.ن، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٣٧- ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمّد بن عمر (ت: ٨٥١هـ): **طبقات الشّافعيّة**؛ تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الطّبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

١٣٨- القاضي عيّاض، أبو الفضل عيّاض بن موسى اليحصبيّ (ت: ٥٤٤هـ): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**؛ ضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ: محمّد سالم هاشم، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٣٩- ـــــــــــــ، **مشارق الأنوار على صِحَاح الآثار**؛ د.ط، تونس ومصر: المكتبة العتيقة ودار التُّراث، د.ت.

١٤٠- القالي، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم البغداديّ (ت: ٣٥٦هـ): **الأمالي في لغة العرب**؛ د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٤١- القرطبيّ، أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم (ت: ٦٥٦هـ): **المُفهم لما أُشْكِلَ مِن تلخيصِ كتابِ مسلم**؛ تحقيق: محيي الدّين ديب مستو، ويوسف عليّ بديويّ، وأحمد محمّد السّيّد، ومحمود إبراهيم بزّال، الطّبعة الأولى، دمشق، وبيروت: دار ابن كثير، ودار الكلم الطّيّب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤٢- القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ): **إنباهُ الرُّوَاةِ على أنباهِ النُّحَاة**؛ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الأولى، القاهرة، وبيروت: دار الفكر العربيّ، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

١٤٣- قيس بن الخطيم: **ديوان قيس بن الخطيم**؛ تحقيق: ناصر الدّين الأسد، د.ط، بيروت: دار صادر، ١٩٦٧م.
١٤٤- قيس بن الملوّح: **ديوان قيس بن الملوّح**؛ دراسة وتعليق: يسري عبد الغنيّ، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٤٥- الكتّانيّ، عبد الحيّ بن عبد الكبير (ت: ١٣٨٢هـ): **فِهْرِسُ الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**؛ تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الثّانية، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٨٢م.
١٤٦- كحّالة، عمر رضا: **معجم المؤلّفين**؛ د.ط، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت.
١٤٧- الكرمانيّ، محمّد بن يوسف بن عليّ بن سعيد شمس الدّين (ت: ٧٨٦هـ): **البخاريّ بشرح الكرمانيّ**؛ الطّبعة الثّانية، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٤٨- الكفوميّ، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ (ت: ١٠٩٤هـ): **الكلّيّات**؛ تحقيق: عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، د.ط، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٤٩- ابن كيلكلديّ، صلاح الدّين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلائيّ الدّمشقيّ الشّافعيّ (ت: ٧٦١هـ): **الفُصُول المُفيدة في الواو المَزيدة**؛ تحقيق: حسن موسى الشّاعر، الطّبعة الأولى، عمّان: دار البشير، ١٩٩٠م.
١٥٠- لبيد بن ربيعة: **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**؛ د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.
١٥١- ابن ماجه، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ (ت: ٢٧٣هـ): **سنن ابن ماجه**؛ كَتَبَ حَوَاشِيَهُ: محمود خليل، د.ط، د.ب، مكتبة أبي المعاطي، د.ت.
١٥٢- المالَقيّ، أحمد بن عبد النّور (ت: ٧٠٢هـ): **رَصْفُ المَبَانِي**؛ تحقيق: أحمد محمّد خرّاط، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، د.ت.
١٥٣- ابن مالك، محمّد بن عبد الله الجيّاني أبو عبد الله جمال الدّين (ت: ٦٧٢هـ): **شرح الكافية الشّافية**؛ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطّبعة الأولى، مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ كليّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، د.ت.
١٥٤- ـــــــــــ، **شواهد التّوضيح والتّصحيح لمُشكلات الجامع الصّحيح**؛ تحقيق: طه محسن، الطّبعة الأولى، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥هـ.
١٥٥- المباركفوريّ، أبو العلا محمّد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم، (١٣٥٣هـ)، **تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيّ**؛ د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

١٥٦- ـــــــــــــ، **مُقَدِّمَةُ تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيّ**؛ خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: عصام الدّين الصّبابطيّ، د.ط. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٥٧- المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ): **الكامل في اللّغة والأدب**؛ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، القاهرة: دار الفكر العربيّ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥٨- ـــــــــــــ، **المُـقْـتَـضَـب**؛ تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، الطّبعة الثّالثة، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٥٩- المُراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصريّ المالكيّ (ت: ٧٤٩م): **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**؛ شرح وتحقيق: عبد الرّحمن عليّ سليمان، الطّبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربيّ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٠- ـــــــــــــ، **الجَنَى الدَّانِي في حُرُوفِ المعاني**؛ تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٦١- ـــــــــــــ، **شرح التّسهيل**؛ الْقِسْمُ النَّحْوِيّ، تحقيق: محمّد عبد النّبيّ محمّد أحمد عبيد، الطّبعة الأولى، المنصورة: مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٦٢- مرتضى الزّبيديّ، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ الملقّب بمرتضى (١٢٠٥هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**؛ تحقيق: مجموعةٍ مِنَ المُحَقِّقِينَ، د.ط، الرّياض: دار الهداية، د.ت.

١٦٣- مصطفى، إبراهيم، وأحمد الزّيّات، وحامد عبد القادر، ومحمّد النّجّار: **المعجم الوسيط**؛ تحقيق: مجمع اللّغة العربيّة المصريّ، د.ط، القاهرة: دار الدّعوة، د.ت.

١٦٤- المطرزيّ، أبو الفتح ناصر الدّين بن عبد السّيّد بن عليّ (ت: ٦١٠هـ): **المُغْرِب في ترتيب المُعْرَب**؛ تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، الطّبعة الأولى، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩م.

١٦٥- الملّا نور الدّين، عليّ بن محمّد أبو الحسن الهرويّ القاريّ (ت: ١٠١٤هـ): **جمع الوسائل في شرح الشّمائل**؛ د.ط، مصر: المطبعة الشّرفيّة، طُبِعَ على نَفَقَةِ مصطفى البابيّ الحلبيّ وإخوته، د.ت.

١٦٦- المُناويّ، زين الدّين محمّد المدعوّ بعبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليّ (ت: ١٠٣١هـ): **فيض القدير شرح الجامع الصّغير**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٦٧- أبو منصور الأزهريّ، محمّد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ): **تهذيب اللّغة**؛ تحقيق: محمّد عوض مرعب، الطّبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، ٢٠٠١م.

١٦٨- ابن منظور، محمّد بن مكرم الإفريقيّ المصريّ (ت: ٧١١هـ): **لسان العرب**؛ الطّبعة الأولى، بيروت: دار صادر، د.ت.

١٦٩- ابن مهران الأصبهانيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين (٣٨١هـ): **المبسوط في القراءات العشر**؛ تحقيق: سبيع حمزة حاكميّ، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، د.ت.

١٧٠- الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النّيسابوريّ (ت: ٥١٨هـ): **مجمع الأمثال**؛ قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيهِ: نعيم حسين زرزور، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٧١- أبو النّجم العجليّ: **ديوان أبي النّجم العجليّ**؛ تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٧٢- النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ): **إعراب القرآن**؛ تحقيق: زهير غازي زاهد، د.ط، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧٣- النّسائيّ، أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن عليّ الخراسانيّ (ت: ٣٠٣هـ): **سنن النّسائيّ الكبرى**؛ الطّبعة الثّانية، حلب: مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧٤- ـــــــــــــ، **المُجْتَبَى مِن السّنن**؛ تحقيق: عبد الغفّار سليمان البنداريّ، وسيّد كسرويّ حسن، الطّبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٧٥- النّوويّ، أبو زكريّا يحيى بن شرف بن مرّيّ (ت: ٦٧٦هـ): **شرح النّوويّ على مسلم**؛ الطّبعة الثّانية، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ، ١٣٩٢هـ.

١٧٦- الهرويّ، عليّ بن محمّد النّحويّ (ت: نحو ٤١٥هـ): **الأزهية في علم الحروف**؛ تحقيق: عبد المعين الملّوحيّ، الطّبعة الثّانية، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٧٧- ابن هشام، جمال الدّين الأنصاريّ (ت: ٧٦١هـ): **إعراب القرآن**؛ نقلًا عن المكتبة الشّاملة.

١٧٨- ـــــــــــــ، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**؛ تحقيق: يوسف الشّيخ البقاعيّ، د.ط، القاهرة: دار الفكر، د.ت.

١٧٩- ـــــــــــــ، **الجامع الصّغير في النّحو**؛ تحقيق: أحمد محمود الهرميل، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٨٠- ـــــــــــــ، **شرح قَطْرِ النَّدَى وَبَلُّ الصَّدَى**؛ تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، الطّبعة الحادية عشرة، القاهرة: د.ن، ١٣٨٣هـ.
١٨١- ـــــــــــــ، **مُغْنِي اللّبيب عن كتب الأعاريب**؛ تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، وسعيد الأفغانيّ، الطّبعة السّادسة، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
١٨٢- الورّاق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله (ت: ٣٨١هـ): **عِلَلُ النَّحْو**؛ تحقيق: محمود جاسم محمّد الدّرويش، الطّبعة الأولى، الرّياض: مكتبة الرّشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٨٣- يعقوب، إميل بديع: **معجم الإعراب**؛ د.ط، لبنان: المؤسّسة الحديثة للكتاب، د.ت.
١٨٤- ابن يعيش، موفّق الدّين بن عليّ (ت: ٦٤٣هـ): **شرح المفصّل**؛ د.ط، مصر: إدارة الطّباعة المنيريّة، د.ت.

الرَّسَائِلُ الْجَامِعِيَّةُ

١- الرّواشدة، أحمد عبد السّلام، **الفِكْرُ النَّحْوِيُّ لـ"ابن مالك" في كتابه "شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح"**، رسالة ماجستير في النّحو، جامعة مؤتة، الأردنّ، ٢٠٠٧م.

٢- الشّنقيطيّ، عبد الرّحمن محمود مختار: **الصَّدَارَةُ في النَّحْوِ العربيّ**؛ رسالة ماجستير في النّحو والصّرف، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٧هـ.

٣- الغامديّ، صالح أحمد مسفر: **شواهد النَّحْوِ النَّثْرِيَّة، تأصيل ودراسة**؛ رسالة ماجستير في النّحو، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤٠٨هـ.

الدَّوْرِيَّاتُ

١- حامد، عبد السّلام: **تحديد دور المعنى في نظريّة النّحو (٢)**؛ رابطة أدباء الشّام، لندن، (www.odabasham.net).

٢- عليويّ، سعد حسن: **الفصل بين أجزاء الجملة العربيّة**؛ مجلّة جامعة بابل، العلوم الإنسانيّة، مجلّد ١٩، عدد ٣، العراق، ٢٠١١م. (٢٨٤-٣٠٢).

فِهْرِسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

السُّورَةُ	رَقْمُهَا	الْآيَةُ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الْبَقَرَة	٢	(فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا)	٢	٨٨
		(صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)	١٨	١١٤
		(الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)	٢١	٣٨
		(وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)	٤٥	٥٦
		(فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)	٧١	٧٥
		(بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ)	٩٠	١٢٧
		(وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا)	١٢٥	١٠٣
		(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)	١٤٣	٥٦، ٩٤
		(وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ)	١٦٥	١٢٨
		(شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)	١٨٥	١٤، ٢١
		(سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)	٢١١	١٠٨
		(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)	٢١٥	١٠٨
		(وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)	٢١٦	٢٢، ٩٠
		(يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)	٢٣٤	٣٨
		(وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)	٢٧١	٨، ٩٧
آلُ عِمْرَانَ	٣	(بِيَدِكَ الْخَيْرُ)	٢٦	١١٣
		(فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ)	٩١	١١٧
		(لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ)	١٢٨	٩، ٣٢

		(وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)	١٧٣	١٠٢
النِّسَاء	٤	(فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً)	١٥٣	٨٩
		(وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)	١٧١	٦٢
الْمَائِدَة	٥	(اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)	٨	٥٦
		(هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)	١٩	٥٩
		(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ)	٣٦	١١٨
		(يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ)	١٠٩	٥٩
		(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)	١١٦	٥٨
الْأَنْعَام	٦	(وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)	٢٧	١٢٨
		(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)	٣٤	٩٧
		(هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ)	٤٧	٦٢
		(فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ)	٩٠	٥٦
		(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)	٩٤	٣٧، ٨٦
الْأَنْفَال	٨	(وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ)	٦٣	٨٥
التَّوْبَة	٩	(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)	٦	٣٩، ١٢١، ١٢٢
		(وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)	٦٢	١١٥، ١١٦
		(رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ)	١٢٩	٢٠، ٣٧، ٧٣
يُونُس	١٠	(أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا)	٢٤	٩٦
هُود	١١	(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)	١١١	٩٥
يُوسُف	١٢	(اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا)	٩	٩٦
		(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)	٢٩	١١٣
		(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)	٨٢	١١٤، ١١٥
الرَّعْد	١٣	(عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)	٩	٣٩
إِبْرَاهِيم	١٤	(أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)	١٠	٧٤

الحِجْر	١٥	(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)	٤٧	٦٤
النَّحْل	١٦	(أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)	١٢٨	٦٤
الْكَهْف	١٨	(يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)	٣١	٩٢، ٩٧
مَرْيَم	١٩	(سَلَامٌ عَلَيْكَ)	٤٧	٤٩
طَه	٢٠	(رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)	١١٤	٣٨
الْحَجّ	٢٢	(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)	٣٠	٩٢
		(وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ)	٧٣	٨٤
الْمُؤْمِنُونَ	٢٣	(وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ)	٦٠	١٢٦
النُّورُ	٢٤	(يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)	٣٥	٧٥
		(أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ)	٤٠	١١٥
		(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)	٤٠	٧٥
		(فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)	٤٥	١٠١
الْفُرْقَان	٢٥	(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)	٦٨-٦٩	٧٧
		(وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا)	٧١	٣٨، ١٠٤
النَّمْل	٢٧	(تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)		٣٨
الْقَصَص	٢٨	(رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)	١٧	٩٠، ٩١
		(وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)	٤٤	١٩، ٢٥، ٣٠، ٣٧، ٦٦
الْأَحْزَاب	٣٣	(وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ)	٢٤	١١٢
سَبَأ	٣٤	(وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)	١٠-١١	٥١
		(وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا)	٥١	٣٨
فَاطِر	٣٥	(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)	٣٦	١٦، ٣٧
الصَّافّات	٣٧	(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)	١٤٧	٨٨
ص	٣٨	(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)	٣	٢٢، ٩٨

الزّمَر	٣٩	(حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)	٧٣	١٠٢، ١١٣، ١٢٨
غَافِر	٤٠	(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)	٣٦-٣٧	٨٠
		(فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)	٧٠-٧١	٥٩
مُحَمَّد	٤٧	(فَهَلْ عَسَيْتُمْ)	٢٢	٦٩
الْوَاقِعَة	٥٦	(وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)	٧٦	٧٤
الحَشْر	٥٩	(كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً)	٧	٩٩
القَلَم	٦٨	(أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)	١٤	٣٩
		(وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ)	٥١	٩٤
المُرْسَلَات	٧٧	(عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)	٦	٣٨
		(وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)	٣٦	٨١
النَّبَأ	٧٨	(لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا)	٢٣	٦٨
		(لَا يَذُوقُونَ فِيهَا)	٢٤	٦٩
عَبَسَ	٨٠	(أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)	٢١	٨٩
الطّارِق	٨٦	(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	٤	٩٥
الْأَعْلَى	٨٧	(ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا)	١٣	١٢٩
الشّمْس	٩١	(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)	١	١١٣
		(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)	٩	١١٣
الضُّحَى	٩٣	(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)	٣	٨٦

فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

الأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الألف	
(إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ **يَبِيعُ** أو **يَبْتَاعُ** فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ)	٤٦، ١١٧
(إذا كَفَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَإِنْ **أَبَى** فَلْيَأْخُذْ لُقْمَةً فَلْيُطْعِمْهَا إِيَّاهُ)	٦٨
(إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُم وَهُو يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عنه النَّومُ، فإنَّ أَحَدَكُم إذا صَلَّى وهو يَنْعَسُ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ لِيستغفرَ **فيسبّ** نفسَه)	٣٢، ٧٩
(اصْحَبْنِي **كَيْمَا تُصِيبَ** مِنْهَا)	٩٩
(الْبَخِيلُ **الَّذِي مَنْ** ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ)	٣٨، ١١٠
(**التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ**)	٤٦، ١٢٣
(الَّذي تَفُوتُهُ صَلَاةُ العَصْرِ، فَكَأنّما **وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**)	٨٣
(الصَّلَاةُ **لِأَوَّلِ** وَقْتِها)	٨٩
(الصَّلَاةُ **مَثْنَى مَثْنَى**، تَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، يَقُولُ: تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ **فَهِيَ خِدَاجٌ**)	٢٥، ٤٦، ٧١، ١١٤
(اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا)	٢٧
(اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ **بِعِلْمِكَ**، وَأَسْتَقْدِرُكَ **بِقُدْرَتِكَ**)	٢٢، ٢٦، ٣٨، ٩٠
(**اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا**)	٢٧، ١٢٩
(الْوَقْتُ الْأَوَّلُ **مِنَ** الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللهِ)	٩٢
(أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– **إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً** أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا)	٤٥، ٥٧
(إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ **انْتِزَاعًا** يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)	٤٤، ٥٥
(إِنَّ **اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ** بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، والْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ)	٣٠، ٤٦، ١١٥

(أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– فِي شَرَاجِ الحَرَّةِ الّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: سَرِّحِ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم–، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– للزُّبَيْرِ: اِسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، **أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِك؟**)	١٢٥
(انْظُرْ إِلَيْهَا، فإنَّهُ **أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بينكما**)	٢٧، ٣٧، ٨٤
(أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اِذْهَبْ فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: **أَوَتُعَافِينِي** يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟)	١١٧
(إنَّ عَيْنَيْهِ تَنَامَانِ وقَلْبُهُ **يَقْظَان**)	٢١، ٢٣، ٧١
(إنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)	٣٤
(إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ)	٩٧
(إنَّ **مِنْ** أكبرِ الكبائرِ الشِّرْكُ بِاللهِ)	٩٦
(أَنَّهُم كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ –صلّى الله عليه وسلّم– في مَسِيرٍ، فَانتَهَوا إِلَى مَضِيقٍ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَمُطِرُوا؛ **السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِم**)	٤٦، ١٢٤
(إنَّهُ مَنْ لَا يَرْحَم لا يُرْحَم)	٣٣
(إنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ)	٣١
الباء	
(بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ تَخَيَّلَ واخْتَالْ، وَنَسِيَ الْكَبِيرَ **المُتَعَالْ**)	٣٩، ١٢٧
(بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ)	٣٣، ٤٣
التّاء	
(تَهَادَوا فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، **ولَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ** لِجَارَتِهَا)	١٥، ١٢٩
(تَوَضَّأَ **فَغَسَلَ** كَفَّيْهِ حتَّى أَنْقَاهُما، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلاثًا، واسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا)	٢٣، ٨٩
الثّاء	
(ثُمَّ سَلُوا لِيَ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لا تَنْبَغِي إِلّا لِعَبْدٍ مِن عِبَادِ اللهِ وَأَرْجُو أَنْ **أَكُونَ أَنَا هُو**)	٢٥، ٦٩

الحاء	
(حَم لَا يُنْصَرُونَ)	١٢
الخاء	
(خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ)	٥١
(**خَمْسٌ** مِنَ الْفِطْرَةِ: الِاسْتِحْدَادُ، وَالْخِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَتَقْلِيْمُ الْأَظَافِرِ)	٥٠
الرَّاء	
(رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)	٣٠
الزَّاي	
(**زِدْهُ** مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِيْنَ سَنَةً)	٨٧
السِّين	
(سَآمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ: أَيَّهُمَا صَنَعْتِ أَجْزَأَ عَنْكِ)	١٠، ٣٣
(سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: **أَطِيلُ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ؟**)	٤٦، ١٢٥
(سَلْ **تُعْطَه**)	
الشِّين	
(شَغَلُونَا عَن صَلَاةِ الوُسْطَى)	٢٩
الصّاد	
(صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– **ذَاتَ لَيْلَةٍ**، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– بِرَأسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ)	٦٤
العَين	
(عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ **فَصَاعِدًا**)	٩
(عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ –صلَّى الله عليه وسلَّم– كُلَّهَا **غَنَمًا**، ثُمَّ لَا يُحْرِمُ)	٤٥، ٦٣
الفاء	
(**فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا** لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُم أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِم ...)	٣٩، ٤٦، ١٢١
(فَخَشِيْتُ –**إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا**– أَنْ أَقْتُلَهَا)	١٢٨
(فَمَا أَقْفَرَ **بَيْتٌ** مِنْ أُدْمٍ **فِيهِ خَلٌّ**)	٧٣

(فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وإلى رَسُولِهِ، **فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلى رَسُولِهِ**)	٣٥، ٤٥، ١٠٤
القاف	
(قَالَتْ: **أَقُولُ مَاذَا؟**)	١١، ٣٥، ٤٧، ١٠٧، ١٠٩
(قَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ! قَالَ: **عَمْدًا** فَعَلْتُهُ)	١٦، ٦٣
(قَضَى رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– فِي دِيَةِ الخَطَأِ عِشْرِينَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ **ذُكُورًا**)	٤٣
الكاف	
(كَانَ النَّبِيُّ –صلّى الله عليه وسلّم– يُصَلِّي مِنَ الليلِ **مَثْنَى مَثْنَى**)	٧١
(كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: "أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟"، قُلْتُ: لا، فقالَ لِلْيَهُودِيِّ: "احْلِفْ"، فَقُلْتُ: يا رسولَ اللهِ، **إذنْ يحلف** فَيَذْهَبُ بِمَالِي)	٣٤
(كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: **غُفْرَانَكَ**)	٥٣
(كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– إذا رَفَعَ رأسَهُ مِن الركوعِ قالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا ولكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ، وَمِلْءَ ما بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِن شيْءٍ **بَعْدُ**)	٢٠، ٢٤، ٦٥، ١٠١
(كَانَ رَسُولُ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ **مَدًّا**)	٥٤
(**كَذَبُوا بَنُو** الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ)	٤٣، ٤٥، ١٠٥
(كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَ**رَسُول** اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ)	١٠٠
(كُنْتُ أَغْتَسِلُ أنا ورسول اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– مِن إناءٍ واحدٍ يُبَادِرُني وَأُبَادِرُه حتَّى يقول: دَعِي لِي وَأَقُولُ أَنَا: دَعْ لِي)	١٠١
اللّام	
(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ **الْعَظِيم**)	٧٣
(لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا **يَضْرِب** بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)	١٥، ٨٢
(**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ:** مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى)	٢٥، ٢٩، ٦٠، ٦٦
(لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ **يَتَوَضَّأُ** مِنْهُ)	١٩، ٣٤، ٧٧

(لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوفِ بيتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، ولَا يَؤُمَّ قَوْمًا **فَيَخُصَّ** نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ)	١٦، ٣٧، ٨٠
(لَا يَفْتَرِقَنَّ اِثْنَانِ إِلّا عَنْ تَرَاضٍ)	١٤
(لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ **خَيْرٌ** لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ)	١١، ٢٣، ٢٧، ٥١
(لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي **سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ**)	١١٩
الميم	
(مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وله ما يُوصِي فيه إِلّا وَوَصِيَّتُهُ مكتوبةٌ عنده)	١٥
(**مَا كِدْتُ** أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ)	٢٣، ٧٥
(مَنْ أَتَى حَائِضًا أو امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ **كَاهِنًا** فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ)	٤١، ١٢٠
(مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ **بِستٍّ** مِنْ شَوَّالٍ فذلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ)	٤٥، ١٠٣
(مَنْ يَأْخُذَ عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ **أَوْ** يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ)	٢٤، ٢٦، ٣٨، ٩٥
الهاء	
(هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: **لَا إِلّا كِسَرُ يَابِسَةٌ** وَخَلٌّ)	٤٧، ٦٢
الواو	
(وَاعَجَبًا لَكَ يَابْنَ عَبَّاس)	٣٢
(**وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**)	٢٢، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٩٣
(وَأَيْمُ اللهِ)	١٣
(وَكَانَ مِنْ خَطِيْئَتِهِ **كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ** أُمُّهُ)	٤٥، ٥٩
(ولَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ **مِنْكَ** الجَدُّ)	١١، ٢٤، ٣٥، ٩٢
(وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ –صلّى الله عليه وسلّم– **عَهِدَ** إليَّ عَهْدًا لَمْ آخذْ بِهِ، **قَالَ** ...)	٧٦
(وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلّا رِدَاءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ)	١٣
(وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا وَ**اجْعَلْهُ** الْوَارِثَ مِنَّا)	٥٥، ٥٦

(**وَيْلٌ** لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)	٤٩
الياء	
(يَا رُبَّ كَاسِيةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ في الآخِرَة)	١٠، ٣٤

فِهْرِسُ الْأَشْعَارِ

أَوَّلُ الْبَيْتِ	الْقَافِيَةُ	الْبَحْرُ	الْقَائِلُ	الصَّفْحَةُ
قافية الهمزة				
وَاذْكُرُوا ...	... والكُفَلَاءُ	الخفيف	الحارث بن حِلِّزة	١١٨
قافية التَّاء				
يا أبْجَرُ ...	... جُعْتَا	الرَّجَز	سَالِمُ بْنُ دَارَةَ	٧٠
قافية الجيم				
متى تَأتِنَا ...	... تَأَجَّجَا	الطّويل	عبد الله بن الحرّ	٤٠
قافية الدَّال				
شُلَّتْ ...	... المُسْتَشْهِدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٩٤
تُرِيدِينَ ...	... غِمْدِ	الطّويل	أبو ذُؤَيْب الهُذَلِيّ	٩٩
وَمَا سَلَوْتُكِ ...	... أمَدِ	البسيط	بلا نسبة	١١٦
عَلَى مَا ...	... رَمَادِ	الوافر	حَسَّان بن ثابِت	٤٢
إذا أنْكَرَتْنِي ...	... سَوَادُ	الطّويل	بشّار بن بُرْد	١٢٤
قافية الذال				
وَعاتَبُوهُ ...	... مَاذَا	مُخَلّع البسيط	بلا نسبة	١٠٥
قافية الرَّاء				
نَصَفَ ...	... يَدْرِي	الكامل	المُسَيَّب بن عَلَس	١٢٤
تَرْتَعُ ...	... وإدْبَارُ	البسيط	الخنساء	٤٠
حَرَاجِيجَ ...	... قَفْرَا	الطّويل	ذُو الرُّمَّة	٤٢
وَيَنْمِي ...	... يَضِرْ	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة	٩٩
قافية العَين				
شَجْوُ ...	... واعِ	الخفيف	البُحْتُرِيّ	٨٦
إذا مِتُّ ...	... أصْنَعُ	الطّويل	العُجَيْر السَّلوليّ	٥٢
إذا أنْتَ ...	... وَيَنْفَعُ	الطويل	قَيْس بن الخَطيم	٩٩
مِنَ النَّفَرِ ...	... قَعْقَعُوا	الطّويل	أبو الرَّبِيس الثَّعلبيّ	١١٠

قافية القاف				
أَلَمْ تَسْأَلِ ...	... سَمْلَقُ	الطّويل	جميل بُثَيْنة	٨١
قافية الكاف				
أَقُولُ ...	... الشّبَائِكُ	الطّويل	قَيْس بن المُلوَّح	٤١
قافية اللام				
أَلَا تَسْألانِ ...	... وَبَاطِلُ	الطّويل	لَبيد بن رَبِيْعَة	١٠٧
وإنْ أنْتَ ...	... سَبِيلُ	الطّويل	السَّمَوْأل بن عَادِياء	٤١
وما مِن ...	... يَقِلْ	الرَّجز	ابن مالك	١١٩
قافية الميم				
لَأَجْتَذِبَنْ ...	... حَلِيْمِ	الطّويل	بلا نسبة	٦٠
كَيْفَ ...	... الكَرِيمِ	الخفيف	عليّ بن أبي طالب	١٢٣
قافية النّون				
أنا ابْنُ ...	... المَعَادِنِ	الطّويل	الطَرِمَّاح	٩٤
أمْسَى ...	... سُودانِ	البسيط	غير معروف	٩٤
دَعِي ...	... نَبِّئِينِي	الوافر	أبو حيَّة النُّمَيْرِيّ	١٠٧
فَوَاللهِ ...	... بِثَمَانِ	الطّويل	عمر بن أبي ربيعة	١٢٥
فَلَيْتَ ...	... الطَّهَيَانِ	الطّويل	يَعْلى الأحول الأزْدِيّ	٤٢
هَذا ...	... وَقُرْآنَا	البسيط	بلا نسبة	٥٦
قافية الهاء				
عَلَفْتُهَا ...	... عَيْنَاهَا	الرَّجَز	بلا نسبة	٤١
قافية الياء				
كُلُّ ...	... التَّحِيَّـهْ	مجزوء الكامل	زُهَيْر بن جَناب الكلبيّ	٥٦

فِهْرِسُ أَنْصَافِ الْأَبْيَاتِ

الْبَيْت	الْبَحْر	الْقَائِل	الصَّفْحَة
أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي	مشطور الرَّجَز	أبو النَّجمِ العِجْليّ	٤٠
ثمَّ جَزَاهُ اللهُ عنَّا إذْ جَزَى	مشطور الرَّجَز	أبو النَّجمِ العِجْليّ	٤٢
جنّاتِ عَدْنٍ في العلاليِّ العُلَا	مشطور الرَّجَز	أبو النَّجمِ العِجْليّ	٤٢
رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدَا	مشطور الرَّجَز	العجّاج	٥٨
كانَ جَزَائِي بِالعَصَا أنْ أجْلَدَا	مشطور الرَّجَز	العجّاج	٥٨
عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْرِ أوْ دُولَاتِها	مشطور الرَّجَز	بلا نسبة	٨٠
يُدْلِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِها	مشطور الرَّجَز	بلا نسبة	٨٠
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها	مشطور الرَّجَز	بلا نسبة	٨٠

فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ

(أ)

ابن الأَخْضَر ٩٤

الأَخْفَشُ الأَوْسَط ٦٩، ٩٤

الأَخْفَشُ الصَّغِير ٩٤

الإِشْبِيلِيّ ٧٤

الأَصْمَعِيّ ٢٠، ١٠٢

الأَعْلَم ٨١

(ب)

البُحْتُرِيّ ٨٦

البُخَارِيّ ١١، ٥٢

بَشَّارُ بْنُ بُرْد ١٢٤

أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيّ ١٠، ١٧، ٣٣، ١٢٧

البَيْضَاوِيّ ١٤، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٧٠

(ت)

التِّرْمِذِيّ ٣، ٤، ٥، ٢٣، ٢٧، ٣٧، ٥١، ٥٢

ابن التِّينِ ٢٠، ٢٤، ٢٦

(ج)

أبو الجَرَّاحِ ١٠٤

ابن جِنِّيّ ٩، ١٧، ٩٦

الجَوْهَرِيّ ٩٢، ٩٣

(ح)

أبو حَاتِم ٧٢

الحَارِثُ بْنُ حِلِّزَة ١١٨

ابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيّ ٨، ١٥

(خ)

ابن خَرُوفٍ ١٠٧

الخَطّابِيّ ١٢، ٢٦

الخَلِيل ٢٢، ٥٣، ٩٨، ١٠٣، ١٢٦، ١٢٨

(د)

الدَّاوُدِيّ ٢٠

ابن دَقِيقِ العِيد ٢٠، ٦١، ٧٨، ٧٩

الدَّمَامِينِيّ ١٠٩

(ز)

الزَّمَخْشَرِيّ ٤، ٦٤، ١١٨

زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيّ ٢٢

(س)

السُّهَيْلِيّ ١٠، ١٧، ٣٣، ٥٠، ١٢٤

سِيبَوَيْه ٧، ٨، ١٠، ١٧، ٢٢، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٥١، ٦٧، ٩٨، ١١٥، ١٢٦

السَّيِّدُ الشَّرِيف ٢١

ابن سِيدَه ٨٦، ٩١

السِّيرَافِيّ ١٠٧
السَّيُوطِيّ ١١، ١٧، ٣٢

(ش)
الشَّوْكَانِيّ ٥٤

(ص)
الصَّفّار ١٠٢

(ط)
أبو الطَّيِّب المَدَنِيّ ٢٧
الطِّيبِيّ ١٤، ٧٦، ١٢٠

(ع)
عَائِشَة ٩، ٤٥، ٦٣، ١٠١
عَاصِم ٩٥
ابن عَبَّاس ١٢، ٥٩
عُثْمَانُ بْنُ عَفّان ١١٧
العُجَيْرُ السَّلُولِيّ ٥٢
ابْنُ عُصْفُور ٩٤، ١٠٢، ١٢٣
أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ ١٢٣، ١٢٤
ابْنُ عُمَر ٤٦، ١١٨
عُمَرُ بْنُ أبِي رَبِيعَةَ ٩٧، ١٢٥
أبو عَمْرٍو ١٠٢
العَيْنِيّ ١٥، ٧٦، ١٠١

(ف)
الفَرَّاءُ ٨، ٩، ١٧، ٢٦، ٣٢

(ق)
القَارِي ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٦، ١١٧، ١٢٠
القَاضِي عَيَّاض ١٢
قَتَادَة ٥٩
القُرْطُبِيّ ١٣، ١٩، ٢٠، ٣٤، ٣٥، ٧٨، ٧٩

(ك)
الكَرْمَانِيّ ١٥ ٢٢ ٢٦
الكِسَائِيّ ٦٣، ٨٥، ٩٦، ١٠٤، ١٢٦

(ل)
لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ ١٠٧

(م)
المَازِنِيّ ٦٣
ابن مَالِكٍ ١١، ١٧، ١٩، ٢٠، ٣٣-٣٥، ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٧٧-٨٠، ٩١، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٧-١٠٩، ١٢٣
المَالِكِيّ ٤٧، ٦٢
المُبَرِّد ٣٠، ٣٢، ١١٠
أبو مُحَمَّدٍ اليَزِيدِيّ ١٢١
المُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ ١٢٤
المُنَاوِيّ ١٦
مَيْمُونَة ١٠١

(ن)

نَافِع ٩٥

أبو النَّجْمِ العِجْلِيّ ٤٠

النَّوَوِيّ ١٣، ١٤، ٢٠، ٧٨، ٧٩، ١٢٣

(هـ)

الهَرَوِيّ ١٣

أبو هُرَيْرَةَ ٢١، ٢٣، ٤١، ٧٠، ٧١

ابن هِشَامٍ ١١، ١٧، ٣٣، ٣٥، ٨٥

(ي)

يَعْقُوب ٧٢

اليَعْمُرِيّ ٢٣، ٧٥، ٧٦

ابْنُ يَعِيش ١٢١

Abstract

Title: The grammatical issues in "Tuhfat Al-Ahwadi Bi sharh Jami'a Al-Tirmidhi" for Al-Mubarkafuri.

Researcher: Abdullah Wassef Abdullah Attia.

Supervised by: Dr. Yasser Mohammad Khaleel AL-Hroob.

In this research, the researcher throws the light on the opinion of Al-Mubarkafuri in confirming with Al-Hadith on the correctness of Arabic grammar by eliciting the grammatical issues from this book. This book contains many of grammatical issues which have different grammatical views. The researcher followed an approach that based on reading Al-Tuhfat and collected the grammatical texts. The researcher limited the grammatical issues that need to study, explain, and confirm. The researcher put an address for every issue, summarized the grammatical opinions of Al-Mubarkafuri in every Hadith, and displayed them to grammarian. After that, the researcher selected the strongest opinion from his point of view and proved with proofs. Results of the study show that Al-Mubarkafuri was interested in mentioning the multiple grammatical views for the explanation of Al-Hadith. Also, he confirmed on the rightness of the grammatical rules as much of Al-Qura'an and Al-Hadith, a little of poetry, and rarely of prose. The reason for this is probably due to the similarity between Qur'an and Hadith in the style and theme. In addition, the deletion style appears in Hadith clearly. One of the most important drawbacks on Al-Mubarkafuri that he doesn't confirm between different grammatical views but in a few.